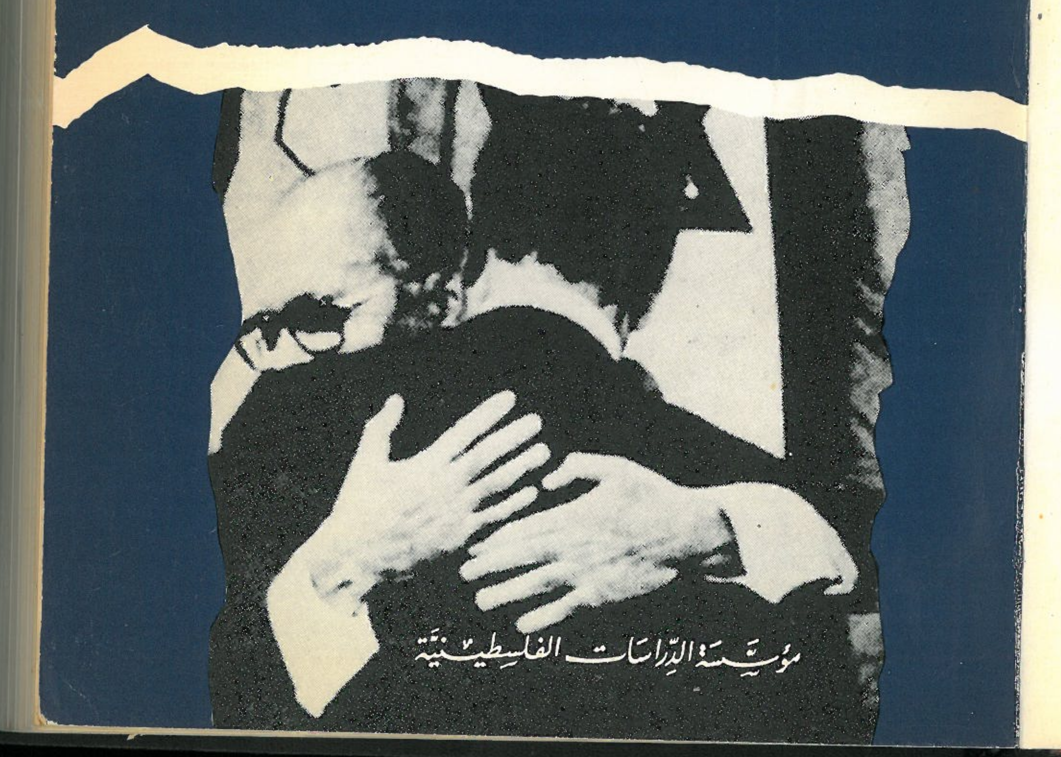
اتفاق كامب ديفيد وأخطاره

عرض وثائقي



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

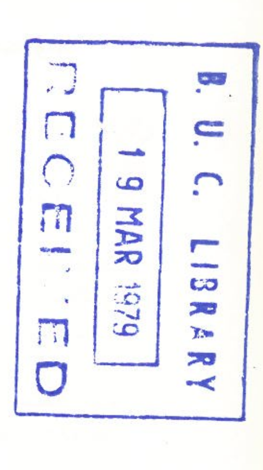
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع انيس النصولي ـ متفرع من شارع فردان
بيروت ـ لبنان . تليفون : ٣٠١٩٤١
برقيا : دراسات . ص.ب ٧١٦٤ ـ ١١

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

غاية المؤسسة البحث العلمي حول مختلف نواحي حياة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بعيدا عن اي نشاط سياسي او ارتباط حكومي او انتماء حزبي ، وهي مؤسسة لا تتوخى الربح التجاري . وتعبر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها ، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المؤسسة او وجهة نظرها .

اتفاق كامب ديفيد و اخطاره

عرض وثائقي



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الطبعة الاولى
بيروت ـ ١٩٧٨

المحتويات

تقديم

تصدر مؤسسة الدراسات الفلسطينية هذا الكتاب الوثائقي حول اتفاق كامب ديفيد واخطاره ، مواصلة لمهمتها القومية في دراسة مختلف تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني ، وتبصيرا للشعب العربي بالآثار السلبية الفادحة التي سيرتبها الاتفاق على مسيرة هذه القضية وواقع ذلك الصراع ومستقبل الاهداف العربية القومية بكل شمولها .

يتألف الكتاب من مقدمة تحليلية وعرض وثائقي في اربعة اقسام وملحق . كتب المقدمة الباحث في المؤسسة الدكتور كميل منصور ، مستوحيا قناعاته في ضوء مناقشات باحثي المؤسسة للمقدمات السياسية للاتفاق ونصوصه ونتائجه ومترتباته . ويشتمل متن الكتاب ، الذي ساهم في اعداده معظم باحثي دائرة التوثيق في المؤسسة ، على عرض دقيق موسع للوثائق الاساسية الصادرة عن كامب ديفيد وبشأنه ، سواء المتعلق منها بنصوص الاتفاق ، او بردة الفعل العربية الشاملة ضده ، او بالمواقف الدولية الرئيسية .

وقد حاولنا ، في ترتيب مواد هذا الكتاب ، ان نتبع اسلوبا مركبا يدمج بين ضرورات التقسيم الجغرافي والتسلسل الزمني والتطور السياسي . فأدرجنا في القسم الاول وثائق اتفاق كامب ديفيد الموقعة في البيت الابيض في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، مع الرسائل التي جرى تبادلها بين الاطراف الثلاثة المشتركة . ويشتمل القسم الثاني على الوثائق الصادرة عن هذه الاطراف ، من خطابات وتصريحات ومقابلات ، رتبناها بحسب تسلسلها الزمني بالنسبة الى كل طرف . اما القسم الثالث ، فخصص لردة الفعل العربية الشاملة وبدأناه بردات الفعل الافرادية ، بحسب الترتيب الابجدي للدول العربية . وحيث ادرجنا اكثر من وثيقة واحدة لدولة ما ، فعلنا ذلك بحسب تاريخ صدورها . ثم تتبعنا مسار التحرك السياسي العربي الجماعي ردا على اتفاق كامب ديفيد : من وثائق قمة الصمود والتصدي في دمشق ،الى وثائق قمة بغداد ، مرورا بالمرحلة الانتقالية بين القمتين المتمثلة في ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق . ولم نستطع الحصول على الوثائق المتعلقة بموقف الجزائر والصومال وموريتانيا ، ولكن الموقف الجزائري متضمن عمليا في اعمال وبيانات مؤتمر قمة الصمود والتصدي في دمشق كما في اعمال وبيانات مؤتمر قمة بغداد . يلي ذلك القسم الرابع المتضمن المواقف الدولية . واذ نأسف لعدم اكتمال هذا القسم بسبب تأخر وصول الوثائق المناسبة حتى آخر لحظة (مجموعة دول عدم الانحياز ، الاممية الاشتراكية ، رومانيا ، يوغسلافيا ، النمسا ، ايران ، ولبعضها دور ما في المبادرة المصرية) ، فقد ادرجنا الوثائق المتوفرة بحسب التقسيم الجغرافي . وختمنا الكتاب بملحق يتضمن مشروع بيغن للادارة الذاتية (كانون الاول ـ ديسمبر ـ ١٩٧٧)

ليتسنى للقارىء مقابلته بالحكم الذاتي المتفق عليه في كامب ديفيد ، وليرى مقدار قرب الاتفاق من هذا المشروع .

وكما يلاحظ ، فان اكثرية النصوص الواردة هنا أخذت من مصادرها الاصلية . وبالنسبة الى النصوص الاجنبية ، فقد قامت المؤسسة بترجمة جزء مهم منها الى اللغة العربية ، واستعانت بالاصل للتدقيق حيثما اعتمدت نصوصا مترجمة من قبل الاطراف المعنية . وفعلنا ذلك على وجه الخصوص بالنسبة الى وثيقتي كامب ديفيد الاساسيتين المأخوذتين من صحيفة « الاخبار » القاهرية . وفي تدقيقنا هاتين الوثيقتين ، اكتفينا بتدقيق التطابق السياسي بين الانكليزية والعربية ، وفي هذا الصدد ، اشرنا الى الاختلاف كالآتي : عندما انحصر الاختلاف بكلمة فقط ، ألحقناها بين [ ] بالكلمة البديلة . وعندما اشتمل الاختلاف على عبارة بكاملها ، وضعنا العبارة البديلة في المتن بين [ ] ، واوردنا عبارة « الاخبار » في الحاشية ، لتسهيل قراءة النص . وحيث اكتشفنا نقصا ، اوردنا الكلمة او العبارة الناقصة في المتن بين [ ] واشرنا الى ذلك في الحاشية . وطبعا ، لم تتدخل المؤسسة في اي من الوثائق الواردة في الكتاب ، سواء من حيث تصحيح الترجمة او الاشارة الى نقص ، إلا واشارت الى ذلك صراحة .

والمؤسسة ، اذ تضع هذا الكتاب بين يدي القارىء العربي ، فانها تأمل بأن يكون مرجعا مفيدا ومستندا للمكافحين في سبيل درء الاخطار الجديدة المحيقة بالعرب والمتولدة عن هذا الاتفاق ، وفي الاعداد للمراحل المقبلة من النضال لاثبات الحق العربي في فلسطين ، ذلك النضال الذي لا يؤتى ثماره إلا بقدر ما يعد العرب لانفسهم من قوة تجهزا ماديا وبشريا ، واتحاد كلمة وفعل ، ووعيا لمطاليب اليوم ومسؤوليات الغد .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مقدمة

في ١٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، اعلنت الولايات المتحدة توصل مصر واسرائيل الى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي – الاسرائيلي ، واحلال سلام دائم في الشرق الاوسط . وتمثل الاتفاق الذي ختم سلسلة اجتماعات دامت ثلاثة عشر يوما وضمت الرئيس الاميركي جيمي كارتر ، والرئيس المصري انور السادات ، ورئيس مجلس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيغن في كامب ديفيد ، في وثيقتين منفصلتين . الوثيقة الاولى تحدد ، من جهة ، اسس علاقات السلام بين اسرائيل والدول العربية ، وتدعو الاردن وسورية ولبنان الى الموافقة عليها واعتمادها ؛ وتنص ، من جهة اخرى ، على اقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لمدة خمسة اعوام دون تحديد موعد البدء بها او ما سيخلفها بعد انقضاء الاعوام الخمسة . اما الوثيقة الثانية ، فترسم اسس معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ، على ان تنجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد .

لقد مثل اتفاق كامب ديفيد تحولا تاريخيا في مجرى الصراع العربي – الاسرائيلي . فللمرة الاولى في تاريخ هذا الصراع ، توقع دولة عربية اتفاقا تعاقديا مع العدو ، تعترف فيه بشرعية وجوده مع ما يترتب على ذلك من تنازلات والتزامات . لقد جرى التنازل عن عروبة فلسطين وعن الحق العربي التاريخي فيها ، وجرى التسليم بحق اسرائيل في الوجود وفي الامن (دون تعيين حدودها إلا جنوبا) ، وبحقها في توقع دلائل حسن جوار وتعاون من قبل جاراتها ، مما يعني ضمنا القبول بالمشروع الصهيوني ، فكرة وهجرة واستيطانا واحتلالا وتشريدا . ومن شأن دلالة الاتفاق الجوهرية هذه ان تقلب جميع المقاييس المعهودة ، وان تضع العرب امام تحديات جديدة في صراعهم الطويل ضد الوجود الصهيوني في فلسطين .

لكن اتفاق كامب ديفيد لا يقتصر على هذه المعاني المبدئية ، وخطورته لا تمس المصلحة العربية البعيدة المدى فحسب ، بل ان مضمونه ونتائجه تلحق الاذى بالمصالح العربية الراهنة ، وتجعل تحقيق البرنامج المرحلي العربي اصعب منالا . فبخروج مصر – ولو موقتا – من حلبة الصراع ، زادت العقبات امام الجهود الرامية الى ارغام اسرائيل على الانسحاب من الاراضي التي احتلت خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، وعلى تأمين حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية . ونحن اذ نناقش هنا تأثير اتفاق كامب ديفيد في هذه الجهود والانتكاسة التي يمثلها بالقياس اليها ، فاننا لا نبغي الانجرار وراء منطق التسوية على اساس انه المنطق الراهن الاوحد في الصراع العربي –

الاسرائيلي ، بل نعتقد اننا باخضاع اتفاق كامب ديفيد للامتحان وفق مقاييس الحد الادنى العربي ، نكون من باب اولى قد لمسنا بعده عن المطالب العربية التاريخية .

لقد قبلت عدة دول عربية قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كاطار لعمل دبلوماسي يهدف الى كسب التأييد الدولي الممكن في مرحلة ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . ومع ازدياد التأييد العالمي ، استطاعت هذه الدول ان تضيف الى مطلبها الانسحاب الاسرائيلي وفق القرار رقم ٢٤٢ ، ضرورة احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني . وقد حصل العرب على شبه اجماع دولي على هذين المطلبين ، مما مكنهم من خوض حرب تشرين الاول (اكتوبر) في ظروف سياسية خارجية اكثر مؤاتاة بقدر كبير من ظروف حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وهكذا ، اثبتت حرب تشرين ان العمل الدبلوماسي الذي يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى على الصعيد الدولي ويجند الاصدقاء ويحيد المترددين ، ليس بالضرورة بديلا للاعداد الداخلي من اجل تأمين سبل القوة ضد العدو ، بل انه مكمل له . فالقوة ، في النهاية ، هي اساس التغيير لمصلحة العرب . وفي هذا الاطار ، يمكن القول ان النهج الذي يرفق المجابهة الحربية على جميع الجبهات بوحدة الكلمة وبالضغط النفطي ، هو الذي استطاع (لفترة قصيرة ، للاسف) قلب موازين القوى ، والذي يجب ان يركن اليه في المدى القصير وفي المدى البعيد .

ولكن ، في الوقت الذي كانت القضية العربية تخطو فيه خطوة جبارة الى الامام بفضل « نهج تشرين » ، وبالتأييد العالمي شبه الكامل لمضامين مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ (ضرورة الانسحاب الاسرائيلي الكامل ، ضرورة قيام سلطة وطنية فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية) ، في هذا الوقت بالذات كان الحكم المصري يسعى لعقد اتفاقية مرحلية في سيناء . فأمام تعنت اسرائيل والولايات المتحدة في الموضوع الفلسطيني ورفضهما مقررات مؤتمر الرباط ، تجاوب الحكم المصري مع اسلوب « الخطوة فالخطوة » الذي انتهجه وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر . وكانت سياسة كيسنجر ترمي ، من وراء هذا الاسلوب ، الى ضرب المقاومة الفلسطينية ، واستفراد كل من الجبهتين المصرية والسورية واعطائهما مكاسب جزئية غير جوهرية ، حتى يزول الضغط العربي الموحد على الغرب . وبقبول الحكم المصري للخطوة الجزئية في سيناء ، بدا انه فضل : التفرد على التنسيق ؛ تجميد الصراع لثلاثة اعوام (على الاقل) على الاستعداد الفعلي للمجابهة العسكرية ؛ المصلحة الاقليمية الهشة على المصلحة القومية ؛ الحوار الثنائي مع الولايات المتحدة على التعامل مع الدولتين العظميين ؛ تبديد الزخم في خطوة سريعة على مواصلة الضغط لاحراز مكاسب جماعية . وفي مقابل المكاسب الهزيلة التي حازتها مصر ، ادت الاتفاقية الى حصول اسرائيل على المزيد من الوعود الاميركية بشأن المساندة الستراتيجية (تجاه الاتحاد السوفياتي) ، والمساعدة العسكرية (طائرات

ف ١٦ خاصة ، مع وعد بدراسة مسألة تزويدها بصواريخ بيرشينج بشكل ايجابي) ، والتأييد السياسي (التزام الولايات المتحدة عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية او مفاوضتها ، الا اذا اعترفت بحق اسرائيل في الوجود وبقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢) . والاخطر من كل ذلك ، ان الخطوة المصرية المنفردة ادت ، هي وعوامل اخرى ، الى انقسام العرب ومجابهة عربية ـ عربية (في لبنان خاصة) بدل مجابهة عربية ـ اسرائيلية حافزة .

وعلى الرغم من توجه قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ الى انهاء الحرب في لبنان ، وازالة الانقسام العربي والاتفاق على العمل السياسي الموحد في ميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، فان « القوة العربية » لم تعد الى ما كانت عليه في سنتي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ . فالوقت الذي اضاعه العرب في صراعاتهم الداخلية وفي اعتمادهم على الحلول والوعود الخارجية ، استغلته اسرائيل من اجل اعادة ميزان القوى السياسي ـ العسكري الى وضعه المؤاتي لها . وأومأ الجنوب اللبناني الى الواقع الجديد : فعلى الرغم مما بدا انه حل عربي للازمة اللبنانية واعلان الولايات المتحدة موافقتها عليه ، فانه لم يكن صعبا على اسرائيل ، في الفترة ما بين خريف ١٩٧٦ ونهاية ١٩٧٧ ، ابقاء الجنوب خارج الحل المعرب ، حتى وان لم تستطع في تلك المرحلة توسيع نفوذها على كامل الشريط الحدودي . وكان ذلك صورة مصغرة للوضع العام : ترجيح الكفة لمصلحة اسرائيل ، ولكن امكان معقول لتطور الموقف العربي في اتجاه الصلابة .

لقد افرز هذا الوضع في سنة ١٩٧٧ اهتماما اميركيا بالحل الشامل ، فيه من السلبيات بقدر ما فيه (او اكثر مما فيه) من ايجابيات : انسحاب اسرائيل من « اراض » محتلة ؛ وطن قومي (Homeland) للفلسطينيين ؛ علاقات سلام طبيعية بين الدول العربية واسرائيل . فالعنصران الاولان من هذه العناصر الثلاثة التي عرضها الرئيس الجديد ، جيمي كارتر ، في آذار (مارس) ١٩٧٧ كمكونة لاي حل ، اكتنفهما الغموض والتناقض في ربيع تلك السنة وصيفها. ولكن مهما يكن من امر، فقد بدأ مخاض جنيف العسير على خلفية برنامج كارتر هذا . لقد كان على الادارة الاميركية في هذه الفترة من اللف والدوران (لقاءات الرئيس كارتر للملك حسين والرئيسين الاسد والسادات ، ورئيسي مجلس الوزراء الاسرائيلي المتعاقبين رابين وبيغن، جولتا وزير الخارجية فانس في الشرق الاوسط ، الاجتماعات المكثفة في نيويورك خلال انعقاد دورة الجمعية العامة) ، ان تجد اطارا لبدء المفاوضات بين الاطراف ، وبدت وكأنها تواجه مهمتين متناقضتين في الظاهر : كيف يمكنها اقناع العرب بتغييب منظمة التحرير الفلسطينية ؟ كيف يمكنها اقناع اسرائيل بحضور طرف فلسطيني ؟

اذا كان من المتوقع انْ يؤدي البيان الاميركي السوفياتي المشترك في ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ الى تقوية الجانب العربي على حساب الجانب الاسرائيلي بالنسبة الى اطار المفاوضات ، فسرعان ما جاء الاتفاق الاميركي

الاسرائيلي بعد ايام قليلة (٥ تشرين الاول ـ اكتوبر) ليزيل بوادر الانفتاح الاميركي على المطالب العربية ، وليعيد الامور الى نقطة البداية ، الى مأزق . ولا شك في ان المأزق كان فعليا ، لكنه اثبت ان جميع المحاولات التي بذلت طوال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٧٧ لتغييب منظمة التحرير الفلسطينية ، لم تستطع جر دول المواجهة الى طاولة المفاوضات . طبعا ، هذا لا يعني ان الموقف العربي ذاته لم تكن تعوزه الصلابة لتوحيد الرأي ولافهام الجانبين الاميركي والاسرائيلي ، بوجود خيارات عسكرية ونفطية .

ولكن ، بدل المساهمة في تصليب الموقف العربي تجاه الولايات المتحدة ، وبدل مواجهة احتمال اندلاع الحرب في المدى المتوسط ، خطا الحكم المصري خطوة منفردة شبيهة باتفاقية سيناء ، ولكنها اشد خطورة بقدر كبير . لن نتكلم طويلا عن الاعتراضات المبدئية على زيارة الرئيس السادات للقدس . فهذا غني عن البيان . يكفي ان نلاحظ ان الرئيس المصري قلب جوهر الصراع العربي ـ الصهيوني رأسا على عقب : فعوضا من ان تكون اسرائيل مجرد واقع لا يمكن انكاره اصبح وجودها حقا مشروعا ؛ وعوضا من ان تكون القضية الفلسطينية حقا تاريخيا انقلبت الى مجرد واقع لا يمكن انكاره ، فقط لان « السلام لا يمكن ان يتحقق بغير الفلسطينيين . »[١] وقد قال الرئيس السادات في خطابه المشهور امام الكنيست : « انكم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم . وانا اقول لكم بكل الاخلاص اننا نرحب بكم بيننا بكل الامن والامان . ان هذا في حد ذاته يشكل نقطة تحول هائلة من علامات تحول تاريخي حاسم . »[٢] وفي مكان آخر ، ابدى الرئيس السادات تفهما معينا للطرح الاسرائيلي بقوله : « .... قد وجدتم المبرر القانوني والاخلاقي لاقامة وطن قومي على ارض لم تكن كلها ملكا لكم .... »[٣]

كيف يبدو الامر اذا نظرنا الى الزيارة ، ليس من وجهة النظر المبدئية ، بل بمنظار صاحبها ، اي كخطوة تهدف الى تحقيق الحد الادنى العربي ، دون اللجوء الى الحرب ؟ حتى لو افترضنا ان « المبادرة » ترمي الى تحقيق الحد الادنى العربي (وهذا امر مشكوك فيه لاسباب عديدة) ، فانها وضعت الطرف المصري في مأزق لم يستطع الخروج منه الا بمزيد من التنازل . فالمفاجأة كانت تبغي تعجيل التاريخ ، اسراع مسار التسوية ، ولم تكن تحتمل الانتظار او المراوغة (والا فقدت معناها) ، وهي بالتالي كانت تنذر اسرائيل ـ ظاهريا ـ بالقبول او الرفض . ولكن الحكم المصري ، نتيجة موافقته على مطالب اسرائيل بالاعتراف والامن ، ونتيجة الانقسام العربي الذي احدثه وتخليه المسبق عن خيار الحرب ، لم يعد يملك اية ورقة ضغط على اسرائيل الا ضغط المفاجأة المعنوي . وازاء رفض اسرائيل ومراوغتها ، وهي

(١) « زيارة السادات لاسرائيل » (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٨) ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .

لا تعير هذا النوع من الضغوط اي وزن ، كان الحكم المصري ، في كل مرحلة من المراحل التي مرت فيها المفاوضات من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، امام خيار تقديم تنازل جديد ، او اعلان فشل المبادرة . ويبدو ان الاحتمال الثاني كان بعيدا للغاية . فاعلان فشل المبادرة كان يتطلب بالضرورة مراجعة قاسية عاجلة لمسار طويل في الداخل (اجتماعيا ، اقتصاديا ، سياسيا) ، وفي الخارج (الركون الى الولايات المتحدة ، واستعداء الاتحاد السوفياتي ، والتخلي عن التسلح من السوفيات ، وعدم الاكتراث بالانقسام العربي وبآراء قوى المواجهة العربية الاخرى ومواقفها) . وفضلا عن ذلك ، كان من شأن اعلان فشل المبادرة ان يؤدي الى ازدياد خطر مجابهة عربية ـ اسرائيلية مبكرة في اسوأ الظروف منذ سنة ١٩٧٣ ، بسبب الضعف في الموقف العربي الذي ساهم في التسبب فيه هذا المسار بالذات . وهكذا ، اصبح على التفرد المصري في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ان يختار بين خيارين لا ثالث لهما : قبول الحل المنفرد المعروض ، او قبول التهديد بالحرب .[٤] وطبعا ، كان الخيار الاول المخرج الوحيد للمأزق الذي خلقه الحكم المصري ، والذي لا مفر من ان تتبعه مآزق اخرى .

وهكذا كان اتفاق كامب ديفيد نتيجة طبيعية لزيارة القدس ، واستمرارا لنهج متعرج حينا ومتواصل احيانا ، سبق الزيارة بفترة طويلة . وعلى الرغم من ان معاهدة السلام الاسرائيلية ـ المصرية لم تكن قد وقعت بعد ثلاثة اشهر من اتفاق كامب ديفيد كما كان مفروضا ، وعلى الرغم من ان تطورات ليست في الحسبان يمكن ان تحدث ، فمن الممكن بافتراض ثبات المعطيات التي اعقبت الاجتماع الثلاثي ، معالجة نتائج ودلالات الاتفاق من خلال وثائقه ، ومواقف وآمال الاطراف المشتركة في توقيعه .

مصر :

لقد تمثل انحدار الموقف المصري الرسمي في كثير من الامور ، نورد منها بعض الامثلة : ففيما ظل الحل المنفرد مرفوضا ، جاء اتفاق كامب ديفيد ليتطابق مع مكونات الحل المنفرد عدا التسمية . واصبح حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني مجرد مشاركة فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة في تقرير مستقبلهم في اطار حكم ذاتي . وفيما كان « تطبيع » العلاقات العربية ـ الاسرائيلية مهمة الاجيال القادمة ، ثم التزاما

(٤) يبدو ان يوم الجمعة الواقع في ١٥ ايلول (سبتمبر) كان حاسما في كامب ديفيد . فبعد تهديد الرئيس السادات بأنه سيحزم حقائبه عائدا الى القاهرة ، جرت مقابلة بينه وبين الرئيس كارتر وصفتها مجلة *Newsweek* كالآتي : « حذر [الرئيس كارتر] السادات من ان مغادرته لن تهدم علاقة شخصية حميمة فحسب ، بل قد تلحق الضرر بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية . ولمح [كارتر] الى ان مصر ستكون عرضة للخطر الى اقصى حد بدون مساندة اميركية . »

Newsweek (New York: International Edition), October 2, 1978, p. 22.

وفي مقابلة مع المحررين والصحافيين الاميركيين في واشنطن ، في ١٩ من الشهر نفسه ، كانت اجوبة الرئيس السادات عن اسئلة مكررة حول هذه الحادثة ، غامضة جدا .

ينفذ خمسة اعوام بعد التسوية ، اصبح واجبا بعد ثلاثة او تسعة اشهر من توقيع اتفاق السلام بينما لا يزال الجزء الاكبر من سيناء محتلا . وبينما كانت الضمانات الامنية مطلوبة على جانبي الحدود ، لم تفرض الا في سيناء ، مما يجعل السيادة عليها سيادة منقوصة في كثير من الوجوه : تحديد حجم القوات ونوعية الاسلحة في القسم البعيد عن الحدود ؛ منع وجود القوات المصرية في الجزء الباقي ؛ وجوب تحويل المطارات العسكرية الثلاثة الى مطارات مدنية وعدم تفكيكها كي تكون جاهزة ربما للاستعمال العسكري الاسرائيلي في حال احتلال جديد ، في الوقت الذي تبني فيه اسرائيل مطارات جديدة قرب الحدود بمساعدة اميركية .(٥) ولم يكتف الحكم المصري بتفهم ضرورات امن اسرائيل على الجبهة المصرية ، بل عبر عن تفهمه لها في الضفة الغربية ايضا . اذ قال الرئيس السادات في هذا الصدد : « .... تستطيع ، وانت تقف في قلقيلية ، ان تشاهد البحر الابيض . يعني بمعنى ان عمق اسرائيل امامك في هذه المنطقة المكان يكون لا شيء اي حوالى ٧ او ٨ ميل . وحدث ، في عام ١٩٦٧ ، انه في هذا المكان ضربت تل ابيب وناتانيا مباشرة ولهذا ابديت استعدادي لدراسة مسألة الامن هذه على الضفة الغربية . »(٦)

من الجدير التوقف عند دلالتين بارزتين في اتفاق كامب ديفيد : مهلة الاعوام الثلاثة لتنفيذ معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية ؛ علاقة مصر بالحل الشامل . بالنسبة الى النقطة الاولى ، يجب ان يلاحظ ان هذه المهلة لا تهدف اساسا الى توفير الوقت الكافي لعملية سحب القوات الاسرائيلية واقامة الترتيبات الامنية في سيناء ، وانما ترمي الى امتحان النوايا المصرية . فاسرائيل تخشى ان تصبح معاهدة السلام بعد الانسحاب مجرد قطعة من الورق يمكن تمزيقها ، بأية ذريعة ، ولذلك حرصت وستحرص على ان تتم اقامة شبكة العلاقات الطبيعية الكاملة والثابتة ، ومنها تبادل السفراء ، فور الانسحاب الجزئي الاول ، اي في موعد يسبق الانسحاب النهائي بعامين ونصف العام تقريبا .

اما بالنسبة الى النقطة الثانية ــ علاقة مصر بالحل الشامل ــ فالامر يبدو قاتما ، سواء اعتبرت وثيقتا كامب ديفيد منفصلتين او مرتبطتين . ففي الحالة الاولى ، لا جدال ان الحل حل منفرد بكل معانيه ومظاهره . ولكن الامر لا يختلف في الحالة الثانية ، ولا مجال للاوهام فيها . فالربط بين توقيع معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية وتنفيذ وثيقة « الاطار » يبقى في احسن الاحوال

(٥) بالنسبة الى تأثير اتفاق كامب ديفيد في السيادة المصرية ، انظر على وجه الخصوص ادناه ، ص ١٤٦ ــ ١٦٦ .

(٦) انظر ادناه ، ص ٧٨ .

من الجدير ان ينكر ، بالمناسبة ، ان اسرائيل اوجدت حلا جذريا لهذه المشكلة الامنية المحددة ، على طريقتها الخاصة ، بتهديم نحو ٨٥٠ منزلا من اصل الألفي منزل التي تشكل قرية قلقيلية ، وذلك بعد انتهاء معارك حرب ١٩٦٧ مباشرة . انظر تقرير الامين العام للامم المتحدة حول الموضوع بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٧ في :

U. N. Doc. A/6797, p. 15.

محكوما بالسقف الذي يقدمه هذا الاطار ، وهو دون متطلبات الحل الشامل كثيرا (كما سنرى) . ولكن الربط يتعلق عمليا ، كما اظهرته مفاوضات تشرين الاول (اكتوبر) ــ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، بتنفيذ بعض الخطوات فقط على طريق الحكم الذاتي (اجراء الانتخابات مثلا) ، ولا يتوقف على تطبيق جميع بنود الحكم الذاتي ، ولا على شكل هذا الحكم (الذي لم توضح صلاحياته اصلا) ، ولا على تقرير الوضع النهائي لمناطق الحكم الذاتي وللقدس ، ولا على الحل النهائي لجميع جوانب القضية الفلسطينية ، ولا على التسوية على الجبهات الاخرى .

انه لمهزلة ان يجري الحديث عن حل شامل عندما لا يتعدى الامر (في احسن الاحوال) ربطا بين حل منفرد وبين اساس سلبي للتسوية . وخروج الحكم المصري من الصراع لاعوام طويلة لا يعوض منه باضافة بعض العبارات الرابطة بين الخروج واجراء الانتخابات في غزة . هذا لا يعني طبعا ان مصر ستكف عن المطالبة الرسمية بالحل الشامل والعادل ، بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان . ولكن هذه المطالبة ستكون لفترة طويلة بمنزلة اية مطالبة مشابهة تصدر عن دولة من دول العالم تقيم علاقات سلمية عادية باسرائيل . اي انه لن يكون لها الا وزن دعائي وسياسي ، ومجرد من اي تهديد باستعمال القوة ، وخاضع لضوابط تسيطر عليها اسرائيل لفترة طويلة .

مهما يكن من امر تصريحات ونوايا الحكم المصري بشأن الحل الشامل ، فمن المعروف ان الطرفين الآخرين في اتفاق كامب ديفيد لم يريا اي رابط قانوني بين معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية المقرر توقيعها ، والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة . وعندما سئل احد ممثلي « الشريك الكامل »، هارولد سوندرز (وهو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا) عن الحافز الذي سيدفع الاسرائيليين الى تقديم تنازلات الى الاطراف العربية الاخرى ، بعد توقيع المعاهدة مع مصر ، لم يجد سوندرز افضل من القول : « ان الحافز هو السلام » !(٧) لقد اريد من اتفاق كامب ديفيد ، اميركيا واسرائيليا ، ان يقضي على دور مصر العربي ، على الرغم من تأكيد السيد بطرس غالي وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية ان « الولايات المتحدة قد وافقت ، في كامب ديفيد ، على ان من مصلحتها ان تواصل مصر تحمل دورها القيادي في الشرق الاوسط . »(٨) ام هل نفهم من هذا الدور العربي دورا سلبيا ، كما وصفه ارنو دو بورشغريف عندما تحدث عن « اسرار » كامب ديفيد ، وزعم وجود تفاهم حول تعاون اسرائيلي ــ مصري في الشرق الاوسط ؟(٩)

(٧) انظر ادناه ، ص ٤٤ .

(٨) انظر ادناه ، ص ٨٦ .

(٩) Arnaud de Borchgrave, «Secrets of Camp David» *Newsweek* (New York: International Edition), October 23,1978, p. 20.

الشعب الفلسطيني :

ان الخطورة الاولى لاتفاق كامب ديفيد بالنسبة الى الشعب الفلسطيني ، ناجمة عن ان حكما عربيا وقع مع العدو الصهيوني والولايات المتحدة وثيقة تهدد حقوقه الوطنية ، وتشكل عاملا اضافيا من عوامل الضغط السياسي عليه . ليست المشكلة هي الوثيقة بحد ذاتها . فما اكثر الوثائق (والممارسات) الدولية والاسرائيلية التي اضرت بهذا الشعب في التاريخ المعاصر ! ولكن ، ان توافق دولة عربية كمصر على مشروع يخص الفلسطينيين دون استشارتهم ورضاهم ، وان تمنحه شرعية وتشارك في الضغط من اجل تطبيقه ، فهذا عنصر جديد في المعادلة ، لا بل انقلاب فيها .

هل نحن بحاجة الى عرض مساوىء الحكم الذاتي المتفق عليه في كامب ديفيد ؟ ان قراءة سريعة لوثيقة « الاطار » تكفي تبيان ذلك :

- اغفال مسألة السيادة على المناطق المحتلة ، في الفترة الانتقالية وما بعدها (مما يكفي طبعا ترجيح كفة سلطة الاحتلال) .
- اغفال موضوع القدس ، الا في رسائل عرض فيها كل طرف موقفه المعلن منها (وهذا يرجح ايضا سيطرة اسرائيل القائمة) ، على الرغم من مكانة القدس المركزية في الوجدان العربي والاسلامي والمسيحي ، وعلى الرغم من وضوح قرارات الامم المتحدة بشأن المدينة المقدسة ، وكلها يؤيد الحق العربي ويدين الضم والتهويد .
- ابقاء الجيش الاسرائيلي صراحة في المناطق المحتلة .
- اغفال موضوع المستوطنات (وبالتالي ، مرة اخرى ، ترجيح برنامج اسرائيل الاستيطاني) . وكلنا يتذكر رواية موافقة اسرائيل في كامب ديفيد على تجميد الاستيطان ، والخلاف على مدة هذا التجميد ومضمونه (هل يسري على بناء المستوطنات الجديدة ، ام على توسيع المستوطنات القائمة ؟) مما حال دون تبادل الرسائل فيما يتعلق بالموضوع .[١٠]
- اغفال موضوع الاقتصاد ، مما يستتبع استمرار الاستغلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة (بيع المنتوجات الاسرائيلية للضفة ، ومنها الى سائر الدول العربية ؛ استغلال اليد العاملة العربية والموارد الطبيعية ؛ الحؤول دون نمو الصناعات المحلية ...) .
- اغفال موضوع الرابط الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة .
- منح الفلسطينيين مجرد الحق في المشاركة في تقرير مستقبلهم ، مما يعني اساسا فرض وصاية عليهم ، وان تقرير مستقبلهم انيط بأطراف اخرى ، بما في ذلك كيفية اختيار ممثليهم . والجدير بالملاحظة ان مناحم بيغن الذي ترعرع في اوروبا الشرقية في بيئة نظرت بأمل الى مبادىء ولسون بشأن حق الشعوب في تقرير المصير ، حساس جدا تجاه مثل هذه العبارة ، اذا ما طبقت على الشعب

(١٠) انظر ادناه ، ص ١٢ .

الفلسطيني ، لانها تنطوي على فكرة قيام دولة مستقلة .
- حصر حق المشاركة في تقرير المستقبل في فلسطينيي الضفة والقطاع ، وهذا يستتبع تجريد فلسطينيي الخارج من اية حقوق ، واستبعاد فلسطينيي الارض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ عن « الحق » في الحكم الذاتي (على الرغم من انهم جزء من « عرب ارض اسرائيل » في التعريف الاسرائيلي) .
- اعطاء اسرائيل حق النقض بالنسبة الى عودة الفلسطينيين الذين غادروا مناطق الحكم الذاتي سنة ١٩٦٧ ، والتزام الصمت بالنسبة الى حق الفلسطينيين الذين غادروا الارض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ في الاقامة في الضفة والقطاع (ناهيك بالحق في الاقامة في ديارهم الاصلية !) .
- تدخل اسرائيل في التمثيل الفلسطيني (الاشراف على الانتخابات) ، واعطاؤها حتى حق النقض في مسألة اختيار الاعضاء الفلسطينيين في الوفدين المصري والاردني المقترحين .
- الاشتراط على الممثلين الفلسطينيين المنتخبين في « انتخابات حرة » ، القبول المسبق بوثيقة « الاطار » وكأنها معاهدة دولية ملزمة ، او كأنها مجموعة قوانين البلاد المرعية .[١١] أي ، بكلمات اخرى ، افقادهم صفتهم التمثيلية بمجرد رفضهم الوثيقة .
- عدم تحديد صلاحيات المجلس الاداري في الفترة الانتقالية ، وعلى وجه الخصوص مسائل الاشراف على : الاتصال بالخارج ؛ « قوة البوليس المحلية القوية » (مما يعني ايكالها ايد غير فلسطينية كي تكون قوة قمعية) ؛ ميزانية المجلس ؛ الضرائب ؛ تنقل الاشخاص ، الجنسية ؛ الشهادات التعليمية ؛ الاراضي الاميرية ؛ المستوطنات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين ؛ دور الجيش الاسرائيلي واجهزته الامنية في المدن والقرى ...

ليست هناك حاجة الى تأكيد ان الحكم الذاتي المعروض لا يلبي حتى الحد الادنى العربي ، لا بل يحول دون تحقيقه . كما انه من الواضح ان مبادىء كامب ديفيد تتعارض ومكاسب القضية الفلسطينية في الامم المتحدة في الاعوام الاخيرة ، هذه المكاسب التي تمثلت في تأكيد المجتمع الدولي ان للشعب الفلسطيني الحق في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني واقامة دولته على ارضه بقيادة منظمة التحرير . وقد قيل ، عن حق ، ان الحكم الذاتي المعروض في كامب ديفيد (وهو من مشروع بيغن[١٢] قاب قوسين او ادنى) يعطي الاحتلال الاسرائيلي شرعية خلال الفترة الانتقالية ذات الاعوام الخمسة دون ان يوفر اي امل بزواله في الفترة التالية . واي امل يرجى من مشروع تسيطر على تنفيذه قوة الاحتلال ، تتمتع فيه بحق نقض كل تدبير لا

(١١) انظر ادناه ، ص ٤٤ و ٤٦ .
(١٢) انظر ادناه ، ص ٢٢٧ .

تستسيغه ؟ اي امل يرجى من وثيقة واضحة في القيود التي تفرضها على الشعب الفلسطيني ، وغامضة او صامتة بالنسبة الى امكانات تطويرها المزعومة ؟ من هنا تبدو من السخف بمكان الادعاءات الاميركية بأن اتفاق كامب ديفيد يمثل فرصة تاريخية للفلسطينيين لم تسنح ولن تسنح لهم ان هم عزفوا عن الدخول في اللعبة . وانه لانتقاص من تاريخ فلسطين العربي الزعم (الاميركي) بأن الفلسطينيين سيتمتعون اول مرة في التاريخ ، بالحكم الذاتي ! كما انه من الملفت للنظر ان يحاول مسؤول اميركي ، مثل هارولد سوندرز ، ان يعدد حسنات اتفاق كامب ديفيد بالنسبة الى العرب والفلسطينيين عندما يتحدث الى جمهور غير اميركي ،[١٣] وان يركز على حسنات الاتفاق بالنسبة الى اسرائيل عندما يتوجه بالحديث الى اعضاء في الكونغرس الاميركي .[١٤]

لماذا اذن الفترة الانتقالية ؟ ما هي وظيفة وثيقة الاطار ؟ كيف حدث ان اعترفت الوثيقة بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ؟ اننا نعتقد — وهذا مفارقة — ان الوثيقة هي تعبير عن قوة الشعب الفلسطيني وبروز شخصيته وواقع مقاومته . ولا يسعنا الا ان نتوصل الى هذا الاستنتاج عندما نلاحظ كل الاجراءات العملية التي تنص عليها وثيقة كامب ديفيد للحؤول دون الاعتراف صراحة بقوة هذا الشعب (امثلة لبعض هذه الاجراءات : محاولة خلق قيادة بديلة ؛ اغراء الاردن ؛ تشكيل قوة بوليس « قوية » ؛ ادخال بعض فلسطينيي الخارج ضمن الوفدين الاردني والمصري) . وكأني بموقعي اتفاق كامب ديفيد ، وهم مضطرون الى مواجهة الواقع الفلسطيني (وهذا ما اضطروا الى التعبير عنه بعبارة « حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ») يجهدون لافراغ هذه العبارة من مضمونها ولوضع القيود (النقيضَ) لدرء هذا الخطر الماثل ، وعلى وجه الخصوص لمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية .

من هنا تنجلي وظيفة الفترة الانتقالية في التخطيط الاسرائيلي — الاميركي . فلو افترضنا ان اتفاق كامب ديفيد لم ينص على هذا المفهوم الانتقالي بل اعطى الحكم الذاتي صفة الديمومة ، لعنى ذلك استثارة متعمدة لرفض فلسطيني اجماعي اكيد . اما وقد نص الاتفاق على الفترة الانتقالية ، فيبدو ان المقصود يصبح كالتالي :

— استثارة رفض فلسطينيي الخارج ، وعلى وجه الخصوص رفض منظمة التحرير الفلسطينية ، لعزلها ومحاربتها بحجة هذا الرفض بالذات ، وتوطين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة .
— اغراء فلسطينيي الداخل والاردن بوضع يوصف بأنه افضل من الحكم العسكري المباشر الحالي ، ويحتمل المزيد من التطوير بعد خمسة اعوام ، وذلك بغية : خلق قيادة تشكك في شرعية ووحدانية

(١٣) انظر ادناه ، ص ٤٣ .
(١٤) انظر ادناه ، ص ٣٦ .

تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني ؛ جر الاردن الى معاهدة سلام ؛ تمزيق وحدة الشعب ؛ وبالتالي كسب الوقت وتمييع فكرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، عربيا ودوليا .

من البديهي ان اسرائيل ، سواء أنجحت في اقامة الحكم الذاتي ام لم تنجح في المرحلة الراهنة ، تحتاج بالضرورة الى القضاء على المقاومة بكل الوسائل . انها تعرف ان المقاومة — بمجرد استمرار وجودها ولو خارج الاراضي المحتلة — تستطيع ان تهدد ثبات الحلول المفروضة على الضفة والقطاع . ولكن يجب ان نؤكد ان اهداف كامب ديفيد الاسرائيلية — الاميركية لا تعني انها ستتحقق حتما ، وانها لا تتحمل اخطاء في الحساب والمراهنة . فلا الاردن ولا فلسطينيو الضفة الغربية وغزة استجابوا للآمال الخادعة . ان القيادات الفلسطينية في ظل الاحتلال تعي ان اية خطوة تنطوي على التشكيك في وحدة الشعب وفي وحدانية القيادة ولا تنتج عن تنسيق بين الداخل والمنفى الفلسطيني ، تقضي على اي احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة . وبالنسبة الى فصائل المقاومة ، في لبنان خاصة ، فالاخطار ما زالت في بدايتها ، ولا ريب آتية . اما بالنسبة الى الحكم المصري ، فان ضغطه من اجل تطبيق الحكم الذاتي ، يصب ، من حيث يدري او لا يدري ، حتى وان لم يرد نتائج كامب ديفيد السلبية ، في خانة تفاقم الاخطار .

دول المواجهة العربية الاخرى :

لقد ارسى اتفاق كامب ديفيد سوابق وقواعد خطرة تستوجب من دول المواجهة العربية الاخرى تنازلات مسبقة لم تكن واردة من قبل :

— القبول بالمبادىء المذكورة في « اطار السلام » المتفق عليه في كامب ديفيد ، وخصوصا ما يتعلق منها بالحكم الذاتي .
— التفاوض المباشر بدل التفاوض عن طريق الامم المتحدة او باشراف اميركي سوفييتي .
— التفاوض المنفصل من قبل كل دولة عربية على حدة .
— عقد اتفاق سلام مع علاقات طبيعية (دبلوماسية ، اقتصادية ، سياحية ...) بدل انهاء حالة الحرب واقفال الحدود .

هذه القواعد التي حكمت المفاوضات المصرية — الاسرائيلية ستتمسك بها اسرائيل كأمور بديهية غير قابلة للجدل او المساومة ، وستحظى فيها على تأييد دولي واضح (اميركا ، أوروبا الغربية ، الكثير من دول القارات الثلاث) لم تتمتع به من قبل . وستجد دول المواجهة نفسها ، حتى لو رغبت في التفاوض من اجل تسوية سلمية ، عرضة للضغط من اجل القبول بهذه الشروط ، والا نعتت بالتعنت والتطرف ، وذلك دون ان يضمن لها استعادة جميع الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧ .

ولكن الاخطر من كل ذلك ، ان خروج مصر لفترة طويلة من الصراع العسكري والتطورات التي رافقت ذلك عربيا ودوليا ، جعلت الميزان يميل بقوة الى مصلحة اسرائيل . لا مكان هنا للمجاملة وللامنيات الطوباوية . فتحقيق

التعادل الستراتيجي مع العدو يتطلب مقومات وجهودا لا تشكل فيها قمتا دمشق (ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٧٨) وبغداد (تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٧٨) غير بداية متواضعة . فالمبادرة الستراتيجية لا تزال في يد اسرائيل ، والخطر محدق ، والمصير العربي على المحك . ليس هذا الكلام بدوره مبالغة في التعبير . فالواقع الجديد يحمل من الدلائل ما يكفي ليشير الى خطورته : الدخول الاسرائيلي الى الساحة العربية عن طريق النافذة المصرية ؛ التفرد الاسرائيلي بسورية ؛ تمزيق لبنان ؛ ضرب المقاومة الفلسطينية ؛ توطين الفلسطينيين خارج وطنهم ؛ الاستيطان المكثف في الضفة الغربية وقطاع غزة ؛ كل نلك متوج بتحذير اميركي من عواقب رفض التفاوض ، وبغياب الاتحاد السوفياتي النسبي من اجل تحقيق التوازن .

اسرائيل :

لا شك في ان اسرائيل هي الرابح الاكبر في كامب ديفيد . فكل السلبيات التي ذكرناها بالنسبة الى الاطراف العربية ، هي طبعا نقاط قوة الى جانبها ، ومنها :

ـ الاعتراف الكامل من جانب مصر ، كواقع جديد وكسابقة .

ـ الانقسام العربي .

ـ وقوف الولايات المتحدة الى جانبها بالنسبة الى علاقات السلام والحكم الذاتي .

ـ تحسين وضعيها الهجومي والدفاعي على الجبهة الشرقية .

من الجدير التساؤل ، ونحن في صدد مناقشة نتائج اتفاق كامب ديفيد على اسرائيل ، عن مصلحتها في تنفيذ وثيقة الاطار المتعلقة بالحكم الذاتي ، بالنظر الى رفضها التزام جدول زمني لمثل هذا التنفيذ ، خلال المحادثات الاسرائيلية ـ المصرية من اجل توقيع معاهدة سلام بين الطرفين . اذ كيف يمكن التوفيق بين مصلحة اسرائيل في الحكم الذاتي وبين رفضها الشروع فيه ؟

من البديهي ، في حال الاتفاق على نص في ظروف معينة وبمراهنات معينة ، ألا يسعى احد الاطراف المشتركة في توقيعه لتطبيقه إلا في الظروف المؤاتية له . لقد املت اسرائيل بأن يوافق الاردن ، وبالتالي بعض الزعامات في الضفة الغربية ، على التفاوض على اساس وثيقة الاطار ، اي على القبول عمليا بحل وسط آخر بين هذه الوثيقة بالذات وشروط الاحتلال القائم ، اي على مزيد من التنازل الاردني ـ الفلسطيني خلال المفاوضات . اما وقد رفض الطرف الاردني ـ الفلسطيني هذا الاحتمال ، فان اي شروع اسرائيلي في تطبيق الحكم الذاتي من طرف واحد يعني ، في نظر العدو ، اعطاء مؤيدي منظمة التحرير تنازلات مجانية وتشجيعهم على المضي في رفضهم . هنا ، بالمناسبة ، تكمن دينامية كامب ديفيد الايجابية . فقد شهدت المناطق المحتلة بعد القمة الاسرائيلية ـ المصرية ـ الاميركية ، انتفاضة شعبية تمثلت في الالتفاف حول منظمة التحرير ، وفي عقد الاجتماعات والمهرجانات السياسية دون الاذن

المفترض من الحكم العسكري . واصبح على اسرائيل اذاك ان تضع حدا لهذا التطور الخطر ، فمنعت مثل هذه الاجتماعات ورفضت التزام جدول زمني غير مأمون النتائج ، وستستمر في هذا الموقف الى حين تبدل الظروف . ومن الجدير ان يذكر طبعا ، الى جانب نلك ، رغبة اسرائيل في افهام الجانب المصري الرسمي ان مستقبل الضفة الغربية وغزة امر لا يعنيه .

هنا علينا ان نسجل بقوة تمسك اسرائيل بالضفة الغربية وغزة كجزء لا يتجزأ من « ارض اسرائيل » . ان ضم القدس واحاطتها بسور من الاحياء اليهودية قد قطعا اشواطا بعيدة جدا . وعلى الرغم من قلة عدد المستوطنين الاسرائيليين نسبيا في الضفة والقطاع ، فان التخطيط الاستيطاني ما زال قائما على قدم وساق ، وتأمل اسرائيل بأن يؤدي السلام مع مصر الى زيادة في الهجرة والاستيطان . فقوة الاحتلال هي التي ستتحكم ، في ظل ميزان القوى الحالي ، بمفاصل الحكم الذاتي في حال تطبيقه ، وعلى الاقل طبعا ، اكثر من مصر والولايات المتحدة . صحيح ان الكثيرين من السياسيين الاسرائيليين ابدوا خشيتهم ان يؤدي الحكم الذاتي الى قيام دولة فلسطينية ، ولكن تحذيراتهم في الحقيقة ليست ناتجة عن تخوفهم من تطبيق الحكم الذاتي بحد ذاته ، بقدر ما هي ناتجة عن تخوفهم من تطور الظروف الفلسطينية الموضوعية الراهنة في الداخل والخارج . فالمتحفظون من الحكم الذاتي سواء أكانوا من اليمين المتطرف ام من المعارضة العمالية ، لم يقدموا الى القيادة الاسرائيلية اي بديل آخر لازالة هذه المخاوف . فحركة ارض اسرائيل الكاملة التي تدعو ، ببساطة ، الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتطبيق القانون الاسرائيلي فيهما كما يطبق في تل ابيب والجليل ، لا تستطيع التهرب من مأزق تحول اسرائيل الى دولة ثنائية القومية ، وبالتالي زوال طهارة الدولة اليهودية . اما المعارضة العمالية التي تدعو ، في احسن الاحوال ، الى تسوية اقليمية مع الاردن ، فانها لا تستطيع ضمان ألا تتحول الاراضي التي يجري التنازل عنها الى دولة فلسطينية . من هنا يظهر الحكم الذاتي وكأنه خير البدائل بالنسبة الى اسرائيل .

اما بالنسبة الى علاقة اسرائيل بسورية ، فليس اكيدا ان الاولى مستعدة للدخول في مفاوضات مماثلة لكامب ديفيد تعيد بنتيجتها كامل اراضي الجولان ، وتخليها من المستوطنات . فبخروج مصر ، ستسعى اسرائيل لتحقيق مكاسب تتخطى تلك التي حصلت عليها في كامب ديفيد ، اي تشمل الاحتفاظ بالارض مع التمسك بشروط السلام ، او ربما الاحتفاظ بالارض والتهديد بالحرب . ولكن كل شيء هنا مرتبط بميزان القوى في المستقبل ، وبطبيعة الحال بالموقف العربي .

الصعيد الدولي :

اذا كانت اسرائيل الرابح الاكبر على صعيد الصراع العربي ـ الصهيوني ، فان الولايات المتحدة هي ، بدورها ، الرابح الاكبر على الصعيد الدولي والشرق اوسطي ، بينما ابقي الاتحاد السوفياتي خارج اللعبة .

لقد نجحت الولايات المتحدة في كامب ديفيد في توجيه ضربة قوية اخرى الى ستراتيجية الربط العربية (بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية) التي احرزت انتصارات في حرب تشرين الاول (اكتوبر) . ان من شأن فصل الدول العربية ، كل واحدة منها عن الاخرى ، ان يتيح للولايات المتحدة الاستفراد بكل واحدة منها لفرض التنازلات ، سواء تلك التي تتعلق بالصراع او تلك التي تتعلق بالنفط . وانهت قمة كامب ديفيد اسطورة التقرب الاميركي من الموقف العربي بالنسبة الى شروط التسوية ، واحيت اسلوب كيسنجر في التعامل مع العرب . لكن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة الى مراجعة حساباتها ازاء جبهة عربية متماسكة كالتي بدأت بالظهور في قمة بغداد . انما اقصى ما يمكن ان تصل اليه هذه المراجعة في المستقبل القريب ، اذا استمر الموقف العربي الموحد ، هو منع اسرائيل من التحرش بالجبهة الشرقية ـ الشمالية ، وليس طبعا اجبارها على الانسحاب .

اما الاتحاد السوفياتي ، فقد ادان اتفاق كامب ديفيد بشدة ، ويبدو انه يتبع سياسة الترقب والانتظار الى حين تبلور عقم كامب ديفيد واضراره . ان احد عناصر هذا التبلور هو توثيق العلاقات العربية ـ السوفياتية لموازنة التفرد الاميركي في المنطقة وفي مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وفي الوضع الحالي ، ان طلب السكوت عن نتائج كامب ديفيد الضارة بحجة الحؤول دون عودة « الخطر » السوفياتي ، ما هو إلا ابتزاز اميركي لخطر وهمي . ولدى العرب من التجارب الدولية ما يكفي دحض مثل هذه الادعاءات .

* * *

هذه هي ، اذا ، اخطار كامب ديفيد على الامة العربية والقضية الفلسطينية . وسيتحسس القارىء هذه الاخطار ، من خلال هذا الكتاب الوثائقي ، في ضعف الحجج المؤيدة للاتفاق ، وفي تناقضات وغموض التصريحات الاميركية ، وفي الثقة الاسرائيلية ، وفي المخاوف والتحركات العربية المضادة ، وفي التحفظات الدولية . ومن الممكن الافتراض ان تعثر المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية في نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ، ناجم اساسا عن ردة الفعل العربية على اتفاق كامب ديفيد ، وربما الى حد ما عن التخوف الاميركي ، بعد احداث ايران ، من عواقب الرفض العربي .

كميل منصور

القسم الاول

نصوص الاتفاق

اولا : الوثيقة الاولى

١
اطار للسلام في الشرق الاوسط اتفق عليه في كامب ديفيد.[1]

(كامب ديفيد ، ١٧/٩/١٩٧٨)

اجتمع الرئيس محمد انور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ، ومناحم بيغن رئيس وزراء اسرائيل ، مع جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، في كامب ديفيد ، من ٥ الى ١٧ سبتمبر [ايلول] ١٩٧٨ ، واتفقوا على الاطار التالي للسلام في الشرق الاوسط ، [وهم يدعون اطرافا اخرى في النزاع العربي – الاسرائيلي الى الانضمام اليه .]*

مقدمـــة

ان البحث عن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يسترشد بالآتي : ان القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين اسرائيل وجيرانها ، هي قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بكل اجزائه . سيرفق القراران رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ بهذه الوثيقة . بعد اربع حروب خلال ثلاثين عاما ، ورغم الجهود الانسانية المكثفة ، فان الشرق الاوسط ، مهد الحضارة ومهبط الاديان العظيمة الثلاثة ، لم يستمتع بعد بنعم السلام . ان شعوب الشرق الاوسط تتشوق الى السلام حتى يمكن تحويل موارد الاقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة اهداف السلام ، وحتى تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الامم .

ان المبادرة التاريخية للرئيس السادات بزيارته للقدس ، والاستقبال الذي لقيه من برلمان اسرائيل وحكومتها وشعبها ، وزيارة رئيس الوزراء بيغن للاسماعيلية ، ردا على زيارة الرئيس السادات ، ومقترحات السلام التي تقدم بها كلا الزعيمين ، وما لقيته هذه المهام من استقبال حار من شعبي البلدين ، كل ذلك خلق فرصة للسلام لم يسبق لها مثيل ، وهي فرصة لا يجب اهدارها ان كان يراد انقاذ هذا الجيل والاجيال المقبلة من ماسي الحرب .

وان مواد ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المبذولة للقانون الدولي

---

(١) « الاخبار » (القاهرة) ، ١٩/٩/١٩٧٨ .

* في « الاخبار » : « وهم يدعون اطراف النزاع العربي – الاسرائيلي الاخرى الى الانضمام اليه . »

والشرعية ، توفر الآن مستويات [مقاييس] مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول . وان تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة ٢ من ميثاق الامم المتحدة ، واجراء مفاوضات في المستقبل بين اسرائيل واي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والامن معها ، هما امر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادىء في قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ان السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، غير متعرضة لتهديدات او اعمال عنف . وان التقدم تجاه هذا الهدف ، من الممكن ان يسرع بالتحرك نحو عصر جديد من التصالح في الشرق الاوسط ، يتسم بالتعاون على تنمية التطور الاقتصادي وبالحفاظ على الاستقرار وتأكيد [وضمان] الامن .

وان السلام [الامن] يتعزز بعلاقة السلام وبالتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية . وبالاضافة الى ذلك ، في ظل معاهدات السلام ، يمكن للاطراف — على اساس التبادل — الموافقة على ترتيبات امن خاصة ، مثل : مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق ذات تسليح محدود ، ومحطات انذار مبكر ، ووجود قوات دولية وقوات اتصال ، واجراءات يتفق عليها للمراقبة ، والترتيبات الاخرى التي يتفقون على انها ذات فائدة .

[الاطـــار]*

ان الاطراف ، اذ تضع هذه العوامل في الاعتبار ، مصممة على التوصل الى تسوية عادلة شاملة ومعمرة لصراع الشرق الاوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل فقراتهما .

وهدفهم من ذلك ، هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار . وهم يدركون ان السلام لكي يصبح معمرا ، يجب ان يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع اعمق تأثير .

لذا ، فانهم يتفقون على ان هذا الاطار مناسب ، في رأيهم ، ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذا الاساس .

ان الاطراف اذ تضع هذا الهدف في الاعتبار ، قد اتفقت على المضي قدما على النحو التالي :

أ — الضفة الغربية وغزة :

١ — ينبغي ان تشترك مصر واسرائيل والاردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها . ولتحقيق هذا الهدف ، فان المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، ينبغي ان تتم على ثلاث مراحل :

(أ) تتفق مصر واسرائيل على انه من اجل ضمان نقل منظم وسلمي

* لم يرد في « الاخبار » .

للسلطة ، مع الاخذ في الاعتبار الاهتمامات بالامن من جانب كل الاطراف ، يجب ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات . ولتوفير حكم ذاتي كامل [للسكان وفقا لهذه الترتيبات ،]* فان الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة [المناطق] عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية . ولمناقشة [للتفاوض حول] تفاصيل الترتيبات الانتقالية ، فان حكومة الاردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات [للمفاوضات] على اساس هذا الاطار ، ويجب ان تعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم ذاتي لسكان هذه الاراضي واهتمامات الامن الشرعية لكل من الاطراف التي يشملها النزاع .

(ب) ان تتفق مصر واسرائيل والاردن على وسائل [انماط] اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد يضم وفدا مصر والاردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة او فلسطينيين آخرين ، وفقا لما يتفق عليه ، وستتفاوض الاطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات [وصلاحيات]** سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة . وسيتم انسحاب [لقوات مسلحة اسرائيلية]*** وستكون هناك اعادة توزيع للقوات الاسرائيلية التي ستتبقى في مواقع امن معينة ، وستتضمن الاتفاقية ايضا ، ترتيبات تأكيد الامن الداخلي والخارجي والنظام العام .

وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين اردنيين . بالاضافة الى ذلك ، ستشترك القوات الاسرائيلية والاردنية في دوريات مشتركة ، وفي تقديم الافراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود .

(ج) وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس ، عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة . وفي اسرع وقت ممكن ، دون ان تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ، ستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ، ولابرام معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية ، وستدور هذه المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتمين [المنتخبين] لسكان الضفة الغربية وغزة .

وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ، ولكنهما مترابطتان : احدى هاتين اللجنتين ، تتكون من ممثلي الاطراف الاربعة التي ستتفاوض

* لم ترد عبارة « وفقا لهذه الترتيبات » في « الإخبار » ، وانما ورد ما يلي : « لسكان الضفة الغربية وغزة . »
** لم ترد في « الاخبار » .
*** في « الاخبار » : « للقوات المسلحة الاسرائيلية . »

وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقاتها مع جيرانها ؛ وتتكون اللجنة الثانية ، من ممثلي اسرائيل وممثلي الاردن والتي سيشترك معهم ممثلو السكان [المنتخبون]* في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن [الوضع النهائي]* الضفة الغربية وغزة .

وسترتكز المفاوضات على اساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وستقرر هذه المفاوضات ، ضمن اشياء اخرى ، موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الامن ، ويجب [ايضا]* ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة . وبهذا الاسلوب ، سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم [من خلال :]*

(١) ان يتم الاتفاق ، في المفاوضات بين مصر واسرائيل والاردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة ، على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الاخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

(٢) ان يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

(٣) اتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة ، لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها انفسهم تمشيا مع نصوص الاتفاق .

(٤) المشاركة ، كما ذكر اعلاه ، في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن .

٢ ـ سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها . وللمساعدة على توفير مثل هذا الامن ، ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية . وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة . وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر ، بالضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعنيين ، لبحث الامور المتعلقة بالامن الداخلي .

٣ ـ خلال الفترة الانتقالية ، يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار ، وتقرر ، باتفاق الاطراف ، صلاحيات [انماط] السماح بعودة الافراد الذين طردوا [شردوا] من الضفة الغربية وغزة في ١٩٦٧ ، مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب واوجه التمزق [اختلال النظام] . ويجوز ، ايضا ، لهذه اللجنة ان تعالج الامور الاخرى ذات الاهتمام المشترك .

٤ ـ ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض ومع الاطراف الاخرى المهتمة ، لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين .

---

* لم ترد في « الاخبار » .

ب ـ مصر واسرائيل :

١ ـ تتعهد كل من مصر واسرائيل بعدم اللجوء للتهديد بالقوة او استخدامها لتسوية النزاعات ، وان اي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ توافق الاطراف ، من اجل تحقيق السلام فيما بينها ، على التفاوض باخلاص بهدف توقيع معاهدة سلام بينها خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار . بينما تتم دعوة الاطراف الاخرى في النزاع للتقدم ، في نفس الوقت ، للتفاوض وابرام معاهدات سلام مماثلة ، بغرض تحقيق سلام شامل في المنطقة . وان اطار ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سيحكم مفاوضات السلام بينهما ، وستتفق الاطراف على الشكليات والجدول الزمني لتنفيذ التزاماتهم في ظل المعاهدة .

جـ ـ المبادىء المرتبطة :

١ ـ تعلن مصر واسرائيل ان المبادىء والنصوص المذكورة ادناه ينبغي ان تطبق على معاهدة السلام بين اسرائيل وبين كل من جيرانها : مصر والاردن وسورية ولبنان .

٢ ـ على الموقعين ان يقيموا ، فيما بينهم ، علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام ، كل منها مع الاخرى .

وعند هذا الحد [ولهذه الغاية ،] ينبغي ان يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الامم المتحدة . ويجب ان تشتمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

(أ) ـ اعتراف كامل .

(ب) ـ الغاء المقاطعات الاقتصادية .

[(ج) الضمان بـأن يتمتع ، تحت سلطة كل من الاطراف ، مواطنو الاطراف الاخرى بحماية الاجراءات القانونية المتوجبة .]*

٣ ـ يجب على الموقعين استكشاف امكانيات التطور الاقتصادي في اطار اتفاقيات السلام النهائية ، بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم .

[٤ ـ يمكن اقامة لجان للدعاوى بغية التسوية المتبادلة لجميع الدعاوى المالية .]**

٥ ـ يجري دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشـأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الاطراف .

٦ ـ سيطلب من مجلس الامن التابع للامم المتحدة المصادقة على معاهدة السلام ، وضمان عدم انتهاك نصوصها ـ وسيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن التوقيع على معاهدات السلام ، وضمان احترام نصوصها .

---

* في « الاخبار » : « (جـ) الضمان في ان يتمتع المواطنون ، في ظل السلطة القضائية ، بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء للقضاء . »

** في « الاخبار » : « ٤ ـ يجب اقامة لجان للدعاوى القضائية في الحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية . »

كما سيطلب منهم مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة اسرائيل

[شهد على نلك : جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية]*

❋ ❋ ❋

ملحـــق

نص قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢
الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

ان مجلس الامن اذ يعرب عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الاوسط ، واذ يؤكد عدم جواز حيازة الارض بطريق الحرب والحاجة الى العمل من اجل سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تحيا في امن ، واذ يؤكد ايضا ان جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الامم المتحدة قد تعهدت بالالتزام بالعمل وفقا للمادة الثانية من الميثاق :

١ ــ يؤكد ان تطبيق مبادىء الميثاق يقتضي اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ينبغي ان يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من اراضي احتلت** في الصراع [النزاع] الاخير .

(ب) انهاء كل دعاوى او حالات الحرب ، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي وحقها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة معترف بها متحررة من التهديدات بالقوة او باستخدام القوة .

٢ ــ يؤكد ، ايضا ، ضرورة :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة .

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان حصانة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولـة في المنطقة ، عن طريق اجراءات تشمل اقامة مناطق منزوعة السلاح .

٣ ــ مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه الى الشرق الاوسط لاقامة واجراء اتصالات مع الدول المعنية ، من اجل تنشيط الاتفاق ، ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لاحكام ومبادىء هذا القرار .

---

* لم ترد في « الاخبار » .

** هكذا في « الاخبار » . من المعروف ان النص الفرنسي الرسمي للقرار رقم ٢٤٢ يتحدث عن انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من « الاراضي » التي احتلتها في النزاع الاخير .

٤ ــ مطالبة السكرتير العام بابلاغ مجلس الامن ، في اسرع وقت ممكن ، بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص .

نص قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨
الصادر في ٢١ ــ ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣

ان مجلس الامن :

١ ــ يدعو جميع اطراف القتال الحالي بوقف كل اطلاق النيران ، وانهاء كل نشاط عسكري فورا ــ في مدى ١٢ ساعة على الاكثر من اتخاذ هذا القرار ــ في المواقع التي تحتلها الان .

٢ ــ يدعو جميع الاطراف المعنية بالبدء ، فورا بعد وقف اطلاق النيران ، في تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله [في جميع جوانبه] .

٣ ــ يقرر المجلس ان تبدأ فورا ، وفي نفس الوقت مع وقف اطلاق النار ، المفاوضات بين الاطراف المعنية تحت اشراف مناسب ، تهدف الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ثانياً : الوثيقة الثانية

٢
اطار لابرام معاهدة سلام
بين مصر واسرائيل.(١)

(كامب ديفيد ، ١٧/٩/١٩٧٨)

توافق اسرائيل ومصر ، من اجل تحقيق السلام بينهما ، على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة ، في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

تطبق كافة مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك ، يتم تنفيذ معاهدة السلام في فترة تتراوح ما بين عامين الى ثلاثة اعوام من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل التالية :

أ ــ الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب ــ انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

جـ ــ استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط ، بما فيها الاستخدام التجاري [المحتمل]* من قبل كافة الدول .

د ــ حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كافة الدول للملاحة او الطيران دون اعاقة او تعطيل .

هـ ــ انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات [مع كفالة المرور الحر والسلمي لمصر والاردن .]**

(١) « الاخبار » (القاهرة) ١٩/٩/١٩٧٨ .
* لم يرد في « الاخبار » .
** في « الاخبار » : « مع كفالة حرية وسلامة المرور من جانب مصر والاردن . »

و ــ تمركز القوات العسكرية كما يلي :

[تمركز القوات]*

(أ) ألا تتمركز اكثر من فرقة واحدة (ميكانيكية او مشاة) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرقي خليج السويس وقناة السويس .

(ب) تتمركز فقط قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة ، لاداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة ، في مساحة يتراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

(ج) ان تتواجد في المنطقة ، في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية ، قوات اسرائيلية عسكرية محدودة ، لا تتعدى اربع كتائب مشاة ، ومراقبون من الامم المتحدة .

(د) تلحق وحدات دوريات حدود ، لا تتعدى ثلاث كتائب ، بالبوليس المدني للمحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا .

ان يكون التخطيط الدقيق لحدود المناطق سالفة الذكر ، وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تقام محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لبنود الاتفاق .

تتمركز قوات الامم المتحدة في المناطق التالية :

(أ) في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل ، لمسافة ٢٠ كيلومترا تقريبا من البحر المتوسط ، وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الامن التابع للامم المتحدة على مثل هذا الابعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاقية سلام ، وبعد اتمام الانسحاب المؤقت ، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل ، تتضمن الاعتراف الكامل ، بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ، وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين طبقا للقانون .

[انسحاب مرحلي

في فترة تتراوح ما بين ثلاثة وتسعة اشهر بعد توقيع اتفاقية السلام ، ستنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرقي خط يمتد من نقطة تقع شرقي العريش الى رأس محمد ، على ان يتقرر موقع هذا الخط على وجه التحديد بالاتفاق المتبادل .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة اسرائيل

شهد على ذلك : جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الاميركية . *

* لم يرد في « الاخبار ».

ثالثاً : الرسائل المتبادلة

٣
نصوص الرسائل
المرفقة بوثيقتي كامب ديفيد.[١]

(كامب ديفيد ، ١٧ ـ ١٩٧٨/٩/٢٢)

[مستوطنات سيناء]

١ ـ من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

لي الشرف ان ابلغكم انه ، خلال اسبوعين من عودتي الى بلادي ، سأقدم توصية الى البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) من اجل تقرير الموضوع الآتي :

اذا تم الاتفاق بين مصر واسرائيل على كل القضايا العالقة ، في اثناء المفاوضات لعقد معاهدة سلام ، « هل توافقون على انسحاب المستوطنين الاسرائيليين من شمال سيناء وجنوبها ، ام انكم توافقون على ابقـاء المستوطنين المذكورين في هذه المناطق ؟ »

ان التصويت ، سيدي الرئيس ، على هذا الموضوع ، سيجري في حرية تامة من الارتباطات البرلمانية الحزبية ، مع العلم ان الائتلاف الحالي يدعمه الآن ٧٠ عضوا من اصل ١٢٠ ، وعلى ما اعتقد ان كل عضو في الكنيست ، سواء كان في صفوف الحكومة او في مقاعد المعارضة ، سيصوت على اساس ما يمليه عليه ضميره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع : مناحم بيغن

* * *

(١) « النهار » (بيروت) ، ١٩٧٨/٩/٢٣ .

كان من المفروض ان يجري تبادل رسائل ايضا بشأن المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لكن لم ينشر اي شيء بالنسبة الى هذا الموضوع حتى تاريخ اصدار هذا الكتاب .

٢ ـ من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

انقل اليكم نسخة عن رسالة وجهها الي رئيس الوزراء ، بيغن ، يشرح فيها كيف ينوي عرض مسألة المستوطنات في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار لاحق في شأنها .

وفي هذا المجال ، افهم من رسالتكم ان موافقة الكنيست على انسحاب جميع المستوطنين من سيناء ، على اساس جدول زمني وضمن المهلة المحددة لتطبيق معاهدة سلام ، هي شرط سابق لاية مفاوضات حول معاهدة سلام بين مصر واسرائيل .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

* * *

٣ ـ من السادات الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

في صدد « اطار العمل من اجل حل في سيناء » ، الذي سيوقع الليلة ، اريد ان اؤكد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالمستوطنات :

١ ـ جميع المستوطنين الاسرائيليين يجب ان ينسحبوا من سيناء ، على اساس جدول زمني وخلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام ؛

٢ ـ ان موافقة الحكومة الاسرائيلية ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الاساسي هي، بالتالي ، شرط سابق لبدء مفاوضات السلام لعقد معاهدة سلام ؛

٣ ـ اذا لم تف اسرائيل بهذا الالتزام فان « اطار العمل » سيكون لاغياً ، وكأنه لم يكن .

باخلاص

التوقيع : محمد انور السادات

* * *

٤ ـ من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء ،

لقد تلقيت رسالتكم ، المؤرخة ١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨ ، التي تشرح كيف تبغون عرض موضوع مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في سيناء على الكنيست لاتخاذ قرار في شأنه .

طيه نسخة من رسالة الرئيس السادات حول هذا الموضوع .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

* * *

[القـــدس]

٥ ـ من السادات الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

اكتب اليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بالقدس :

١ ـ ان القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويجب اعادة الحقوق العربية التاريخية والشرعية على المدينة واحترامها :

٢ ـ ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية :

٣ ـ ان لسكان القدس العربية الفلسطينيين الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة بصفة كونهم جزءا من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية :

٤ ـ يجب تطبيق قرارات مجلس الامن الوثيقة الصلة ، ولا سيما القرارين ٢٤٢ و ٢٦٧ ، في ما يتعلق بالقدس ، وان كل التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتبديل وضع المدينة هي لاغية وكأنها لم تكن ، ويجب ان تزال :

٥ ـ يجب ان يكون لجميع الشعوب حرية الوصول الى المدينة ، والتمتع بحرية ممارسة شعائرهم ، والحق في الزيارة وفي المجيء الى الاماكن المقدسة ، من دون اي تفرقة او تمييز :

٦ ـ ان الاماكن المقدسة لكل ديانة يمكن ان توضع تحت ادارة ممثليها وسلطتهم .

٧ ـ ان الوظائف الاساسية في المدينة يجب ألا تقسم ويمكن مجلسا بلديا مشتركا مؤلفا من عدد متساو من الاعضاء العرب والاسرائيليين ان يشرف على تنفيذ هذه المهمات . وبهذه الطريقة ، فان المدينة لن تكون مقسمة .

باخلاص

التوقيع : محمد انور السادات

* * *

٦ ـ من بيغن الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

سيدي الرئيس ،

لي الشرف ان ابلغكم ، سيدي الرئيس ، انه في ٢٨ حزيران [يونيو] ١٩٦٧ اعلن البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) موافقته على قانون ينص على الآتي : « ان الحكومة مخولة بمرسوم ان تطبق القانون والتشريع والترتيبات الادارية للدولة على اي جزء من « اريتز ـ اسرائيل » (ارض اسرائيل ـ فلسطين) كما ورد في المرسوم .

وعلى اساس هذا القانون ، اصدرت الحكومة الاسرائيلية مرسوما ، في تموز [يوليو] ١٩٦٧ ، ينص على ان القدس هي مدينة واحدة غير قابلة

للتقسيم ، وهي عاصمة دولة اسرائيل .

باخلاص

التوقيع : مناحم بيغن

* * *

٧ ـ من كارتر الى السادات

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨ ، والتي تعرضون فيها الموقف المصري من القدس . وأنا سأنقل نسخة عن الرسالة الى رئيس الوزراء ، بيغن ، للاطلاع .

ان موقف الولايات المتحدة من القدس يبقى كما اعلنه السفير غولدبرغ امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ تموز [يوليو] ١٩٦٧ ، وما تبعه من تصريح للسفير يوست امام مجلس الامن الدولي في تاريخ ١ تموز [يوليو] ١٩٦٩ .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

* * *

[تطبيق التسوية الشاملة]

٨ ـ من السادات الى كارتر

١٧ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد الرئيس ،

في صدد « اطار العمل للسلام في الشرق الاوسط » ، اكتب اليكم هذه الرسالة لابلغكم موقف جمهورية مصر العربية في ما يتعلق بتطبيق الحل الشامل .

للتأكد من تطبيق البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، ومن اجل صون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ستكون مصر على استعداد للاضطلاع العربي المنبثق من هذه البنود بعد مشاورات مع الاردن وممثلي الشعب الفلسطيني .

باخلاص

التوقيع : محمد انور السادات

* * *

[تحديد معنى بعض العبارات]

٩ ـ من كارتر الى بيغن

٢٢ ايلول [سبتمبر] ١٩٧٨

عزيزي السيد رئيس الوزراء ،

ها أنذا اذكر انك ابلغتني ما يأتي :

أ ـ في كل مقطع من وثيقة اطار العمل المتفق عليها ، ان عبارات : « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطيني » تعني ، وهي مفهومة من قبلكم ،

على انها عبارات : « الفلسطينيون العرب » .

ب ــ في اي مقطع ترد فيه عبارة « الضفة الغربية » ، تفهم وستفهم ، من قبل الحكومة الاسرائيلية ، على انها : « اليهودية والسامرة » .

باخلاص

التوقيع : جيمي كارتر

* * *

[القواعد الجوية]

١٠ ــ من براون الى وايزمن[1]

٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨

عزيزي السيد الوزير ،

تفهم الولايات المتحدة ان اسرائيل تعتزم ، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيتين المعقودتين في كامب ديفيد ، بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في مواقع ملائمة في النقب لتكون بديلا للقاعدتين الجويتين في عيتام وعتسيون اللتين ستخليهما اسرائيل بموجب معاهدة السلام التي سيتم التوصل اليها بين مصر واسرائيل . كما تفهم ايضا الطابع الملح والاولوية الخاصة التي توليها اسرائيل لاعداد القاعدتين الجديدتين في ضوء قناعتها بأنها لا تستطيع التخلي باطمئنان عن القاعدتين الجويتين في سيناء قبل ان تصبح القاعدتان الجديدتان معدتين للاستخدام .

وأقترح ان تتشاور حكومتانا بشأن حجم هاتين القاعدتين وتكاليفهما ، بالاضافة الى اشكال اخرى من المساعدة المرتبطة بهذا الامر ، والتي من شأن الولايات المتحدة ان تقدمها على نحو ملائم ، وذلك في ضوء المشكلات الخاصة التي قد تبرز في اثناء تنفيذ مثل هذا المشروع على اساس ملح . ان الرئيس على استعداد للسعي من اجل الحصول على موافقة الكونغرس اللازمة لمثل هذه المساعدة ، بحسب ما يقره الجانب الاميركي نتيجة المشاورات المقترحة .

التوقيع : هارولد براون

* * *

---

(١) وزعت هذه الرسالة فيما بعد ، انظر :
Department of State, *The Camp David Summit, September 1978* (Washington: 1978).

القسم الثاني

الاطراف المشتركة

اولا : الولايات المتحدة الاميركية

١
كلمة الرئيس جيمي كارتر
بمناسبة توقيع وثيقتي كامب ديفيد.[١]

(واشنطن ، ١٩٧٨/٩/١٧)

عندما وصلنا ، في البداية ، الى كامب ديفيد ، كان اول ما اتفقنا عليه هو ان نطلب الى شعوب العالم ان تصلي من اجل نجاح مفاوضاتنا . وقد استجيبت هذه الصلوات بصورة تخطت كثيرا اية توقعات . اننا محظوظون بأن نشهد الليلة انجازا مهما في قضية السلام ، انجازا لم يكن احد يعتقد ان تحقيقه ممكن قبل عام ، أو حتى قبل شهر ، انجازا يعكس شجاعة هذين الزعيمين وحكمتهما .

فخلال ثلاثة عشر يوما طويلا في كامب ديفيد ، رأيناهما يظهران تصميما ورؤية ومرونة كان لا بد منها لوضع هذه الاتفاقية . ونحن ، جميعا ، مدينون لهما بالعرفان والاحترام . وهما يعرفان انهما سيحوزان ، دائما ، اعجابي الشخصي . ولا تزال هناك مصاعب كبيرة وقضايا صعبة كثيرة يجب تسويتها . فالمسائل التي جلبت الحرب والمرارة الى الشرق الاوسط ، طوال الاعوام الثلاثين الماضية ، لن يتم تسويتها في يوم واحد . لكن ، علينا جميعا ان نعترف بالانجازات الجوهرية التي تم تحقيقها .

واحدى الاتفاقيتين اللتين يوقعهما الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن ، الليلة ، تحمل عنوان « اطار للسلام في الشرق الاوسط » .

وهذا الاطار يتعلق بالمبادىء وبعض التفصيلات الاكثر اهمية ، التي سوف تتحكم بتسوية سلام شاملة . وهو يتناول ، بصورة محددة ، مستقبل الضفة الغربية وغزة ، والحاجة الى حل المشكلة الفلسطينية بجميع جوانبها . ووثيقة الاطار تقترح فترة انتقالية ، مدتها خمسة اعوام ، في الضفة الغربية وغزة ، يتم خلالها انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وانتخاب سلطة حكم ذاتي تتمتع باستقلالية ذاتية كاملة .

وهي تنص ، ايضا ، على بقاء القوات الاسرائيلية في مواقع محددة خلال

---

(١) قامت م.د.ف. بترجمة هذه الكلمة عن النص الانكليزي الذي وزعته السفارة الاميركية في بيروت .

هذه الفترة لحماية امن اسرائيل . وسيكون للفلسطينيين الحق في الاشتراك في تقرير مستقبلهم ، في مفاوضات ستقرر الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، وتؤدي ، بعد ذلك ، الى معاهدة سلام اسرائيلية – اردنية . وسترتكز هذه المفاوضات على جميع نصوص ومبادىء قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ .

والوثيقة تنص ، ايضا ، على ان تتمكن اسرائيل من العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها . وقد صادق الرئيس السادات ، زعيم احدى اعظم الامم في العالم ، دون اكراه وبأعلى درجة من الحماسة ، على هذا الطموح العظيم لاسرائيل .

اما الوثيقة الاخرى ، فعنوانها : « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » . وهي تقضي بممارسة السيادة المصرية كاملة على سيناء ، وتدعو الى انسحاب تام للقوات الاسرائيلية منها . وبعد انسحاب مرحلي يتم تنفيذه سريعا جدا ، تتم اقامة علاقات طبيعية سلمية بين الدولتين ، بما فيها العلاقات الدبلوماسية .

وبالاضافة الى الرسائل الملحقة ، والتي ستعلن غدا ، فان اتفاقيتي كامب ديفيد توفران اساسا للتقدم والسلام في جميع انحاء الشرق الاوسط .

وهناك قضية واحدة لم يتم الاتفاق عليها : فمصر تقول ان الموافقة على ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي المصرية هي شرط مسبق لاية معاهدة سلام . بينما تقول اسرائيل ان قضية المستوطنات الاسرائيلية يجب ان تحل خلال مفاوضات السلام . ان هذا لخلاف جوهري .

وفي غضون الاسبوعين القادمين ، سيبت الكنيست قضية هذه المستوطنات . وغدا ، مساء ، سأشرح امام الكونغرس هاتين الاتفاقيتين بصورة اكمل ، واتحدث عما تنطويان عليه بالنسبة الى الولايات المتحدة والعالم . اما الآن ، وفي ختام حديثي ، فاني ارغب في التحدث بصورة اكثر شخصية عن اعجابي بجميع الذين اشتركوا في هذه العملية ، وعن املي بتحقيق ما تعد به هذه اللحظة .

لقد امضى اعضاء الوفود الثلاثة ، جميعهم ، خلال الاسبوعين الماضيين ساعات طويلة ، ليلا نهارا ، في الحديث والتفاوض ومصارعة المشكلات التي فرقت بين شعوبهم ثلاثين عاما . وحينما كان هناك خطر لتلاشي الطاقة البشرية او نفاد الصبر او نضوب النوايا الحسنة – وقد كانت هناك لحظات كهذه – وجد هذان الزعيمان والمستشارون الاكفاء في جميع الوفود ، طاقات في داخلهم لابقاء فرص السلام في قيد الحياة .

حسنا ، لقد انتهت ايام كامب ديفيد الطويلة . لكن ، لا تزال امامنا شهور عديدة من المفاوضات الصعبة .

وآمل ان يرشد بعد النظر والحكمة ، اللذان اديا الى نجاح هذه الدورة ، هذين الزعيمين وزعماء جميع الشعوب في مسيرتهم المستمرة نحو السلام .
وشكرا .

[وبعد كلمتي السادات وبيغن ،* اضاف كارتر :]

ان الوثيقة الاولى التي سنوقعها تحمل عنوان « اطار للسلام في الشرق الاوسط اتفق عليه في كامب ديفيد » . وكلا الوثيقتين سينشر نصاهما غدا ، وسيوقعهما الرئيس السادات ورئيس الوزراء مناحم بيغن ، وسأكون انا شاهدا على ذلك .

وبالنسبة الى هذه الوثيقة ، علينا ان نتبادل ثلاث نسخ نوقعها ، جميعا ، ثلاث مرات .

ويمكنني ان اقول : ان الوثيقة الاولى ذات طبيعة شاملة جدا ، وهي تضم اطارا يمكن لاسرائيل التفاوض ، ضمنه ، بشأن معاهدات للسلام مع كل من لبنان وسورية والاردن ، اضافة الى الخطوط العريضة لهذه الوثيقة التي نوقعها الآن .

وهذه الوثيقة ، كما سترون فيما بعد عند دراسة الوثائق ، تنص ايضا على تحقيق آمال واحلام الشعب الذي يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتضمن سلام اسرائيل للاجيال القادمة .

والوثيقة الثانية هي الوثيقة التي تتعلق باطار لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل . وهي تلك التي تدعو الى اتمام المفاوضات بشأن معاهدة السلام خلال ثلاثة اشهر . وقد لاحظت تحدي كل من هذين السيدين للآخر . اذ انهما سيكملان هذه المهمة خلال ثلاثة اشهر ... ويمكنني القول : ان هذه الوثيقة تضم ، تقريبا ، جميع القضايا بين الدولتين ، وتقدم الحلول لها . وبقيت بضع خطوط سترسم على الخرائط ، وستحل قضية المستوطنات . وفيما عدا ذلك ، تم حل معظم القضايا الرئيسية في هذه الوثيقة .
وسنوقع ، الآن ، هذه الوثيقة ايضا . وشكرا .

٢

خطاب الرئيس جيمي كارتر امام جلسة مشتركة للكونغرس.(١)

(واشنطن ، ١٨/٩/١٩٧٨)

لقد مضى اكثر من ألفي سنة ، منذ كان هناك سلام بين مصر وامة يهودية حرة . واذا ما تحققت توقعاتنا الحالية ، فاننا سنشهد هذه السنة تحقق مثل ذلك السلام .

واود ان اعبر عن تقديري للرجلين اللذين جعلا هذا الحلم [المستحيل]

* انظر ادناه ، ص ٧٤ و ٥٥ .

(١) « نشرة انباء السفارة الاميركية » (بالعربية) ، (بيروت) ، ١٩/٩/١٩٧٨ .

يصبح الآن امكانية حقيقية : الزعيمين الوطنيين الكبيرين اللذين اجتمعت اليهما خلال الاسبوعين الماضيين في كامب ديفيد ، الرئيس انور السادات ورئيس الوزراء مناحم بيغن . لقد سعينا ، في كامب ديفيد ، الى تحقيق سلام لا يشكل اهمية حيوية بالنسبة الى بلديهما فحسب ، بل ايضا بالنسبة الى جميع شعوب الشرق الاوسط – ولشعب الولايات المتحدة – وبالفعل ، لبقية شعوب العالم على السواء .

لقد صلى العالم من اجل [نجاح] جهودنا ، وقد استجيبت تلك الصلوات .

انني جئت الى هنا الليلة لمناقشة ما حققه هذان الزعيمان القويان ، وما يعنيه ذلك التحقيق بالنسبة الينا جميعا .

ولم يكن ، لدى الولايات المتحدة ، خيار سوى الاهتمام بالشرق الاوسط ، واستخدام نفوذنا وجهودنا لدفع قضية السلام قدما .

وطوال السنوات الثلاثين الماضية ، وخلال اربع حروب ، دفع شعب هذه المنطقة المضطربة ثمنا باهظا من الآلام والانقسام والكراهية وسفك الدماء . وليس ثمة من دولتين عانتا كمصر واسرائيل ، ولكن المخاطر وتكاليف النزاع في هذه المنطقة كانت ايضا كبيرة بالنسبة لبلادنا . ان لنا صداقات طويلة العهد مع دول وشعوب المنطقة ، كما لنا التزامات معنوية قوية متأصلة عميقا في قيمنا كشعب .

ان الموقع الستراتيجي لهذه الدول ، والموارد التي تملكها تعني ، جميعها ، ان الاحداث في الشرق الاوسط تؤثر الآن تأثيرا مباشرا على الشعوب في كل مكان . ونحن واصدقاؤنا لا نستطيع ان نقف بلا اكتراث اذا ما اقدمت دولة معادية على فرض سيطرتها هناك . وليس في العالم سوى مناطق معدودة كهذه المنطقة ، ذات مجازفة أكبر لامكانية امتداد النزاع المحلي بين دول اخرى ، ثم انفجاره الى مجابهة بين الدول العظمى . ولقد اخذ شعبنا يتفهم ان اسماء غير مألوفة مثل : سيناء ، والعقبة ، وشرم الشيخ ، ورأس النقب ، وغزة ، والضفة الغربية والاردن ، يمكن ان يكون لها تأثير مباشر وفوري على رفاهنا كدولة ، وعلى آمالنا في سبيل عالم مسالم .

ولهذا السبب ، لا يمكننا ان نقف وقفة المتفرج ؛ ولهذا السبب ، ايضا ، كنا شركاء كاملين في السعي من أجل السلام ؛ ولهذا السبب ، نجد ان من الاهمية لبلادنا ان كللت هذه الاجتماعات بالنجاح .

وخلال سنوات النزاع الطويلة ، انقسمت الاطراف تجاه اربع قضايا رئيسية :

الاولى ، هي طبيعة السلام : هل سيعني السلام مجرد سكوت المدافع ، وتوقف سقوط القنابل ، وتوقف سير الدبابات ، ام انه سيعني ان دول الشرق الاوسط بامكانها ان تتعاون مع بعضها البعض كجارات وعلى قدم المساواة ، وان تنعم بعلاقات طبيعية كاملة دبلوماسية وثقافية واقتصادية وانسانية . ولقد حددت اتفاقية كامب ديفيد مثل هذه العلاقات بالنسبة لاسرائيل ومصر ؛

والقضية الثانية الرئيسية ، هي توفير الامن لجميع الاطراف المعنية ، بما فيها اسرائيل ، حتى لا يخشى اي طرف تهديدات هجوم او عمليات عسكرية من أي طرف آخر . وستوفر اتفاقية كامب ديفيد ، عند تطبيقها ، مثل هذا الامن ؛

والثالثة ، هي مسألة الاتفاق بشأن حدود آمنة ومعترف بها ، وانهاء الاحتلال العسكري ، وكذلك منح الحكم الذاتي او اعادة اراض ، محتلة من قبل اسرائيل خلال حرب ١٩٦٧ ، الى الدول الاخرى . ان اتفاقية كامب ديفيد تؤمن تحقيق هذه الاهداف ؛

وأخيرا ، هناك قضية انسانية مؤلمة تتعلق بمصير الفلسطينيين الذين يعيشون او عاشوا في هذه المنطقة المتنازعة . ان الاتفاقية تضمن للشعب الفلسطيني امكانية الاشتراك في حل القضية الفلسطينية بجميع نواحيها .

وطوال الاشهر الثمانية عشر الماضية كان هناك تقدم على صعيد بعض هذه القضايا . فقد اقتربت مصر واسرائيل من نقطة الاتفاق حول القضية الأولى : طبيعة السلام . ووجدنا ان الثانية والثالثة – اي الانسحاب والامن – مرتبطتان ارتباطا وثيقا . ولكن ، بقيت هناك خلافات جوهرية في مجالات اخرى : حول مصير الفلسطينيين ، ومستقبل الضفة الغربية وغزة ، وكذلك مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في اراض عربية محتلة .

وكلنا يذكر الآمال المعلقة على السلام والتي ألهمت بها زيارة الرئيس السادات للقدس في تشرين الثاني [نوفمبر] الماضي ، وكذلك الاستجابة الحارة من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي ، بيغن ، وشعب اسرائيل ، والوعد المشترك بأنه لن تكون هناك اية حرب بعد الآن . وهذه الآمال قد تدعمت بزيارة رئيس الوزراء ، بيغن ، للاسماعيلية في عيد الميلاد الماضي .

واستمر ذلك التقدم بخطوات بطيئة وبطيئة ، في بداية هذا العام . ولكن ، مع بداية الصيف بلغت المفاوضات ، مرة اخرى ، مرحلة الجمود . وهذا المأزق وامكانية مواجهة مستقبل أسوأ ، قد دفعاني لدعوة الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن الى الاجتماع بي في كامب ديفيد .

ان من غير الممكن المغالاة بشجاعة هذين الرجلين ، وبالبصيرة التي اظهراها . وما من سبيل لتحقيق اي تقدم الا عن طريق المثل العليا ، واجراء تسويات في الصيغ وليس في المبادىء ، والرغبة للتطلع بعمق الى صميم الانسان ، وتفهم الواحد للآخر .

ذلك هو ما حققه هذان الرجلان ، ومستشاروهما العقلاء ممن عملوا بكد طوال تلك الايام الثلاثة عشر الاخيرة .

وعندما بدأ هذا المؤتمر قلت ان امكانيات النجاح بعيدة . فثمة حواجز هائلة من التاريخ القديم والوطنية والشكوك ، كان لا بد من التغلب عليها اذا كان يرجى لنا ان نحقق غاياتنا .

ولكن الرئيس السادات ، ورئيس الوزراء بيغن ، قد تغلبا على تلك الحواجز ، وتخطيا تلك التوقعات ، ووقعا على اتفاقيتين تتضمنان امكانية حل القضايا التي علمنا التاريخ انها مستعصية على الحل :

الوثيقة الاولى ، عنوانها « اطار للسلام في الشرق الاوسط اتفق عليه في كامب ديفيد » . وهي تتناول تسوية شاملة بين اسرائيل وجميع جاراتها ، وكذلك المسألة الصعبة المتعلقة بالشعب الفلسطيني ومستقبل الضفة الغربية وغزة .

ان الاتفاقية تؤمن اساسا لحل قضايا تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الخمس القادمة . وهي ترسم عملية تغيير تتماشى مع الآمال العربية ، في الوقت الذي تحترم فيه ايضا مصالح اسرائيل الامنية الحيوية . وستنسحب حكومة اسرائيل العسكرية في تلك المناطق ، ليحل محلها حكم ذاتي من الفلسطينيين الذين يعيشون هناك ، وقد تعهدت اسرائيل بأن يكون لهذا الحكم السيادة الكاملة . ولقد كرر لي رئيس الوزراء ، بيغن ، عدة مرات قوله : « ليس حكما ذاتيا جزئيا ، وانما حكم ذاتي كامل . » وتنسحب ايضا القوات الاسرائيلية ويعاد توزيعها في اماكن محددة لحماية امن اسرائيل . وسيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عبر محادثات يقوم خلالها ممثلون عن سكان الضفة الغربية وغزة بالتفاوض مع كل من مصر واسرائيل والاردن ، لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

لقد وافقت اسرائيل على ان حقوق الشعب الفلسطيني الشرعية سيعترف بها . وبعد التوقيع على هذا الاطار ، وخلال المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني ، لن تقام مستوطنات اسرائيلية جديدة في هذه المنطقة . كما ان قضية اقامة مستوطنات ، في المستقبل ، سيقررها الفرقاء المتفاوضون .

ان الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة سيتقرر عند انتهاء فترة السنوات الخمس الانتقالية ، التي سيكون فيها للفلسطينيين العرب حكومتهم الذاتية ، كجزء من التفاوض الذي سيؤدي ، ايضا ، الى معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن . وستتركز هذه المفاوضات على جميع النصوص والمبادىء التي نص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وسيجري طرح الاتفاق على الوضع النهائي لهذه المناطق للتصويت ، على ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة ، وسيكون لهم الحق — لاول مرة في تاريخهم — في تقرير طريقة نظام الحكم لديهم بصورة دائمة . ونعتقد ، ايضا ، انه يجب ان يكون هناك تسوية عادلة لمشاكل النازحين واللاجئين ، تأخذ بعين الاعتبار قرارات مناسبة صادرة عن الامم المتحدة .

واخيرا ، تحدد هذه الوثيقة ترتيبات امن مختلفة تستهدف تدعيم السلام بين اسرائيل وجيرانها .

وهذا ، في الواقع ، اطار شامل وعادل للسلام في الشرق الاوسط ؛

والاتفاقية الثانية ، عنوانها : « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » . وهي تعيد لمصر كامل ممارستها لسيادتها على شبه جزيرة سيناء . كما تنشىء عدة مناطق امنية لحماية كل الاطراف . وهي تنص ، ايضا ، على ان تقوم مصر بالاعتراف الدبلوماسي الكامل باسرائيل ، في الوقت الذي تسحب فيه اسرائيل قواتها المسلحة من معظم شبه جزيرة سيناء . وهذه عملية ستجري خلال فترة تمتد من ثلاثة الى تسعة اشهر ، بعد ابرام معاهدة

السلام . ويتوجب التفاوض الكامل بشأن معاهدة السلام والتوقيع عليها في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر ابتداء من الآن . وسيتنافس كل من الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن في انجاز المعاهدة في فترة اقل . وستكون هذه هدية رائعة للعالم بمناسبة عيد الميلاد المقبل . كما انه سيتم سحب جميع القوات الاسرائيلية في فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام .

ومع ان الطرفين على اتفاق تام بشأن الاهداف التي ذكرتها ، الا ان هناك قضية واحدة لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها : فمصر ترى ان الاتفاق على ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي المصرية هو شرط مسبق لمعاهدة سلام . بينما ترى اسرائيل ان مسألة المستوطنات الاسرائيلية يجب ان تحل اثناء مفاوضات سلام . وخلال اسبوعين ، سيتخذ الكنيست قرارا بشأن قضية المستوطنات . وموقف حكومتنا من هذه القضية معروف جيدا وثابت . وأملي القوي هو ألا تقف قضية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المصرية عقبة اخيرة في طريق المفاوضات [السـلام] .

وليس لاحد منا ان يبخس الاهمية التاريخية لما تم انجازه . انها المرة الاولى التي وقع فيها زعيم عربي وآخر اسرائيلي على اطار شامل للسلام . انه يحتوي على بذور حقبة من الزمن قد يصبح فيها الشرق الاوسط ، بكل امكاناته الهائلة ، ارض ثراء وانجاز لا ارض مرارة ونزاع . وليس هناك من منطقة في العالم كالشرق الاوسط تحتوي على موارد طبيعية وانسانية اكبر ، وليس هناك من مكان ارهقت فيه الموارد بشكل عنيف من جراء البغضاء والحرب كالشرق الاوسط . ان هاتين الاتفاقيتين تعرضان الامكانية الحقيقية لرفع هذا العبء .

ولكن علينا ألا ننسى ضخامة العقبات الباقية . لقد تخطت القمة توقعاتنا ، ولكننا نعرف انها تركت قضايا عديدة صعبة بحاجة الى حل . وهذه القضايا ستتطلب مفاوضات حذرة في الاشهر المقبلة . ان على الشعبين المصري والاسرائيلي ان يدركا المنافع الملموسة التي سيحققها السلام ، وان يساندا القرارات التي اتخذها زعيماهما لكي يتحقق مستقبل آمن ومسالم . وعلى الشعب الاميركي ، ايضا ، ان يقدم دعمه الكامل لاولئك الذين لا يزال عليهم اتخاذ قرارات اخرى صعبة .

ولا يزال امامنا ، جميعا ، الاعتراف بزعامة الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن التي اظهراها ، وان ندعو الآخرين كي يحذوا حذوهما . وقد دعوت ، فعلا ، زعماء العالم العربي الآخرين الى ان يستمروا في المساعدة على التقدم نحو تحقيق سلام شامل .

وعلينا ، ايضا ، ان نشترك في مجهود لانهاء النزاع والآلام الرهيبة في لبنان . وهذا موضوع بحثه معي الرئيس السادات مرات عدة عندما كنت معه في كامب ديفيد ، وعندما التقى ثلاثتنا لاول مرة كان هذا الموضوع موضع نقاش حاد بيننا . وفي طريقنا بطائرة الهيليكوبتر الى واشنطن ليلة امس ، تعهدنا ، بالاشتراك مع دول اخرى ، ومع الشعب اللبناني نفسه — بجميع

فئاته – ومع الرئيس سركيس ، ومع سورية ، والسعودية ، وربما مع دول اوروبية كفرنسا ، بمحاولة التحرك نحو حل للمشاكل في لبنان ، وهو حل حيوي بالنسبة الينا ولشعب لبنان [المسكين] الذي عانى الكثير من الويلات . وسنتشاور في هذا الموضوع وفي هاتين الوثيقتين وفي مضمونهما مع جميع الزعماء ، وخاصة الزعماء العرب . ويسرني ان اقول لكم ، هذه الليلة ، ان العاهل الاردني الملك حسين ، وعاهل المملكة العربية السعودية الملك خالد ، قد وافقا على استقبال وزير الخارجية سايروس فانس الذي سيغادر واشنطن غدا ، لكي يشرح لهما نصوص اتفاقيتي كامب ديفيد ، وليضمن دعمهما لتحقيق آمال واحلام شعوب الشرق الاوسط .

لقد كان الشرق الاوسط ، طوال سنوات عديدة ، بمثابة كتاب مدرسي للتشاؤم ، ومثال للنزاعات الانسانية المعقدة التي تعجز عن حلها الدبلوماسية الاصيلة . واليوم لنا الامتياز لنرى الفرصة السانحة لاحدى اللحظات اللامعة في تاريخ الانسانية ، فرصة قد تفتح الطريق امام سبيل السلام . ان امامنا فرصة لتحقيق السلام لان هذين الزعيمين الجسورين قد وجدا في اعماقهما الرغبة للعمل معا ، سعيا وراء سلام دائم ، ولهذا آمل ان نتشارك معا في صلاة الشكر ، واملي ان يتحقق كليا وعد هذه اللحظة .

ان الصلوات التي قمنا بها في كامب ديفيد ، كانت نفس صلوات الراعي الملك داوود الذي رفع صوته داعيا : المزمور ٨٥ – ٨ :

« ألا تعود انت فتحيينا فيفرح بك شعبك . »

« اني اسمع ما يتكلم به الله الرب . لانه يتكلم بالسلام لشعبه ولاتقيائه ، فلا يرجعن الى الحماقة . »

[وفي النهاية ، فاني ارغب ، كمسيحي ، ان اقول لهذين الصديقين ما قاله المسيح : « طوبي لصانعي السلام لانهم ابناء الله يدعون » .]

٣

تصريح للرئيس جيمي كارتر بشأن منظمة التحرير الفلسطينية.[١]

(أليكويبا – بنسلفانيا ، ١٩٧٨/٩/٢٣)

[ردا على تساؤل حول سماح الولايات المتحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها في واشنطن :]

نتمتع في بلدنا بحرية الكلام ، التي يضمنها الدستور ، وهي احد اعمق

(١) مقتطف من اجوبة للرئيس كارتر في اجتماع عام في اليكويبا . وقد وزع مكتب الصحافة التابع للبيت الابيض نص هذه الاجوبة باللغة الانكليزية ، وقامت م.د.ف. بترجمة النص المدرج هنا .

التزامات الشعب الاميركي .

وهناك العديد من المنظمات في بلدنا ، يبغضها البعض منا ، لما تؤمن به ولما تمثله . ومن الصعب على مسؤول غام الا يستخدم مثل هذه المسألة لهدف ديماغوجي عن طريق ازالة جماعة غير محبوبة ، مهما كانت هذه الجماعة صغيرة .

من الواضح ، ان حصول منظمة التحرير الفلسطينية على هذا المكتب الاعلامي الصغير ، لن يشكل اي تهديد لامن امتنا او لخير الشعب المقيم في اسرائيل . ان تخميني الشخصي هو انهم بوجودهم هنا سيتعلمون امورا عن بلدنا وعما نمثله ، اكثر مما سنتعلم منهم .

هناك العديد مثل هذه الجماعات التي تسبب لنا القلق ، مثلا : جماعة الكوكلاكس كلان ، والحزب الشيوعي ، والنازيون . وكما تعلمون ، سيكون من الافضل لنا لو رحلوا عنا . ولكن منحهم حق الكلام هو جزء من نظام حكمنا .

واعتقد انه ما دام الشعب الاميركي متعلما ومدركا ما تشكله هذه المنظمات من تهديد ، فان هذا افضل طريقة لازالتها .

وفي امكاني ان اضيف امرا آخر : اني ملتزم ، تجاه شعب اسرائيل ، عدم مفاوضة منظمة التحرير الفلسطينية ، او اجراء لقاءات خاصة معها ، الى ان تعترف تلك المنظمة بحق اسرائيل في البقاء ، وتتبنى قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، الذي تعرفونه جميعا ، على حد علمي . واعتقد ، بالتالي ، اننا نحقق تقدما جيدا في الشرق الاوسط .

ولا داعي الى الخوف من المكتب الصغير في واشنطن . واعتقد اننا نستطيع معالجة امر منظمة التحرير الفلسطينية ، لا عن طريق ازالتها ، بل بواسطة الشعب الاميركي .

شكرا .

٤

مقابلة تلفزيونية لزبغنيو بريجنسكي ، مساعد الرئيس جيمي كارتر لشؤون الامن القومي.[١]

(واشنطن ، ١٩٧٨/٩/٢٤)

س – ان اخطر خلاف ظهر في اتفاقات كامب ديفيد ، واعتقد انك توافقني

(١) « نشرة انباء السفارة الاميركية » (بالعربية)، (بيروت)، ١٩٧٨/٩/٢٨ . انيعت المقابلة على شبكات شركة « إي·بي·سي· » الاميركية . العبارات الواردة بين ( ) من النشرة نفسها .

على ذلك ، كان الاختلاف بين رئيس الوزراء بيغن والرئيس كارتر حول مدة التوقف عن انشاء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية ، التي وافق عليها الاسرائيليون . هل سويت هذه المشكلة ، واذا لم تكن قد سويت بعد ، فهل هي من الخطورة بحيث تهدد اتفاقات كامب ديفيد ؟

ج — نتوقع ان تسوى هذه المسألة قريبا جدا . وقد جرى ، بيني وبين رئيس الوزراء بيغن ، حديث حول هذا الموضوع كان بناء للغاية ووديا للغاية ، كما هي الحال دائما ، وكان ذلك قبل قليل من مغادرته . وهناك ، كما هو واضح تماما ، بعض التدقيق في المذكرات لا بد من القيام به ، ونتوقع ان تسوى هذه المسألة .

س — لمجرد تبيان الامور تماما ، والاستيضاح ، يصر السيد بيغن على القول انه وافق على تجميد انشاء مستوطنات جديدة مدة ثلاثة اشهر فقط اثناء اجراء مفاوضات السلام . هل لك ان تخبرنا ، بالضبط ، ما هو موقف الرئيس كارتر ؟

ج — اظن اننا منذ بضعة ايام قدمنا النص الذي نعتقد انه بحث وتم الاتفاق بشأنه ، كما كنا نفترض ، وقد جاء فيه — وارجوكم هنا ان لا تحاسبوني على النص حرفا بحرف لانني استعيده ، كما هو واضح ، اعتمادا على ذاكرتي — انه لن يكون هناك مزيد من اعمال انشاء المستوطنات بعد التوقيع على هذا الاطار واثناء المفاوضات ، وانه بعد اتمام المفاوضات بشأن اقامة سلطة للحكم الذاتي يترك الموضوع للاطراف المتفاوضة .

والواقع ، انه لا يوجد هناك حقا خلاف بهذا القدر بين ما كنا نقوله نحن وما كان يقوله رئيس الوزراء (الاسرائيلي) ، اذا نظرنا الى الامور من زاوية الواقع السياسي . واظن ان وزير الخارجية ، دايان ، اشار الى هذه النقطة بالذات فور وصوله الى تل ابيب . فقد اشار الى ان مخاوف كافة الاطراف المعنية وحساسياتها لا بد ، في مرحلة من المراحل ، ان تؤخذ في الحسبان . لذلك انا واثق بأننا نستطيع ان نتدبر هذا الامر .

س — هناك ، كما تعلم ، فترة لا تتجاوز الثلاثة اشهر حددت ، في الواقع ، للتوقيع على معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل . ولا اعلم شيئا عن اي تاريخ محدد لاقامة مجلس اداري بالضفة الغربية . هل هناك اي شيء من هذا القبيل ؟

ج — بعيدا عن اثارة اية مشاكل اخرى حول هذا الاتفاق ، دعني اشير الى ان هناك ، اولا ، اتفاقين منفصلين . وفترة الثلاثة اشهر تتعلق ، على وجه الخصوص ، بالاتفاق الخاص بسيناء . اما الاتفاق الثاني فلا يتحدث عن المدة التي ستنقضي قبل تشكيل الهيئة المفاوضة ، اي السلطة التي ستدير الحكم الذاتي . اثناء المحادثات ، قال الاسرائيليون انهم يعتقدون انهم قد يحتاجون الى ثلاثة اشهر تقريبا لبلوغ هدفهم واتمام المحادثات مع الفلسطينيين ، مع الاطراف الاخرى ، وانشاء سلطة تتولى الحكم الذاتي ، وبالتالي انهاء الحكم العسكري . ارجو ان يكون هذا صحيحا . ولكن من

الواضح ان احدا لا يستطيع التنبؤ تماما بالوقت الذي سيتطلبه ذلك . فقد يتطلب وقتا اقل ، وقد يتطلب وقتا اطول . على كل حال ، فالاتفاق نفسه لا يشير الى وقت محدد .

س — اذا كان تجميد اقامة مستوطنات مرتبطا بتلك الفترة من المفاوضات التي اشرت الآن اليها — وهذا هو المفهوم الاميركي — فقد يستمر وقتا اطول بكثير من ثلاثة اشهر ، أليس كذلك ؟ ذلك ان الاردنيين لا يشتركون ، في الوقت الحاضر ، في عملية التفاوض ، كما ان الفلسطينيين لا يشتركون في عملية التفاوض . أفليس من الممكن ان يطول التجميد ستة اشهر ، او سنة ؟ أليس هذا بالضبط ما يشغل بال الاسرائيليين اذ يلزمون انفسهم بتجميد لا نهاية محددة له ؟

ج — اظن ان وزير الخارجية ، دايان ، كان مصيبا اذ قال حين نزل من الطائرة : ان الموضوع الذي يجري بحثه هو في الواقع ، وقبل كل شيء ، عملية انشاء سلطة للحكم الذاتي . وما ان تقوم حتى تصبح بصورة من الصور ، فريقا في اي ترتيب من الترتيبات التي سيجري بحثها او تجري معالجتها . لذلك ، فأنا لا ارى ، في هذه المرحلة ، اننا بحاجة الى الغوص اكثر في هذه المشكلة . انا اعتقد اننا نستطيع ان نتدبر هذا الامر . واظن اننا ، اساسا ، ندرك طبيعة المشكلة . ونحن متفقون جميعا على اننا نريد ان نحرك عملية سياسية تعزز التوفيق « بين المواقف والاطراف » ، ومن ثم فأنا لا اظن ان بوسعي ان اسدي اية خدمة ذات نفع اذا حاولت الغوص في بعض جوانب المفاوضات وحل ألغازها كي اشبع هذا الموضوع بحثا .

س — لننظر الى المستقبل بدلا من الماضي . ماذا يحدث اذا رفض الملك حسين ، عاهل الاردن ، الانضمام الى عملية التفاوض ، وهذا احتمال جد وارد ؟ هل يمكن ان تقوم تلك السلطة التي تتولى الحكم الذاتي ، والتي تتحدثون عنها ، بدون اشتراك الاردنيين ؟

ج — اعتقد ان من الاهمية بمكان ان ننظر الى هذه المشكلة ، برمتها ، من زاوية اهميتها النسبية . فنحن بصدد قضية انقسم حولها الاسرائيليون والعرب طوال ثلاثين سنة . وخلال السنة الماضية ، او ما يقرب من ذلك ، حدث تحرك ، وكان الفضل في ذلك يعود بالدرجة الاولى الى جهود الرئيس كارتر وغيره . فقد خطا فريقٌ عربي خطوة الى الامام ، واقام الدليل على الرغبة في التفاوض ، وابدى في الحقيقة شجاعة . وفي ذهني ، كما هو واضح ، الرئيس السادات . ان رحلته الى القدس فتحت الابواب ، فكان اجتماع كامب ديفيد بيننا وبين الاسرائيليين والمصريين ، اي الفريق الذي يبدي اشد الرغبة في التفاوض . وقد تطلب الامر اثني عشر يوما من المحادثات المكثفة للغاية . صدقوني ، كانت محادثات في غاية التكثيف . وقد اتفقنا ، في النهاية ، على عملية [process] ، على اطار للعمل . ويفهم من ذلك بكل وضوح ، على ما اعتقد ، ان الاطراف العربية الاخرى لا يمكن ان ينتظر منها ان تقفز فورا وتدخل في (العملية) . فبحث المسألة معها ، وشرح الترتيبات يتطلبان بعض

الوقت كي نجعلها ترى طبيعة العملية ، وكي نبين لها الهدف الذي قد تشير اليه العملية . وفي وقت من الاوقات ، وارجو ان يكون قريبا جدا ، ستتبين (هذه الاطراف) الفوائد الاكيدة التي ستجنيها من اشتراكها في عملية كهذه .

س — سؤالي هو : ماذا لو رفض الاردنيون ، ماذا لو رفض الملك حسين الانضمام واتخذ قرارا بعدم الاشتراك اطلاقا في العملية ؟ هل تنهار فكرة تسوية (مشكلة) الضفة الغربية برمتها ؟ ماذا يحدث ؟

ج — لقد اوجدنا اطارا للبدء بالعملية . وستبدأ العملية بالتحرك نحو الامام . وقد اشار الرئيس السادات الى عزمه على الاشتراك في تلك العملية بوصفها تحركا الى الامام ، حتى ولو لم ينضم اليها الآخرون في بادىء الامر .

س — ولكن ، هل بامكانكم التحرك وبلوغ نقطة جني الثمر ؟

ج — توقعاتنا هي انه ما ان تبدأ العملية ، ما ان تبدأ اطراف اخرى في الاشتراك ، ما ان يشترك الفلسطينيون المعتدلون في الحوار ، وهذا بحد ذاته سيخلق ظروفا انسب ومزيدا من الاجتذاب ، حتى تواصل العملية تقدمها الى الامام . مرة اخرى ، اعتقد ان من المهم جدا ان لا يغيب عن بالنا ان الدقة الشديدة والسابقة لاوانها قد تكون في هذه الحالة عدوا للتوفيق (بين الاطراف) . لقد اوجدنا اطارا لقضية صعبة للغاية ، واملنا هو ان يصبح العديد من المشاكل التي كانت او ما زالت حتى يومنا هذا ، حتى هذه اللحظة ، تبدو مستعصية ، قابلا تدريجيا للحل اثناء تقدم العملية .

س — من الواضح انك لست اول دبلوماسي يدرك قيمة الغموض البناء . بيد انني قلق بشأن تصريح ادلى به الملك حسين يوم السبت يوحي بأنه لم يستشر وبأنه ما من احد اخبره بالذي كان يجري . هل ممكن حقا انه لم تكن لديه فكرة عما كان يجري في كامب ديفيد ؟

ج — من الواضح انه لم يكن فريقا نشيطا في المفاوضات ،

س — (مقاطعا) ولكنه قال اكثر من ذلك .

ج — (متابعا) انه لم يكن هناك ،

س — (متابعا) اعني : يقول انه تألم كثيرا اذ ما من احد رأى من المناسب الاتصال به واطلاعه على مجريات الامور .

ج — لا اريد التعليق على مشاعره . اعتقد ان من الواضح جدا ان من حقه ان تتاح له فرصة لدراسة المقترحات بعناية ، ومن حقه ان يقرر بنفسه متى يحين الوقت الذي يناسبه للاشتراك . قال انه سيدرس هذه المقترحات ، وانه يدرس اتفاق كامب ديفيد . ورجاؤنا هو انه ما ان يتلقى اجوبة على اسئلته — وهو يطرح علينا بعض الاسئلة — حتى يجد الطريق امامه سالكة للاشتراك في عملية لا يمكن إلا ان تفيد من اشتراكه .

س — (مقاطعا) قلت ،

ج — دعني اتابع لو سمحت . هذه نقطة هامة جدا لا بد من تأكيدها ، ألا وهي ان الاتفاق حول الضفة الغربية يوجد اطارا للتغيير تحتاج نتائجه ، بالنسبة لبعض تفاصيلها ، الى التفاوض بشأنها ، وذلك على عكس الاتفاق

الخاص بسيناء . وبالنسبة الى العرب ، من المهم ان يشتركوا في العملية بصورة ايجابية وناشطة اذا كانوا يرغبون في التأثير على النتائج بطريقة بناءة وايجابية . وهذا ، بالضبط ، ما نحن بصدد التشجيع عليه . وهذا ، بالضبط ، ما نرجو ان يتحقق .

س — يبدو انك ، بأسلوب لبق للغاية ، تقول لسائر العالم العربي — وخاصة للملك حسين والفلسطينيين : « ايها السادة ، القطار غادر المحطة ولعله من الافضل لكم ان تصعدوا اليه » . أعني : « ربما يكون هناك محطة اخرى واحدة في الطريق ، على بُعد قليل » . هل تخالف هذا التصور ؟

ج — بكل تأكيد لا اجادلك حينما تصفني باللباقة ولكن ساعيد ، بعض الشيء ، صياغة ما تقول ، لو سمحت .

س — تفضل .

ج — كنت اقول ان العملية بدأت في التحرك . نحن نرى ونحن نشعر ان من مصلحة جميع الاطراف ان يشترك العرب المعتدلون في تلك العملية في اسرع وقت ممكن . غير انه ليس من الانصاف حقا القول : « القطار على وشك الرحيل ، وما لم تقفزوا وتصعدوا اليه فانه سوف يفوتكم » .

ان العملية ستتحرك قدما ، واملنا ان ينضموا اليها عاجلا ، لا آجلا .

س — قلت ، منذ لحظة ، ان الملك حسين يطرح علينا بعض الاسئلة . هل طرح اسئلة محددة تقول : « هذه مجالات ينبغي ارضائي فيها » ؟

ج — نعم ، لقد اثار عددا من القضايا مع الوزير فانس .

س — هل بامكانك ان تخبرنا

ج — كلا ، لا اظن ذلك . ان الوزير (فانس) سيرفع تقريرا الى الرئيس (كارتر) صباح الاثنين . وبعد تقريره ، وبعد المشاورات نبدأ ، بالطبع ، في تقديم الاجوبة . وقد قدم الوزير (فانس) ، بنفسه ، بعض الاجوبة اثناء محادثاته الهامة . إلا اننا نريد ان نساعد الملك حسين قدر المستطاع . فنحن ندرك مشكلته ، ندرك مصاعبه ، بل اننا نقدر بعض اسباب امتناعه . ومع ذلك ، فاننا نشعر بقوة انه اصبح لدينا الآن اطار عملي للسلام لا يمكن إلا ان يستفيد منه الملك حسين ، ولا يمكن إلا ان يستفيد منه العرب ، وكذلك الاسرائيليون في نهاية المطاف ، اذا اشتركت جميع الاطراف المعتدلة في تلك العملية .

س — لقد حذر الملك حسين ، في مؤتمر صحفي عقده في نهاية الاسبوع — وهذه هي كلماته — حذر من « مضاعفات خطيرة للغاية » اذا وقع السادات على معاهدة صلح منفصلة حول سيناء ، كما قال انه سيفعل . هل توافق على انه سيكون هناك مضاعفات خطيرة ؟

ج — لا اظن ان من الصواب او من المناسب ان اصبح طرفا مباشرا في نقاش بين رئيسي دولتين عربيين . رأينا ، طبعا ، هو اننا لسنا هنا بصدد معاهدة صلح منفصلة . لقد وفرنا اطارا شاملا للسلام ، ومن ضمن هذا الاطار يمكن لدولة عربية واحدة ان تكون اول من يوقع على (معاهدة) سلام . غير ان الاطار يتيح المجال لسلسلة من التسويات السلمية ، وبقدر ما

يسرع الآخرون في الانضمام اليها بقدر ما تقل الفجوات الزمنية .

س ــ ولكن ، الا يزعجك ان ترى الرئيس السادات يمضي قدما ويوقع معاهدة سلام منفصلة ؟ أوليس من شأن ذلك ، بوجه خاص ، ان يقلقك ؟

ج ــ انت تعلم ان من بين نتائج كامب ديفيد التوقع بأن يتم الاتفاق بين مصر واسرائيل عندما تسوى القضايا بصورة بناءة . هناك نص واضح بهذا الشأن . ولكن مجموعة ما اتفق عليه في كامب ديفيد تضم ايضا بين اجزائها ، كحقيقة سياسية ، التحرك الايجابي فيما يتعلق بالقضايا الاخرى ، الضفة الغربية وغزة . وهذا يوفر اطارا شاملا للعمل ، نأمل كثيرا في ان ينضم اليه الفلسطينيون والاردنيون .

س ــ دكتور بريجنسكي ، في آخر مرة التقينا بك هنا تحدثت عن صيغة السلام للشرق الاوسط بكامله وكأنها تنطلق في حلقات ذات مركز مشترك ، وأشرت ، على وجه التحديد ، الى محاولة التعامل اولا مع اكثر العرب اعتدالا ، اي مع مصر ، ثم تحاولون ادخال المعتدلين الآخرين في العملية ، الاردن والفلسطينيين المعتدلين . ولكن ، كان يفهم من حديثك انه ستكون هناك حلقة ثالثة متراكزة حيث تجلبون كل واحد الى العملية ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي . هل ما زالت تلك نيتكم ؟

ج ــ نحن ، بكل تأكيد ، لا نستثني من عملية السلام هذه ايا من الاطراف المعنية . وغني عن البيان ان سورية هي طرف معني ، ونأمل بأن تنضم سورية الى الركب في مرحلة من المراحل وتتفاوض ايضا بشأن عقد معاهدة صلح مع اسرائيل . وما لم يتحقق ذلك فاننا لا نكون قد حققنا التسوية النهائية التي نتوق اليها جميعا والتي تحتاج اليها تلك المنطقة ايما حاجة . اما عن المرحلة التي قد تتم بها وفي اي اطار من العمل الدولي ، فمن السابق لاوانه ان اتكهن حول هذا الموضوع . ولي ، طبعا ، كبير الأمل بأن يشاركنا الاتحاد السوفياتي اهتمامنا بالسلام ، وان يرى في هذه التطورات خطوة ايجابية . على كل اذا كان هناك توتر في الشرق الاوسط ، في هذا النزاع في الشرق الاوسط ، فانه من شأنه ان يؤثر ايضا على علاقاتنا مع السوفيات . عندئذ ، تتباين المصالح ، وهذا يؤثر بكل تأكيد على علاقتنا . لذلك ، لنا وطيد الأمل بأن يوافق الاتحاد السوفياتي على الاتفاقات الاخيرة ، ويشجع على التحرك نحو السلام في المنطقة .

س ــ كما كنت اتوقع ، لقد تفاديت الرد على سؤالي بطريقة لبقة . وسؤالي هو ما اذا كنتم ، في الحقيقة ، راغبين في اشراك السوفيات في عملية المفاوضات . هل انتم راغبون في ذلك ؟

ج ــ اذا كان الاتحاد السوفياتي يرغب في الاشتراك في تشجيع التسويات بين الاطراف المعنية ــ وبعض هذه الاطراف يتحرك في اتجاه تسويات كهذه ، كما دلت على ذلك قمة كامب ديفيد ــ فبكل تأكيد ما من احد سيعترض . نريد من كل فرد ان يشجع على مثل هذا التحرك .

س ــ ولكنكم لا تحيدون عن طريقكم لتدخلوا الاتحاد السوفياتي في عملية السلام ؟

ج ــ نحن مسرورون ، على سبيل المثال ، بأن الاسرة الاوروبية قد اعلنت تأييدها القوي لهذه الاتفاقات .

س ــ دكتور بريجنسكي ، اود ان اشير الى ما يبدو انه خلاف جوهري بين موقفك اليوم وموقفك قبل سبعة او ثمانية شهور بعد زيارة الرئيس السادات الى القدس ، حيث تحدثت ، في ذلك الوقت ، عن ان الامر لا يعدو كونه تحركا طبيعيا نحو اشراك السوفيات عندئذ في جنيف . هل تبخر كل ذلك مع الانتصار الكبير الذي تحقق في كامب ديفيد ؟ هل انتم تقولون للسوفيات الآن : « اذا اردتم دخول العملية فلا بأس ، ولكننا لن نقوم بأي مجهود خاص لاشراككم فيها » .

ج ــ كلا ، انني لا ارى اي فارق بين ما اقوله الآن وما قلته في ذلك الوقت . وحتى في ذلك الحين ، كنا نتحدث عن امكانية التحرك نحو حل شامل بواسطة بعض الخطوات او الحلقات .

س ــ ولكنك لا تتكلم الآن عن مؤتمر يعقد في جنيف ، او عن اي مجهود رسمي لاشتراك الروس ؟

ج ــ كلا ، ليس منزلا من السماء ــ اذا جاز التعبير ــ ان الطريقة الوحيدة التي يمكن بواسطتها للعرب والاسرائيليين تسوية خلافاتهم هي عن طريق جنيف . ولكن جنيف يمكن ان تكون وسيلة مفيدة لصياغة حل نهائي يشمل الجميع . وقد يكون ذلك صحيحا او قد لا يكون ، فذلك يتوقف على الاحداث .

المهم في الامر ان هناك الآن عملية نحو السلام ، عملية قام بها رجال الدولة الثلاثة في كامب ديفيد ، وهي عملية هامة جدا ليس لها مثيل في تاريخ الشرق الاوسط . فلاول مرة منذ ٣٠ سنة ، يجلس زعيم اسرائيلي كبير وزعيم عربي كبير معا ويوقعان على ورقة برزت فيها كلمة « السلام » اكثر من مرة . وهذا امر يجب الاقرار بأهميته .

س ــ دعني اطرح عليك هذا السؤال : اننا نعلم ، اذا عدنا الى الوراء ، بأن بيغن والسادات قد اشارا في اوقات مختلفة الى انهما كانا يرغبان في مغادرة كامب ديفيد والعودة الى بلادهما . واذا عدنا الى الوراء ، من هذه الزاوية ، هل تعتقد بأنهما كانا جادين في ذلك الوقت ام ان ذلك كان مجرد مناورة في التفاوض ؟

ج ــ انني لا اود ، في الحقيقة ، ان ابين درجة جديتهما ، لانه من الصعب تبيان ذلك . وكل ما استطيع ان اقوله هو ان ما جعل المؤتمر يعمل هو الرئيس كارتر . ففي تلك الاوقات الصعبة كان هو الشخص الذي حال دون وقوع انتكاسة ، هذا اذا كانت هناك انتكاسة على وشك الوقوع . انه الشخص الذي ثابر على دفع عجلة المفاوضات الى الامام . لقد كان الشخص الذي اعطى تلك المفاوضات قيادة فكرية . ولعل ما هو اهم من ذلك ، انه كان الشخص الذي تمتع بشكل جلي ــ وهذه نقطة هامة جدا يجب التشديد عليها ، وان كانت تبدو واضحة للعيان ــ لقد كان هو الشخص الذي تمتع بشكل جلي بثقة

الزعيمين الآخرين الشخصية ، وكان لذلك اثر كبير وعلى الاخص في الاوقات العصيبة .

س ـ يبدو ان الرئيس كارتر يستمر في القيام بذلك الدور الفعال . ويوم السبت الماضي شبه منظمة التحرير الفلسطينية بمنظمة « كوكلاكس كلان » وبالحزب النازي . وقال ، على حد تعبيره : « كان يسرنا لو انهم يرحلون عنا » .

ان ما اود ان اسأله هو : كيف تتعاملون مع الواقع الآن وقد اعلن العالم العربي ان منظمة التحرير الفلسطينية هي السلطة الوحيدة التي يحق لها ان تعالج القضايا الفلسطينية ؟

ج ـ قبل كل شيء انا لست متأكدا ان الرئيس كان يشبه الواحدة بالاخرى . واعتقد انه كان يحاول القول ان هناك عدة منظمات لا يستسيغها الاميركيون كثيرا ، وحتى انهم يشمئزون منها في بعض الحالات ، ولكن وفقا لنظامنا يحق لكل منظمة ، لا تنغمس في نشاطات اجرامية مباشرة في الولايات المتحدة ، ان تعبر بقوة عن وجهة نظرها .

س ـ انه لم يكن يدعوهم الى الاشتراك في المفاوضات ،

ج ـ (مقاطعا) فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية ، انني لا اعتقد بأن المسألة هي ان واحدا منا يضع القواعد للاشتراك او عدم الاشتراك . لقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية الموقف القائل بعدم قبول اساس المفاوضات المعترف به بصورة ثابتة ألا وهو قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، ولذلك فان قضية موقفها واشتراكها يجب ألا تثار معي بل مع ناطق بلسان منظمة التحرير الفلسطينية .

س ـ كيف ترى ، بناء على اتفاقات كامب ديفيد ، الطريقة التي ستعالج بها مشاكل اللاجئين الفلسطينيين والوطن الفلسطيني ؟

ج ـ هذه واحدة من القضايا التي ستكون موضع مفاوضات . ستبحث ، قبل كل شيء ، في سياق انشاء سلطة للحكم الذاتي التي ستوفر الحكم الذاتي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتوفر بالتالي لتلك السلطة التفاوض مع الاطراف المعنية الاخرى التي تشمل ، من جهة ، وبشكل واضح الاردن ومصر ، وتشمل اسرائيل من جهة ثانية .

س ـ ماذا يحدث لو ان الملك حسين ، الذي ظهرت صوره هذا الاسبوع مع ياسر عرفات ، قال : « نعم ، سنشترك في المحادثات ونبدأ بمعالجة القضية الفلسطينية ، ولكن اريد ان يكون صديقي ياسر عرفات هناك » ؟

ج ـ قبل كل شيء ، اذا قال الملك حسين ذلك فسوف نجيب على ذلك ونتجاوب ونبحث الموضوع في حينه ، ولكن سوف لا استبق الجواب على سؤال لم يطرح بعد .

س ـ على الرغم من انه [ياسر عرفات] غير وارد [مستبعد] . أليس كذلك ، وبالتحديد كما يفهم ذلك من لغة الوثيقة ؟ وبعبارة اخرى : باستطاعة الفلسطينيين المقيمين [في الضفة والقطاع] الذين هم اعضاء في منظمة

التحرير الفلسطينية ، ان يصبحوا جزءا من هذه العملية ، ولكن بالنسبة الى اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج فانهم لا يستطيعون ، لان اسرائيل تتمتع بحق الفيتو ، أليس كذلك ؟

ج ـ مرشحون لاي شيء ؟

س ـ لم اقل مرشحين ، بل قلت انهم لا يستطيعون ان يصبحوا جزءا من عملية التفاوض هذه ما لم تعط اسرائيل موافقتها الصريحة .

ج ـ ان عملية التفاوض تشمل سلطة الحكم الذاتي للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة .

س ـ وليس سوى اولئك الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة ، اللهم إلا اذا اعطت اسرائيل موافقتها .

ج ـ قصد بها ان تكون حكومة ذاتية ممثلة ، وهذا يعني بأنها ستمثل اولئك الذين يعيشون هناك . والذين يعيشون هناك ، قد تكون لديهم اسباب وجيهة جدا عندما يرغبون في عودة البعض . لقد تفرق شمل العائلات ورحل الناس . ولكن ، كيف سيعودون ، وكم سيكون عددهم ، وبموجب اية شروط ، فهذه امور من الواضح انها تحتاج الى مناقشة ويترتب عليها نتائج اجتماعية واقتصادية وسياسية .

س ـ اني افهم ذلك ، ولكنني كنت اشير ، بنوع خاص ، الى مسألة ما اذا كان باستطاعة ياسر عرفات ان يصبح طرفا في هذه المفاوضات وما اذا كان للاسرائيليين ، في الواقع ، حق الفيتو على ذلك ؟

ج ـ لا اود ان اثير نقاطا تبين انها حساسة للغاية . دعونا نحرك المفاوضات لاقامة سلطة تتولى الحكم الذاتي . لندع هذه السلطة للحكم الذاتي ترى النور . ولندعها ، بعد ذلك ، تتفاوض حول الدفعة التالية من المشاكل . بهذه الطريقة ، فقط ، نستطيع ان نعزز التوفيق بين الاطراف . واذا حاولنا الآن ان نستبق ما سيحدث بالنسبة لجميع هذه المشاكل الصعبة جدا والحساسة رمزيا في بعض الحالات ، فاننا لن نتفق ابدا على اي شيء . ولا اظن انه من المفيد ان ادخل في تكهنات كهذه ، كما لا اظن ان من المفيد للاسرائيليين او للمصريين ان يدخلوا في تكهنات .

س ـ انا لا افهم لماذا انت تستعمل كلمة « تكهنات » . انها واردة هناك في الوثيقة ، اعني انها تقول ذلك . أليس كذلك ؟

ج ـ لا اريد ان ادخل في موضوع كيف ومن الذي سيشرف على عملية اقامة السلطة ، ثم بعدها عملية التفاوض .

س ـ لم يعد لدينا وقت سوى لقول كلمة عن القدس التي يظن بعض الناس انها قد تصبح اشد القضايا صعوبة عند حل مشكلة الضفة الغربية . هل انت قلق الى هذا الحد بشأن القدس حيث اتفقت الاطراف ، في كامب ديفيد ، بصورة رئيسية على عدم الاتفاق .

ج ـ مرة اخرى اود ان اشدد على القول اننا نحتاج لان ننظر الى هذا الامر نظرة تاريخية واسعة . لقد بدأنا التحرك نحو السلام عندما قام هنري كيسنجر بشكل خلاق للغاية بفتح الابواب للمحادثات مع السادات ، ثم

اتخذت هذه الخطوات الاولية في عهد فورد ونيكسون . وقد وفر الرئيس كارتر القيادة التي حركت هذه العملية ودفعتها خطوات جبارة الى الامام . لقد كان اجتماع كامب ديفيد ، في الواقع ، انجازا تاريخيا ، وبامكاننا ان نبني عليه . فالرئيس كارتر بات يتمتع الآن بثقة الزعماء الرئيسيين . وانا متأكد بأننا سنتقدم في الاشهر القادمة ، وفي السنوات القادمة خطوة خطوة نحو حل للمشاكل الباقية .

٥

خطاب هارولد سوندرز ، مساعد وزير الخارجية الاميركي ، امام اللجنة الفرعية للشرق الاوسط التابعة للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الاميركي.(١)

(واشنطن ، ٢٨/٩/١٩٧٨)

اقدر لكم دعوتي الى الشهادة بشأن الاتفاقيتين اللتين تم التوصل اليهما في كامب ديفيد ، لان من الضروري ان نبني معا على اساس السلام الذي وضع في هذه الاجتماعات .

ان « اطار السلام » الذي وضع صيغته ، في كامب ديفيد ، الرئيس السادات ورئيس مجلس الوزراء مناحم بيغن والرئيس كارتر ، يقدم الى شعوب الشرق الاوسط فرصة لم يسبق لها مثيل ، كي تدير ظهرها للطريق الطويل والمأساوي للصراع والتوتر والجمود والرعب التي اصابت الاسرائيليين والعرب ــ والعالم بأسره ــ فترة طويلة . وكما قال الرئيس كارتر : « لا تزال هناك مصاعب كبيرة وقضايا صعبة كثيرة يجب تسويتها ؛ فالمسائل التي جلبت الحرب والمرارة الى الشرق الاوسط ، طوال الاعوام الثلاثين الماضية ، لن يتم تسويتها في يوم واحد . لكن علينا ، جميعا ، ان نعترف بالانجازات الجوهرية التي تم تحقيقها . » وستكون مأساة ، سيدي الرئيس ، ان تضيع هذه الفرصة .

لقد ادركت الادارات الاميركية المتعاقبة ان القضايا الكامنة خلف النزاع العربي ــ الاسرائيلي لها نتائج عميقة على مصالح اميركا الخاصة : التزامنا التاريخي والادبي نحو شعب المنطقة ، والعلاقات الاقتصادية المهمة وذات المنفعة المتبادلة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الاوسط ، والاخطار التي

(١) قامت م.د.ف. بترجمة الخطاب عن النص الانكليزي الذي وزعته وزارة الخارجية الاميركية في واشنطن .

تشكلها الازمة المستمرة في المنطقة على السلام والحرية في العالم .

لقد كان الدور الدبلوماسي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، ولا يزال ، مسألة ذات اهمية قومية بالنسبة الينا . كما كان امرا لا غنى عنه بالنسبة الى الآمال بتحقيق تسوية يتم التفاوض بشأنها من قبل الاطراف ، لان الولايات المتحدة هي الوحيدة بين دول العالم التي كانت اسرائيل وجيرانها العرب معا على استعداد للعمل معها لحل هذه المشكلة الصعبة والمعقدة .

وقد سارت جهود الرئيس في كامب ديفيد بهذه الروح ، بتواضع وبمثابرة وبأعمق احساس بالمسؤولية تجاه مصالح الشعب الاميركي ، وتجاه دول وشعوب الشرق الاوسط ، ومن اجل قضية السلام والعدل والتعاون في سبيل التقدم . ونتيجة هذا الجهد ، تقدمت احتمالات السلام في الشرق الاوسط بصورة مهمة ، حتى انه توجد احتمالات جيدة لتحقيق تقدم اكبر ــ اذا التزمت اطراف النزاع العربي ــ الاسرائيلي انتهاز الفرصة المتاحة الآن .

ولا يمكن لاتفاقية دولية ان تنجح ما لم توفر توازنا في المكاسب . فيجب على كل طرف ان يتمكن من ادراك ان النظر في مصالحه الخاصة يتم بجد ومسؤولية وشعور بالفائدة المتبادلة . وهذا ينطبق ، بصورة خاصة ، على اي اتفاق لدفع قضية السلام في الشرق الاوسط قدما . فيجب معالجة كل الابعاد المركزية ــ الانسانية والسياسية والامنية والنفسية ، بأسلوب متوازن وعادل ، اذا اردنا ان نتوقع ان تلتزم الاطراف الاستمرار في الحل السلمي للخلافات التي سببت الحرب والدمار لفترة طويلة .

واليوم ، اود ان احلل معكم كيف تخاطب اتفاقيتا كامب ديفيد مصالح طرفي النزاع . واسمحوا لي ، اولا ، بأن اتطرق الى مكاسب الجانب الاسرائيلي ، ثم انظر الى مكاسب الاطراف العربية . واخيرا ، اود ان اشير الى ما يعنيه هذا بالنسبة الى الولايات المتحدة والى الشعب الاميركي .

اسرائيـــل

لقد كان توفير الدعم لاسرائيل آمنة حرة ديمقراطية في الشرق الاوسط ، وسيظل سمة دائمة في السياسة الخارجية الاميركية . بل انه التزام ادبي من جانب دولتنا كما انه اهتمام ستراتيجي . وانا واثق بأن علاقات الصداقة التي تربط دولتينا ستزداد قوة باتفاقيتي كامب ديفيد .

فلاسرائيل ، كما لاية دولة ، الحق في ان تعترف الدول المجاورة لها مباشرة ، وجميع الدول الاخرى ، بها وتقبلها . وعلاوة على ذلك ، لاسرائيل ، كما لاية دولة ، الحق في العيش بأمان ــ امان ينبع من قوتها الذاتية وبأسها ، ومن التعاون والنية الحسنة النامية لدى جاراتها ، ومن الاجراءات الامنية الحازمة المتفق عليها بينها . ان اتفاقيتي كامب ديفيد تعملان من اجل تحقيق جميع هذه الاهتمامات الجوهرية لاسرائيل اكثر من اي اجراء آخر منذ قيام دولة اسرائيل الحديثة .

فبالنسبة الى اسرائيل ، تحقق هاتان الاتفاقيتان آمالا للشعب اليهودي ، تمنى تحقيقها منذ قرون طويلة ، وهي العيش بسلام في دولة خاصة به في ارض آبائه واجداده ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وليأخذ مكانه الحق في

المجتمع الدولي . وكما قال الرئيس كارتر : « لقد صادق الرئيس السادات ، زعيم احدى اعظم الامم في العالم ، دون اكراه وبأعلى درجة من الحماسة ، على هذا الطموح العظيم لاسرائيل . »

وبعبارات عملية ، يمكن لاسرائيل الآن التطلع بواقعية الى مستقبل من السلام الكامل مع مصر ، بينما تحل المشكلات [المتبقية] مما سيؤدي الى السلام مع جميع جاراتها . ان الاتفاق مع مصر يشترط اقامة علاقات دبلوماسية ، وانهاء المقاطعات ، والحق في المرور الحر عبر الممرات المائية الدولية ، وروابط اخرى تميز العلاقات السلمية الطبيعية بين الدول ذات السيادة .

وتحتوي اتفاقيتا الاطار ، ايضا ، على عنصر آخر لا غنى عنه : ترتيبات لضمان امن الاطراف .

في سيناء :

ـ منطقة واسعة معزولة السلاح .

ـ منطقة محدودة السلاح شرقي قناة السويس ..

ـ قوات الامم المتحدة في منطقة على طول الحدود المصرية ـ الاسرائيلية وخليج العقبة .

ـ قوات الامم المتحدة لضمان حرية المرور عبر مضائق تيران ، وكعازل بين سيناء وغزة .

ـ نقل المطارات الاسرائيلية الى شرقي الحدود ، في النقب .

ـ منطقة صغيرة محدودة السلاح على الجانب الاسرائيلي من الحدود .

وفي الضفة الغربية وغزة :

ـ ستظل قوات الامن الاسرائيلية في مواقع امنية محددة لتضمن امن اسرائيل .

ـ ستكون هناك ترتيبات لحفظ الامن الداخلي .

ـ ستكون هناك فترة انتقالية من خمسة اعوام قبل تقرير الوضع النهائي للمنطقة .

ـ ولاسرائيل صوت ، بالاشتراك مع مصر والاردن والفلسطينيين ، في تقرير الوضع النهائي للمنطقة وحدودها .

ان هذه الاجراءات الامنية الملموسة مهمة طبعا ، لكن الامر يشمل اكثر من ذلك كثيرا . فالامن الحقيقي لا يتم باجراءات محسوسة مادية او جغرافية فقط ؛ يجب ان يقوم على علاقة صداقة وثقة ، واحترام متبادل ورضى بين دولة وجاراتها . وهذا الامر يمكن ان يصبح ، للمرة الاولى في التاريخ ، حقيقة لشعب اسرائيل ـ وليس حلما فقط . فبمعالجة مسؤولة وايجابية لنصوص وثيقتي الاطار ، تتحقق مرحلة جديدة من الصداقة والاحترام والتعاون المتبادل بين اسرائيل وجاراتها ـ بالاضافة الى جميع الفوائد الناجمة عن هذا الامر .

واذا استطاعت دول الشرق الاوسط ان تنتهز الفرصة المتوفرة امامها ، وان تجتاز عتبة السلام ، فان احدا لن يستفيد اكثر من شعب اسرائيل . اذ ،

في النهاية ، ستتمكن اسرائيل من البدء في التخلص من اعباء الدفاع المنهكة التي اضطر مواطنوها الى تحملها منذ قيام الدولة .

لقد بلغ تطور اسرائيل ، اليوم ، مرحلة اصبحت فيها الفوائد التي يمكن للسلام ان يحققها لهذا التطور ، باهرة بصورة لم يسبق لها مثيل . فالسلام يستطيع ان يحرر مواهب شعب اسرائيل وطاقاته المتفوقة لتعالج سلسلة المشكلات الحديثة . فاسرائيل تملك ، بنسبة عدد الافراد ، علماء ومهندسين واطباء ومهنيين وتقنيين آخرين مدربين في حقول الخدمة المدنية اكثر من معظم شعوب الارض. فحتى الآن ، وعلى الرغم من ثلاثين عاما من النزاع والتوتر ، كانت مساهمة اسرائيل في التقدم الانساني والمادي ، في ميادين كالصحة والزراعة والبيئة وموارد الطاقة البديلة والحفاظ على المياه ، ملفتة للنظر . وفي ظل ظروف السلام ، ستتضاعف مساهمة اسرائيل في توفير حلول لبعض اكثر قضاياها ـ وقضايا العالم ـ الحاحا ، وهو المساهمة التي كانت حتى الآن تفوق فعلا قدراتها .

ودعوني الآن اتحول الى ما سيكسبه الجانب العربي من اطار كامب ديفيد .

الجانب العربي

يستطيع الرئيس السادات ومصر ان يفتخرا كثيرا بالقدر الذي تؤمن فيه اتفاقيتا كامب ديفيد اهتمامات العالم العربي بأجمعه . فقد تمكنت مصر ، من خلال مساهمتها في الوثيقة التي تحمل عنوان « اطار للسلام في الشرق الاوسط » ، من ارساء قواعد لتسوية عربية ـ اسرائيلية شاملة ، ورسخت اسلوبا ومبادىء يمكن ان تستخدمها جميع جارات اسرائيل التي تبدي استعدادا للتفاوض على السلام والامن على اساس جميع النصوص والمبادىء المذكورة في قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، والتي تنطبق على كل من هذه المفاوضات ـ مصر والاردن وسورية ولبنان . واذا تم انتهاز الفرصة ، يمكن ان تحدد النتائج شكل مستقبل الشرق الاوسط لعدة عقود قادمة . ويمكن ان تعني ان في امكان الشرق الاوسط ان يحيى بكرامة ، وبازدهار ونفوذ متزايدين ، متحررا من ظل الضغط او التهديد الخارجي . انها توفر للعرب طريقا ليعملوا معا ، لا بالطريقة السلبية لتجنيد طاقاتهم ضد عدو مشترك ، بل لتحقيق اسمى الغايات الانسانية .

ان الضفة الغربية وغزة والمشكلة الفلسطينية هي ، طبعا ، في قلب الاهتمامات العربية . و « الاطار للسلام في الشرق الاوسط » يوفر للعرب طريقا مشرفا وعادلا للبدء في حل هذه المشكلات . ومع انه لا يحقق كل ما يريده الشعب العربي في وقت واحد ، إلا انه يحرك عملية سياسية ستؤدي بصورة مهمة الى تعزيز الاهداف العربية المشروعة ، بينما تضمن امن اسرائيل وحقها في العيش بسلام مع جاراتها .

ولا شك في ان من الواضح ، لكل من عمل في هذه المشكلات ، ان القضايا التي تشملها مسألة الضفة الغربية وغزة والمسألة الفلسطينية هي ، بصورة عامة ، اكثر تعقيدا من ان تحل دفعة واحدة . ولهذا ، شعرنا منذ زمن طويل

بأن الاسلوب الواقعي الوحيد لحلها هو تحديد فترة انتقالية من خمسة اعوام للضفة الغربية وغزة ، يمكن خلالها معالجة القرارات التي من الضروري اتخاذها بترتيب منطقي .

وقد اتفقت مصر واسرائيل على هذا الاسلوب ، ووجهتا الدعوة الى اطراف اخرى في النزاع العربي ـ الاسرائيلي من اجل دعمه . وحيث ان الدول العربية الاساسية تتمعن في الخيارات المطروحة امامها ، فمن الضروري ان تفهم هذه الدول ما يحققه الاطار المتفق عليه في كامب ديفيد .

ستتم اقامة هيئة حكم ذاتي فلسطينية اول مرة في التاريخ ، وهذا امر لم يكن موجودا من قبل .

ـ ستقام في جميع انحاء الضفة الغربية وغزة سلطة فلسطينية خلال الفترة الانتقالية ، وحتى انتهاء التفاوض بشأن الحدود النهائية .

ـ ستنسحب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية وتستبدل بسلطة حكم ذاتي فلسطينية ينتخبها سكان هذه المناطق بحرية . وسيتم ، مبدئيا ، سحب قسم كبير من القوات العسكرية الاسرائيلية ، وسيعاد انتشار القوات المتبقية في اماكن محددة . وستشكل قوة شرطة فلسطينية محلية قوية تحت السلطة الفلسطينية .

ـ سيشترك الفلسطينيون ، الى جانب مصر واسرائيل والاردن ، في مفاوضات ترتكز على جميع نصوص ومبادىء قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، وبالتالي سيكون لهم صوت واضح في تقرير مستقبلهم . وسوف يشتركون في اقامة سلطة الحكم الذاتي الخاصة بهم ، وفي المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، وفي المفاوضات بشأن معاهدة سلام اسرائيلية ـ اردنية . وسيخضع اتفاقهم على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة لتصويت من قبل ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين ، لاقراره او رفضه . وسيقرر ممثلوهم المنتخبون ، بأنفسهم ، كيف سيحكمون انفسهم بعد فترة الخمسة اعوام الانتقالية ، بما يتوافق مع شروط اتفاقهم على الوضع النهائي للمنطقة .

ـ ستحرك هذه الترتيبات عملية سياسية في الضفة الغربية وغزة تؤدي الى اقامة سلطة وادارة فلسطينيتين ذاتيّتين استقلال ذاتي تام هناك .

ـ هناك ، ايضا ، شروط تتعلق بالفلسطينيين غير الموجودين في الضفة الغربية وغزة الآن . ويمكن لممثلين من ضمن هؤلاء الفلسطينيين يتم الاتفاق عليهم ، ان ينضموا الى المفاوضات ، بين مصر واسرائيل والاردن ، بشأن اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة . ومن شبه المؤكد ان فلسطينيين مسؤولين ، في هذه المنطقة وفي الخارج ، سيعكسون ، خلال الفترة الانتقالية وفي اثناء المفاوضات التي ستجرى ، آراء واهتمامات بعضهم بعضا .

ـ اخيرا ، وافقت اسرائيل على ان الحل النابع من المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .

ان هذا الاطار يوفر بداية ؛ حكومة ذاتية لثلث مجموع الشعب

الفلسطيني في العالم ضمن الاطار المتفق عليه . والمسألة التي يجب تقريرها الآن هي : إما التركيز على تأمين هذه الخطوة التاريخية ـ التي ستؤدي خلال خمسة أعوام الى تقرير الوضع النهائي للمنطقة بحسب ما يوافق عليه الممثلون المنتخبون لسكان الضفة الغربية وغزة ـ وإما رفض هذه الخطوة من اجل السعي وراء الهدف المستحيل ، وهو حل فوري لجميع القضايا الكبيرة . ونحن نعتقد ان من الضروري بدء هذه العملية الآن .

ودعوني اركز على هذه النقطة للحظة . لقد وجدت ان هذه هي احدى اصعب النقاط على فهم بعض اصدقائنا في الشرق الاوسط . لقد بدأنا انطلاقا من معرفتنا ان ليس في الامكان حل جميع القضايا المعقدة في تسوية عربية ـ اسرائيلية في مفاوضات واحدة وفي وقت واحد . ولذا ، وضعنا هذه القضايا بالترتيب ، وقدمنا اجراءات لحلها ضمن فترة يتفق عليها . وفي هذه الاثناء ، فان كل تغيير في الوضع سيؤدي الى اوضاع جديدة تجعل من الممكن ، فيما بعد ، حل القضايا التي لا يمكن حلها الآن .

وهذا الاطار يخاطب ايضا اهتماما انسانيا عميقا للشعوب العربية ، بل لكل الشعوب : لقد وجدنا في كامب ديفيد ان كلا الاسرائيليين والمصريين يتطلع الى معالجة مشكلة اللاجئين المأساوية . وللمرة الاولى ، التزم طرفان في النزاع العمل مع اطراف معينة اخرى لوضع اجراءات يتفق عليها من اجل حل سريع وعادل ودائم لهذه المشكلة التي طال عليها الزمن دون حل . وبشكل فوري ، ان الاتفاقية تشترط توفير اسلوب يسمح باعادة الاشخاص الذين شردوا من الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٦٧ في اسرع وقت ممكن . وسيتمكن هؤلاء الاشخاص من اعادة تثبيت انفسهم في منازلهم ، والسعي وراء معيشتهم ومعيشة عائلاتهم بكرامة وعدل .

واخيرا ، فان الوثيقة التي تحمل عنوان « اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » ، تشترط اعادة الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دوليا . وتدعو هذه الاتفاقية الى الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من سيناء . وبعد انسحاب مرحلي ، يمكن اتمامه بسرعة ، تقام علاقات سلمية طبيعية بين البلدين ، بما فيها علاقات دبلوماسية . ان هذا يوفر للشعب المصري ، الذي عانى كثيرا وضحى بالكثير في الحروب التي جرت خلال العقود الثلاثة الماضية ، امكان تكريس طاقاته وموارده الكبيرة لقضية التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

الولايات المتحدة

دعني اختتم ، سيدي الرئيس ، بملاحظة ان اتفاقيتي كامب ديفيد تخدمان ، ايضا ، مصالح اميركية حساسة في الشرق الاوسط .

ان اتفاقيتي كامب ديفيد :

ـ توفران التعبير مجددا عن التكريس الادبي التقليدي الاميركي للمساعدة في ايجاد حل عادل وسلمي للمشكلات الدولية ، وبصورة خاصة لايجاد سلام تستفيد منه جميع شعوب الشرق الاوسط ، ويخدم المصالح الاميركية في الوقت ذاته .

– تظهران ان التزامنا امن وازدهار اسرائيل فعال ومستمر .

– تدعمان جهدنا لتعميق الروابط بأصدقائنا في العالم العربي ، مع تزايد دوره الدولي المؤثر .

– تقللان من خطر تحول الشرق الاوسط الى بؤرة او شرارة نزاع بين القوى العظمى يمكن ان تؤدي الى حرب نووية .

– تعززان مصلحة حلفائنا ومصلحتنا في شرق اوسط مسالم .

– تساهمان في [خلق] بيئة دولية يمكن ان تقلل من الثغرة بين الدول الغنية والمتقدمة صناعيا وبين العالم النامي .

– وفوق كل نلك ، ان اتفاقيتي الاطار هاتين ، اذا قبلت الاطراف تنفيذهما وايدهما المجتمع الدولي بشكل واسع ، فستكونان اساسا متينا لجهود اخرى لاقامة السلام والتعاون بين جميع الامم .

سيدي الرئيس ، ان الولايات المتحدة تظل ملتزمة سلاما عادلا ودائما وشاملا للشرق الاوسط . ان اتفاقيتي كامب ديفيد لا تخلقان هذا السلام فورا – اذ يجب تسوية القضايا المعقدة والدقيقة الخاصة بالضفة الغربية وغزة ، ويجب تحقيق السلام بين اسرائيل وجاراتها الأخر ، الاردن وسورية ولبنان – لكنهما تضعان اساسا لتسوية شاملة .

ان نتيجة كامب ديفيد هي خطوة كبيرة نحو اتفاقيات ممرحلة متراكمة ، يمكن خلالها جمع سجل من النجاح والثقة ، ويمكن على اساسها التوصل الى قرارات اخرى ، وفي مرحلة ما الى قرارات نهائية من اجل اتمام اتفاق نهائي .

ان الخيار الآن واضح : إما ادارة الظهر لهذه الاتفاقيات لانها لا تجيب عن كل سؤال ، ولا توفر جميع التفاصيل ، ولا تقي جميع الاطراف من جميع المخاطر ، وإما دعمها بالشكل الذي هي عليه – « اطار » لسلام يمكن ان يحرك عملية سياسية ونفسية ديناميكية قادرة على تحويل هذا النزاع الرهيب والمأساوي الى السلام العادل والدائم والشامل الذي عملت له دول الشرق الاوسط منذ زمن طويل . ان اشتراك رئيس الولايات المتحدة في كامب ديفيد ، بشكل لم يسبق له مثيل ، قد اظهر معنى التزام الولايات المتحدة للمساعدة في تحقيق السلام في الشرق الاوسط . ان الاطراف وجميع المهتمين بمشكلة الشرق الاوسط يمكن ان يطمئنوا الى ان الولايات المتحدة ستظل مشتركة ، بصورة كاملة ، حتى يتم التوصل الى تسوية نهائية وعادلة ودائمة .

لقد قلنا لاعوام طويلة ان التاريخ الحديث للشرق الاوسط كان سجلا من الفرص الضائعة . وجميعنا يدرك اننا الآن امام فرصة ذات امكانات لم يسبق لها مثيل للسلام ، وانها يجب ألا تضيع هذه المرة .

٦

مقابلة اذاعية مع هارولد سوندرز .(١)

(واشنطن ، اواخر ايلول – سبتمبر – ١٩٧٨)

. . . .

س – من بين الانتقادات التي صدرت بكل تأكيد في بعض انحاء العالم العربي ، ان الولايات المتحدة تشجع ، من خلال كامب ديفيد ، على صلح منفرد بين مصر واسرائيل . ما رأيكم في هذا القول ؟

ج – ارى ان هذا سوء فهم لاتفاقيتي كامب ديفيد . واذا عدت الى تجاربي في كامب ديفيد ، اود ان اذكر بأننا توجهنا الى كامب ديفيد ، وركزنا اولا على اطار شامل للسلام في الشرق الاوسط – اي على جميع المسائل التي تحتاج الى حل اذا قدر للسلام ان يقوم بين اسرائيل وكل واحدة من جاراتها ، وذلك بعد ثمانية اشهر من اصرار الرئيس السادات على ان علاقته مع اسرائيل لا تنشأ إلا في اطار تسوية سلمية اشمل مع العرب .

كانت المفاوضات هناك تركز على هذا الموضوع . وفي هذا الاطار ، ركزنا بقوة على تلك الاجزاء من اطار السلام التي تعالج المشاكل الفلسطينية . ولم نتحول ، في بحثنا ، الى مسألة معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، إلا بعد ان قطعنا شوطا بعيدا في المفاوضات .

وانك لتلاحظ ان الاتفاقية التي تم التوقيع عليها اولا في الحفل الذي اقيم ، كانت تلك المتعلقة بالاطار العام ، وان الاتفاقية المتعلقة باطار المعاهدة بين مصر واسرائيل كانت الثانية عند التوقيع . ولهذا الامر اهمية رمزية ، كما ان له اهمية جوهرية . فالتأكيد هو على تسوية شاملة .اوالوثائق نفسها تقول ان المبادىء والاجراءات المبينة فيها يقصد بها ان تنطبق على المفاوضات بين اسرائيل واي من جاراتها تكون مستعدة للتفاوض معها بشأن السلام والامن . وانا اعتقد ان جميع الاطراف في كامب ديفيد ملتزمة بتنفيذ كل ما جاء في الوثائق . لذلك ، انا اعتقد ان على المرء ان لا ينظر الى المفاوضات بين مصر واسرائيل إلا في اطار مساهمتها في العملية الكبرى التي تهدف الى تحقيق السلام بين اسرائيل وجميع جاراتها ، والسلام للشعوب في كافة انحاء الشرق الاوسط .

س – السؤال التالي متصل بصورة وثيقة بالاول ، على ما اظن . ايَّ حافز سيكون للاسرائيليين في حال التوقيع على تسوية سلمية بين مصر واسرائيل او معاهدة سلام بينهما ، ايُّ حافز سيكون عندئذ لدى الاسرائيليين كي يقدموا التنازلات التي قد تبدو ضرورية لتحقيق السلام مع جاراتها العربية

(١) مقتطف من « نشرة انباء السفارة الاميركية » (بالعربية) ، (بيروت) . اجرت المقابلة اذاعة صوت اميركا .

الاخرى ؟

ج ــ الحافز هو السلام ، وهو امر في غاية الاهمية بالنسبة للشعب الاسرائيلي ، كما هو بالنسبة لشعوب البلدان العربية التي طالما عانت .

كنا ، جميعنا ، نعلم في كامب ديفيد انه ما لم نتمكن من تحقيق تقدم بالنسبة لتلك القضايا المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية ، فاننا لن نتمكن على الارجح من تحقيق تقدم بالنسبة لغيرها من القضايا الرئيسية التي [قد] تؤدي الى السلام بين اسرائيل وجاراتها .

لذلك ، في الوقت الذي ستجرى فيه مفاوضات بين مصر واسرائيل ، ستكون هناك مفاوضات جارية لبدء عملية معالجة الابعاد الفلسطينية للمشكلة . ان كل فريق ملتزم ، بموجب هذا الاتفاق ، على السير في هذا الاتجاه والقيام بأعمال معينة ضمن اطار زمني معين . اذاً ، هناك التزام قانوني وادبي بالمضي قدما ، وهناك على ما اعتقد وكما قلت ، ادراك سياسي واسع انه بدون ايجاد حل لهذه المشكلة ، لا يمكن ان يقوم هناك سلام في الشرق الاوسط .

. . . .

س ــ حضرة الوزير ، ما هو الفرق بين مشروع بيغن الخاص بالضفة الغربية واتفاقات كامب ديفيد ؟

ج ــ هناك اختلافات مهمة عديدة : اولا ، انطلق الاقتراح الاسرائيلي من مبدأ ان الحاكم العسكري الاسرائيلي سيبقى في منصبه في الضفة الغربية وغزة ، على ان يتم نقل المسؤولين عن الادارة في المكاتب الحكومية . اما الذي تم الاتفاق عليه الآن ، فهو سحب الحكومة العسكرية وادارتها المدنية ، كليهما ، واستبدالهما بالسلطة الفلسطينية التي تتولى ادارة الحكم الذاتي ؛

وتمشيا مع تلك الفكرة (الاولى) ، فان سلطة الهيئة الفلسطينية التي تتولى الحكم الذاتي تكون مستمدة من الحكم العسكري الاسرائيلي . اما الآن ، فان تلك السلطة تنشأ بموجب اتفاق دولي يشمل الاردن (هذا اذا انضم الاردن الى المفاوضات) ومصر واسرائيل ؛

ثم ان الاقتراح الاسرائيلي قال ، في البدء : ان القوات الاسرائيلية ستوفر الامن وتحافظ على النظام [العام] في الضفة الغربية وغزة . اما الآن ، فقد وافقت اسرائيل على انه سيجري سحب بعض قواتها ، واتمام توزيع القوات الباقية في مواقع معينة . كما يتم انشاء قوة شرطة محلية قوية تخضع للسلطة الفلسطينية التي تتولى الحكم الذاتي ؛

ولعلك تذكر انه ورد في نهاية الاقتراح الاسرائيلي ، كما طرح في بداية الامر ، انه سيكون هناك عرض للاحوال التي ستكون قائمة عند نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية ، ولم يشر الى اكثر من ذلك . اما الآن ، فينص اطار كامب ديفيد بالتفصيل على انه ستجرى مفاوضات يشترك فيهـا الفلسطينيون لحل القضايا المتعلقة بالوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، وذلك خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية ؛

وهناك اخيرا شيء آخر : ففي جميع المفاوضات التي وصفتها سيشترك

الفلسطينيون من الضفة الغربية وغزة وممثلوهم . طبعا ، لم يكن هناك ما ينص على اشتراك كهذا في الاقتراح الاسرائيلي ، اذ انه لم يكن هناك ما ينص على تلك المفاوضات . وهكذا ، اعتقد اننا ، بهذه الطرق التي ذكرت ، ومن خلال محادثات مكثفة في كامب ديفيد ، اوجدنا طرقا تؤمن اشتراك الفلسطينيين الفعلي في تقرير مصيرهم ضمن فترة زمنية محددة .

س ــ ولكن ، ألا يعيق وجود القوات الاسرائيلية ، او يعرقل ممارسة الفلسطينيين لحريتهم واختياراتهم السياسية التي تؤدي الى الحكم الذاتي ؟

ج ــ نحن لا نعتقد ذلك ؛ فالاسرائيليون انفسهم قالوا انهم لا يريدون ان يكون لهم شأن ، أو ان يتدخلوا في حياة الفلسطينيين اليومية . انهم لا يريدون ان يتدخلوا في اجراءات الفلسطينيين السياسية التي ستتقرر بموجب الاتفاقات التي تم التوصل اليها .

ان دورهم هناك ، اي دور القوات الاسرائيلية ، انما هو ، بالدرجة الاولى ، للحفاظ على امن اسرائيل . واعتقد ان الاسرائيليين سيتصرفون بحسن نية في هذا المجال . وما هو اكثر من ذلك طبعا ، اننا اوجدنا عملية سياسية تنطوي على عناصر هامة من المثل الديمقراطية ، واعتقد انه ما من احد يهمه افساد ذلك بأي شكل من الاشكال . اعتقد ان بامكان القوات الاسرائيلية ان تكون هناك لسد حاجات اسرائيل الامنية ، على ان يتمكن سكان الضفة الغربية وغزة من ممارسة حياتهم العادية .

ان العبارة الواردة في الاتفاق تنص على ان سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية يجب ان تتمتع بحكم ذاتي كامل . [واعتقد] ان ذلك يشمل مسألة اختيار ممثليهم ، والطريقة التي ينظمون بها حياتهم .

س ــ ما هو دور منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه المفاوضات ؟

ج ــ دعني اكرر ، في بداية ردي على سؤالك ، الحقيقة الاساسية القائلة ان سلطة الحكم الذاتي التي تحدثت عنها للفلسطينيين سينتخبها ثلث الشعب الفلسطيني ، اي سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . اننا نفترض ان بين هؤلاء السكان قطاعا كاملا يعكس تفكير الاعضاء الآخرين في الحركة الفلسطينية ــ اي الفلسطينيين الذين يقارب عددهم المليونين ، ويعيشون خارج الضفة الغربية وقطاع غزة . ولذلك ، فان مساهمة سكان هاتين المنطقتين يجب ، في رأينا ، ان تعكس الآراء الكاملة في الحركة الفلسطينية ككل . وبصورة اوضح ، فقد تم النص على ان بامكان بعض الفلسطينيين الذين يعيشون خارج هاتين المنطقتين ، ان يشتركوا في المفاوضات الاولية التي تم الاتفاق عليها بين الاطراف المتفاوضة ، لتشكيل السلطة الفلسطينية التي تتمتع بالحكم الذاتي . الا انه لم ينص على اي شيء يتعلق بالطريقة التي ستتم بها المناقشات بين الفلسطينيين في المرحلة التالية من المفاوضات حول طبيعة سلطة الحكم الذاتي بعد انتهاء فترة السنوات الخمس الانتقالية .

ويفترض المرء انهم لن يجروا محادثات حول موضوع ذي اهمية خطيرة لمستقبلهم دون ان يشركوا في تلك المحادثات ، بطريقة ما ، بعض اعضاء

الحركة الفلسطينية .

دعني اقول لك شيئا آخر : اننا بقولنا ان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يعكسون جميع الآراء في الحركة الفلسطينية ، فانه يجب علي ان اذكر بصفة محددة انه لن يمنع احد من المساهمة في العملية السياسية في هاتين المنطقتين .

وهكذا ، فان جميع وجهات النظر ستنعكس في هذه العملية . وقد اوضح الاسرائيليون ذلك في التصريحات التي ادلوا بها . واعتقد ان التقييد الوحيد الذي يمكن ان ينطبق في هذه الحالة ، هو التقييد الموجود في جميع المجتمعات ، وهو ان كل من يشترك في العملية السياسية يجب ان يبدأ بقبول قوانين البلاد ؛ وفي هذه الحالة ، الاطار الاساسي والاتفاقيات التي تندرج تحت هذا الاطار .

س ـ كيف ستعالج قضية اللاجئين . هل ستكون هناك بنود تنص على اعادة دمج الفلسطينيين الذين نزحوا من ديارهم منذ ثلاثين سنة تقريبا في عام ١٩٤٨ ، وكذلك الذين نزحوا في عام ١٩٦٧ ؟

ج ـ هناك بنود في كلا الاطارين تتعلق بهاتين المجموعتين من اللاجئين . وقد فصلناهم الى مجموعتين ، لاننا شعرنا انه من الممكن ان نتحرك بسرعة بالنسبة الى الاشخاص الذين شردوا من ديارهم في حرب عام ١٩٦٧ وما بعدها .

لذلك ، فاننا فيما يتعلق بهؤلاء اللاجئين ، وضعنا ترتيبات في الاتفاقيتين لكي تضع الاطراف المتفاوضة اجراءات لعودتهم . غير انَّ هناك تحفظا واحدا حول عودتهم او السرعة التي ستتم بها هذه العودة ، وهو انه لا احد يرغب في ان يرى هؤلاء الناس يعودون الى مخيمات اللاجئين . اننا نشعر انه عندما يعودون ، هذه المرة ، فانه يجب ان يعودوا الى منازل يمكن ان يعتبروها منازل دائمة لهم ، والى وظائف واعمال وحياة طبيعية . ولذلك ، فان هناك مشكلة مادية في اعادة دمج هؤلاء الاشخاص في هذه المنطقة .

اما بالنسبة لمشكلة اللاجئين الاوسع نطاقا ، اي مشكلة اللاجئين من عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، فقد نص اطار كامب ديفيد لتحقيق السلام لاول مرة على اتفاق بين [طرفين من اطراف] النزاع لاقامة جهاز لمعالجة تلك المشكلة . اننا نأمل في ان تشترك اطراف اخرى في المجتمع الدولي والشرق الاوسط مع طرفي النزاع الساعيين للحصول على تعاوننا في معالجة القضايا المعقدة التي تنطوي عليها تسوية تلك المشكلة .

وموقف الولايات المتحدة يتمثل ، بالطبع ، في ان ايجاد حل فوري وعادل لمشكلة اللاجئين الاوسع نطاقا يجب ان يأخذ بعين الاعتبار جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع .

س ـ كيف يمكننا ان نتوقع بصورة واقعية من العالم العربي ، ان يقبل اتفاقا لا يتطرق الى مشكلة القدس ؟

ج ـ لقد قضينا وقتا طويلا في كامب ديفيد ونحن نتحدث عن مشكلة القدس ايضا . ولكننا لم نتمكن من التوصل الى اتفاق حول موضوع القدس . ولذلك ، فانه اتفق في نهاية مفاوضات كامب ديفيد، على ان يوضح كل طرف من

الاطراف الثلاثة في كامب ديفيد ، في رسالة ، موقفه من القدس . وقد فعلت الولايات المتحدة ذلك ، بالاضافة الى مصر واسرائيل .

وكما قلت آنفا ، هناك بعض المشاكل ، في وضع معقد كهذا ، لا يستطيع المرء حلها في بداية المفاوضات . ولكن الامل معقود على انه فيما تتطور الظروف والاحوال ، وفيما نسير في المراحل الاولى من هذه المفاوضات ويتم تشكيل سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبعد ان تدعم هذه السلطة علاقاتها مع جيرانها ، فانه سيكون من الممكن عندئذ معالجة قضية القدس بطريقة خلاقة في وقت لاحق من المفاوضات .

والسبب الذي حدا بنا الى ان نقترح على كل طرف ان يعلن وجهات نظره تجاه مشكلة القدس في رسالة ، هو اننا اردنا ان نوضح لكل طرف [للجميع] ان القدس ستكون بندا في جدول المفاوضات اللاحقة .

. . . .

٧

نص الردود الاميركية على الاسئلة الاردنية كما نشرتها مجلة « الحرية » .(١)

(اواسط تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ ١٩٧٨)

١ ـ هل تنوي الولايات المتحدة ان تكون شريكا كاملا في مفاوضات تتعلق بالضفة الغربية وغزة ، وبالمسألة الفلسطينية عامة ؟ في اية مرحلة من المفاوضات ستشترك الولايات المتحدة ، واي دور ستتخذ فيها ؟

ـ نعم ، ان الولايات المتحدة ستكون شريكا كاملا في جميع مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية الرامية الى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الاوسط .

ان الولايات المتحدة ستستخدم نفوذها الكامل من اجل وصول

---

(١) « الحرية » (بيروت) ، العدد ٨٩٢ ، ١٩٧٨/١١/٢٧ .
بعث الملك حسين بهذه الاسئلة الى الادارة الاميركية بعد ايام قليلة من توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد . وكشف الملك نفسه مضمونها في مقابلة تلفزيونية مع شركة سي. بي. اس. الاميركية في ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ ، ونشرتها « النهار » (بيروت) في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٨ ، على لسان السيد مضر بدران ، رئيس مجلس الوزراء الاردني ، في بيان القاه امام المجلس الوطني الاستشاري . والاسئلة الواردة هنا متطابقة في المعنى مع تلك التي نشرتها كل من سي. بي. اس. و « النهار » . اما الاجوبة الاميركية ، فقد حملها معه مساعد وزير الخارجية الاميركي ، هارولد سوندرز ، الى عمان في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ، ونشرتها بعد « الحرية » مجلة « الصياد » (باريس) ، بتاريخ ١ ـ ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ . ولا اختلاف بين النصين إلا من حيث التحرير .

المفاوضات الى نهاية ناجحة . وان الرئيس كارتر سيواصل اتخاذ دور نشيط وشخصي في المفاوضات .

٢ ــ ماذا يعني اطار اتفاق السلام في الفقرة (أ) التي تشير الى « ممثلي الشعب الفلسطيني » ؟

ــ ليست هناك محاولة لوضع تعريف شامل . ولكن اشير في بعض الحالات الى سكان الضفة الغربية وغزة . وفي حالة واحدة ، فان الفقرة القائلة : و « فلسطينيون آخرون حسبما يتفق عليهم » تشير بوضوح الى ممثلين من خارج الضفة الغربية وغزة ، وليس من الضرورة ان يكونوا مواطنين مصريين او اردنيين . وطبعا ، يجوز للفلسطينيين الذين هم مواطنون مصريون او اردنيون ان يكونوا اعضاء في وفود المفاوضين الذين يمثلون مصر او الاردن . وفي حالات اخرى ، ذكرت سلطة الحكم الذاتي نفسها .

ان الولايات المتحدة تفسر عبارة « ممثلي الشعب الفلسطيني » لا على اساس اية هيئة او منظمة منفردة تمثل الشعب الفلسطيني ، بل تشمل اولئك الذين انتخبوا او اختيروا للاشتراك في المفاوضات وينتظر منهم ان يقبلوا بأهداف المفاوضات كما عرفها قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، وان يكونوا في نطاق تسوية على الاستعداد للعيش في سلام وفي علاقات من حسن الجوار مع اسرائيل .

٣ ــ لماذا اختيرت فترة خمس سنوات كفترة انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة ؟

ــ ان فترة الخمس سنوات كفترة انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة كانت اقتراحا اميركيا طرح على الاطراف لاول مرة في صيف عام ١٩٧٧ . ان النقطة الاساسية هي فكرة الفترة الانتقالية وليست فترة الخمس سنوات المحددة التي اقترحت وتمت الموافقة عليها .

اننا نعتقد انه من خلال عملية انتقالية مدتها بضع سنوات تنسحب في بدايتها الحكومة العسكرية الاسرائيلية وادارتها المدنية وتقام خلالها سلطة من الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة ، يمكن وضع حلول مرضية للمشاكل الفعلية الناجمة عن عملية الانتقال الى مرحلة السلام . اننا نعتبر الفترة الانتقالية ضرورية لتعزيز الثقة ، واحراز التقدم ، واحداث التغييرات في المواقف ، والتي يمكنها ان تضمن الوصول الى تسوية نهائية تكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ــ كما انها تضمن امن اسرائيل وامن الاطراف الاخرى .

٤ ــ (أ) في رأي حكومة الولايات المتحدة ما هو التعريف الجغرافي « للضفة الغربية » وغزة ؟ هل يشمل تعريف « الضفة الغربية » القدس العربية والمناطق العربية المحيطة بها والتي ضمت الى اسرائيل بعد حرب حزيران [يونيو] ١٩٦٧ ؟

تعتبر « الضفة الغربية » وغزة في رأي الولايات المتحدة جميع المناطق الواقعة غربي نهر الاردن والتي كانت تحت الادارة الاردنية قبل حرب ١٩٦٧ وكل المنطقة الواقعة شرقي الحدود الغربية للانتداب البريطاني على فلسطين

والتي كانت قبل حرب ١٩٦٧ تحت السيطرة المصرية وتعرف باسم قطاع غزة .

اما بالنسبة للمفاوضات التي جاء ذكرها في اطار الاتفاق ، فاننا نعتقد انه يجب التمييز بين القدس وبقية الضفة الغربية ، وذلك بسبب وضع المدينة وظروفها الخاصة . لذلك ، فنحن نرى ان يتم التوصل الى حل بواسطة المفاوضات حول الوضع النهائي للقدس بحيث تختلف طبيعته في بعض النواحي عن طبيعة بقية الضفة الغربية .

ان الاعمال التي اتخذت من طرف واحد بالنسبة للقدس منذ حرب عام ١٩٦٧ يجب ألا تتحكم في تقرير الوضع النهائي للمدينة . ان موقف الولايات المتحدة الكامل بالنسبة للقدس لا يزال كما اعلنه السفير غولدبرغ في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ تموز [يوليو] سنة ١٩٦٧ ، وكذلك السفير يوست في خطابه امام مجلس الامن في اول تموز [يوليو] سنة ١٩٦٩ .

٤ ــ (ب) في نهاية الخمس سنوات من الترتيبات الانتقالية ماذا سيكون عليه الوضع بالنسبة لكل من الضفة الغربية وغزة من وجهة نظر السيادة ؟

ــ يجب ان يقرر الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ــ بما في ذلك مسألة السيادة ــ على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بجميع نصوصه في المفاوضات بين الاردن ومصر واسرائيل والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة ، هذه المفاوضات التي يجب ان تبدأ في وقت لا يتعدى السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية . وبموجب نصوص اطار الاتفاق ، يجب تقديم نتائج تلك المفاوضات ــ بما في ذلك تقرير مسألة السيادة ــ للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة للمصادقة عليها او رفضها .

وحيث ان مفاوضات معاهدة السلام بين اسرائيل والاردن ، والمفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة متعلقة بعضها ببعض ، فان الاطار ينص على ان يشترك ممثلو سكان الضفة الغربية وغزة في كل تلك المفاوضات .

وهكذا سيشترك فلسطينيون في كل المفاوضات لحل مسألة الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

٤ ــ (ج) ما هو موقف الولايات المتحدة بالنسبة لهذه المسائل ؟

ــ لقد اوضحت الولايات المتحدة رأيها حول التعريف الجغرافي لعبارة « الضفة الغربية وغزة » في الفقرة ٤ (أ) اعلاه . كما اوضحت الولايات المتحدة موقفها من مسألة السيادة في الضفة الغربية وغزة في الفقرة ٤ (ب) اعلاه ايضا .

٤ ــ (د) هل ستبقى اية قوات اسرائيلية في اي جزء من الضفة الغربية وغزة بعد فترة الخمس سنوات الانتقالية ؟ واذا كان الامر كذلك ، بأي حق ستبقى تلك القوات وبموجب اي مبرر ؟

ــ يجب ان تعالج ترتيبات الامن بعد فترة الخمس سنوات في الضفة الغربية وغزة بما في ذلك امكانية ابقاء افراد امن اسرائيليين ، وفترة بقائهم

يجب ان تعالج في المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، والتي يجب ان تبدأ في وقت لا يتعدى السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية .

٤ ـ (هـ) ما هو موقف الولايات المتحدة من هذه المسائل ؟

ـ تعتقد الولايات المتحدة ان الاتفاق على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة يجب ان يفي بالآمال المشروعة للشعب الفلسطيني ، وان ينص على توفير احتياجات اسرائيل الامنية . اذا وافقت الاطراف ، فان الولايات المتحدة لن تعترض على تمركز عدد محدود من افراد الامن الاسرائيليين في مناطق يتم تعيينها . ويكون لها دور محدد ، وكذلك كعنصر من عناصر توفير الامن لاسرائيل .

٥ ـ خلال الفترة الانتقالية من فترة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة ، ما هي السلطة العليا التي ستعمل تحت اشرافها سلطة الحكم الذاتي ؟ هل ستكون تلك السلطة العليا ممثلة بالامم المتحدة او بسلطة دولية محايدة مماثلة ؟ من سيمول ميزانية سلطة الحكم الذاتي ؟ وما مدى صلاحياتها ؟ وما الذي سيشكل القيود على صلاحياتها ؟

ـ ان اطار اتفاق السلام ينص على ان تقوم الاطراف ، وهي مصر واسرائيل والاردن مع الفلسطينيين في الوفدين المصري والاردني ، « بالتفاوض حول اتفاق يعرف الصلاحيات والمسؤوليات التي ستمارسها سلطة الحكم الذاتي في « الضفة الغربية وغزة » . وهكذا تشكل سلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية عن طريق اتفاق دولي بين الاطراف الثلاثة .

وسيعين الاتفاق صلاحية سلطة الحكم الذاتي ، وسينص على توفير حكم ذاتي كامل للسكان . ولا يوجد في اطار السلام شيء يمنع الاطراف ـ اذا وافقت على ذلك ـ من اتخاذ قرار تعطى بموجبه الامم المتحدة او اية هيئة دولية محايدة مماثلة دور اشراف او اي دور آخر ، او اتخاذ قرار ينص على الا تكون هناك هيئة اشراف . اضف الى ذلك ، فانه خلال الفترة الانتقالية يعتبر ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي بمثابة لجنة مستمرة ، يجوز لها ان تعالج امورا ذات مصلحة مشتركة . ان وسائل تمويل سلطة الحكم الذاتي لم تناقش في « كامب ديفيد » وتبقى هذه المسألة ليبت فيها الاتفاق بين الاطراف .

٦ ـ (أ) في الاجزاء التي يشير فيها اطار السلام الى سلطة الحكم الذاتي التي ستتشكل في الضفة الغربية وغزة ، هل تشمل الصلاحيات القانونية لهذه السلطة ذلك الجزء من القدس الذي كان جزءا من الضفة الغربية عندما وقعت تحت الاحتلال ، وكذلك الاجزاء التي حولها والتي تم ضمها ايضا وذلك من حيث الاراضي والسكان على حد سواء ؟

ـ كما هو مبين اعلاه ، فان مسألة القدس لم تحل في كامب ديفيد ، ويجب معالجتها في مفاوضات لاحقة . اما بالنسبة لمسألة علاقة السكان العرب في القدس الشرقية بسلطة الحكم الذاتي فقد بقيت على ان يبت فيها في المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية .

٦ ـ (ب) ما هو موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة ؟

ـ ان الولايات المتحدة ستؤيد في تلك المفاوضات الاقتراحات التي تسمح للسكان العرب في القدس الشرقية الذين ليسوا مواطنين اسرائيليين ، بالاشتراك في انتخابات لتشكيل سلطة الحكم الذاتي وبالاشتراك في اعمال هذه السلطة نفسها . وقد يكون مما لا يتفق مع الواقع ان ننتظر امكانية مد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي الكاملة بحيث تشمل القدس الشرقية خلال الفترة الانتقالية . ثم ان نتيجة كهذه يجب ألا تتحكم في الوضع النهائي لمدينة القدس الذي يجب ان يبت فيه في المفاوضات التي ستبدأ في وقت لا يتعدى السنة الثالثة بعد بدء الفترة الانتقالية .

٧ ـ (أ) في نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية ماذا سيكون وضع القدس العربية المحتلة ؟

ـ ان مسألة وضع الضفة الغربية وغزة وعلاقتهما مع جارتيهما ، وكذلك السلام بين اسرائيل والاردن ستتقرر في المفاوضات المشار اليها في الفقرة أ ـ ١ ـ (ج) من اطار اتفاق السلام . ان الولايات المتحدة تعتقد ان وضع ذلك الجزء من القدس الذي احتلته اسرائيل في عام ١٩٦٧ يجب ان يقرر في تلك المفاوضات ان اطار السلام يرى ان هذه المفاوضات ستشمل مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٧ ـ (ب) ما هو موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة ؟

ـ لقد اوضحت الولايات المتحدة موقفها من مسألة القدس في الفقرة ٤ (أ) اعلاه . ان الاعمال التي اتخذت من جانب واحد في القدس منذ حرب ١٩٦٧ يجب ألا تتحكم في تقرير الوضع النهائي للقدس .

ومهما كان الحل المتفق عليه ، فانه يجب ان يحافظ على القدس كمدينة غير مقسمة من الناحية الطبيعية . ويجب ان يوفر الحل حرية الوصول الى الاماكن المقدسة اليهودية والاسلامية والمسيحية دون اي فرق او تمييز ضد حرية ممارسة العبادة .

ويجب ان يضمن الحقوق الاساسية لجميع سكان المدينة . ويجب ان تكون الاماكن المقدسة لكل ديانة تحت السلطة الكاملة لممثلي تلك الديانة .

٨ ـ (أ) ماذا سيكون مصير المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة خلال الفترة الانتقالية وبعدها . ماذا سيكون مصير الممتلكات التي تم الحصول عليها والمنشآت التي بنيت هناك ، ماذا سيكون وضعها ؟

ـ ان اطار اتفاق السلام لا يعالج مسألة وضع المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، ولا الممتلكات التي تم الحصول عليها او المنشآت التي اقيمت هناك . ان صلاحيات ومسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي تمارس الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية ، ستعرف في اتفاق يجري بشأنه بين مصر واسرائيل والاردن ، وفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة ـ كما ورد في اطار السلام ـ او فلسطينيين آخرين حسبما يتم الاتفاق عليه في الوفدين المصري والاردني . وسوف يقتضي الامر خلال تلك المفاوضات معالجة مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة وعلاقتها بسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية . ثم ان اطار السلام

يشترط تشكيل لجنة تضم ممثلين عن مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي التي يجوز لها ان تنظر في الامور المتعلقة ذات المصلحة المشتركة خلال الفترة الانتقالية .

اما مسألة المستوطنات الاسرائيلية ووضعها بعد الفترة الانتقالية فستكون موضع المناقشة خلال المفاوضات المتعلقة بتقرير الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة المشار اليه في الفقرة أ ـ ١ ـ (ج) .

٨ ـ (ب) ما هي التزامات اسرائيل خلال الفترة القادمة وحتى نهاية الفترة الانتقالية فيما يتعلق بسياسة المستوطنات ؟

ـ ان موقف الولايات المتحدة هو ان تمتنع اسرائيل عن اقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية خلال اجراء المفاوضات حول تأسيس الحكم الذاتي . وستنظر هذه المفاوضات في مسألة المستوطنات الموجودة حاليا ، وكذلك في النشاطات لاقامة مستوطنات جديدة خلال الفترة الانتقالية .

٨ (جـ) ما هو موقف الولايات المتحدة ازاء المسألتين المذكورتين اعلاه ؟

ـ ان موقف الولايات المتحدة هو ان المستوطنات التي تقام خلال فترة الاحتلال العسكري تعتبر انتهاكا لميثاق جنيف الرابع المتعلق بحماية الافراد في اوقات الحرب . غير انه في علاقة يسودها السلام ، يجب على اطراف السلام ان يعرفوا حقوق السكان المتبادلة في المتاجرة والعمل والعيش والتعامل في المجالات الاخرى كل في ارض الآخر .

٩ ـ (أ) هل سيصبح المواطنون الاسرائيليون المقيمون حاليا في المستوطنات مؤهلين للاشتراك في تشكيل سلطة الحكم الذاتي ونشاطاتها فيما بعد ؟

ـ يمكن للمواطنين الاسرائيليين المقيمين في المستوطنات في الضفة الغربية وغزة ان يشتركوا في تشكيل سلطة الحكم الذاتي فقط كأفراد في وفد التفاوض الاسرائيلي . لا يوجد هناك شرط يقتضي اشراكهم بصورة منفصلة . وان اشتراكهم ـ اذا كان هناك اشتراك ـ في سلطة الحكم الذاتي يجب ان يبت فيه خلال مفاوضات الفترة الانتقالية .

٩ ـ (ب) ماذا سيكون عليه وضع المواطنين الاسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية وغزة خلال الفترة الانتقالية ، وهل سيكون هناك اي مواطنين فيها . واذا كان الامر كذلك ، ماذا سيكون وضعهم بعد انتهاء الفترة الانتقالية ؟

ـ ان المفاوضات بموجب الفقرة أ ـ ١ ـ (ب) التي تحدد صلاحيات ومسؤوليات السلطة ، ستعالج وضع المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة . واستنادا الى ذلك ستعرف وضع المواطنين الاسرائيليين المقيمين فيها . ومهما يكن عدد ممن قد يبقون وطبيعة وضعهم بعد الفترة الانتقالية ، فمن المفروض ان يتم الاتفاق على ذلك في المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للضفة الغربية وغزة كما ورد في الفقرة أ ـ ١ ـ (ج) .

١٠ ـ (أ) في نهاية فترة الخمس سنوات الانتقالية ، هل سيمارس

سكان الضفة الغربية وغزة حق تقرير المصير بحرية ليقرروا مستقبلهم السياسي ؟

ـ ان اطار السلام يوفر لممثلي سكان الضفة الغربية وغزة ان يشتركوا اشتراكا فعليا كاملا في المفاوضات التي ستقرر الوضع النهائي في الضفة الغربية وغزة ، بالاضافة الى انه يوفر لممثليهم المنتخبين ان يصادقوا على الاتفاق الذي يتم التوصل اليه في تلك المفاوضات او يرفضوه . كما ان الاطار يشترط بأن الحل الناجم عن المفاوضات يجب ان يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبمطالبه العادلة . ان التمتع نتيجة هذه العملية بقبول واسع يعتبر في مصلحة جميع الاطراف كما انه يتعلق مباشرة بتنفيذه « بحرية » . وبهذا الصدد ،وفي الوقت الذي تجري فيه العملية المبينة اعلاه ، ستكون هناك قوة بوليس محلية وسوف تكون مسؤولة امام سلطة الحكم الذاتي للتأكد من عدم حدوث تدخل في العملية السياسية لضمان هذه الحقوق .

١٠ ـ (ب) ما هو موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة ؟

ـ ان الولايات المتحدة تؤيد حق الفلسطينيين للاشتراك في تقرير مستقبلهم ، وتعتقد ان الاطار يوفر اشتراكا كهذا في جميع الخطوات الهامة لتقرير مستقبل الضفة الغربية وغزة . ان الولايات المتحدة تعتقد ان الفقرة أ ـ ١ ـ (ج) (٢) لا تمنع سكان الضفة الغربية وغزة من اجراء انتخابات بعد التوصل الى اتفاق حول الوضع النهائي للضفة [بهدف] انتخاب الممثلين الذين سيعرض عليهم ذلك الاتفاق للتصويت عليه .

١١ ـ (أ) ما هو الحل الذي يراه اطار الاتفاق لمشكلة الفلسطينيين المقيمين كلاجئين خارج المناطق المحتلة ولاعادة حقوقهم ؟

ـ ان الفقرة أ ـ ٤ من الاطار تشترط على ان تعمل مصر واسرائيل مع الاطراف الاخرى المعنية بالاتفاق على حل مشكلة اللاجئين . ويجب ان تكون الاجراءات التي يتفق عليها عادلة ودائمة وان تنفذ فورا .

ان الفقرة أ ـ٣ من الاطار تشترط ان تقرر اللجنة المستمرة الترتيبات المتعلقة بالافراد الذين نزحوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧ وقبولهم فيهما . وبالاضافة الى ذلك وفي الوقت الذي تبدأ فيه المؤسسات السياسية للحكم الذاتي في ان تأخذ شكلها في الضفة الغربية وغزة عن طريق التفاوض بين الاطراف ، تصبح العلاقة بين تلك المؤسسات والفلسطينيين المقيمين خارج المنطقة موضع المناقشة بينهما .

١١ ـ (ب) ما الذي تعتبره الولايات المتحدة اساسا لحل هذه المسألة وكيف تحدد هذه الحقوق ؟

ـ ان الولايات المتحدة تعتقد ان حل مشكلة اللاجئين يجب ان يكون انعكاسا لقرارات الامم المتحدة الصالحة للتطبيق . اي برنامج للتنفيذ يجب ان يوفر للاجئين المقيمين خارج الضفة الغربية وغزة الاختيار والفرصة المناسبة لكي يستقروا بصورة دائمة حسب واقع وظروف عالمنا الراهن .

١٢ ـ ما هو المستقبل الذي يراه اطار الاتفاق بالنسبة لبقية الاراضي

العربية المحتلة ؟ وما هو موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة ؟

ــ ان الاطار ينص على ان الاتفاق وضع لكي يشكل اساسا للسلام بين اسرائيل وكل من الدول الاخرى المجاورة لها . كما انه ينص على تحقيق سلام عادل وشامل ودائم ، وان كل المفاوضات يجب ان تنفذ جميع البنود والمبادىء التي جاءت في قراري مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ . الفقرة ج ــ ١ تنص بالتحديد على ان مبادىء الاطار يجب ان تنطبق على المعاهدة بين اسرائيل والاردن وسورية ولبنان بالاضافة الى مصر . اما بالنسبة للضفة الغربية بصورة خاصة ، فان الفقرة أ ــ ١ (ج) تتطلب اجراء مفاوضات على اساس جميع البنود ومبادىء القرار ٢٤٢ الذي سيحل ــ من بين امور اخرى ــ مسألة مواقع الحدود .

ان الولايات المتحدة لا تزال تؤيد الوصول الى سلام شامل يضم جميع الدول المجاورة لاسرائيل . اما فيما يتعلق بامكانية اجراء مفاوضات للتوصل الى تسوية سلمية بين اسرائيل وسورية ، فان الولايات المتحدة ستؤيد تطبيق جميع المبادىء والبنود التي احتواها القرار ٢٤٢ من اجل تحقيق هذه التسوية .

١٣ ــ في التعريف الذي ورد بالنسبة لمتطلبات الامن في المنطقة ، هل تؤيد حكومة الولايات المتحدة مبدأ التبادل حول هذه المتطلبات ام هل تعتبر حكومة الولايات المتحدة هذه المتطلبات من جانب واحد ؟

ــ ان الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا مبدأ التبادل حسبما ينطبق على متطلبات الامن ضمن نطاق مفاوضات السلام في الشرق الاوسط .

ان مقدمة الاطار تشير بالتحديد الى مسألة التبادل على انها الاساس الذي يمكن بواسطته للاطراف ان تتفق على ترتيبات خاصة بالامن . كما ان الاطار يشير كذلك الى اهتمام « جميع الاطراف » بالامن ، ويشير الى امن « اسرائيل والدول المجاورة لها » .

١٤ ــ حيث ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ سيكون اساسا لاية مفاوضات من اجل تسوية مسألة الضفة الغربية وغزة ونواحي النزاع الاخرى ، ماذا ستفعل حكومة الولايات المتحدة في حالة ظهور تفسيرات متناقضة بين الاطراف المتفاوضة ، ولا سيما بالنظر الى التفسيرات [السابقة] التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، والالتزامات المبنية عليه والتي بموجبها قبل الاردن بالقرار المذكور ؟

ــ ان الولايات المتحدة ستتمسك قبل كل شيء بتفسيرها الثابت للقرار ٢٤٢، وخاصة تفسيرها القائل بأن ذلك البند من القرار المتعلق بالانسحاب ينطبق على جميع الجبهات . وفي حالة ظهور تفسيرات متناقضة بين اطراف المفاوضات ، فان الولايات المتحدة ستسعى ــ كما فعلت في المفاوضات المكثفة في كامب ديفيد ــ الى التوصل الى اجماع بين الاطراف ، وانها ستوضح تفسيراتها هي حسبما يحتاج الامر لايجاد حل للنزاع . ان تفسيرات الولايات المتحدة لا تزال كما هي عليه منذ عام ١٩٦٧ .

ثانياً : اسرائيل

٨

كلمة مناحم بيغن بمناسبة توقيع وثيقتي كامب ديفيد.[1]

(واشنطن ، ١٧/٩/١٩٧٨)

حضرة رئيس الولايات المتحدة ، حضرة رئيس جمهورية مصر العربية ، سيداتي وسادتي :

يجب اعادة تسمية مؤتمر كامب ديفيد . لقد كان مؤتمر جيمي كارتر .

لقد قام الرئيس بأكثر المبادرات تخيلا في وقتنا هذا ، وجمعني انا والرئيس السادات وزملاءنا واصدقاءنا ومستشارينا معا تحت سقف واحد . وكان هذا ، بحد ذاته ، انجازا عظيما .

وقام الرئيس بمخاطرة شخصية كبيرة ، وفعل ذلك بشجاعة مدنية عظيمة . وكما قال قائد عسكري فرنسي شهير : ان اظهار الشجاعة المدنية اصعب كثيرا من اظهار الشجاعة العسكرية .

وقد عمل الرئيس . وعلى حد خبرتي بالتاريخ ، اعتقد انه عمل بجد اكثر مما عمل اجدادنا في مصر عندما بنوا الاهرامات .

اجل ، لقد عمل ليل نهار ، ونحن كذلك ...

ليل نهار . كنا نذهب للنوم في كامب ديفيد بين الساعة الثالثة والرابعة صباحا ، ونستيقظ ، كما اعتدنا منذ صبانا ، في الخامسة او السادسة ، ونستأنف العمل .

لقد اظهر الرئيس اهتماما بكل جزء ، وبكل فقرة وجملة وكلمة وحرف في اتفاقيتيَ الاطار .

وكان لنا بعض اللحظات الصعبة . فكالعادة ، هناك بعض الازمات في المفاوضات ، وكالعادة يلمح احدهم انه ربما يرغب في حزم امتعته والرجوع على عقبه . كل هذا امر معتاد . لكن في النهاية ، سيداتي وسادتي ، فاز رئيس الولايات المتحدة بالجولة . ويحتفل السلام الآن بالنصر لشعوب مصر واسرائيل والبشرية اجمع .

سيدي الرئيس ، نحن ، الاسرائيليين ، نشكرك من اعماق قلبنا على كل

(١) قامت م.د.ف. بترجمة هذه الكلمة عن النص الانكليزي الذي وزعته السفارة الاميركية في بيروت .

ما فعلته من اجل السلام الذي صلينا من اجله ، وتتطلعنا اليه اكثر من ثلاثين عاما .

لقد عانى الشعب اليهودي الكثير الكثير . ولهذا ، فالسلام بالنسبة الينا جهد ينبع من اعماق قلبنا وروحنا .

والآن ، عندما اتيت هنا الى مؤتمر كامب ديفيد ، قلت : ربما سيتمكن الناس ، يوما ما ، في جميع انحاء العالم من القول نتيجة لعملنا : « لقد جلبنا لكم السلام » انطلاقا من روح هذه الايام . هل نستطيع ان نقول ذلك الليلة ؟ ليس بعد . فما زال امامنا طريق نمشي فيه حتى اوقع مع الرئيس السادات معاهدات السلام .

وقد تواعدنا ان نفعل ذلك خلال ثلاثة اشهر .

سيدي الرئيس ، الليلة في هذا الاحتفال بالحادثة التاريخية العظيمة ، دعنا نتواعد ان نقوم بذلك قبل اقل من ثلاثة اشهر .

سيدي الرئيس ، لقد حفرت اسمك ، للابد ، في تاريخ شعبين متحضرين عريقين ، شعب مصر وشعب اسرائيل .

شكرا ، سيدي الرئيس .

واود ان اقول بضع كلمات عن صديقي الرئيس السادات . لقد التقينا ، اول مرة في حياتنا ، في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في القدس . لقد اتى الينا كضيف ، كعدو سابق ، وخلال لقاءنا الاول اصبحنا اصدقاء .

هناك تقليد في التعاليم اليهودية بأن اعظم انجاز للانسان هو ان يحول عدوه الى صديق ، وقد تبادلنا فعل هذا . ومنذ ذلك الوقت ، كان لدينا بعض الايام الصعبة . ولن اقص عليكم اليوم حكاية تلك الايام . لقد اصبح ذلك جزءا من الماضي . واليوم زرت الرئيس السادات في كوخه (شاليه) لعدم وجود منازل في كامب ديفيد ؛ توجد اكواخ . وبعد ذلك اتى هو لزيارتي . وقد تصافحنا ، وشكرا لله ، اصبح في استطاعة كل منا ان يقول للآخر : « انت صديقي » . وبالتأكيد ، سنستمر في العمل والتفاهم ، بصداقة وحسن نية . وما زالت امامنا مشكلات يجب حلها . لقد اثبت كامب ديفيد ان في الامكان حل اية مشكلة ، اذا توفر حسن نية وتفاهم وبعض الحكمة .

اسمحوا لي بأن اشكر زملائي واصدقائي ، وزير الخارجية ، ووزير المالية ، والبروفسور براك الذي كان مدعيا عاما ، والذي سيصبح الآن صاحب السيادة قاضي المحكمة العليا ، اي برانديس الاسرائيلي ، والدكتور روزنتس ، وسفيرنا الرائع في الولايات المتحدة السيد سيمحا دينتس وجميع اصدقائنا ، الذين بدونهم لم يكن في الامكان تحقيق ذلك الانجاز .

انني اشكر جميع اعضاء الوفد الاميركي ، برئاسة وزير الخارجية الذي نحبه ونحترمه . كما اشكر جميع اعضاء الوفد المصري الذين عملوا بجد معنا ، برئاسة نائب رئيس الوزراء السيد التهامي ، على جميع ما فعلوه لتحقيق هذه اللحظة . انها لحظة عظيمة في تاريخ شعوبنا ، بل في تاريخ البشرية .

لقد بحثت عن سابقة فلم اجدها . لقد كان مؤتمرا فريدا في نوعه ، ولعله احد اهم المؤتمرات منذ مؤتمر فيينا في القرن التاسع عشر .

والآن ، سيداتي سادتي ، اسمحوا لي بأن اتجه الى شعبي من البيت الابيض بلغتي الأم :

[بالعبرية]* مواطني اسرائيل ، عندما تسمعون هذا الكلام ، يكون قد حل الصباح ، ويكون ذلك في ساعة مبكرة ، وستشرق الشمس على ارض اجدادنا وآبائنا ، فهل نستطيع ان نأتي اليكم بعد بضعة ايام لكي ننشد معا : « لقد جلبنا لكم السلام » ؟

استطيع ان اقول لكم الآن ما يلي : مثلما بذلنا ، حتى الآن ، كل جهد انساني ممكن من اجل تحقيقه [اي السلام] ـ سنستمر كذلك الى ان يأتي اليوم الذي يستطيع فيه كل واحد منا القول : لقد حل السلام على شعبنا وبلدنا ، لا في هذا الجيل فحسب بل في الاجيال القادمة ايضا . وبعون الله ، سنحقق هذا الهدف معا ، ونحظى بأيام طيبة ، بناء واخوة وتفاهما ، بمشيئة الله .

٩

مقابلة صحافية مع موشيه دايان ، وزير الخارجية الاسرائيلي.[١]

(واشنطن ، ١٨/٩/١٩٧٨)

يواجه الرئيس المصري انور السادات ، الآن ، احد اصعب الاوضاع في حياته ، بعد موافقته على عقد الصلح مع اسرائيل . ففي هذا القرار الشجاع ، يتحمل السادات مخاطرة شخصية كبيرة ، واني اتوقع من الولايات المتحدة والعالم كله تأييده في هذا الوقت الصعب .

ان الردود القاسية الواردة من اجزاء من العالم العربي ، تخلق ضغطا قويا على الرئيس السادات . وان نجاحه في التغلب على هذا الوضع والخروج من هذه المرحلة الصعبة بسلام ، هو الذي سيحدد ما اذا كنا سنتمكن في المستقبل القريب ، ومع الانتهاء من توقيع معاهدة السلام مع مصر ، من اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بها .

اني آمل ألا تتسبب الضغوط التي تمارس الآن على السادات ، من الداخل ، كما عبرت عنها استقالة وزير الخارجية ابراهيم كامل ، والضغوط الخارجية من جانب الدول العربية الراديكالية والاتحاد السوفياتي ، في

* « هآرتس » (تل ابيب) ، ١٩/٩/١٩٧٨ .

(١) « يديعوت احرونوت » (تل ابيب) ، ١٩/٩/١٩٧٨ .

تقويض مكانة السادات ، وفي اضعافه كقوة مركزية في مسار السلام . واني اقدر ان الولايات المتحدة مهتمة ببقاء حكم السادات ، وانها ستعمل ما في وسعها لمنع سقوطه .

س ـ ما هي العقبات الاخرى امام السلام ؟

ج ـ ما زالت هناك عقبات ومصاعب كثيرة يجب ان نتغلب عليها . وهناك مصاعب متوقعة مثل : النقاش بشأن مستقبل القدس ، ووضع الضفة . ومن الممكن ، ايضا ، ان تثار دائما مشكلات غير متوقعة .

س ـ كيف تنظر الى الخيار الذي تواجهه اسرائيل بشأن « السلام او المستوطنات في المناطق » ؟

ج ـ ذلك احد القرارات المؤلمة والحادة التي يطلب الى الشعب الاسرائيلي الموافقة عليها . اننا ، جميعا ، نواجه الخيار الصعب : السلام او استمرار الاستيطان الاسرائيلي في مشارف رفح . ذلك خيار صعب ومؤلم ، اذ انني شخصيا كنت سأسر للغاية لو اننا لم نطالب بمواجهته . ولكن للاسف ، بدا هذا الموضوع عقبة جادة للغاية في اثناء المفاوضات . فقد عرض الرئيس السادات الامر بصفة انذارية . واذا قرر الشعب الاسرائيلي تفضيل السلام في مقابل عملية التفكيك المؤلمة للمستوطنات ، فانني اعتقد اننا سنستطيع التوصل الى السلام مع دولة عربية ـ مصر ، وهي القوة المركزية في اي مسار في العالم العربي .

س ـ ما هو موقفك الشخصي من مستقبل المستوطنات ، وكيف ستصوت في الكنيست ؟

ج ـ ما كنت لأرغب في الدخول في هذا الموضوع . انه قرار ضميريّ وصعب . وسأعبر في الكنيست عن موقفي بصورة واضحة . انه قرار شخصي وصعب ، ويتعلق بكل واحد منا . واني اتوقع من كل بيت وعائلة وحزب وصحيفة ، ان يدرس موقفه من هذا الموضوع بصورة عميقة ومسؤولة للغاية .

س ـ كيف تنظر الى الاتفاقية مع مصر بمجملها ؟

ج ـ اني اعتبر جميع البنود المتعلقة بسيناء واليهودية والسامرة ايجابية جدا ، فيما عدا موضوع المستوطنات ، اذ انه معقد ومؤلم لكل من له علاقة به او هو قريب منه . ولست مسرورا ، ايضا ، من كوننا مجبرين على التنازل عن المطارات في سيناء . والامر معقد بصورة خاصة في موضوع اخلاء مطار عتسيون الذي من شأنه اثارة مشكلات بالنسبة الى امن البلد والدفاع عنه . لقد كانت هذه التنازلات صعبة جدا بالنسبة الى كل واحد منا . وكان الخيار الذي واجهناه هو : إما استمرار الاحتفاظ بهذه الاماكن ، واما التوصل الى سلام كامل مع الدولة العربية الوحيدة القادرة على توقيع معاهدة سلام كامل معنا ، عن طريق اقامة علاقات دبلوماسية . والاتفاقية مع مصر مهمة ، ايضا ، من زاوية الدور المهم الذي وافقت على القيام به في مجال المسؤولية ازاء اليهودية والسامرة . وفي الواقع ، اننا نصل الى مرحلة حل النزاع على جبهتين .

س ـ هل انت ، موشيه دايان ، راض عن هذه النتائج ؟

ج ـ نعم ، بالتأكيد . ففي المفاوضات الشاقة والمنهكة توصلنا الى جميع الشروط الواقعية التي يمكن توفيرها ضمن اطار المفاوضات ، ووصلنا الى وضع نستطيع ، من خلاله ، القول بوضوح امام الناس : هذا يمكن قبوله ، وهذا يجب التخلي عنه . لقد توصلنا الى اتفاق بشأن كل موضوع ملموس . ولم يكن ذلك اعلانا لمبادىء تشوش الامور وتضفي عليها الغموض بصيغ قانونية ، بل كان امورا واضحة . ان كل واحد منا يعرف الآن ما سيكون عليه الحال في شرم الشيخ بعد عام ، وما سيكون عليه مستقبل المستوطنات ، وما هو الجدول الزمني للانسحاب ، واين منطقة خفض القوات ، واين ستتخذ كل من قوات الجيش الاسرائيلي وقوات الجيش المصري مواقعها . ان كل شيء واضح ومكتوب على الورق . اني راض عن الاتفاق ، سواء بالنسبة الى مصر او بالنسبة الى اليهودية والسامرة وغزة . واني ، بالتأكيد ، اتفق تماما مع فكرة الموافقة على مبادىء مشروع الحكم الذاتي ، والغاء الحكم العسكري . وفي المجال العسكري ، ايضا ، اعتقد اننا وصلنا الى اتفاق جيد ، فيما عدا موضوع المستوطنات والمطارات طبعا . واشعر بالرضا التام عن النتائج ، واني شخصيا مسرور لمشاركتي الفعالة في بناء السلام .

١٠

مقابلة صحافية مع مناحم بيغن .(١)

[قال بيغن رد على سؤال بشأن موافقة اسرائيل ، للمرة الاولى ، على مبدأ احترام حقوق الشعب الفلسطيني الوارد في وثيقة كامب ديفيد الاولى :]

لم نستخدم ولا نستخدم تعبير الشعب الفلسطيني ، حتى لو كان واردا بالصيغة الانكليزية . واتفقت مع الرئيس [كارتـــر] ، على ان يبلغني ، برسالة موجهة الي ، ان هذه الكلمات ستعني عرب ارض اسرائيل ، وفق لغتنا ومفهومنا لها . كما ان الضفة الغربية ستسمى ، وفق لغتنا ومفهومنا ، اليهودية والسامرة . ومن هذه الناحية ، لم اجد اية صعوبة في الاعتراف بحقوق عرب ارض اسرائيل ، الذين اعترفنا بهم دائما . ومن خلال الاعتراف بحقوقهم ، تقدمنا بمشروع السلام الذي يتضمن الحكم الذاتي لعرب ارض اسرائيل في اليهودية والسامرة وغزة .

واجهتني صعوبة معينة في عبارة : الحقوق المشروعة لعـرب ارض اسرائيل ، اذ كنا نستخدم ، حتى مؤتمر كامب ديفيد ، كلمة « حقوق » فقط . لكننا استطعنا التغلب على هذه الصعوبة ، بعد ان اثبتنا لمضيفينا ولانفسنا ، ايضا ، ان الصفة [المشروعة] لا تضيف شيئا خاصا سوى تكرار العبارة ذاتها . فهل هناك حقوق غير مشروعة ؟ لقد تمكنا ، فعلا ، من الموافقة على

(١) « معاريف » (تل ابيب) ، ١٩٧٨/٩/٢٠ .

هذا التكرار بحسب تفسيرنا الخاص ، لكي نسهل الامور للطرف الثاني ، ونتوصل الى اتفاق .

وبحسب العرف يمكن القول : اذا منح احد حقا نعتبره نحن غير شرعي ، فمن البديهي ان يكون لنا الحق في عدم الاعتراف به . لكنني لا اعتقد ان الامر سيصل الى هذا الحد ....

س – هل مرت عليك لحظات اخرى كنت فيها في صراع مع نفسك بين الرغبة الشديدة في السلام وبين مواقف تؤمن بعدالتها التاريخية ؟

ج – لم اواجه اية صعوبة كهذه . ولم نتنازل عن اي مبدأ ، ولم نطلب من احد ان يتنازل عن مبادئه . وهذا مغزى مشروعنا للسلام منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ .

س – ماذا يعني الطريق الذي سيربط سيناء بالاردن بموجب الاتفاقية . هل سيكون طريقا خارجا عن سيادتنا ؟

ج – ورد في المسودة الاولى طريق دولي . وفي القراءة الاولى ، تنبهت الى هذا التعبير ، واعلنت انه قد يعتبر طريقا خارجا عن سيادتنا . لذلك ، اقترحت حذف كلمة « دوليا » وابقاء كلمة « طريق » . وسيكون [هذا الطريق] تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة ، كما سيكون ذا فائدة للجميع ، بما في ذلك اسرائيل . فهو سيزيد في عدد الزوار والسياح ، ويعزز اقتصاد البلد . وسيكون المارة عليه ضيوفا عندنا ، ونحن نكرم ضيوفنا منذ ايام ابينا ابراهيم .

١١
خطاب مناحم بيغن امام الكنيست.(١)

(القدس ، ٢٥/٩/١٩٧٨)

سيدي الرئيس ،

انني احمل الى الكنيست ، ومن خلاله الى الامة ، بشرى احلال السلام مع اقوى واكبر الدول العربية ، وبمضي الايام ، وبشكل غير مستبعد ، مع جميع جيراننا .

ان الوثائق التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر كامب ديفيد ، والتي وقعتها باسم حكومة اسرائيل في « البيت الابيض » ، موضوعة امامكم . ولذلك لن اقرأها . ومن ناحية اخرى ، لن اتمكن اليوم – لاسباب نفسية وسياسية – من كشف فحوى وثيقتين اخريين : الوثيقة المصرية الاولى ، التي قدمت الى الرئيس كارتر في اثناء اللقاء الاول في كامب ديفيد ؛ والوثيقة الاميركية

(١) « معاريف » (تل ابيب) ، ٢٦/٩/١٩٧٨ .

الاولى ، التي قدمت الى كلا الوفدين الاسرائيلي والمصري . وسيأتي يوم تنشر فيه هاتان الوثيقتان ايضا ، وعندها سيتضح لكل شخص في اسرائيل ، ولدول العالم الاخرى ، ما الذي حققناه وما الذي لم نحققه ؛ ما تعلمناه ، وما قلناه ، وما حصلنا عليه ، وما هي التضحيات التي قدمناها من اجل السلام ، ومن اجل منع المجازر ، ومن اجل سلامة شعبنا وسلامة الشعوب المحيطة بنا .

[وهنا شكر رئيس الحكومة جميع اعضاء الوفد الاسرائيلي الى كامب ديفيد ، واضاف :]

لقد كان معنا فريق عمل . وعملنا كفريق واحد . وبعد كل لقاء بيننا وبين الوفد الاميركي ، وبعد كل حوار بين احد اعضائنا واحد اعضاء الوفد المصري ، كنا نجتمع للتشاور – سواء في النهار او في الليل ، وكان كل عضو في الوفد ، دون فوارق في الرتب الرسمية ، يفصح عن رأيه بحرية تامة ، وسعى الجميع لاخذ آراء الاخرين بعين الاعتبار . واني بكلام مختصر اقول لهذا الفريق : لك كل الاحترام .

من فوق هذا المنبر ، ها أنذا اعود لاشكر رئيس الولايات المتحدة ، جيمي كارتر ، على مبادرته بالذات الى الدعوة الى عقد مثل هذا المؤتمر الذي لم يسبقه مثيل . لقد بحثنا ، في تاريخ القرن الماضي ، عن سوابق لمؤتمر كامب ديفيد ، فلم نجد . انه مؤتمر فريد في نوعه ، ورئيس الولايات المتحدة هو الذي بادر اليه ، واداره ، ولم يكرس له الايام فحسب ، بل الليالي ايضا . لقد كان يعمل حتى بزوغ الفجر ، وبعد ان تمضي ساعة او ساعتان ، كان يقف على قدميه من جديد . لقد اهتم اهتماما مباشرا بالصيغ لا بالافكار فحسب ، وناقش معنا كل بند ، وكل عبارة ، وكل كلمة بل ، وفي بعض الاحيان ، كل حرف .

لقد كانت في المؤتمر مصاعب – وهذا لا يمكن تجنبه – وكانت ايضا ازمات – ولم يكن في الامكان تجنبها منذ البداية . ولم ييأس رئيس الولايات المتحدة لحظة واحدة حتى اللحظات الاخيرة ، وكان يؤمن بأن الخاتمة ستكون ايجابية . وكان ينتقل من مندوب الى مندوب ، كما انه لم يتردد في زيارة جناحي رئيسي الوفدين ، المصري والاسرائيلي . كان يعمل بكد ، ولم ييأس ، حتى وضع صيغة الاتفاقية الثلاثية . واني ، باسم جميع اعضاء الكنيست ، من هنا من القدس ومن فوق منبر مجلس النواب ، ابعث بشكرنا وعرفاننا لرئيس الولايات المتحدة على مبادرته ، وعلى جهده وعلى تفانيه في ايام المفاوضات في هذا المؤتمر العالمي المهم .

سيدي الرئيس ،

ان الاهمية الحاسمة للاتفاق مع مصر تكمن في اننا التزمنا ، هذه المرة ، توقيع معاهدة سلام . فلا اتفاقيات جزئية بعد الآن ، ولا اتفاقيات مرحلية يبقى فيها وضع الحرب على حاله ، بل معاهدة سلام تبدأ ، بحسب النماذج الدولية المعروفة اجمالا ، بالعبارة التالية : ان حالة الحرب بين الدولتين قد انتهت . وهذا هو الفارق ، وتلك هي الاهمية الكبرى ، وهذا يعني اقرار حالة

من العلاقات الطبيعية تماما ، بما فيها العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، ووضع حد للمقاطعة الاقتصادية ، وتنقل الاشخاص والبضائع بحرية .

ويكرر خبراء امنيون تأكيدهم اننا حصلنا على شروط امنية كافية ومرضية لدولة اسرائيل ، وذلك بتحديد مناطق منزوعة السلاح ، واخرى مخففة القوات ، وتوفير وسائل للانذار المبكر .

هناك مشكلة المطارات . وبالنسبة اليها ، طرأ تغيير في الاتفاقيات الموقعة قياسا بمشروع السلام الاساسي ، الذي تقدمت به في شهر كانون الاول (ديسمبر) من السنة الماضية . فقد كنا قد اقترحنا ، آنذاك ، نقل اثنين من المطارات الثلاثة في سيناء – ايتام وعتسيون واوفيرا – الى ادارة مدنية ، على ان يبقى المطار الثالث (والمقصود مطار عتسيون) في تصرف سلاح الجو الاسرائيلي حتى ما بعد الفترة الانتقالية . والآن ، وبالنسبة الى المطار ذاته ، فانه لم تكن لنا في الامر حيلة ، واعطى الوفد الاسرائيلي موافقته على نقل المطارات الثلاثة التي اقيمت في سيناء الى ادارة مدنية مصرية .

وفي مقابل هذا ، حصلنا على وعد باقامة قاعدتين جويتين في النقب ، بمساعدة اصدقائنا الاميركيين . ومن الناحية الستراتيجية ، من ناحية امننا الخاص ، سواء لجهة الجنوب او للجهة الشمالية الغربية ، فان هذا لا يكاد يشكل اي تغيير . والبعد الجغرافي بين القواعد الجوية القائمة وبين تلك التي ستقام ، ليس سوى بضع عشرات من الكيلومترات . وفي ايامنا ، وبوجود الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ، يصبح الفارق في القدرة الدفاعية معدوما تقريبا . وتحدد عدم تخلينا عن المطارات القائمة ما لم تقم المطارات الجديدة .

ولقد اتفقت مع الرئيس السادات ، على الرغم من ان الالتزام الموقع يقضي بالتوصل الى توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل خلال ثلاثة اشهر ، على ان نبذل الجهد لتقصير الفترة حتى شهرين . لذلك ، فان بوسعي اليوم ان اقول ، دون التزام مطلق : ان الامر مرتبط بالطرفين ، وربما هناك امل بتوقيع معاهدة السلام بين الدولتين قبل نهاية هذه السنة .

ان الامر الاكثر ايلاما يرتبط بمستوطناتنا في الشمال والجنوب من سيناء . والمسألة هي ان البعض زعم اننا قد تخلينا عنها حتى قبل زيارة الرئيس السادات للقدس ، وبهدف جعل تلك الزيارة ممكنة .

واني اجزم من فوق منبر الكنيست ، بكامل مسؤولية الكلام الذي يسمع من هنا ، بأن هذا الزعم لا اساس له من الصحة بتاتا ، ونحن نملك اثباتات خطية لذلك . وقد ادهشني ان يسمح اشخاص نافذون ، كانوا قد تولوا في الماضي وظائف رسمية اساسية ، لانفسهم بأن ينشروا مثل هذه الدعايات .

واننا نواجه اليوم الخيار التالي : قبول القرار بحسب ما اطرحه نيابة عن الحكومة امام الكنيست ، او عدم بدء المفاوضات بشأن معاهدة سلام اطلاقا ، ومن ثم تلغى الامور التي تم الاتفاق بشأنها في كامب ديفيد الغاء تاما . هذا هو الخيار ، وهو خيار بين احتمالين لا ثالث لهما . واني اعلن

هنا ، بقلب حزين ومتألم ، ولكن بضمير مرتاح ، انني اوصي باختيار الاحتمال الذي اخترناه يوم امس في جلسة الحكومة ، لانه هو الطريق المؤدي الى السلام . انها مصلحة قومية عليا ، حتى بالنسبة الى اصدقائي وزملائي المستوطنين . ولذلك ، فانني اعتزم ، نيابة عن الحكومة ، عرض الاقتراح التالي على الكنيست ، لبته وللتصويت عليه :

يقر الكنيست اتفاقيتي كامب ديفيد ، اللتين وقعهما رئيس الحكومة في « البيت الابيض » في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ . واذا ما تم الاتفاق ، خلال مفاوضات بشأن معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ، على جميع القضايا المتعلقة بهذه المعاهدة ، واذا ما تمثل هذا الاتفاق في وثيقة مكتوبة ، فان الكنيست يخول الحكومة [في اطار معاهدة السلام ، وخلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها في مفاوضات بين الاطراف]* اخلاء سيناء من المستوطنين واعادة توطينهم .

وان اساس الاتفاق ، اتفاق الاطار المتعلق باليهودية والسامرة وغزة ، انما هو مشروعنا للحكم الذاتي بحسب ما اقترحناه في شهر كانون الاول (ديسمبر) من السنة الماضية . وبالتالي ، فان مقترحاتنا هي : يلغى الحكم العسكري ، بما في ذلك ادارته المدنية ، وينتخب السكان العرب ، بأنفسهم ، مجلسا اداريا ، ولن نتدخل نحن في ادارة شؤونهم اليومية . ومن ناحية امننا القومي ، فان الامر الاساسي هو بقاء الجيش الاسرائيلي في اليهودية والسامرة وغزة .

وانني اريد ان اؤكد ما حلنا دونه في هذا الاتفاق من المقترحات السابقة التي قدمت الينا :

– لن يجري اي استفتاء عام في اليهودية والسامرة وغزة . وكان علينا ان نذكر اصدقاءنا في المؤتمر ، بأن ماينرسهاغن قد كتب في مذكراته انه اقترح ، في العشرينات ، على آرثر جيمس بلفور اجراء استفتاء عام بشأن ارض اسرائيل . وقد اجاب وزير الخارجية البريطاني ، آنذاك ، بقوله : اذا جرى استفتاء عام بشأن ارض اسرائيل ، فيجب ان يشترك فيه جميع اليهود في شتى انحاء العالم . وقد سقط هذا الاقتراح ، وستأتي المصادقة من ممثلي السكان المنتخبين .

– لن تكون هناك ، في اي ظرف من الظروف وبأي حال من الاحوال ، دولة فلسطينية .

– ان منظمة القتلة ، المسماة منظمة التحرير الفلسطينية ، لا تشكل ، ولن تشكل اي طرف في اية مفاوضات .

تسنى لنا ان نسمع من رئيس الولايات المتحدة المقارنة الصحيحة بين هذه المنظمة والمنظمة النازية ، لانها منظمة لا تعتزم ، بحسب ما تدعي ، تخريب

* لم ترد في المصدر ، وانما وردت في الاقتراح نفسه الذي كانت « معاريف » قد نشرته بتاريخ ٢٥/٩/١٩٧٨ .

دولة اسرائيل ـ وهذا ما لن تحققه ابدا ـ فحسب ، بل لانها اتخذت من السكان المدنيين الهدف الوحيد لهجماتها . وفي نهاية الامر ، ستكون هي هدفا للانتقام ، وان جوا من القرصنة يخيم على فصائلها . وانتم تعرفون جيدا ما حدث مؤخرا في بيروت . خذوا العبرة من ذلك وتنبهوا، ايها السادة . فأنتم ، ايضا ، يمكن ان تكونوا في يوم من الايام احدى ضحايا هذه المنظمة .

وان علي ان اوضح مسائل اخرى ، اولاها ـ القدس . لقد عرض علينا ، في احد الايام في مؤتمر كامب ديفيد ، ان يرفع علم عربي فوق جبل الهيكل ، فرفضنا وابينا ، وانزل العلم قبل ان يرفع .

وفي اليوم الاخير من المؤتمر ، عرضت علي مسودة رسالة كانت سترسل الي والى الرئيس السادات ، بخصوص وضع القدس . وابلغنا المندوبين الاميركيين بأن هذه الرسالة ـ اذا بقيت سارية المفعول وارسلت الينا ـ فاننا لن نوقع اية اتفاقيات . وهكذا ، فقد الغيت هذه الرسالة ، وارسلت الينا ، عوضا منها ، رسالة اخرى كان ردي عليها الآتي :

« سيدي الرئيس ، ها أنذا اتشرف بابلاغك ان مجلس النواب الاسرائيلي قد سن ، في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، قانونا ينص على ان للحكومة ، بموجب قرار ، الحق في تطبيق قانون الدولة وقضائها وادارتها على كل جزء من ارض اسرائيل ، بحسب ما يتحدد في القرار . وبموجب هذا القانون ، اصدرت حكومة اسرائيل قرارا في تموز (يوليو) ١٩٦٧ ، تحدد بموجبه ان القدس هي مدينة واحدة ، غير قابلة للتجزئة ، وهي عاصمة لاسرائيل . »

وبعث الرئيس كارتر برسالة الى السيد السادات ، كما بعث الرئيس السادات برسالة الى السيد كارتر ، ولكن ما كتبته باسم دولة اسرائيل ، هو الذي سيكون ساريا : القدس عاصمة لاسرائيل الى الابد ، غير مجزأة على مدى الاجيال والى ابد الآبدين .

وبالنسبة الى زيادة الطاقة البشرية في المستوطنات القائمة ، لا توجد اية مشكلة . فنحن سنعزز هذه المستوطنات ، في اليهودية والسامرة ومرتفعات الجولان ، بمزيد من العائلات . وبالنسبة الى اليهودية والسامرة وغزة ، لم تكن عندي اية شكوك في ذلك .

لقد قطعت وعدا للرئيس كارتر بأننا لن نقيم مستوطنات مدنية جديدة في اثناء المفاوضات من اجل توقيع معاهدة سلام ـ ونحن نواجه اليوم مفاوضات واحدة ووحيدة مع مصر ـ اي خلال الفترة المقدرة بثلاثة اشهر . وقد اثار هذا الموضوع سوء تفاهم . ولذلك ، وعلى الرغم من انه لم يكن عندي ادنى شك فيما يتعلق بجوهر هذا الوعد ـ وحده ـ فقد بحثنا عشية يوم السبت ، مع وزير الخارجية ووزير الدفاع والاستاذ اهرون براك ، في جميع الوثائق والملاحظات المدونة . وعلى اساس هذه الملاحظات والوثائق ، تبين ان الامر كان حقا كما اوضحت . ومن هذا المنطلق ، فانني انوي ، هذا الاسبوع ، ان اكتب الى الرئيس كارتر الرسالة الملائمة .

وبالنسبة الى المصطلحات ، فانني تلقيت الموافقة من الرئيس كارتر

بخصوص المصطلحات ، كما وردت في النص الاساسي الانكليزي ، وبحسب مفهومنا . وقد كتب الي الرئيس كارتر ما يلي : « ها أنذا اؤكد هنا انك قد ابلغتني الامور الآتية : ان تفسيرك وفهمك لعبارتي « فلسطين » و « الشعب الفلسطيني » ، في مجمل وثيقة الاطار المتفق عليها ، يكون : « عرب ارض اسرائيل » . وفي كل فقرة ترد فيها عبارة « الضفة الغربية » ، فان ذلك يعني ، بالنسبة الى حكومة اسرائيل : « اليهودية والسامرة » . »

سيدي الرئيس ،

اننا لم نوقع في كامب ديفيد ولا في البيت الابيض اية وثيقة سرية ، وان جميع الوثائق قد نشرت ، والوثيقة الاضافية التي سأرسلها الى الرئيس كارتر ، سوف تنشر هي ايضا . وان مضمونها بأكمله موضوع امامكم .

انني ادرك ان اسرائيل تواجه اليوم فترة يمكن ان ندعوها فترة « آلام المخاض » . فهذا شعب حر يحمل افكارا مختلفة ، وهذا برلمان ديمقراطي يضم احزابا مختلفة . كما ان خلافات في الرأي تقوم داخل الاحزاب نفسها ، الا ان هذا من اكبر الاحداث في جيلنا . فبعد ثلاثين عاما ، وبعد خمس حروب ، وسفك دماء ، وثكالى ويتامى ، وصلنا الى اللحظة التي اتيح لنا خلالها ـ بتضحيات قاسية جدا ـ توقيع معاهدة سلام مع شعب عربي يزيد تعداده على اربعين مليون نسمة .

وبعد كل هذا ، هناك امل واساس للاعتقاد ان اليوم الذي سنوقع فيه معاهدة سلام مع باقي جيراننا ، ليس ببعيد . انه تحول يمكن تسميته ، دون ادنى شك ، تحولا تاريخيا .

ونضرع قائلين : ليتنا ننجح في هذا الطريق ، فنوفر السلام الذي تنشده جميع الكتل على اختلافها . لقد بذلنا الجهود كافة ، ومثلما سبق ان ذكرت ، لقد قدمنا التضحيات لكي يأتي هذا اليوم .

لقد وضعنا الوثائق امامكم . لتكن لكل واحد منكم آراؤه الخاصة ، وليعد الى ضميره ويصوت بحسب تقديره . هذا ما ادعو اليه جميع اعضاء الكنيست على اختلاف كتلهم . وانني لا اطلب سوى ان يتفهم جميع اعضاء الكنيست ـ ممثلو شعب عظيم قاسى كثيرا ، وقاتل كثيرا ، وضحى كثيرا ـ المغزى المعنوي لهذا التحول . اجل ، لقد نشدنا ، طوال ثلاثين عاما ، قدوم الساعة التي نجلس فيها للتباحث مباشرة بشأن توقيع معاهدة سلام ، واقامة علاقات طبيعية تماما ، ووقف الحروب ، وضمان الحياة ، لا لجيلنا فحسب بل ايضا لابنائنا واحفادنا من بعدنا . انها لحظة عظيمة .

١٢

خطاب شمعون بيريس ،
رئيس حزب العمل الاسرائيلي ، امام الكنيست.(١)

(القدس ، ١٩٧٨/٩/٢٥)

. . . .

انني اهنىء ، دون تردد ، حكومة اسرائيل ورئيسها على القرار الصعب والرهيب ، ولكن الضروري ، الذي اتخذاه بمضيهما نحو السلام ، بثمن كان يبدو غير ممكن لهذه الحكومة .

ان ولادة السلام تقترن بآلام كثيرة ، ويقترن تقدمه بقرارات صعبة . وقد دارت مفاوضات السلام عبر تراكم اخطاء جسيمة ، وهي مثقلة اليوم بأثقال من شأنها ان تؤدي الى افراز امور حيوية لدولة اسرائيل وامنها . وان لاتفاق السلام هذا ، الموضوع امامنا اليوم ، ثمنا مزدوجا : ثمن السلام بحد ذاته ، وهو ثمن لا مناص منه : وثمن الاخطاء التي ارتكبت في الطريق ، والتي كان في الامكان تلافيها :

في اثناء فترة المفاوضات ، بدأت الحكومة اقامة مستوطنات في سيناء وفي قلب الضفة . وقد تسببت المستوطنات في هذه الفترة ، وفي هذه الاماكن ، في الحاق ضرر بالغ بمكانة اسرائيل ، وبمكانة الحكومة التي اضطرت الى ايقافها بعد ان حدث الضرر .

لقد رفضت الحكومة ، في بادىء الامر ، ثم ترددت بعد ذلك في تطبيق القرار رقم ٢٤٢ على الضفة وغزة ايضا . واخيرا وافقت ، ومرة اخرى بعد ان حدث الضرر .

كان تقدير الحكومة هو ان السادات لن يصمد بمفرده في طريق السلام ، ولكنه تحرك وحصل على رصيد ضخم .

ترددت الحكومة في توقيع اعلان مبادىء عامة على غرار صيغة فيينا ، ولكنها وقعت مبادىء مفصلة وخطرة ، لم تكن على الاطلاق في المسودة الاولى لهذا الاعلان .

لقد رفضت الاجابة عن السؤالين الاميركيين ، وفي النهاية تمادت في الردود الى ابعد حد .

انها لم تصدق ان السادات سيوافق على وجود للجيش الاسرائيلي في الضفة . ومرة اخرى ، اخطأت واضطرت الى الموافقة على وجود جزئي .

ولقد دفعنا ثمنا باهظا في مقابل هذه الاخطاء :

لقد تنازلت هذه الحكومة عن جميع انحاء سيناء في امسية قدسية صافية . وبعدئذ ، اجرت مفاوضات وهي نادمة ، دون جدوى .

(١) « معاريف » (بيروت) ، ١٩٧٨/٩/٢٦ .

في سيناء ، حطمت هذه الحكومة المصداقية الاسرائيلية . كنا نصر سابقا على حدود قابلة للدفاع مع مستوطنات ومطارات .

لقد غرق الاجماع القومي في رمال سيناء ، لاننا عدنا الى حدود سنة ١٩٦٧ ، وتنازلنا عن حدود قابلة للدفاع ، وعن مطارات ، كان في الامكان ، بحسب رأيي ، التوصل الى اتفاق افضل بشأنها . وانني اقول هذا الكلام في اعقاب محادثات مع السادات . والآن ، تقول الحكومة امرا فاجأني ــ وانني اوجه هذا الكلام الى وزير الخارجية ــ وهو ان الامم المتحدة ستشكل منطقة عازلة . واذا شكلت الامم المتحدة هذه المنطقة ، فسيكون ذلك سابقة بالنسبة الى الجولان .

اننا نواجه اليوم حقيقة الامس التي تحطمت ، وحقيقة اليوم الخطرة امام سكان قطاع يميت : هؤلاء السكان الذين كانوا رسل الشعب ، وبقوا رسل الامة .

اما الوضع بالنسبة الى مستقبل اليهودية والسامرة وغزة ، فلا يقل خطورة ، بل لعل خطورته اكثر شمولا .

فالواضح ، الآن ، ان الحكم الذاتي لم يحل مكان القرار رقم ٢٤٢ ، بل اضيف اليه . وان نصوص ومبادىء القرار رقم ٢٤٢ سوف تطبق على جميع المناطق . وان اللجنة المشتركة بين الاردن واسرائيل ، والممثلين المنتخبين عن المناطق ، سوف يضطرون الى ان يحددوا ايضا ، على اساس القرار رقم ٢٤٢ ، موقع الحدود ، وطابع الترتيبات الامنية ، وسوف نضطر مرة اخرى الى ان نعين حدودا مع ترتيبات امنية ؛ حكم ذاتي للمقتضيات الاعلامية ، وانسحاب فعلي في المستقبل غير البعيد .

ان الحكم الذاتي في صيغته الحالية [بموجب كامب ديفيد] ــ واذا انضم الاردن ستكون هناك صيغة اخرى ــ قد تحول الى مشروع موقت : لم يعد اتفاقا جزئيا دائما ، بل اصبح « اتفاقا موقتا عابرا » .

وبموجب هذا الاتفاق سوف يلغى الحكم العسكري . وسيمنح السكان سلطة حاكمة في اطار الحكم الذاتي والادارة الذاتية الكاملة . وستحدد هذه السلطة كيفية ادارة الامور في اليهودية والسامرة وغزة . ولكنها ستحدد مستقبل اليهودية والسامرة وغزة ، وفقا لارادة ممثليها . وستكون بمثابة المرجع الاخير الذي سيقرر مستقبل اليهودية والسامرة وغزة .

سيكون هذا حكما ذاتيا منتخبا ، ذا ادارة وشرطة ، والاهم ذا طموحات كامنة ، مع امكان اعلانها من فوق منبر رسمي ، سواء بالنسبة الى بقاء الجيش الاسرائيلي او الى امكان تقرير المصير .

وانني لا اتوقع من هذه الادارة ان تتوسل بقاء الجيش الاسرائيلي في المناطق ، وان تعلن تفضيلها الارتباط باسرائيل على تقرير المصير . إلا ان الاساس هو ان حكومة اسرائيل هذه ، التي تزعم انها صاحبة مبادىء ، قد اعلنت الآن موافقتها المسبقة والعلنية على وجوب ان تتضمن نتائج المفاوضات اعترافا بـ « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبمطالبيه العادلة » .

وهكذا ، انتهى جدل تاريخي فيما بيننا . لقد اعترفنا بوجود الشعب الفلسطيني .

حقا ، لقد تحفظ رئيس الحكومة ، في الرسائل المتبادلة ، بقوله ان المقصود هو سكان اليهودية والسامرة وغزة فقط . والجواب الذي تسلمه من كارتر الآن ...* انني اعلم ، حضرة رئيس الحكومة ، ما هي آراؤك الخاصة . ولكن ، لك في الواقع ايضا رأيان : الاول الذي وافقت عليه في وثيقة علنية وصريحة ، تعترف بالشعب الفلسطيني ، وبحقوقه المشروعة : والرأي الثاني الذي اسريت به في رسالة خاصة الى الرئيس كارتر .

وفي هذا الجدل ، كان لحزب العمل موقف . لقد قلنا ان من الواجب التوصل الى حل وسط ، يا عضو الكنيست موشيه شمير ، وقلنا ان ثمة قضية فلسطينية لا نتجاهلها ، وقلنا ان من الواجب حل مشكلة هوية الفلسطينيين ضمن اطار اردني فلسطيني ، وحذرنا هذه الحكومة من ان البديل لاقتراحنا هو كيان فلسطيني .

وقد تلهت الحكومة بصيغ السيادة ، وفي رأيي انها خسرت احتمال الحدود الآمنة . لقد خسرت ، وخسر شعب اسرائيل ، وخسر السلام ، لأن الشعب الفلسطيني لا يشمل ، في هذه المرة ، سكان المناطق فقط . فالشعب الفلسطيني ، بحسب اعتراف حكومة اسرائيل ، يشمل ايضا اولئك الذين شردوا من المناطق منذ سنة ١٩٦٧ . شعب فلسطيني ، مع حق العودة .

سيبقى الجيش الاسرائيلي في المنطقة ، في نقاط محددة ، ولكن المطالبة باجلائه ، سواء عند مرور خمسة اعوام او قبل ذلك او بعده ، هي امر مؤكد .

ان هذا المشروع لا يسر القلب ، والمسؤولية بشأنه انما تقع على عاتق هذه الحكومة وحدها . لقد كانت اسرائيل مضطرة الى الموافقة — ومن الافضل ان تقول الحكومة ذلك صراحة — لان البديل كان انهيار مؤتمر كامب ديفيد ، وهذا ما عارضته شخصيا ، لانه كان سيؤدي الى عزلة اسرائيل . يجب ان نكشف امام شعبنا ، وانا لا اخفي ذلك ، ان هذا الانهيار كان سيؤدي الى الاساءة الى الولايات المتحدة وعلاقاتنا بها ، وكان سيؤدي الى الاساءة الى السادات ، اول زعيم عربي اتى لمباحثتنا بصراحة بشأن السلام . كان هذا الانهيار سيعرض احتمالات السلام للخطر ، في هذا الجيل وربما ايضا في الاجيال القادمة .

سيدي الرئيس ، الكنيست الموقر ، لم يحدث قط ان توفرت فرصة للمعارضة كي تمارس دورها ، افضل من الفرصة المتوفرة لها اليوم . وليس عسيرا ان نتكهن بما كان بيغن سيخطب اليوم ، لو انه كان هنا في مكاني كعضو في المعارضة . لقد قامت غيئولا كوهين بذلك بدلا منه ، لا بدلا مني . ونحن لم نفعل ذلك ، لاننا حركة تتحمل المسؤولية تجاه شعبنا .

اننا لم نتهاون . وعندما رأينا فداحة الخطر ، وعظم الامل ايضا ، اخترنا تأييد السلام ، وتأييد الاحتمال الوحيد المتوفر للسلام — والذي لا بديل

* في المصدر .

منه — واخترنا ألا نكون معارضة تجني ارباحا وهمية .

بالاضافة الى ذلك ، وباعرابنا اليوم عن تأييدنا اتفاقيتي كامب ديفيد ، انما نأخذ على عاتقنا بصورة غير مباشرة — واني ادرك ذلك — مغبة اخطاء الحكومة في الماضي ، التي حذرنا منها منذ وقت طويل . واننا نأخذ على عاتقنا ، ايضا ، عبء المصاعب المرتقبة في المستقبل ، وهذا بحد ذاته لا يشكل نهاية المطاف . ونحن لا نفعل ذلك من اجل احتلال مكان في الحكومة .

ان العبء المرتقب هو عبء كبير ، لان الواضح هو ان الاردن ، في حال اشتراكه في المفاوضات ، سينطلق من شروط جديدة . واذا لم ينضم الاردن ، ودخلت مصر [بدلا منه] ، فانها ستجر على نفسها مزيدا من المصاعب ، في القطاع المصري ، دون ان تسهل علينا الامور في القطاع الاردني . واذا لم تنضم كل منهما ، فسوف يتبلور كيان فلسطيني . ولكن ، اذا لم يحدث اي شيء ، فستبقى القضية مفتوحة ، تشغل العالم ، وتعرقل السلام ، وتدين الولايات المتحدة ، وتعزز جبهة الرفض ، وربما ادت ايضا الى استئناف مؤتمر جنيف .

واذا لم تنضم سورية الى جبهة الرفض ، فستبحث عن وسائل للاعراب عن عدم سكوتها ، ومن المرجح ان يكون ذلك بالتهديد والارهاب . وسيكون الهدوء في الجنوب مقرونا بالتأهب في الشمال .

ليس موضوع تجميد المستوطنات مسألة تفسيرات للاتفاق فقط . ففي الظروف التي نشأت ، يصعب ان نتبين كيفية مواصلة الحكومة لسياسة « الكثير من الون موريه » [اي اقامة مستوطنات على غرار مستوطنة الون موريه] . وسياسة ازالة « مستوطنات كثيرة على غرار الون موريه » لا تبعث على السرور ، كما ادركت هذه الحكومة بالتأكيد ، وبعدما كانت تعتقد انها لن تضطر الى ذلك .

وامامنا ، ايضا ، الموضوع المهم المتعلق بالقدس . فهذه المدينة تحتاج الى مساعدة شاملة وقصوى حتى يتغلب الواقع على تلميحات الرسائل المتبادلة بخصوص مستقبل المدينة .

اعضاء الكنيست ، بعدما حللت بوضوح تام حصيلة هذه السياسة ، التي لم نضعها نحن ، ولكننا اقحمنا فيها دون مناص ، فمن الواجب ايضا ان نلقي نظرة على الامل الموجود في حجرة الولادة نفسها : سلام وشيك : سلام لم يولد بعد ، ولكنه في مراحل التكوين ، ولا يزال في الوقت الحاضر ابنا وحيدا ، يهدده اخوة ساخطون . وسيبقى ، حتى بعد ولادته ، عرضة لامراض الطفولة ، ولمتوسط عمر لا يعرف مداه . قد تكون له نزوات ، وقد يعاني ارق الليالي ، ومع ذلك فهو مخلوق ، وقد يخرج الى اجواء عالمنا ، وقد يغيرها . لقد اعتدنا القلق على امن اسرائيل ، وليس في الامكان ان نتحرر منه . ولكن من الممكن ، وللمرة الاولى ، ان نتذوق ، نحن الآباء والامهات اليهود والعرب ، الشعب المصري العريق ، والشعب اليهودي الذي شبع من المحن ، طعما جديدا لم نعرف مثله من قبل .

ان شعارات الرؤيا الزاهية ستتحول الى رجال ونساء في واقع جديد . ومن الممكن ان تحل الحدود المفتوحة في الشرق الاوسط محل الاسلاك الشائكة . وفي صحاريه ، التي كانت ميادين قتال ، ربما نبتت حقول حنطة متجاورة .

اننا ندعو جميع شعوب الشرق الاوسط الى سلام في المنطقة وبين جميع الدول ، سلام يتيح لنا خوض المعركة المشتركة العائلة ضد الفقر والمرض والقحط والجهل والفساد والتمييز .

ان السلام يفتح امام الشعب اليهودي فرصا جديدة : انه سلام ندين بالحصول عليه للذين سقطوا في معارك اسرائيل ، ونعقد الامل فيه على هجرة مستجدة الى ارض اسرائيل .

ان المعراخ ، حزبي العمل ومابام ، سيشارك في هذه المعركة الحثيثة من اجل السلام حتى يتحقق . والى ان يتم ذلك ، فسنكرس انفسنا ، من الآن فصاعدا ، للكفاح من اجل صورة اسرائيل : كي لا تكون دولة تستند الى الدعم ، وبالتالي دولة تعتمد على صدقات الاغراب ، بل دولة تعيش على جني يديها ؛ كي لا نكون شعب بورصة ، بل شعبا عاملا . فليست الصهيونية مجرد حركة لتغيير اماكن السكن ، بل هي حركة من اجل تغيير مناقب الشعب .

سيدي الرئيس ، اعضاء الكنيست المحترمين ، اننا سنواجه الاخطار بيقظة ، وقد شرحتها دون زيادة او نقصان . وسننظر الى التقصيرات بأسى ، ولكن ايضا بادراك ان من غير الممكن تغييرها . وسننظر الى آمال السلام بايمان يهودي قاطع . وفي نهاية الامر ، نحن جميعا نتطلع الى ذلك .

١٣
مقابلة صحافية مع مناحم بيغن.(١)
(اواخر ايلول – سبتمبر – ١٩٧٨)

. . . .

س – ماذا سيكون [الوضع] اذا تبين ، مع بدء المفاوضات ، ان المندوبين المنتخبين عن الفلسطينيين العرب هم اعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية او مؤيدون لها ؟ هل ستكون الحكومة الاسرائيلية على استعداد للجلوس ومفاوضتهم ؟

ج – اننا نعتقد ان ذلك قد يحدث . ولكن عندما نتحادث معهم ، وسوف نضطر الى محادثتهم ، وسوف يضطرون الى محادثتنا ايضا ، فاننا سنقول لهم ببساطة : اذا لم تشوشوا السلام ، وتمثلوا الناس كما يجب وتعالجوا

(١) مقتطف من :
Newsweek (New York, International Edition), October 2, 1978,, p. 17.

شؤونهم اليومية ، فاننا [سنتحدث]. واذا مثلتم م.ت.ف. ، وحاولتم القاء القنابل ، فان ذلك امر لن نتساهل فيه .

. . . .

١٤
مقابلة صحافية مع مناحم بيغن.(١)
(اواخر ايلول – سبتمبر – ١٩٧٨)

س – يقال ان الرئيس جيسكار ديستان شدد ، في الرسائل الموجهة الى عدد من الزعماء العرب ، على ان نجاح اتفاقيتي كامب ديفيد يتعلق بالسؤال التالي : هل تؤدي هاتان الاتفاقيتان الى سلام شامل ، ام الى سلام منفصل مع مصر فقط ؟

ج – نحن نطمح الى السلام مع كل الدول العربية . ونحن لم نقترح ابدا سلاما منفصلا مع السادات . ولكن ليس من المستبعد ان توقع اتفاقيات سلام متتالية في هذه الفترة [قبل السلام الشامل] . سنة ١٩٤٩ وفي جزيرة رودس ، تم توقيع اتفاقيات الهدنة اولا بين اسرائيل ومصر ، ثم مع الاردن ولبنان واخيرا فقط مع سورية . ان اتفاقية سلام مع مصر يمكن اعتبارها الآن ، ايضا ، بداية الطريق . في كامب ديفيد التزمنا توقيع السلام مع مصر دون تأخير . وبالتالي ، سنبدأ المفاوضات دون شك في الاسبوع القادم . واتمنى ان تنضم الينا دول عربية اخرى فيما بعد .

س – هل تتوقع ان تتلقى ، ايضا ، رسالة من السيد جيسكار ديستان ؟

ج – ابدا . في طريق عودتي من الولايات المتحدة ، توقفت في لندن لاجراء عرض مفصل جدا مع رئيس مجلس الوزراء البريطاني ، كالاهان . وهذا العرض موجه الى كل « الدول التسع » ، وهو يتضمن اشياء ليست للنشر . ولم يكن لدي وقت ، آخذا بعين الاعتبار قدوم السبت ، لاتوقف في اي مكان آخر في اوروبا . ولست خائبا لعدم استلامي رسالة من السيد جيسكار ديستان . اذ يعود اليه القرار لمن يكتب ، ولمن لا يكتب .

س – سيد بيغن ، أتخاف السلام ؟

ج – لا ! لا ! لا ! اعلم انه يحكى احيانا عن الخوف المزعوم الذي يتملك الاسرائيليين تجاه السلام . العكس هو الصحيح . اعيش في امل السلام . وانا مقتنع ، في اعماق ذاتي ، بأن السلام سيخلق تطورا عظيما في بلدنا وفي منطقتنا . لقد قدمنا تضحيات كبيرة من إجل السلام ، هذا صحيح . وصحيح ان مصر ستحتفظ بقوات مسلحة في منطقة قناة السويس ، وسيكون

(١) *Paris-Match*, 6/10/1978, p. 65.

في امكانهم اجتياز سيناء سريعا ليقتربوا من حدودنا حيث لن يكون لنا في المستقبل ، إلا قوات محدودة . وهذا يمثل خطرا حقيقيا بالنسبة الينا : انه تضحية . ولكن السلام يعادل هذه التضحية . من هنا ان يقال ان السلام يخيفنا ؟ لاي سبب ؟ حتى لو لم نوقع السلام إلا مع مصر ، ليس لدينا ما نخشاه ، لا من جهة سورية ولا من جهة الاردن ، اللذين بدون مصر لن يتجرا على مهاجمتنا . سيكون السلام لهذه المنطقة روضة مزهرة : سينعش السياحة ويرفع من مستوى حياة كل شعوبنا . ان اياما عظيمة تنتظرنا .

س ــ هل سيبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة بعد فترة الخمسة اعوام الانتقالية .

ج ــ نعم .

س ــ وهل ستبقى المستوطنات الاسرائيلية هناك ايضا ؟

ج ــ نعم .

س ــ أهذا رأيك ، ام انه جزء من الاتفاقيتين ؟

ج ــ لقد اتفقنا تماما في هذا الصدد . ولكن من المهم اضافة اننا تمسكنا دائما بأنه يجب تجربة شكل من الحياة المشتركة بين اسرائيل ونظام الحكم الذاتي الذي سينشأ في اليهودية والسامرة وغزة . لنثق بالحياة ، فسنتعارف بصورة افضل . الحدود ستبقى مفتوحة . اولادنا سيتعلمون العربية ، واولادهم سيتعلمون العبرية . واني اعتقد جازما ان الحياة المشتركة ممكنة .

س ــ ومنظمة التحرير الفلسطينية ؟

ج ــ صحيح ان المنظمة موجودة ، وهي المنظمة التي عرفناها ، منذ النازية ، الاكثر بربرية ووحشية . ولكننا سنتجاوزها . هناك منظمات مماثلة موجودة الآن في كل مكان ، حتى في فرنسا ، ويجرى تجاوزها .

س ــ ألا تعتقد ان الاسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة ، سيتركون هذه الاراضي من تلقاء نفسهم ، اشمئزازا ، بعد الجلاء عن المستوطنات اليهودية في سيناء ؟

ج ــ هذا غير معقول . ولن يحدث ابدا بالتأكيد . ليس هناك اي سبب لكي يحدث مثل هذا الشيء .

س ــ بحسب رأيك ، سيد بيغن ، اية تسوية ستحل مشكلة القدس ؟

ج ــ القدس ، عاصمة اسرائيل ، لن تقسم ابدا وستبقى موحدة الى الابد . ان الوصول الى الاماكن المقدسة متاح لكل الاديان ، وسيبقى كذلك . ان سكان الجزء العربي من القدس سيمثلون في المجلس البلدي للمدينة ، واذا اخذوا الجنسية الاسرائيلية ، سيستطيعون ايضا ان ينتخبوا الى الكنيست . الامر لا يتعلق إلا بهم بالنسبة الى حصولهم على تمثيل اكثر اهمية في البلدية . هل يتصور احد تجزئة او تقسيم باريس ؟ اذن لماذا القدس ، عاصمة اسرائيل ؟ في سنة ١٩٤٨ ، هوجمنا وخسرنا جزءا من القدس . في سنة ١٩٦٧ ، استرجعنا هذا الجزء . اذن ، لماذا يجب تقسيمها ؟

س ــ هل تقبل علما عربيا في القدس ؟

ج ــ في كامب ديفيد ، عرض علينا ، فعلا ، تسريب احد الاعلام العربية الى جانب علمنا في القدس . فأجبت انني مستعد لقبول ٢٢ علما عربيا في القدس ، اذا كان هؤلاء الـ ٢٢ بلدا عربيا يعترفون باسرائيل ، واذا كانوا يرغبون في ان يكونوا ممثلين بسفراء في القدس ، عندئذ سوف لا ترى في القدس إلا اعلاما عربية .

س ــ كيف حدث انك ، سيد بيغن ، خلافا لكل الذين سبقوك ، قد نجحت في اجراء مفاوضات مباشرة مع مصر ؟

ج ــ انك تطرح علي هذا السؤال لانك تعتقد اني ، انا الذي قاتل في المقاومة السرية من اجل بلدي ، رجل حرب . انه لخطأ وظلم كبير بالنسبة الي . اني اكره الحرب وامقتها . لقد قاتلت من اجل طرد الانكليز من بلدنا . اني ارغب في السلام ، وانتظره ؛ منذ زمن بعيد ، منذ تسلمي السلطة ، منذ الحروب المتتابعة التي اجبرنا على خوضها . انتظر السلام منذ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ، غداة قرار الامم المتحدة الذي يؤيد اقامة دولة يهودية . غداة ذلك اليوم ، هاجمنا العرب . ومنذ ذلك اليوم ، انتظر السلام . في اليوم الذي انتخبت فيه رئيسا لمجلس الوزراء ، بدأت فورا عملي باتجاه التفاوض . وقد فعلت ذلك بألف طريق : بمساعدة رئيس الولايات المتحدة الذي كنت قد طلبت اليه لقاء السادات ، وبمساعدة رئيس رومانيا وشخصيات اخرى ايضا . لقد فعلت كل شيء في هذا الاتجاه ، الى ان جاء اليوم الذي زار فيه السادات القدس بناء على دعوتي . ويجب الاعتقاد ، ايضا ، ان مشروع السلام الذي قدمناه كان كافيا ليشكل قاعدة للتفاوض الذي تم بعدها . ان أسلافي في رئاسة مجلس الوزراء كانوا دائما يعرضون حلا وسطا اقليميا . لكن السادات ، في كامب ديفيد ، قال لي بحضور كارتر : ان هذا الحل الوسط مرفوض جملة وتفصيلا من جهته . لذلك ، لست مستغربا ان انجح انا حيث فشل الآخرون . لقد قيل عني ، انني سأقوم بالحرب ، ولكن اصبح مفهوما ان ما يجري هو العكس .

. . . .

ثالثاً : جمهورية مصر العربية

١٥
كلمة الرئيس انور السادات بمناسبة توقيع وثيقتي كامب ديفيد.(١)

(واشنطن ، ١٧/٩/١٩٧٨)

عزيزي الرئيس كارتر ، في هذه اللحظة التاريخية ، اود ان اعرب لك عن تهنئتي القلبية وتقديري لك . فعلى مدى ايام وليال طوال ، كرست وقتك وطاقتك في السعي لتحقيق السلام . وقد كنت غاية في الشجاعة عندما اقدمت على هذه الخطوة العملاقة ، حين نظمت هذا الاجتماع ، اذ كان التحدي كبيرا والمخاطر جسيمة ، ولكن تصميمك كان كبيرا بنفس المستوى ، فقد التزمت بأن تكون شريكا كاملا في عملية السلام . ويسعدني ان اقول انك احترمت هذا الالتزام .

ان التوقيع على الوثيقة الخاصة بالاطار لتسوية السلام الشاملة ، انما يحمل معنى يفوق بكثير حدود الحدث . فتوقيع هذه الوثيقة يعطي اشارة بدء لمبادرة سلام جديدة تقف الامة الامريكية خلالها ، في القلب من العملية كلها . وفي الاسابيع القادمة ، سيكون من الضروري اتخاذ قرارات هامة اذا كنا سنواصل السير على طريق السلام .

ويتعين علينا ان نعيد تأكيد ايمان الشعب الفلسطيني بالسـلام . واستمرار دوركم النشط ضرورة لا غنى عنها ، فنحن في حاجة الى مساعدتكم والى تأييد الشعب الاميركي لنا . ودعني انتهز هذه الفرصة لاشكر كل مواطن اميركي ، بلا استثناء ، على اهتمامه الصادق بقضية شعوب الشرق الاوسط .

صديقي العزيز ، لقد جئنا الى كامب ديفيد بكل ما لدينا من نوايا حسنة وايمان ، وتركنا كامب ديفيد منذ بضع دقائق ، ونحن نشعر بأمل والهام متجددين ، ونحن نتطلع الى الايام القادمة بعزم اكبر على مواصلة السعي لتحقيق هدف نبيل هو هدف تحقيق السلام .

ان مساعديك الاكفاء لم يدخروا اي جهد في سبيل التوصل الى هذه النتيجة التي تدعو للسعادة ، واننا نقدر الروح والتفاني اللذين تحلوا بهما . وجميع من استضافونا في كامب ديفيد وفي ولاية ميريلاند انما اظهروا كل كرم وحسن ضيافة ، لذلك فاني اقول شكرا لكل واحد فيهم ولجميع الذين

(١) « الاهرام » (القاهرة.) ، ١٩/٩/١٩٧٨ .

يشاهدون هذا الحدث الجلل . فلنشترك معا في صلاة لله ، عز وجل ، ليسدد خطانا ،.ولنتعهد ان نجعل من روح كامب ديفيد فصلا جديدا في تاريخ امتنا . واشكرك ، سيدي الرئيس .

١٦
حديث الرئيس انور السادات امام الجالية المصرية في الولايات المتحدة الاميركية .(١)

(واشنطن ، ٢٠/٩/١٩٧٨)

انها لفرصة طيبة ان اجتمع بكم بمناسبة زيارتي للولايات المتحدة . ولو ان الفترة الماضية كانت كلها ارهاقا وتعبا ، الا انني سعيد بهذه الفرصة ان التقي بكم اليوم .

ان المهمة التي جئت من اجلها ، لكي نضع الاسس لبدء عملية السلام القائم على العدل ، الحقيقة اخذت منا وقتا وجهدا وعملا كبيرا . ويهمني ان تعلموا طبيعة هذه المرحلة . فبعد تعنت اسرائيل وعدم ايجابيتها ، قد سبق لي واعلنت ، لهذا السبب ، اننا لن نجلس مرة اخرى مع اسرائيل ما لم تغير من موقفها . فلما قدم الرئيس كارتر دعوته الى كامب ديفيد ، ظهرت عوامل جديدة في الموقف الاسرائيلي ، ولو انني لا اخفي عليكم انه في يوم الجمعة الماضي كادت الامور ان تنتهي تماما الى لا شيء ، وجمعت اوراقي واعددت حقائبي استعدادا للعودة الى واشنطن ، الا ان الرئيس كارتر جاء الى مقري في كامب ديفيد وبذل جهدا شديدا . وبالفعل ، تم الاتفاق خلال الاربع والعشرين ساعة التالية .

واود ان اوضح اليكم اننا لم نصل بعد الى اتفاق سلام ، وانما وصلنا الى ما نطلق عليه هيكلا نستطيع ان نجلس ونتفاوض حوله ، وليس كما كان الحال من قبل في ان يأتي كل طرف الى المفاوضات محاولا فرض رأيه على الطرف الآخر فتكون النتيجة ان كلا منا يتحدث لا الى الآخر وانما الى شاشات التليفزيون ، ونتحدث الى الرأي العام وتنفجر العملية وتنتهي .

ولكن ، من خلال وضع هذا الهيكل المتفق عليه ، نستطيع ان نصل الى اتفاقية سلام . وهذا هو ما وصلنا اليه فعلا ، وضع هيكل . وعلى هذا ، فقد سمعتم انه خلال ثلاثة شهور ، [سيتم] هذا الاتفاق ، الا ان بيغن بالامس قد اكد اننا نستطيع ان نصل الى هذا الاتفاق خلال شهرين لا ثلاثة كما هو منصوص . وانا تقديري ان الاتفاق سيتم فعلا قبل مضي ٣ شهور لنصل الى معاهدات السلام التي نبدأ منها تنفيذ السلام . الوثيقتان اللتان وقعنا عليهما هنا في البيت الابيض ، عبارة عن الآتي :

(١) « الاخبار » (القاهرة) ، ٢١/٩/١٩٧٨ .

الاتفاقية الاولى ، عبارة عن مشروع السلام الكامل لحل المشكلة . ليس اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل ، وانما هو عن السلام الشامل . ما هي ضوابطه ، وقد عنينا فيها ان نضع المشكلة الفلسطينية وهي الاساس ، والتي قلت انا ان مصر لها مسؤولية تاريخية حيالها . ولقد اكدت ان المشكلة الفلسطينية ما لم تحل قبل المشكلة المصرية فلتكن جنبا الى جنب معها لأن الفلسطينيين ليس لهم مسؤول عنهم .

المشكلة السورية ، مثلا ، لها صاحب وهو الرئيس حافظ الاسد . مشكلتنا ، سيناء ، نحن اصحابها . اما المشكلة الفلسطينية ، فوالله ما يستطيع انسان ان يقول لي اذا ما كان صاحبها هو ياسر عرفات ، ولا جورج حبش ، ولا السكان في الضفة الغربية ، ولا الموجودون في غزة ولا في لبنان ولا في سورية . وكلنا نرى ونشاهد نتيجة هذا التضارب وانعكاسه على القضية الفلسطينية بكل اسف .

ودور مصر كمسؤولية تاريخية وقيادية ، فقد اصررت ان يكون حل المشكلة الفلسطينية قبل حل المشكلة المصرية .

من هنا ظهرت الوثيقة الاولى التي ذكرتها لكم ، وهي الخاصة بالحل الشامل حتى تفاصيل حل القضية الفلسطينية . ولكنها ، ايضا ، هذه الوثيقة لم تتجاهل بقية الجبهات ، بل دعينا سورية ولبنان والاردن ان ينضموا ، ووضعنا الاسس الكفيلة بحل القضايا كلها . ثم قمنا بعمل اتفاق آخر وحده بين مصر واسرائيل بالنسبة للمشكلة القائمة بيننا .

كلنا نعلم ، بطبيعة الحال ، بقضية فلسطين وبقولنا انها هي لب وجوهر المشكلة كلها . بالنسبة للمشكلة الفلسطينية فلنراجع معا ما شملته الوثيقة عنها .

ومع الاسف ، سمعت ان مجلس الوزراء الاردني يقول انه غير ملتزم بالوضع لا معنويا ولا بالمبادىء التي تناولتها هاتان الوثيقتان . رجعنا ثانيا الى المزايدات العربية ، مع اننا قدمنا الضفة الغربية للملك حسين ليتولى المسؤولية عنها . فلنبحث ماذا تقول الوثيقة عن فلسطين .

الملك حسين مدعو الى تولي مسؤولياته على الضفة الغربية . مصر مدعوة لتولي مسؤوليتها على قطاع غزة ، كما كان الحال قبل ١٩٦٧ . ومع ذلك يخرج مجلس الوزراء الاردني ويقول ان قضية فلسطين والمصير . ورغم انني لم ارجع الى الملك حسين في الاتفاقية ، ولم يكن هناك ما يدعو الى ان اعود اليه ، فقد كانت الضفة الغربية تحت ادارة الملك حسين عام ٦٧ ، وكانت غزة تحت الادارة المصرية وقت حرب ٦٧ ، وقد استولت عليهما اسرائيل ، ولذلك دعوت الملك حسين لتولي مسؤولياته وكذلك ان تتولى مصر مسؤوليتها على غزة ، وبذلك نجنب الشعب الفلسطيني المعاناة التي يعانيها الآن .

لا زلنا نعيش المزايدات العربية بكل اسف دون نظر الى جوهر الامور . فلنراجع ما اتفقت عليه بالنسبة لقضية فلسطين . كما تعلمون جميعا الضفة الغربية وغزة واقعتان تحت الاحتلال الاسرائيلي والحكم العسكري الاسرائيلي . وابعد من هذا ، فقد طالب الاسرائيليون بحق السيادة على الضفة

الغربية وقطاع غزة ، وهذا ما جعلني امام الرئيس كارتر وامام بيغن في كامب ديفيد ؛ قلت لكارتر (الراجل ده ، بيغن ، لا حقوق له على الضفة الغربية ولا غزة ولا للملك حسين ولا لمصر اي حقوق على الضفة الغربية وغزة ، وانما هما من حق الفلسطينيين الذين يعيشون عليهما ، اذ السيادة لاصحاب الارض) . وقد وافقني الرئيس كارتر في الحال وامام بيغن . وقد اعلنت هذا في الكونغرس ، واعلنته امام السفراء العرب وفي كل مكان ، وسوف اعود لاعلان ذلك بعد عودتي لمصر باذن الله .

انكم تعرفون عني انني لست الذي يقوم باتفاقيات سرية . وقد تكون السرية ضرورية اثناء العمل ، ولكن بعد ان ينتهي العمل تنتهي السرية . يعلن كل شيء ويوضع امام الملأ ، ولو لم يحدث هذا من جانبي فانه سوف يحدث بالتأكيد من جانب اميركا او من جانب اسرائيل . فلماذا لا نجعل المسائل واضحة ، خصوصا وانها تتفق مع طبيعتي لانني دائما واضح واقول هذا ممكن وهذا غير ممكن . اذا ، لنحسب معا الارباح والخسائر :

١ ـ الفلسطينيون على الضفة الغربية وغزة واقعون تحت الاحتلال الاسرائيلي .

٢ ـ اسرائيل تسميها جوديا وسمريا كما جاء في التوراة وتدعي ، بالتالي ، حق السيادة عليها وتقول اكثر من هذا ؟ انها لن تسمح ابدا بقيام دولة فلسطينية ، وانه لا يمكن ان يقوم مجرد كيان . ولكن الاتفاقية تقول ان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مدعوون الى انتخابات وفق نص ورد في الاتفاقية التي نشرت بالفعل . وهذا النص هو Full Authonomy اي الحكم الذاتي الكامل . ولعلكم تذكرون انه عندما جاء مناحم بيغن الى الاسماعيلية ، في ديسمبر [كانون الاول] الماضي ، قد جاء معه بمشروع يسمى Self-Rule وبدلا من التعبير الاخير ، استبدل بتعبير الحكم الذاتي الكامل ، وذلك خلال فترة السنوات الخمس الانتقالية .

ويوم ان اوقع مع اسرائيل ، بعد شهر او شهرين ، تسقط الحكومة العسكرية الاسرائيلية وتنتهي بالكامل من الضفة الغربية ، ويقوم على الفور الحكم المسمى Full Authonomy بممثلين من الفلسطينيين ليتولوا ادارة شؤون انفسهم في الضفة الغربية وفي غزة وليس فقط الادارة الحكومية ، وانما قوة البوليس ايضا . ولقد نصت الاتفاقية ان يكون للاردنيين ايضا ، ان يشكلوا جزءا من القوة البوليسية ، لان هذا يواجه امرا واقعا حيث ان ٩٠٪ من سكان الضفة الغربية وغزة قد حصلوا على الجنسية الاردنية وكذلك جواز سفر اردني .

.... فذكرنا في الاتفاق تشكيل قوة البوليس تحت الادارة الفلسطينية، ومصر تتولى مسؤولياتها في غزة والملك حسين يتولى مسؤوليته في الضفة الغربية .

٣ ـ انهاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية يوم التوقيع ، اي تنتهي معاناة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة .

٤ ـ تنسحب اسرائيل من الضفة الغربية الى نقاط محددة نتفق نحن

واسرائيل والاردن عليها ، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك ضمن موضوع الامن . لانكم تعلمون ان اسرائيل دائما تثير وتحتج على انسحابها بحجة الامن .

وفعلا ، فانه بالنسبة لمصر والجولان لا توجد مشاكل امن باستثناء الاتفاق على مناطق مجردة من السلاح او محدودة التسليح او غيره . ولكن بالنسبة للضفة الغربية ، يوجد وضع آخر . لانه مثلا من بلد اسمها قلقيلية والضفة الغربية تستطيع ، وانت تقف في قلقيلية ، ان تشاهد البحر الابيض . يعني بمعنى ان عمق اسرائيل امامك في هذه المنطقة المكان يكون لا شيء اي حوالى ٧ او ٨ ميل . وحدث ، في عام ١٩٦٧ ، انه في هذا المكان ضربت تل ابيب وناتانيا مباشرة ولهذا ابديت استعدادي لدراسة مسألة الامن هذه على الضفة الغربية .

ومع ذلك ، فقد قلت ان انسحاب اسرائيل الى نقط محددة لا بد ان تكون بالاتفاق معنا وبتحديدها مع الملك حسين وانا .

وهذا كله واضح تماما في الاتفاقية . لم ينتخب الفلسطينيون ممثليهم ليتولوا امر انفسهم في الضفة وقطاع غزة خلال السنوات الخمس القادمة .

اذاً ، كما قلت لكم ، بانتهاء الحكم العسكري الاسرائيلي ترفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة . وانسحاب اسرائيل الى نقط محددة لا يخرجون منها الا في حالة حفظ الامن ولكن لا يقتربون من الناس .

٥ ـ حكم ذاتي كامل حالا وخلال الخمس سنوات المقبلة ، ويحكمون انفسهم بأنفسهم ولهم في ذلك شكل الوزارات من صحة وتعليم . كل ما هناك انني في قطاع غزة للاشراف والملك حسين كذلك للاشراف ، ولكن الحكم للفلسطينيين ، سكانها . فاذا ما حدث شيء ، فنحن نتولى الامر مع الاسرائيليين .

واحب ان ألفت نظركم انني عندما كنت اصلي في المسجد الاقصى صلاة العيد الكبير عقب المبادرة التي قمت بها الى القدس ، لا اخفي عليكم ، جاء الينا فيض من اهلنا من بناتي واولادي من ابناء الشعب الفلسطيني في القدس بمسجد قبة الصخرة وسألوني متى تنتهي معاناتنا . مضت سنوات عشر ولم يأت الينا احد غيرك ، عشر سنوات واولادنا واخوتنا وازواجنا في السجون والمعتقلات الاسرائيلية انهم بالآلاف . قالوا لي : ليكفوا عن التجارة بنا ، يقصدون منظمة التحرير . صاحوا : ليكفوا عن التجارة بنا . لقد صاحت النساء في قبة الصخرة ، وكان ذلك بعد صلاتي مباشرة في العيد الكبير . قالت النساء الفلسطينيات هذا الكلام ، ولقد سمعه منهن كل من كان معي بطرس غالي وحسن التهامي ، وسمعوا هذا الكلام . اذاً ، عندما تضم هذه الاتفاقية انهاء الاحتلال العسكري وبدء الحكم الذاتي وانسحابا اسرائيليا الى نقاط محددة ، واول شيء سيكون هو امر اولادنا المعتقلين في السجون الاسرائيلية .

اذاً ، لنبحث ماذا يحدث بعد السنوات الخمس .

.... لقد اثبت في الوثيقة للفلسطينيين ما استطعت عليه ، ومن يستطيع من الآخرين ان يأتي بأحسن من هذا او افضل ، فليتفضل وسأتبعه واقول له

انا وراءك .

بالنسبة لمصر وانسحاب اسرائيل ، فان الاتفاقية تشمل انسحاب اسرائيل بالكامل من سيناء وعودة السيادة المصرية عليها والعودة الى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين .

باقي موضوع واحد وهو المستوطنات . كان فيه موضوع آخر وهو موضوع المطارات ، ولكن قام الرئيس كارتر بحله على النحو التالي : عندما اراد الاسرائيليون ان يطلبوا مني تسهيلات فيه رفضت ذلك تماما ، وقلت لهم ابدا ، فاقترح كارتر ان تقوم اميركا ببناء مطارين مقابلين لهما على نفقة اميركا على ارض اسرائيل وذلك بدلا من المطارين اللذين بنتهما اسرائيل في رفح . وعلى هذا تعهد كارتر ان تبني لها اميركا مطارين في مواجهتهما على الارض الاسرائيلية من الناحية الاخرى على نفقتها . وبذلك انتهت مشكلة المطارات .

اما بالنسبة للمستوطنات ، فقد قلت لهم في الكونغرس هذا الصباح وبكل صراحة ، انه لو لم يوافق الكنيست على انهاء وضع المستوطنات الاسرائيلية على ارضنا ، فلا اتفاق بيننا . ومعنى هذا ان يسقط كل اتفاق بيننا . وعلى هذا ، فقد ادرج في الاتفاق ان موقف مصر من هذه المستوطنات هو ان ازالتها امر ضروري ومسبق لتوقيع الاتفاق مع اسرائيل .

وعلى ذلك ، فانه اذا لم يوافق الكنيست ، خلال خمسة عشرة يوما ، على ازالة هذه المستعمرات وسحب المستوطنين فيها من على الارض المصرية ، فلا اتفاق بيننا ، لا الاتفاق الاول ولا الثاني . وعلى ذلك ، فالمتوقع ان يوافق الكنيست على ذلك . اذ ليس من المعقول ان تقف المستوطنات ، وعدد المستوطنين فيها جميعا لا يزيد عن الفين ، عقبة في طريق السلام . وبذلك لا نعود كل فترة خمس سنوات تقريبا لنبعث بأبنائنا الى حروب بلا نتيجة . ولو كانت لها نتيجة لظللت احارب عشرة او عشرين عاما ، ولكنها معارك بلا نتيجة . فلا هم بقادرين ان يفرضوا علينا ارادتهم ، ولا نحن قادرون ان نفرض عليهم ارادتنا . لقد كانت حرب اكتوبر [تشرين الاول] مثالا آخر على ذلك ، فقد تدخل الاميركيون . وفي هزيمة ٦٧ المنكرة لم يستطيعوا هم ان يفرضوا اي نتائج سياسية علينا . اذاً ، هي معارك مستمرة بلا نتائج ، يذهب ضحيتها ابناؤنا مرة كل خمس سنوات او نحو ذلك .

واليوم ، في ظل الحل السلمي ، تعود ارضنا تحت سيادتنا . الانسحاب على مرحلتين : الاولى ، العريش ـ رأس محمد ؛ والثانية ، الانسحاب الكامل . فهل ارفض هذا واقول ان الرافضين لا يريدون ان اقبل ذلك ، كما حدث عند فك الاشتباك الثاني عندما طالبت بالمضايق والبترول ، خرج من العرب من خرج ليقول كيف يقبل السادات هذا . وهذا شيء غريب حقا ، فهل ارفض ؟ ولماذا ارفض ان استعيد كل ما يمكنني ان استعيده ؟ واليوم يتكرر منهم نفس الشيء . امامي ان استعيد ارضي كاملة حتى الحدود الدولية وبحق السيادة كاملة وبلا ادنى شروط ، فهل اقول لا ؟

لا يمكن ان ارفض ذلك ، لانني ضنين بكل نقطة دم يبذلها ابنائي ، خاصة وانهم قد اثبتوا في حرب اكتوبر [تشرين الاول] امام العالم تفوقهم .

ثم يجب ألا ننسى انه لولا حرب اكتوبر [تشرين الاول] لما كان يمكن ان يجري مثل هذا الاتفاق الذي يجرى الآن . فعندما كنا جثة هامدة ما كان احد ليسأل فينا ، وانما عندما خضنا حربا الكترونية وحرب صواريخ لم تخضها حتى الآن الدول العظمى ذاتها . فكل هذه امور استجدت بعد الحرب العالمية الثانية .

ولذلك ، فانني لن اغالي بأي مزايدات . فان مصر وهي تعاني ما تعانيه ، ولعلكم لا تعلمون اننا نحتفظ حاليا وحتى الآن بـ ٧٥٠ الف جندي تحت السلاح ، ويكفي ان تعلموا ان الوحيدين في العالم الذين يحتفظون بأكثر من نصف مليون جندي في العالم غيرنا هم القوتان العظميان وحدهما ، اميركا وروسيا . واضطررت ، رغم كل المشاكل والمصاعب ، ان احتفظ بثلاثة ارباع مليون جندي تحت السلاح .

وانني لأعلن عليكم الآن انه بعد عودتي سوف استعرض امام العالم الجيشين الثاني والثالث ليعرف العالم ما هي قوتنا ، برغم معركة اكتوبر [تشرين الاول] وبرغم انني لم استعوض دبابة او سلاحا مما فقدناه في تلك الحرب . ولكن سوف يظهر امام العالم كله ، ويشاهد ما هي قوة مصر برغم عدم الاستعواض . اسرائيل استعوضت من اميركا . سورية استعوضت من روسيا . ونحن لم نستعوض ، ومع ذلك فسوف يشاهدون قواتنا العسكرية .

وسأبعث الى سيناء بكتائب للتعمير وكل الارض التي سنتسلمها — وقد وجدوا في العريش كميات هائلة من الغاز ، كميات خرافية . وامام الطور سيصل انتاجنا من البترول ، في هذه المنطقة وحدها ، ما يكفي ان ننضم الى منظمة الدول المصدرة للبترول (الاوبك) . اذ سيبلغ انتاجنا مليون برميل يوميا . ليس هذا في عالم الغيب ، او يجري عنه الكشف .



وبعد نزولي من هنا ، باذن الله ، وعودتي الى القاهرة ، سأقوم بعملية تغيير شامل ، بدءا من الوزارة الى المحافظين الى فروع النشاط . فبعد ان فرغنا من مرحلة التحرير لم يعد امامنا من مجال لنبعث بأبنائنا ليموتوا في سيناء كل خمس سنين مرة . انتهت هذه المعركة . نتجه بكل قوانا الى التعمير . حتى القوات التي سوف تسرح من القوات المسلحة فسوف اخرجها بعتادها لتنجز وتعد الارض في اقصر وقت ممكن .

نحن مقبلون على عملية تغيير كاملة شاملة ، الروتين ، الثورة الادارية ، وكل المتاعب التي عانينا منها في الماضي ، وذلك عقب وصولي الى القاهرة لنبدأ عملية ديمقراطية سليمة . وما من انسان في مصر يتعرض الآن لاي لون من الاعتداء على شخصيته او ممتلكاته . فلا معتقلات ، ولا وضع امواله تحت الحراسة ، ولا بد ان تعلموا بذلك من اتصالكم بأهلكم .

فيما غير ذلك ، فانني اعتبر ان اجتماع كامب ديفيد ، اود ان اذكر ان الرئيس كارتر كان على مستوى المسؤولية واكثر . ولا استطيع ان اذكر شيئا عن هذا الرجل سوى انه صديق عزيز وحبيب لمصر في كل ما تريد وبكل سلطات وامكانيات القوة الاولى في هذا العالم وضعها تحت تصرف مصر . وهو رجل ذو

مبادىء وخلق ، وليس رجل مزايدات او مناورات .

وفي اثناء مروري الى هنا التقيت بالرئيس جيسكار ديستان ، واجتمعنا لمدة ٣ ساعات او ٤ ساعات ، وعلاقتنا معا كمثل علاقتنا بكارتر واكثر . ولقد اتخذت مصر وضعها تماما كبلد ذات حضارة وتاريخ في منطقتنا امام العالم .

ولعلكم رأيتم امس في الاجتماع المشترك الذي حضرته مع الرئيس كارتر ومناحم بيغن في الكونغرس كيف كان استقبال الناس . انكم تعلمون ان مثل هذا الاستقبال لم يكن موجها لشخصي بقدر ما هو موجه الى مكانة مصر .

ونحن نتوقع في المستقبل مزيدا من المزايدات والتهريج والشعارات ومثل هذا الكلام الفاضي الخالي من كل مضمون .

وادعو الله ان اراكم مرة اخرى في بلادنا ، ولتبق مصر دائما عزيزة كريمة . كريمة عزيزة على ابنائها ، ولا مساس ابدا بكرامة الانسان فيها . ولا بد لكل انسان ان يكون آمنا على ما يملكه لكي يسعد ويبني للاجيال القادمة ما دامت الدولة تأخذ حقها لتستطيع ان تعيد بناء مصر .

ويكفي ان نقول انه في خلال الفترة القليلة الماضية التي اعلنا خلالها سياسة الانفتاح ، يمكنني ان اقول لكم ان نتائج الانفتاح غير معقولة ، ولا يمكن حسابها وفق ما يقوم به الاقتصاديون ابدا ، لانكم لو رأيتم نتيجة هذا الانفتاح في مصر لدهشتم . ولكن كل ما اريده ان احول هذا الى اكبر قاعدة عريضة ولا عودة الى الوراء ، اي عودة الى الاصنام ، ما قبل ٢٣ يوليو [تموز] . لقد قمت باستفتاء شعبي امام الدنيا كلها . وسنفعل كل ما بوسعنا لكي يحقق ابناؤنا ذاتهم ولاجيالهم المقبلة .

(وردا على سؤال لاحد المهاجرين المصريين اوضح الرئيس انه) بالنسبة لسيناء سيكون الوضع كالآتي : نجد ان الاتفاقية من سنتين الى ثلاث ، لماذا ؟ لانه عندما طلب الاسرائيليون تسهيلات في المطارات التي بنوها وقلت لهم آسف ، مستحيل ، لا تسهيلات من اي شكل ولا لاي شيء على الاراضي المصرية ، عندئذ اعلن كارتر استعداده على الفور لان يحل هذه المشكلة ببناء مطارين على الارض الاسرائيلية في موقع مواجه لكل من المطارين اللذين تتركهما اسرائيل في سيناء . وقد تحدد للانتهاء من المطارين الجديدين مدة سنتين . ومن هنا جاءت مدة العامين اللذين سيتم فيهما الانسحاب الاسرائيلي الكامل تماما من عامين الى ثلاثة على الاكثر . ومثل هذا الوقت ليس مشكلة ولا يحسب عمرا .

اما بالنسبة لوجود القوات فانه بعد حرب اكتوبر [تشرين الاول] ، قد حدث الآتي : عندما جاء وايزمن يتباحث مع الفريق اول عبد الغني الجمصي ، واخذ وايزمن يحسب حسبته فوجدها (خرمت) . وفي اثناء الكلام قال وايزمن للفريق اول الجمصي : انكم في حرب اكتوبر [تشرين الاول] كنتم في غرب القناة — وامامكم القناة مانع مائي لا يوجد في التاريخ العسكري مثيل له ، ووراءها خط بار — ليف ، ومع ذلك استطعتم اجتياز ذلك في ٦ ساعات . فما بالكم وانتم في سيناء ، فان وصولكم الينا وبمستوى الاداء الذي قدمتموه في حرب اكتوبر [تشرين الاول] ، سوف تتمكنون من الوصول الينا في ٦

ساعات تكونون داخل اسرائيل .

فاقترحت ان تكون قواتي الضاربة التي تخص الهجوم ، تكون على المضايق ، وذلك لاطمئن الاسرائيليين . اما فيما غير ذلك ، فتوجد دوريات حدود وهي موجودة بالاتفاقية : وجود ٤ كتائب دوريات حدود .

وقد قلت لبيغن امام كارتر في كامب ديفيد وحتى تكون ضمانا لا تبعثوا الينا « بالحشيش » كعادتكم بمصر .

. . . .

[ورداً على سؤال حول القدس :] وبالنسبة للقدس ، انها بين الامور التي لم نتفق عليها تماما ، ولم تضمها الاتفاقية . وكما قلت في الكونغرس في مجلس الشيوخ ومجلس النواب اليوم ، لقد قلت لكارتر ، يوم الاحد الاخير لاجتماع كامب ديفيد : لنجعل هذا الجزء منفصلا لان هذا لا يلبي طلباتنا . ثم انا غير مؤهل لاتحدث وحدي عن القدس . لا بد ان يكون معي الملك حسين ، لان القدس جزء من الضفة الغربية . وكان هذا قرارا مني ومن اميركا امام بيغن : ان القدس جزء من الضفة الغربية .

اما الامر الثاني ، فلا بد ان يكون الملك حسين والفلسطينيون ، اصحاب الارض ، اطرافا في مناقشة مشكلتهم .

بالنسبة لمشكلة القدس ، امامنا جزء كبير . ولقد تقدمت ، في اليوم التالي لوصولي الى كامب ديفيد ، بمقترحات حول القدس . بحيث لا يعاد تقسيمها مرة اخرى ، وبحيث يكون في القسم العربي ادارة عربية ، وفي القسم الاسرائيلي ادارة اسرائيلية ، وفوقهما بلدية مشتركة من الاثنين للنظر في شؤون المدينة ككل .

١٧

مؤتمر صحافي للرئيس انور السادات في الرباط .(١)

(الرباط ، ٢٢/٩/١٩٧٨)

. . . . . .

س – لقد اكدتم ، سيدي الرئيس ، على الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط ، فهل استطعتم ان تسحبوا من اسرائيل الاعتراف بالقرار ٢٤٢ ، ونحن نعترف أن تفسير بيغن للقرار لا يشمل الضفة الغربية وغزة « يهودا والسامرة » ؟ واخيرا ، سيدي الرئيس ، ما هو دور منظمة التحرير لحين التوصل الى حل للقضية ؟

ج – حقيقة كما تقول ، الى هذه اللحظة يقول عن الضفة الغربية وقطاع غزة يهودا والسامرة ، ونحن نقول الضفة الغربية وقطاع غزة . حقيقة هناك

(١) « الاهرام » (القاهرة) ، ٢٣/٩/١٩٧٨ .

خلاف ، ولكن كما قلت الآن وكما شرحت [لا ؟] تهمني التسميات كثيرا وانا بصدد ان ارفع المعاناة عن نسائنا وشعبنا في فلسطين او في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة ، وان ارفع عنهم معاناة الاحتلال بانتهاء الحكومة العسكرية الاسرائيلية فورا وبداية الانسحاب الى نقط معينة للامن فقط يتفق عليها بيننا ، وتوليهم امر حكم نفسهم بنفسهم ، وتحقق الاستقلال الذاتي الكامل . وهذا واضح في الاتفاقيات تمام الوضوح ومكتوب كاملا وينشئون قوات البوليس الخاصة بهم ويتولون امر نفسهم .

تسألني عن دور منظمة التحرير الفلسطينية واقول : ما زالت اسرائيل ولا يزال بيغن يضع تحفظات على منظمة التحرير من ناحية امن اسرائيل . ما يهمني ، في المقام الاول ، هو انه في الخمس سنوات المقبلة ارفع المعاناة عن شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبعد سنتين من الآن ستجلس مصر والاردن ، اذا قبل الاردن ان يتحمل مسؤوليته في الضفة الغربية ، واسرائيل وممثلون منتخبون من الفلسطينيين من قطاع غزة ومن الضفة الغربية ، لكي ننظر ماذا سيجري بعد انتهاء السنوات الخمس .

اننا لن ننتظر الى نهاية السنوات الخمس ، وانما سنزيل المعاناة فورا . وبعد سنتين وقبل ثلاث سنوات من انتهاء هذه الفترة ، سنجلس وبحضور الممثلين الفلسطينيين لكي ندرس ماذا يتم بعد السنوات الخمس اكثر من هذا في الاتفاق . وهنا ابدي اسفي الشديد للموقف الذي اتخذه بعض العرب الذين تسرعوا في الحكم قبل ان يقرأوا ويحللوا ، على حين حلل جيسكار ديستان المواقف لانها واضحة في القضية . ان الاتفاق يشمل حق الفيتو للفلسطينيين على اي شيء يقرر ولا يرضيهم في الاتفاقات .

بقية السؤال عن منظمة التحرير رفع المعاناة في بحر سنتين ، وقبل انتهاء الفترة بثلاث سنوات سنجلس ، كما قلت ، مع الممثلين الفلسطينيين ومصر والاردن في حالة قبوله لمسؤولياته واسرائيل . اليوم نحن نرفع المعاناة ، بعد سنتين كل شيء قابل للنقاش حول مائدة المفاوضات بما فيه مسألة منظمة التحرير . واريد ان اقول لك كل شيء في اجتماعي مع بيغن : ذكرت له انه في الاتفاقات المكتوبة موجود انه عندما نجتمع بعد سنتين وقبل انتهاء فترة الانتقال بثلاث سنوات لكل منا نحن والاردن ان يضيف الى وفده ممثلين فلسطينيين غير الوفود الفلسطينية الاساسية من الضفة الغربية وقطاع غزة .

وكنت بتكلم مع بيغن في هذا الشأن . طبعا بيغن ابدى تحفظا كاملا ، ولكن دعونا نجعل الاسرائيليين يحسون بالامن ، وخاصة بعد حرب اكتوبر [تشرين الاول] . نتائج حرب اكتوبر [تشرين الاول] وانعكاسها على الامن امر لا يقدرونه كثيرا في العالم العربي للاسف . لا ، ده له تأثير كبير .

دعني بعد سنتين نبحث هذا الامر . وقد قلنا ان كل شيء ممكن بحثه حول مائدة المفاوضات . ما يعنيني الآن هو ازالة المعاناة عن شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة . حينما نجلس بعد سنتين لتقرير المصير ، ستكون هناك ظروف مختلفة تماما ، واسرائيل تكون شعرت بالامن تماما . عندئذ كل مشكلة ممكن مناقشتها ، بما فيها منظمة التحرير . اما اليوم والامر على ما

هو عليه وانا اريد ان يعرف الاسرائيليون اننا نريد سلاما حقيقيا وليس شكليا او وليس مرحليا مرحلة بعدها تأتي حرب او شيء . ابدأ ، انا كما تحدثت في كلمتي الافتتاحية الآن قلت بصراحة اننا نريد السلام وسنعمل للسلام فعْلا وليس عملية مرحلية او لاهداف اخرى وراء هذا .

اليوم وفي الوضع اللي احنا فيه وفي الوضع اللي فيه المنظمة الآن ، واليوم صدر من بعض منظمات المنظمة ضرب بعضهم لبعض واعلان بأن ياسر عرفات لا يمثلهم وانه وانه وانه . دعونا نرفع المعاناة عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، بعد ذلك نجلس حول مائدة المفاوضات ونقرر ما نشاء . وكما قلت سيكون الجو مختلفا تماما عما نحن فيه اليوم .

س ــ ما هي الاسباب التي جعلت كثيرا من الدول ترفض مؤتمر كامب ديفيد ، هل ابتعادها عن مقررات مؤتمر الرباط المنعقد سنة ١٩٧٤ ، وخاصة فيما يتعلق بدور منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني ، ورفض كل اتفاق جزئي ؟ فما رأيكم في ذلك ؟

ج ــ في كلمتي الافتتاحية ذكرت لكم ان اجتماعنا هنا في الرباط ، انا كنت عائدا من اميركا الى اوروبا ، ولكن غيرت واتيت الى الرباط ، المعنى الذي تقصده انت وهو ان الرباط هي صاحبة قرارات مؤتمر الرباط ، القرار الاول والسري كان عودة الارض المحتلة بعد ٦٧ والعمل من اجل ذلك بكل الطرق لانه ، كما نذكر ، كان مؤتمر الخرطوم قد قرر اللاءات المعروفة : لا مفاوضة ، لا جلوس ، لا صلح ، لا اتفاق ، لا كذا ، لا كذا . في الرباط كان القرار الاول ، كان من القرارات السرية ، عودة الارض المحتلة بعد ٦٧ . ما الذي حدث في كامب ديفيد ؟ ادعوك الى ان تقرأ مشروع مصر الذي تقدمت به في كامب ديفيد والذي ينص صراحة على تنفيذ مقررات الرباط فيما يختص بالضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان . ما صدر عن كامب ديفيد هو اننا رفعنا المعاناة عن شعب الضفة الغربية وقطاع غزة الى ان نجلس بعد سنتين بوجود الفلسطينيين ، اصحاب الشأن ، لتقرير المصير وبدعوة للملك حسين لكي يتحمل مسؤوليته ويجلس معنا . آدي الضفة الغربية وقطاع غزة . القدس ، اريد ان اقرر هنا وامام العالم كله ان الموقف المصري والاميركي متطابقان في مشكلة القدس الآن . ان القدس العربية جزء من الضفة الغربية ، اذن تخضع لما تخضع ليه الضفة الغربية والملك حسين طيب . آدي الضفة الغربية وقطاع غزة ، والقدس . الجولان ، ما يسري على سيناء يسري على الجولان . وستجد في المقترح المصري المقدم الى كامب ديفيد ، ان مصر وضعت الجولان وسيناء في مستوى واحد لتشابه ظروفهما . كل ما سيسري في سيناء سيسري اوتوماتيكيا على الجولان ، ولكن لم اكن استطيع ان اتحدث عن الجولان لانني اخذت درسا من فض الاشتباك الاول .... والله انا قلت ييجوا ياخدوا بقى مسؤولية عملهم ، ومع ذلك كل الجزء الصعب انهيته في مشكلةَ سيناء وسينطبق اوتوماتيكيا على الجولان .

نعود بقى لمقررات الرباط . اذن ، حكيت الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والجولان وسيناء . القرار الثاني من مقررات الرباط ، وهو الخاص

بأن منظمة التحرير هي المسؤول الشرعي الوحيد طبعا . كما حكيت قبلا ما اتخذناه في الضفة الغربية وقطاع غزة وما اطلبه من الملك حسين ان يدخل معي فيه الآن هو ان يجلس لكي يصل قبل ثلاثة شهور الى ازالة المعاناة بالكامل ، وازالة الاحتلال الاسرائيلي والحكومة العسكرية الاسرائيلية عن قطاع غزة والضفة الغربية .

منظمة التحرير ، كما قلت ، في هذا الاجتماع الذي اجلس فيه انا والملك حسين واسرائيل وممثلو اسرائيل بعد سنتين ، في هذا الاجتماع ، لا اللي في الثلاثة اشهر المقبلة : ده اجتماع لازالة الاحتلال وعودة الاوضاع كما كانت ٦٧ ورفع المعاناة . جلسة تقرير المصير ان تكون قبل سنتين ، وعلى ذلك انا باتساءل : هل يغضب منظمة التحرير ان نزيل المعاناة ، انا والملك حسين ، عن سكان اهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولازم ييجوا يشتركوا . طيب فيه خلاف بينهم ، وفيه شد او عملية قطيعة ، طيب ده احنا بنقول بنرفع المعاناة وبيحكموا نفسهم وبتزول الحكومة العسكرية الاسرائيلية ويزول الاحتلال . طيب لما نيجي بعد سنتين ، وانا املي ان يكون الجو قد تغير وشعرت اسرائيل بحقيقة نوايانا في الامن وان المسألة ليست مرحلية وانما نحن نريد امن وسلام لهم ولنا فعلا بيتغير الظرف وبنفكر وحول منضدة المفاوضات بنتكلم زي ما حكيت وزي ما سمعتوني باقول الآن والله انا أثرت هذا الموضوع ، وفيه ناس من منظمة التحرير ، في الوفد بعد سنتين قلت لبيغن عنهم ان دول حيكونوا في الوفد المصري ، فتحفظ وقال ان كل هذا خاضع لان نجلس حول منضدة المفاوضات . اذن ، مقررات الرباط مصانة ، ومن اجل هذا انا اتيت الى هنا ، الى الرباط ، لكي اشرح هذا الشرح . ولن اتحدث ، بعد الرباط ، إلا لمجلس الشعب المصري والشعب المصري لانه لا بد من مسؤوليتي ان اعطيهم التفاصيل . ولكن ، كما قلت ، انا اردت في الرباط وصاحبة مؤتمر الرباط وقرارات الرباط ان آتي لكي اضع كل امر مكانه .

. . . .

١٨

مقابلة صحافية مع بطرس بطرس غالي ، وزير الدولة للشؤون الخارجية المصري.[١]

(القاهرة ، اواخر ايلول ــ سبتمبر ــ ١٩٧٨)

غالي : على عكس كل الشائعات التي سرت في القاهرة ، والتي رددتم صداها ، وباستثناء زميلي وصديقي محمد ابراهيم كامل ، لم تحدث اية

---

(١) *Le Monde* (Paris), 26/5/1978.

استقالة او اي تغيب او ابعاد من الوفد المصري ، لا في كامب ديفيد ولا في سفارتنا في واشنطن . كل واحد منا قد شارك كليا الى جانب الرئيس السادات في المفاوضات التي كانت ، بالتأكيد ، قاسية ومتعبة جدا . لقد كانت كمسرحية « الابواب المغلقة » لسارتر ، مع فارق انه في كامب ديفيد انتهت المسرحية الى خير .

س ــ هل انت متأكد من ذلك ؟ لقد ذهبت الى هناك مؤكدا لنا* ان اتفاقية جزئية لم تكن واردة ، خوفا ــ كما قلت ــ من « ان تفسر كعقبة امام الاتفاقية الشاملة التي تسعى مصر لها » . إلا ان ما تحمله الآن يظهر اوجه تشابه كثيرة مع سلام منفصل ؟

ج ــ تحليلك ، كتحليل الكثيرين ، ليس صحيحا . مصر لا تريد أبدا ، الآن او في المستقبل ، السلام المنفرد لان ذلك سيكون ضد مصالحها الاساسية كقوة كبرى في المنطقة . يبقى ان الولايات المتحدة قد وافقت ، في كامب ديفيد ، على ان من مصلحتها ان تواصل مصر تحمل دورها القيادي في الشرق الاوسط . على كل حال ، كنا نشعر ، وسنستمر في الشعور بأننا متضامنون كليا مع العالم العربي الذي نشكل جزءا لا يتجزأ منه . ان سلاما مقتصرا على بلدنا وعلى اسرائيل سيكون ناقصا وسريع الزوال ، وبالتالي خطرا وعديم الفائدة .

صدقني ، اننا لو اردنا الحصول على اتفاق منفصل واسترجاع سيناء فقط ، لما كانت بنا حاجة الى الذهاب الى كامب ديفيد وتجنيد الرئيس كارتر مدة اسبوعين . لقد عملنا هناك من اجل سلام حقيقي ، من اجل سلام يرتكز على مؤسسات ، كما هو اليوم ، مثلا ، وضع العلاقات الفرنسية ــ الالمانية بكل مؤسساتها التي استطاعت ، بالتدريج ، القضاء على سوء التفاهم القديم .

س ــ من اجل تحقيق هذا السلام الكامل ، يجب ان تكونوا مدعومين من الدول العربية ، إلا انه حتى حلفاؤكم الاكثر وثوقا بهم قد تخلوا عنكم ...

ج ــ في الشرق ، تكون العواطف ، غالبا وفي البداية ، اقوى من المصالح ومن المنطق . ولكن انتظر حتى يهدأ الانفعال المثار في العواصم العربية على نتائج كامب ديفيد ، وهو انفعال اججته المفاجأة ، اذ ان معظم هذه العواصم كان قد تنبأ بفشل الاجتماع او بتمخضه عن فأرة . تذكر ماذا حدث بعد اتفاقي فصل القوات في سيناء ، في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، وعند سفر الرئيس السادات الى القدس سنة ١٩٧٧ : لقد حدثت الصيحات ذاتها ، الشائعات ذاتها والتي عادت فهدأت بالتدريج . ومن بعدنا ، وقعت سورية ، هي ايضا ، اتفاقا لفصل القوات مع اسرائيل ! ...

وفي الحالة الراهنة ، لنترك ردات الفعل السطحية تهدأ لتترك مكانها للعقل . ولنتمنى ، ايضا ، ان تكون انظمة عربية معينة اكثر انتباها الى الرأي العام فيها : هذا الرأي العام المكبوت للاسف . اذ اننا نعتقد ان احتمال السلام يحوز عنده الاستحسان نفسه الذي يلاقيه في مصر .

* *Le Monde*, 3-4/5/1978.

س ــ ماذا ستفعل القاهرة لاقناع شركائها العرب بالاقتداء بها ؟

ج ــ سنقوم ببذل جهودنا الى الحد الاقصى من اجل اتباع موازاة بين الفوائد التي سنحصل عليها في سيناء وبين ما سيربحه الفلسطينيون في غزة والضفة الغربية ، على ان يكون مفهوما انه في هذه المنطقة سوف نحل مكان الاردن اذا استمر في رفضه المساعدة . ان الانسحاب الاول في سيناء يجب ان يتزامن مع نهاية الحكم العسكري في الضفة الغربية وغزة : والانسحاب الثاني يجب ان يتزامن مع تشكيل السلطة الفلسطينية ، وهكذا دواليك . في ميدان الواقع ، وبقدر ما سيزول الاحتلال الاسرائيلي بسرعة ، سيدرك الفلسطينيون ، انفسهم ، ان دخول اللعبة هو في مصلحتهم . على كل حال ، ان السياق المتفق عليه في كامب ديفيد لا يمكن التراجع عنه ، والحالة لا يمكن اذن إلا ان تتحسن وبقدر تطبيق النصوص ، المؤيدة لتحقيق فكرة الكيان الفلسطيني .

على الصعيد الدبلوماسي ، سنسعى جهدنا للحصول على موافقة مجموعة اولى من الدول العربية والدول غير المنحازة والعالم الاسلامي . ان الحكومات الافريقية ، من جهتها ، ستدرك الفائدة التي تجنيها من خلال مساعدتنا في جعل اسرائيل بلدا ككل البلاد ، وبالتالي بلدا سيكف عن الحفاظ على علاقات خاصة بجنوب افريقيا ، التي ستجد نفسها مضعفة ، وذلك لمصلحة التحرير الكامل لافريقيا .

س ــ يظهر حاليا أن هناك شكا في امكان وصولكم ، بهذه الطرق ، الى اقناع السوريين والفلسطينيين بصحة سياستكم ...

ج ــ ان سورية قد تغير رأيها ربما عندما تدرك اننا حصلنا لها ، فعلا ، في كامب ديفيد ، اذا وقعت مع اسرائيل اتفاق سلام على نمط اتفاقنا معها ، على استعادة الجولان بشروط مماثلة للتي ستسمح لنا باسترجاع سيناء .

اما بالنسبة الى الفلسطينيين ، الذين عملنا بضراوة من اجلهم في كامب ديفيد ــ لو يعلمون ــ فسيكون من المفيد تماما ان يعيدوا قراءة النصوص بانتباه .

س ــ ممكن . ولكن الفلسطينيين يرون خصوصا ان المستعمرات اليهودية وكذلك الجنود الاسرائيليين سيبقون على ارضهم ...

ج ــ هناك في الضفة الغربية نحو ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني ، ومن اربعة آلاف الى خمسة آلاف مستوطن اسرائيلي . اما بالنسبة الى المحتلين العسكريين ، فقد حصلنا على ان ينقص عددهم الى النصف (من ١١,٠٠٠ الى ٦٠٠٠) . دعونا نعمل من اجل فلسطين ، تماما كما فعل بورقيبة من اجل تونس . لا يمكن الحصول على كل شيء في يوم واحد . لا يمكن في عدة اشهر تسوية قضية تطرح بحدة منذ ٣٠ عاما كما تعلمون . ان مرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني ستدوم خمسة اعوام . بعدها ، ستكون مصر والعالم العربي في وضع يسمح لهما بالحصول ، عن طريق المفاوضة ، على فوائد اخرى للفلسطينيين ، اذا ساعدونا قليلا باظهار مهارة وحكمة . لندع دينامية التسوية السلمية ترى النور .

س ــ حتى لو توصل فلسطينيو الاردن وغزة الى قبول لعبة الاتفاقيات ، فسيبقى فلسطينيو الخارج ...

ج ــ نحن لم ننسهم . ولكن صحيح اننا فكرنا اولا في فلسطينيي الداخل الاكثر شقاء لانهم يتحملون الاحتلال العسكري الاسرائيلي منذ اكثر من عشرة اعوام . هنا ايضا ، لنتصرف على مراحل ، ولنقرأ من جديد وثيقتي كامب ديفيد ؛ ان عودة الاشخاص الذين ابعدوا من الضفة الغربية وغزة في سنة ١٩٦٧ ، منصوص عليها ، دون ابهام ، في هاتين الوثيقتين . وكذلك اتفق على « تسوية سريعة وعادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين » . وعندما نتكلم عن اللاجئين الفلسطينيين ، نقصد اساسا بصورة اكيدة لاجئي سنة ١٩٤٨ .

س ــ هل تطرقتم ، في كامب ديفيد ، الى مشكلة لبنان ؟

ج ــ ان فكرة تسوية ، برعاية مصر وفرنسا والولايات المتحدة ، تأخذ طريقها . الفكرة تهدف ، في لبنان المتحرر اكثر قليلا في تحركاته ، الى وضع ميثاق وطني مجدد بين اللبنانيين وحدهم .

س ــ يمكن تصور هدوءا ومن ثم تسوية عامة متدرجة في الشرق الاوسط . ولكن ، هل سيكون ذلك صلبا اذا لم تشترك فيه القوة العظمى الثانية ؟

ج ــ صحيح ان احدى قواعد نجاح كامب ديفيد ، بعد الرغبة في السلام ، كانت ارادة المشتركين الثلاثة لمواجهة النفوذ السوفياتي في المجال العربي ــ الافريقي . بعد هذا ، ستلاحظون اننا ادخلنا في الاتفاقيات ، ليس فقط اشارة الى قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذي صدر في سنة ١٩٦٧ ، ولكن ايضا اشارة الى القرار رقم ٣٣٨ الذي كان قد وضع حدا لحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ ، وهو القرار الذي انبثق من نصه مؤتمر جنيف الذي يشترك في رئاسته الاتحاد السوفياتي . كذلك ، ستتم دعوة الخمسة الكبار في مجلس الامن الى المصادقة على اتفاقيات السلام وتوقيعها وضمانها . ان مؤتمرا عاما يصادق على سلسلة معاهدات ثنائية ، سيكون تماما في روح التعاون والانفراج الدوليين .

س ــ ان الشعب المصري هلل للسلام في شوارع القاهرة . ولكن ، هل هذا السلام هو السلام الحقيقي ؛ اذ بقي الكثير من المسائل دون حل ؟

ج ــ اعتقد اننا قطعنا خطوات كبيرة في اتجاه السلام . ولكن الطريق نحوه سيبقى طويلا للغاية ، وحتى لو كان السلام موقعا من الجميع فيجب ابداء الحذر زمنا طويلا للحفاظ عليه . الا ان نجاحنا لا تنقصه اوراق رابحة : لقد جعلنا اسرائيل تقر ، في كامب ديفيد ، بأن تكون اميركا ، من الآن فصاعدا ، شريكا كاملا في كل مفاوضات السلام المصرية ــ الاسرائيلية . لقد عرضنا على الاسرائيليين الوسائل التي تخرجهم من الغيتو النفسي ، وعلى الفلسطينيين ما يخرجهم من عالمهم الاعتقالي . وارجو ان يلجأ كل منهم ، على حدة ، الى هذه الوسائل ما دام الوقت يسمح بذلك .

١٩

خطاب الرئيس انور السادات امام مجلس الشعب المصري.(١)

(القاهرة ، ٢/١٠/١٩٧٨)

بسم الله الرحمن الرحيم ،

الاخوة والاخوات اعضاء مجلس الشعب واعضاء اللجنة المركزية ،

نجتمع اليوم ونلتقي لكي نتحدث في احداث كبيرة . فمنذ بضعة ايام مضت كانت ذكرى وفاة عبد الناصر ، وقد اعتدنا ان نجتمع لنحيي هذه الذكرى . وفي هذا العام ، كانت احداث عظيمة اخرى في حاجة الى ان نجلس لنتدارسها ، ولكي اضع امامكم كممثلين للشعب صحيفة كامب ديفيد بكل ما حدث فيها . وفي نفس الوقت ، ومن تلك الاحداث العظيمة ايضا ، اننا نجتاز منعطفا جديدا في حياتنا وفي تاريخنا وفي كفاحنا . من اجل ذلك ، سأحاول ان ألم بكل هذه الاطراف امامكم . وفيما يختص باتفاقي كامب ديفيد ، فقد اودعا في مكتب مجلسكم الموقر . وبعد ان اتقدم لكم بشرح هاتين الاتفاقيتين ، ستقولون قراراتكم فيهما .

وفي ذكرى عبد الناصر اقول لكم ، ايها الاخوة والاخوات : اننا نحتفل بذكرى رجل عظيم ونحن نعيش احداثا عظيمة . نحتفل بذكرى رجل اعطى شعبه ، واعطى امته العربية ايضا ، اقصى ما يستطيع قائد صنع تاريخا جديدا لهذه المنطقة من العالم .

هذا التاريخ لم تطوه الصفحات التي يكتبها التاريخ ، بل انها على العكس من ذلك قد سجلت سطور نضاله العملاق ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الذي اختار بالتضحية شوامخ الابطال الذين ايقظوا ضمير العالم وهزوا مشاعر الملايين ، عندما رفعوا اعلام الحرية والتطور وقادوا مواكب الانسانية نحو حق الانسان في حياته وحق الشعوب في مصيرها .

نحتفل اليوم بذكرى عبد الناصر ، قائد ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الذي اختار بالتضحية والتحدي والتصدي وتأييد الشعب ، اختار سبيلا وهدفا طريق الخلود والاستمرار ، وهي ان يسقط حكم الطغاة والمستعمرين وتعلو ارادة الكادحين والمكدودين ، وهي تغيير طريقة المجتمع سعيا الى تكافؤ الفرصة ، وقضاء على جشع الاقطاع ، وتأكيدا لحق كل مواطن في عرقه وفي رزقه ، وبناء لمجتمع مزقته الفوارق الظالمة وقست عليه المرارات والآلام عبر اجيال واجيال من حكم الغصب والاستغلال . قاد عبد الناصر ثورة ٢٣ يوليو [تموز] الخالدة ، وحكم مصر لاول مرة بعد ظلام كالح طويل ، واحد من ابنائها . وكانت هذه هي نقطة التحول الفاصلة ؛ نقطة التحول الفاصلة نحو

حكم الشعب بارادة الشعب ، واختار الشعب بالارادة الحرة رمزه وحاكمه ورئيس عائلته المصرية .

واذا كانت التجربة الثورية قد واجهت في مسارها الشاق اهوالا من التحديات الخارجية والداخلية ، واذا كان طريق المواجهة قد دفعها الى بعض الاخطاء والخطايا ، فان ثورة ١٥ مايو [ايار] النابعة من ثورة ٢٣ يوليو [تموز] ، قد اختارت ايضا طريق المواجهة ؛ مواجهة الذات ، فكانت هي ثورة التصحيح الى البناء الديمقراطي . تلك الثورة التي حققت الشرعية الدستورية ، وكفلت كل الضمانات بدستور دائم لكي تحمي هذه الشرعية الدستورية ، تحميها من اي عدوان عليها سواء بالانحراف الى الماضي البغيض ، ماضي ما قبل ثورة ٢٣ يوليو [تموز] ، او محاولة لجعل مصر اداة لقوى خارجية شريرة تبغي الدمار لتقاليد مصر واخلاقيات مصر وايمان مصر وارادة مصر واستقلال مصر .

ولعل الاحداث قد اثبتت لابناء الشعب جميعا أن قيادة الشعب لن تكون إلا قيادة مصرية خالصة ، لاهداف مصر وخير ابناء مصر وتراب مصر ؛

مصر ٢٣ يوليو [تموز] ، مصر ١٥ مايو [ايار] ، مصر ٦ اكتوبر [تشرين الاول] ، مصر مبادرة السلام ، مصر اتفاق السلام .

بهذا الايمان الراسخ الذي لن يتزعزع باذن الله ، وبهذه المسؤولية الوطنية نحو ترابنا المقدس ، كان تحملنا لكل اعباء المسؤولية القومية الرائدة نحو امتنا العربية . ولم يبخل شعب مصر عبر تاريخه الطويل وهو يقدم لاخوته ، اخوة المصير في الامة العربية ، كل العون والتدعيم في مراحل اليسر ومراحل العسر معا من غير من او تعال ، بل باقتناع حقيقي صادق بعيدا عن الشعارات والمزايدات . هذه هي رسالة شعب مصر في ارضه العربية ؛ شعب مصر ، بموقعه الحضاري عبر آلاف السنين ، وموقعه الجغرافي في قلب السماء العربية ، وموقعه البشري بملايين الشرفاء والمنتجين ، وموقعه السياسي ، مفجرا لفلسفة التضامن ووحدة الهدف والمصير .

ولقد جاءت ثورة ٢٣ يوليو [تموز] لترفع اعلام التحرر والخلاص لا بالكلمة والصوت المرتفع ولكن بأغلى التضحيات ، بأعز الرجال ، بصفوة الالوف من شبابنا بذلوا الدماء واعطوا الارواح وفتحوا صدورهم للاستشهاد دفاعا عن كرامة الامة العربية وشرفها .

جاءت حرب اكتوبر [تشرين الاول] الخالدة ؛ جاءت حرب اكتوبر [تشرين الاول] الخالدة خلود ثورة يوليو [تموز] ومايو [ايار] لترفع رأس الانسان العربي في كل موقع وكل مكان ، لتعلي كرامته ، لتعزز مشيئته . وحق علينا هنا ان نوجه التحية الى ابطال قواتنا المسلحة وارواح شهدائنا ، اولئك الرجال الذين قدموا اروع واطهر صور البطولة والفداء ، واعطوا لامتنا العربية في العالم كله ، غربا وشرقا وشمالا وجنوبا ، اعطوا عزة الوجود واحترام الكيان بعد ان تصور الاصدقاء ، قبل الخصوم ، ان الامة العربية قد اصبحت جثة هامدة لا مكان لها إلا في قبر التاريخ . نحن لا نقول هذا بالمن او التعالي او الغرور ، حاشا الله ان يكون هذا ضميرنا ، ولكننا نردده اليوم في ذكرى تلك

الرائد العملاق الذي اختاره الله الى جواره وهو يبذل اقصى طاقته كانسان يعاني افتك الامراض الجسدية في سبيل انقاذ الامة العربية من التشتت والتمزق والانقسام بعد احداث سبتمبر [ايلول] سنة ١٩٧٠ المشهورة في الاردن ، يوم ان كان الدم العربي يسفك على ارض عربية بسلاح عربي ، ولكن بعض الاصوات الشاردة الضالة في امتنا العربية ، وبكل الاسف والالم اقولها ، لم ترحم الرجل في حياته ، بل كانت هذه الاصوات الشاردة الضالة تسلط عليه اذاعات التهكم والطعن والتجريح ؛ هذه الاصوات نفسها هي التي لم ترحمه ايضا بعد مماته ، بل تحاول اليوم ان تستثمر ذكراه بالكذب والضلال لكي تطعن الشرف المصري ، والارادة المصرية ، والوطنية المصرية ، وكأنه لم يكفهم ما قدمه شعب مصر من تضحيات تجاوزت حياة آلاف من شهدائه الى قوت الملايين من ابنائه .

ولكننا لا نزال ، ايها الاخوة والاخوات ، على ايماننا بأن شرف المسؤولية التاريخية هو العلم الاسمى الذي نرفعه ونخوض به اعتى المعارك ، ولن ينزل هذا العلم ، لن ينزل هذا العلم من سواعد مصر ابدا . فهذا هو قدرنا التاريخي الذي سعى الينا وسعينا اليه بالتزام الامانة والصدق وطهارة الضمير . هذه هي تحيتنا الى الزعيم العملاق في ذكراه ، الزعيم العملاق الذي مات شهيدا في ساحة هذه المسؤولية التاريخية .

الاخوة والاخوات ،

اعرف انكم في لهفة الى ان تستمعوا مني عن نتائج مباحثات كامب ديفيد . وابدأ فأقول : ان نتائج مباحثات كامب ديفيد هي ثمرة لحدثين جليلين في تاريخ الامة العربية : الاول هو حرب رمضان ؛ والثاني هو مبادرة السلام المصرية . فلولا حرب رمضان اكتوبر [تشرين الاول] ما كانت مبادرة السلام . اذ لم تكن رحلتي الى القدس ابدا من موقع ضعف او اهتزاز ، بل كانت مكللة بكل شرف الابطال الذين اعطوا ارواحهم وجسارتهم مقاتلين من اجل ان يكون على الارض السلام . وقد قلت في خطابي للعالم كله امام الكنيست الاسرائيلي ، في ٢٠ نوفمبر [تشرين الثاني] الماضي ، قلت ما نصه : ان امتنا لا تتحرك في سعيها من اجل السلام الدائم العادل من موقع ضعف او اهتزاز ، بل انها على العكس تماما تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل حكمتها نابعة من ارادة صادقة نحو السلام ، صادرة عن ادراك حضاري بأنه لكي نتجنب كارثة محققة فان علينا وعليكم وعلى العالم كله لا بديل عن اقرار سلام دائم وعادل لا تزعزعه الانواء ، ولا تعبث به الشكوك ، ولا يهزه سوء المقاصد او التواء النوايا .

وقلت ايضا في نفس الخطاب ، لشعب اسرائيل : لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع حاولتم ان تبنوه على مدى ربع قرن من الزمان ، ولكنه تحطم في عام ٧٣ . واستطردت اقول لهم : كان جدارا من الحرب النفسية المستمرة في التهابها وتصاعدها ؛ كان جدارا من التخويف بالقوة القادرة على اكتساح الامة العربية من اقصاها الى اقصاها ؛ كان جدارا من الترويج بأننا امة تحولت الى جثة بلا حراك بل ان منكم من قال انه حتى بعد مضي خمسين

عاما مقبلة فلن يقوم للعرب قائمة من جديد . قلت لهم كل هذا بنص العبارة امام الكنيست . وقلت ايضا : كان جدارا يحذرنا من الابادة والفناء اذا نحن حاولنا ان نستخدم حقنا المشروع في تحرير ارضنا المحتلة . ثم قلت : علينا ان نعترف معا بأن هذا الجدار قد وقع وتحطم في عام ٧٣ . هذا ما قلته بالنص امام الكنيست الاسرائيلي وتابعه الملايين في العالم كله بأعصاب مشدودة الى امل كان مستحيلا ، هو امل السلام . فلم تكن مبادرة السلام اذن ، ايها الاخوة والاخوات ، عرضا تليفزيونيا مثيرا للعواطف السطحية كما زعم بعض المراهقين ، ولم تكن عرضا للاستسلام كما تنادى المزايدون . وفي نفس الوقت ، لم تكن مبادرة السلام هي البريق المتوهج الخادع الذي ما لبث ان انطفأ واختفى في استار الظلام . بل كانت مبادرة السلام ، كما اعترف بها قادة العالم وشعوبه ، حدثا تاريخيا فريدا تحدى ، بالاقتحام المفاجىء المؤمن ، سدا رهيبا مفزعا من الاحقاد والمرارات والمشاعر السوداء التي تراكمت وتضاعفت على مدى ثلاثين عاما . وكان طبيعيا ان يهتز هذا السد الذي بنته الاشلاء والدماء لكي يعلو مكانه في الافاق بشير جديد ينادي ويردد العالم كله نداءه من خلفه في بهجة وامل : فلتكن حرب اكتوبر [تشرين الاول] هي آخر الحروب .

وتشبثت كل القوى المؤثرة في مسيرة العالم كله بالمبادرة المصرية ، وانتصرت ارادة السلام . ولنلك ، فانني اقول لكم انه لولا مبادرة السلام لما كان مؤتمر كامب ديفيد ، لولا مبادرة السلام لما قرر رئيس اقوى واغنى دولة في العالم ان يتفرغ لقضية السلام قرابة اسبوعين كاملين منقطعا عن جميع مسؤولياته الا مسؤولية اقرار السلام بما لم يحدث في تاريخ اميركا من قبل او تاريخ اي رئيس لدولة كبرى في عصور قديمة او حديثة . بل ان الرئيس كارتر ، كما قلت للشعب الاميركي ، استحدث نمطا جديدا لمواجهة اقصى المشكلات الدولية ، نمطا جديرا بأن يتبع اذا اراد قادة العالم ان يجنبوا ابناء العالم ويلات الخلافات الحادة والتوترات المستمرة والحروب الباردة . ومع نلك كله ، فلم تكن مباحثات السلام في كامب ديفيد ، ايها الاخوة والاخوات ، سهلة او لينة ، بل ان الاعاصير العاتية كادت ان تفتك بها حتى الساعات الاولى من اليوم الاخير . ولعلكم قد سمعتم انني في يوم الجمعة السابق لانتهاء المؤتمر بيومين اثنين فقط ، قررت مغادرة كامب ديفيد الى واشنطن . ولولا تدخل الرئيس كارتر ، بالاصرار والحكمة والكلمة الصادقة الشريفة ، لما امكن ان نضع اقدامنا ثابتة على الطريق الصحيح والمؤدي ، باذن الله وبسلامة النوايا ، الى سلام حقيقي ودائم .

واذا كنت قد قلت للشعب الاميركي ، ونحن في واشنطن ، ان عليهم ان يكونوا فخورين برئيسهم ، فانني من فوق منبركم هذا اقول لشعبنا : ان تاريخنا وتاريخ النضال الانساني سوف يضع الرئيس كارتر في صدارة قادة العالم الذين غيروا وجه التاريخ من الحقد الى الحب ، ومن الحروب الى السلام . وباسمكم وباسم شعبنا ، اوجه الدعوة من فوق منبركم هذا الى الرئيس كارتر لزيارة مصر لتوقيع اتفاقية السلام . ولا اشك لحظة ان كل

مصري ومصرية سوف ينتظر هذه الزيارة لكي يعبر لرجل عظيم عن تقدير عظيم .

ايها الاخوة والاخوات ، كان لنا في كامب ديفيد مشروعنا المصري الذي نشر واذيع . وكان هناك مشروع اسرائيلي لم يحز على قبولنا على الاطلاق . ثم كان هناك موقف اميركي بين الطرفين سعى ، بكل الجهد الخارق المتواصل ، كي يصل المؤتمر الى خطوات ايجابية تمهد الطريق لاقرار السلام . وقد ارتكز موقفنا على حقائق ثابتة لم نحد عنها : الحقيقة الاولى ، اننا ذهبنا الى كامب ديفيد ملتزمين بكل المواثيق العربية والدولية : تحرير كامل للارض ، تمسك بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ، ايمان راسخ بسلام دائم عادل مستقر لا تهزه العواصف او الانواء ؛ الحقيقة الثانية ، اننا لم نذهب الى كامب ديفيد لكي نسعى الى عقد اتفاق منفرد بين مصر واسرائيل ، فليست المشكلة فقط هي مصر واسرائيل . واي سلام منفرد بين مصر واسرائيل او بين اية دولة من دول المواجهة العربية واسرائيل ، فانه لن يقيم السلام الدائم العادل في المنطقة كلها .

بل لقد قلت اكثر من نلك لكم وفي خطابي امام الكنيست ، انه حتى لو تحقق السلام بين دول المواجهة العربية كلها واسرائيل بغير حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، فان نلك لن يحقق السلام الدائم العادل الذي يلح العالم كله عليه :

الحقيقة الثالثة ، اننا لم نقبل الدعوة الى كامب ديفيد لكي نسعى الى سلام جزئي ، بمعنى ان ننهي حالة الحرب في هذه المرحلة ثم نرجىء المشكلة برمتها الى مرحلة تالية ، ليس هذا هو الحل الجذري الذي يصل بنا الى السلام الدائم ؛

والحقيقة الرابعة ، اننا لم نذهب الى كامب ديفيد لكي نتفق على فض اشتباك ثالث في سيناء او في سيناء والجولان والضفة الغربية ، فان هذا يؤجل فقط اشتعال الفتيل في اي وقت مقبل .

من اجل هذا سارت المباحثات ، ايها الاخوة والاخوات ، في خطين متوازيين : الخط الاول ، هو اتفاق اطار السلام يصلح اساسا للمباحثات نحو الحل الشامل العادل مع جميع الاطراف العربية ، وبالتحديد : الاردن ولبنان وسورية ومصر والفلسطينيين ؛

اما الخط الثاني ، فهو اتفاق لاطار السلام يصلح اساسا للمباحثات نحو معاهدة سلام بين مصر واسرائيل . وقد نص في وثيقة الاطار الاول على دعوة جميع دول المواجهة العربية ، سورية والاردن ولبنان ، للاشتراك في المفاوضات ، وللوصول الى معاهدات سلام على نفس الاسس التي قررت اطار المفاوضات نحو الحل الشامل العادل في خطوطه العامة ، ثم اطار المفاوضات نحو معاهدة السلام بين مصر واسرائيل . تضمنت هذه الوثيقة ، فوق نلك ، وثيقة الحل الشامل ، خطوطا اكثر تفصيلا بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وان تركت للمفاوضات نقاطا اخرى لا بد ان تتناولها الاطراف المعنية .

الاسس التي حصلنا عليها ، لترتكز عليها المفاوضات المقدر لها ان

تجري بين مصر واسرائيل بحيث تنتهي قبل ثلاثة اشهر بالنسبة للانسحاب من سيناء ، هي نفس الاسس التي تجري عليها المفاوضات بين سورية واسرائيل بالنسبة للانسحاب من الجولان . ذلك لأن طبيعة المشكلة بالنسبة لسيناء ، هي نفس طبيعة المشكلة بالنسبة للجولان . وهذا ما نص عليه مشروعنا الاول الذي ذكرته لكم في مستهل حديثي .

والامر ، بعد ذلك ، متروك للمسؤولين في سورية لكي يختاروا ويقرروا ما يشاؤون ، وعليهم ان يواجهوا شعبهم بعد ذلك ، ويواجهوا التاريخ بعد ان وقعنا اسس التسوية الشاملة وما يسري على سيناء يسري اوتوماتيكيا على الجولان .

بالنسبة للاردن ، فهو مدعو للاشتراك في المفاوضات التي تقرر مصير الضفة الغربية وغزة في حضور ممثلي الشعب الفلسطيني ، اصحاب الارض والسيادة .

بالنسبة للبنان ، فهو مدعو للاشتراك في المفاوضات التي تحدد مستقبل علاقة السلام بينه وبين اسرائيل .

هذا هو الخط العام الذي التزمنا به في كامب ديفيد وضعا للاسس العامة التي تقودنا الى طريق الحل الشامل وتحقيق السلام الدائم والعادل . فاذا تناولنا الامر بتفصيلات ماتقرر، فان هذا هو الوضع تحت الاطار الاول ، وهو اتفاق اطار السلام الذي يضع اسسا للمفاوضات نحو الحل الشامل . هناك وضعان بالنسبة للمشكلة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني ، تقديرا بأن المشكلة الفلسطينية هي جوهر القضية :

الوضع الاول يتعلق بما يجب ان يتحقق بالمفاوضات بعد ثلاثة اشهر فقط . وهو يحدد المبادىء التي تحكم حقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة في فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ؛

الوضع الثاني خاص بمفاوضات تجري بعد عامين وقبل انقضاء الفترة الانتقالية بثلاثة اعوام ، وهو خاص بتقرير مصير الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وخارج الضفة والقطاع . والاردن مدعو لهذه المفاوضات التي يمكن ان تبدأ على الفور ، وايضا تلك التي تجري خلال فترة الانتقال مع ممثلي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وفلسطينيين آخرين ومصر واسرائيل .

مفاوضات الوضع الانتقالي التي يمكن ان تبدأ على الفور ، تقوم على اقرار الاوضاع الجديدة الآتية :

اولها : حكم ذاتي كامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة قائم على الانتخاب الحر ؛

ثانيها : انتهاء الحكم الاسرائيلي العسكري والمدني فورا وبمجرد انتخاب سلطة الحكم الفلسطيني الذاتي ؛

ثالثها : ان سلطة الحكم الفلسطيني الذاتي الكامل تحل محل الحكومة العسكرية الاسرائيلية والحكومة المدنية الاسرائيلية ، بكل ما كانت تباشره من اختصاص ؛

رابعا : انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من ارض الضفة والقطاع

الى مواقع محددة لا تتجاوزها لاعتبارات امن اسرائيل ؛

خامسا : يتم على الفور تشكيل قوة شرطة محلية قوية من الفلسطينيين سكان الضفة والقطاع . ونص انها قد تضم ايضا مواطنين اردنيين ، وذلك على اساس ان عددا كبيرا من الفلسطينيين ، في الضفة والقطاع ، قد حصلوا على الجنسية الاردنية ؛

المبدأ السادس : دوريات مشتركة ، من قوات اردنية واسرائيلية ، لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود خلال فترة الانتقال .

انهاء الحكم العسكري الاسرائيلي هنا واقامة الحكم الفلسطيني يعني على الفور اطلاق سراح المسجونين والمعتقلين بالآلاف من الشباب الفلسطيني .

اذا انتقلنا الى المفاوضات التي تجري بعد عامين ، وهي المرحلة التالية خلال فترة الانتقال ، ويشترك فيها ممثلو الشعب الفلسطيني والاردن ومصر واسرائيل ، فانها سوف تجرى على الاسس التالية التي نص عليها الاتفاق :

اولا : المفاوضات من اجل حل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها كما نص عليه في الاتفاق ، اي الوجه السياسي منها والوجه الانساني الخاص بمشكلة اللاجئين ، على ان يجري تحديد الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقاتهما بجيرانهما ، اي تقرير المصير ؛

ثانيا : يجب ان يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة ، كما نص بالتحديد ؛

ثالثا : ترتكز المفاوضات على قرار مجلس الامن ٢٤٢ بكل بنوده ؛

رابعا: تشكل لجنة مشتركة ، من ممثلي الفلسطينيين ومصر والاردن واسرائيل ، لتقرير السماح بعودة الفلسطينيين الذين نزحوا عن الضفة والقطاع ؛

خامسا : تشكيل لجنة ، من مصر واسرائيل والاطراف الاخرى ، لوضع اجراءات التنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين . ثم مبدأ بالغ الاهمية في النص عليه ، هو ان الاتفاق على الوضع النهائي للضفة وغزة يعرض للتصويت على الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، اي ان للشعب الفلسطيني حق الاعتراض « الفيتو » على هذا الاتفاق ، وحق رفضه اذا كان لا يجد فيه ما يحقق آماله المشروعة .

هذا ما هو ثابت بوضوح في الوثيقة الاولى التي وقعناها في كامب ديفيد ، اي انه لن يفرض شيء ولا يمكن ان يفرض شيء على الشعب الفلسطيني .

الاخوة والاخوات ، هذه هي المزايا التي حققها الاتفاق الاول في اطار الحل الشامل . ولكن هناك موضوعين اثنين لم يحددهما اتفاق اطار السلام : الاول هو موضوع القدس ؛ والثاني هو موضوع السيادة على ارض الضفة والقطاع . ولا اذيع سرا ، ايها الاخوة والاخوات ، اذا قلت ان موضوع القدس كان منصوصا عليه في الاتفاق حتى اليوم الاخير من المباحثات ، ولكنني وجدت ان النص لا يعبر بوضوح كامل عن الحق العربي التاريخي لبيت المقدس ، ذلك الحق الذي يتفق مع آمال ٧٠٠ مليون عربي ومسلم عبر العالم كله . ولا اذيع سرا ايضا عندما اقول ان الموقف الاميركي بالنسبة للقدس

يتطابق تماما مع موقفنا . لذلك ، طالبت بأن يرفع النص عن القدس في الاتفاق ، وان يترك الموضوع للمفاوضات ، ولكن بتحديد منذ الآن لمواقف الاطراف المختلفة . وتقرر ان نتبادل الرسائل مع الرئيس الاميركي التي تتناول رأي مصر ورأي اسرائيل ورأي اميركا في رد الرئيس الاميركي على رسالتنا وعلى رسالة اسرائيل . وقد اذيعت هذه الرسائل ، وفيها يقرر الرئيس الاميركي ، في رسالته لي ورسالته الى رئيس وزراء اسرائيل ، ان موقف اميركا من مشكلة القدس والذي قلت لكم انه متطابق تماما مع موقفنا ، موقف اميركا هو نفس موقفها المعلن امام الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٤ يوليو [تموز] ٦٧ ، وهو الموقف الذي اكدته اميركا امام مجلس الامن بعد ذلك في اول يوليو [تموز] ٦٩ : هذا الموقف الاميركي ، بالتحديد ، هو : ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، وان اي تغييرات قامت بها اسرائيل في القدس العربية لتغيير الاوضاع ، هي اجراءات باطلة وغير شرعية .

في نفس الوقت ، تلقى الرئيس كارتر مني رسالة تؤكد موقف مصر بشأن القدس ، وهو كما يلي ، وكما عرضناه في مباحثات كامب ديفيد :

اولا : ان القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية . ويجب احترام واعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة ؛

ثانيا : ان القدس العربية يجب ان تكون تحت السيادة العربية ؛

ثالثا : ان من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة ، بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ؛

رابعا : ان القرارات الصادرة عن مجلس الامن ، وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٢٦٧ ، يجب ان تطبق بشأن القدس . وتعتبر كافة الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير وضع المدينة ، لاغية وغير قائمة ، ويجب ابطال آثارها ؛

خامسا : يجب ان تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول الى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون اي تمييز او تفرقة ؛

سادسا : يجوز وضع الاماكن المقدسة ، لكل دين من الاديان الثلاثة ، تحت ادارة واشراف ممثلي هذا الدين ؛

سابعا : ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة . ويمكن اقامة مجلس بلدي مشترك ، يتكون من عدد متساو من العرب والاسرائيليين ، للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف .

وبهذه الطريقة ، فان المدينة سوف لا تقسم . كان هذا ، بالتحديد وبالتفصيل ، هو موقف مصر الذي اثبته سواء في مفاوضات كامب ديفيد او في الرسائل المتبادلة بيني وبين الرئيس الاميركي كما قرأتم من قبل .

اما بالنسبة لموضوع السيادة على الضفة والقطاع بعد فترة الانتقال ، فقد نص الاتفاق على ان يترك الموضوع للمفاوضات بعد اقامة الحكم الذاتي واشتراك الفلسطينيين في حق تقرير المصير وحقهم في الاعتراض ، اي الفيتو ،

على اي قرار يتخذ بالتصويت الحر .

ولم يكن رأينا في ذلك مستترا او ملتويا او خافيا في المباحثات ، وبالذات في جلسة من جلسات المباحثات الثلاثية التي جمعت بيني وبين الرئيس كارتر ومستر بيغن . قلت لمستر بيغن ، امام الرئيس كارتر كشاهد : ان اسرائيل لا تستطيع ان تزعم لنفسها حقا في السيادة على هذه الارض الفلسطينية في الضفة وفي القطاع ، كما ان مصر والاردن ليس لهما اي حق في ادعاء السيادة على الضفة والقطاع ، وانما السيادة على ارض الضفة وفي القطاع هي لمن يقيمون على هذه الارض ، اي للشعب الفلسطيني .

كل هذا اعلنه في وضوح وجلاء لكي يفهم من لم يرد ان يفهم .

ايها الاخوة والاخوات ، هذه هي نتائج مباحثات كامب ديفيد التي تحدد استقلالا ذاتيا للفلسطينيين لحكم انفسهم بأنفسهم على ارض الضفة والقطاع ، والتي تنهي الحكم العسكري الاسرائيلي والمدني ، والتي تقرر انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية الى مواقع محددة لدواعي الامن ، والتي تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، والتي تسمح لمن نزحوا عن الارض بالعودة اليها ، والتي تعطي الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم ، والتي تحدد الاوضاع المقبلة بعد فترة الانتقال بالمفاوضات ، ويحق للشعب الفلسطيني ان يعترض على نتائجها بالتصويت الحر . هذه ، في رأينا ، خطوات ايجابية تتقرر لاول مرة منذ احتلال اسرائيل لارض الضفة والقطاع ، وهي ارساء لمسيرة الحل الشامل نحو الطريق الصحيح . وفي يقيننا ان مسؤولية كل عربي يهمه تحرير الارض والاقرار بحقوق الشعب الفلسطيني على ارضه ، اقول : ان مسؤولية كل عربي ان يشارك في هذه الخطوات التي يصل بها الى املنا جميعا .

ان المواقف السلبية لا تجدي في التعامل مع عالمنا المعاصر نحو حل المشكلات المتأزمة منذ عشرات السنين . والموقف الذي لا يتحرك ، يجد نفسه وقد ارتدت الى الوراء . هذه هي تجربتنا منذ ٣٠ سنة . فنحن لا نتحرك ، وفي الوقت نفسه نحن نحتج . الطرف الآخر في الازمة العاتية ، قد يختلفون ولكنهم يتفقون تماما عندما يتحركون .

ان زحزحة الامر الواقع هي السبيل الوحيد لكي لا يتجمد هذا الامر الواقع وترسخ اقدامه . الشعارات فقط ، واصوات الرفض فقط ، لا تنشىء شيئا ، ولا تقدم بديلا ، ولكنها تدع الفرصة للشيء القائم ان يمد جذوره وان يقويها حتى تتلاشى امامه ، وبمرور الوقت ، قدرات التحريك والازالة .

هذا هو رأي مصر . واني لاشفق فعلا على اهلنا في الضفة الغربية والقطاع من هذه المزايدات العربية التي تجري من حولهم : هم الذين قابلتني نساؤهم في قبة الصخرة في عيد الاضحى الماضي ، بعد ان صليت صلاة العيد في المسجد الاقصى ، وصرخن : اين هم المسؤولون العرب ؟ تركونا عشر سنوات . ابناؤنا في المعتقلات . ارواحنا في المعتقلات . اخواننا في المعتقلات . وهم يتاجرون بنا .

هذا ما سمعته من اهلنا ونسائنا في قبة الصخرة في عيد الاضحى

الماضي . من حق كل مواطن على الارض العربية ان يقول لا . وقد قلنا لا اكثر من مرة . ولكن من حق الارض العربية ومن حق الشعب الفلسطيني على كل مواطن رافض ان يقدم له البديل ، او ان يعاون في التحرر ، او ان يبذل الجهاد الاصعب . فما اسهل التنافس على اختيار العبارات الملتهبة في الخطب الرنانة ، وما اسهل ان نرتدي اثواب البطولة بالكلمة وبالصياح ، ثم تتراكم فوق اكتافنا نحن لا اكتاف غيرنا اثقال الجمود التقهقري بمرور الوقت ، خطوات غائرة الى الوراء ، ونضاعف الاعباء على شعبنا العربي جيلا بعد جيل ، والخلافات تتزايد ، والتمزق يمضي بنا الى الانهيار . ان الذي يدفع الثمن الفادح المرير هو ابناؤنا واشقاؤنا من رجال ونساء واطفال في الارض المحتلة . انهم شعب فلسطين الذي يعاني ويلات الاحتلال في الضفة وفي القطاع منذ ١٩٦٧ . انهم الشباب الذين زج بهم في السجون والمعتقلات ولا امل لهم في ان يروا النور . فهل ، اذا استطعنا اليوم ان ننهي حكم الاحتلال العسكري الاسرائيلي وان نحصل على حق الشعب الفلسطيني في ان يحكم نفسه بنفسه ، وان يقرر مصيره ، هل نقول : لا ؟ ومن يقولها ؟ ان اولئك الذين يقولونها هم الذين لا يعانون مرارة الاحتلال العسكري او مرارة الزج في السجون والمعتقلات . اولئك الذين يقتتلون بأسلحة الاغتيال والاتهامات المتبادلة بالخيانة ، تلك التي ادت بهم الى المجازر والمذابح التي سفك فيها الدم الفلسطيني والدم العربي ، هم الذين يقولون لا ....

هل نقول لا لانسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة والقطاع الى مواقع محددة لا تتجاوزها ؟ هل نقول لا لمفاوضات تحدد مستقبل الضفة والقطاع وتحدد وضع القدس وتقرير مصير الشعب الفلسطيني على اساس القرارات الدولية ؟ هل نقول لا لعودة الفلسطينيين النازحين الى الضفة والقطاع ؟ هل نقول لا لبداية صحيحة تمهد الطريق الصحيح للحل الكامل الشامل للمشكلة .

ايها الاخوة والاخوات ، من هذا المنبر الشعبي ، من منبر شعب مصر ، وهو جزء لا يتجزأ من امته العربية ، ادعو مخلصا جميع الاطراف للمشاركة في بناء هذا التصور التاريخي الكبير ، ادعوهم جميعا ان يستمعوا بقلب نقي كما استمعت انا خلال زيارتي للقدس واداء فريضة العيد في المسجد الاقصى ، ادعوهم ان يستمعوا الى انين الامهات والزوجات والاخوات ، الى صرخاتهن وهن يناشدن كل العرب خارج الاراضي المحتلة ان يشعروا بأوجاعهن وقسوات حياتهن . ادعوهم ان يهبوا الى عمل ايجابي يرفع عن اهلنا تلك المعاناة المريرة التي لا يعرفها إلا من يقاسون الاحتلال العسكري وظلام السجون وظلام المعتقلات . ادعو الملك حسين ان يؤدي مسؤوليته . وادعو اولئك المسؤولين في سورية ان يشاركوا في المفاوضات من اجل الانسحاب من الجولان ، وهو امر قد اعد تماما لان ما ينطبق على سيناء سوف ينطبق ، بالقطع وبالتحديد ، على الجولان . ادعو القيادات الفلسطينية في منظمة التحرير وغيرها ان يوقفوا خلافاتهم وان يتفقوا على كلمة سواء . ولن يخدم قضية شعب فلسطين ان تصدر البيانات من منظمة ضد اخرى ، او ان يقرأ العالم بيانا من منظمة

فلسطينية تتهم ياسر عرفات ، وتعلن انه لا يمثل احدا ، وانه لا يمثل إلا نفسه .

اسمحوا لي ، ايها الاخوة والاخوات ، ان اقول ، بكل مرارة الاسف : ان هذا هزل في موضع الجد . نحن نعبر اليوم بالمنطقة العربية نحو تاريخ جديد وحاضر جديد ومستقبل جديد ، فلا بد من سلوك جديد . ادعو باقي الاخوة العرب ، ولهم ادوارهم الايجابية في دعم النضال العربي ، ان يتفهموا معنا حقائق هذه المرحلة التاريخية الجديدة ، وان يشاركوا بالرأي وبالعمل ، وان يستمعوا بقلب مفتوح الى الوصف الصحيح لكل ما اديناه في مؤتمر كامب ديفيد .

ونحن لا نزعم ولا نضلل ولا نتلاعب بالكلمات . فنحن لا ندعي اننا وصلنا الى الحل الشامل ، لان الحل الشامل لم يكن مكانه في مؤتمر كامب ديفيد ، وانما كان مؤتمر كامب ديفيد من اجل ايجاد الاطار للطريق السليم للحل الكامل الشامل بالمفاوضات بين الاطراف .

ونستطيع ان نقول اننا مهدنا الطريق لهذا الحل الشامل ، ووقفنا على اعتاب جديدة بمزايا حقيقية هي ثمرة لنضال وتحرك سابق ومستمر . في اجتماع كامب ديفيد انشأنا قوة دافعة متجددة يمكن ان تحقق الثقة ، وان تزيل مخاوف ثلاثين عاما من الدماء والاحقاد .

من اجل تُحرك سليم نحو السلام القائم على العدل ، وفي كامب ديفيد ، حطمنا جمودا كان يمكن ان يستمر ، وكان يمكن ان يتحول الى امر واقع . حطمنا نلك الجمود بغير اراقة نقطة دم واحدة .

فلماذا يريدون ان يعود هذا الجمود باستمرار الخلاف العربي ؟

ان مصر ، وهي توجه هذه الدعوة الخالصة الى اخوتها العرب ، تؤكد لهم ان قرارات كامب ديفيد لم تخرج على قرارات الرباط . فالنص السري الاول من مقررات الرباط كان هو العمل على تحرير الارض العربية التي احتلت عام ٦٧ ، واحسب اننا وصلنا الى مبادىء الطريق السليم ، وقطعنا شوطا في الاتجاه السليم نحو ابرام اتفاقيات ليست خاصة بمصر وحدها وانما هي خاصة بمصر والاردن وسورية والفلسطينيين . وهذه هي الطريق المنفذة لتحرير الارض العربية المحتلة بعد ٦٧ والواردة في القرار السري الاول لمقررات الرباط .

وفي مقررات الرباط نودي بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . فماذا جرى منذ عام ٧٤ وقت صدور تلك القرارات الى اليوم ؟ لقد اتيح لقيادة منظمة التحرير ، منذ هذا القرار ، اكثر من فرصة دولية ، اسهمت فيها مصر وعدد من الدول العربية ، لكي تسلك طريق السلام وانجاز الحق الفلسطيني معتمدة على رأي عربي موحد ومسرح دولي اسهمت مصر بأكبر جهد مستطاع في ان يتكون .

تكون هذا المنبر الدولي تأييدا ودعما للقضية الفلسطينية ودعوة مصر من وراء كل نلك علنا وفي اكبر المحافل الدولية في الامم المتحدة .

ولكن ، مضى الوقت في خلافات ، واحجموا عن التصدي من اجل

المزايدات .... ومع ذلك اعود فأقول انني ، مع دعوتي لهم بوحدة الرأي ، لا احسب انهم يعارضون رفع المعاناة عن شعب فلسطين في الارض المحتلة ، او هكذا اتصور كما يتصور كل عاقل في هذا العالم .

ولا احسب انهم يعارضون الاسهام الحقيقي في تعبيد الطريق نحو الحل الشامل ، الا اذا كانت هناك نوايا اخرى لا نعلمها نحن وقد تدل عليها كثير من التصرفات . لقد ارادت مصر ان تحمي قضية المصير من استمرار الجمود ومن الدوران في حلقة مفرغة من الخلافات والاتهامات التي لا تزال تتبادلها القيادات منذ نشأت مشكلة فلسطين . من اجل ذلك كانت مبادرة مصر للسلام ، ومصر حاربت قبل ان تتكلم . ومصر لم تزايد ، ولكنها حطمت السدود والموانع . ومصر لم يفرض عليها احد ابدا ان تستسلم ، ولكنها فرضت ارادة السلام . ومصر اعطت ما تستطيع وفوق ما تستطيع ، وهي تدعو الى التضامن ، وهي تبني الطريق الصحيح . ومصر لم تفقد صبرها وحكمتها . ومصر لم تضجر بتضحياتها او مسؤولياتها لكي يتوحد النضال الاصعب ، نضال السلام . ومن قبل ذلك ، ومن بعد ذلك ، فان مصر لم تدخل ابدا في حرب الكلام . يبكون على التضامن العربي ويخرج راديو موسكو يرسم لهم الشعارات ويصرح رئيس روسيا ان اتفاقية كامب ديفيد خيانة للعرب لكي يرددها من بعده الببغاوات . وهنا وامامكم ومن فوق منبركم ، اتوجه بسؤال لمستر بريجنيف : ماذا كان سيكون وصفه اذا ما قبلت ، ونحن مهزومون ، عرض القيادة السوفياتية بأن اجلس مع غولدا مئير في طشقند من قبل معركة اكتوبر [تشرين الاول] ؟ ماذا سيكون وصفه ؟ قليل من الخجل ، قليل من الحياء ، ولكنهم لا يعرفون الخجل ولا يعرفون الحياء . واسفي شديد على ابناء من بلدي ومن ابنائي يرددون كلامهم كالببغاوات .

ماذا يجري على الساحة العربية اليوم والمعسكر الذي يقوده الاتحاد السوفياتي ؟

. . . .

أليس هذا هو معسكرهم ، معسكر الاتحاد السوفياتي والصمود والرفض وكل الكلمات والشعارات . وهناك في المغرب بين الجزائر والمغرب ، تجري مأساة أليمة يقتتل فيها العربي مع اخيه العربي بالسلاح السوفياتي الذي أعطي للجزائر . من في تلك الجبهة ايضا ، اليمن الجنوبية لا تساوي ان نذكر عنها شيئا ، وخاصة بعد ان اصبحت قاعدة سوفياتية وباعت نفسها وارضها وشرفها . العراق ، هذا الذي يريد ان يهدي مصر بالامس خمسة مليارات دولار . تذكروا امس فقط ان مصر مأزومة ومحتاجة للمعونة .... ولكن ، فوق اننا نحمل كل هذه الامانة ، امانة امتنا العربية في قضية المصير ، فاننا نحمل ايضا امانة اكبر واروع هي ان يعيش الانسان العربي حرا على ارضه . هنا في مصر ، ديمقراطية . هنا في مصر ، جزيرة للامن والامان . هنا في مصر ، حرص على كرامة الانسان .

يخافون ذلك اكثر من اي شيء . ولكننا ، كما عاهدنا انفسنا ، سنظل نحمل الامانة ونؤدي الرسالة ، اقولها وأؤكدها اليوم لكل الاخوة العرب : اننا

لن نرد على الشتائم ، ولن نهاجم احدا وهو يتهجم ويتطاول علينا ، بل نقول لامتنا العربية اننا ندعوها للمضي معنا في الطريق الذي بدأناه لكي نؤكد المسؤولية بغير تفريط ، ولكي نعيد الحق السليب بغير اراقة نقطة دم واحد ، ولكي نحقق سلاما حقيقيا دائما عادلا يتيح للارض العربية والانسان العربي بناء جديدا في معركتنا الحضارية تعويضا عما فات ونهوضا بالقوة العربية التي اصبحت القوة السادسة في عالم ما بعد اكتوبر [تشرين الاول] : عالم يعتمد على العلم والمعرفة في تطوره الخارق المذهل من يوم الى يوم ، بل من ساعة الى ساعة . ومع ذلك ، فانني اكرر ، امام شعبنا وامامكم ومن فوق منبركم : هذا هو ما استطاعت مصر ان تحققه في هذه المرحلة . واذا استطاعت اللاءات ، بتحالفها مع الاتحاد السوفياتي ، ان تحقق المزيد فنحن لها مؤيدون ومصفقون .

نحن مؤيدون ومصفقون ، بل وشاكرون . واذا استطاعت اي قيادة عربية ان تصل بنا الى كل آمالنا ، فنحن اول من يقول لها نعم بكل الاخلاص والنقاء والتأييد الصادق ، وصدق سبحانه وتعالى حين قال : « وما يستوي الاعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ، ولا الظل ولا الحرور ، وما يستوى الاحياء ولا الاموات ان الله يسمع من يشاء وما انت بمسمع من في القبور » .

الاخوة والاخوات ،

انتقل الى الجزء الثاني من مقررات كامب ديفيد (اصوات في المجلس غير واضحة وهياج وظل الرئيس يقول يا ابني ، يا ابني لاحد الاعضاء دون جدوى) ثم قال الرئيس :

الاخوة والاخوات .. يا ابني .. السادة الاعضاء ،

ـ رئيس الجلسة : السادة الاعضاء ، الاستاذ كمال يتفضل يعقد هناك جلسة خاصة بهذا الموضوع .

ـ الرئيس السادات : اسمع يا ابني عودتكم على الصراحة ، ولكنني ارفض الوقاحة .

لكي نكمل الحديث ارجو ان يأخذ رئيس المجلس اصواتكم بخروجه لانه لا يصلح ان يجلس في وسط العائلة المصرية .

ايها الاخوة والاخوات ،

ـ رئيس الجلسة : السادة الاعضاء .. اتفضل .. اتفضل .. اتفضل محلك .. اتفضلوا .. السادة الاعضاء يتفضلوا بالجلوس .

ـ الرئيس السادات : السادة الاعضاء ، ارجو ان نستمر في عملنا ، وقد وضح منذ بدء القاء الخطاب ان هناك مظاهرة مطلوبة . وكنت اريد ان اتحدث اليكم فيها بعد ان ينتهي الخطاب . ولان هذا ضد اللائحة ، فضلا عن خروج على كل السلوك الديمقراطي السليم ، فهو ضد اللائحة . وتذكرون انني تحدثت معكم هنا عن العيب وقانون العيب ، وذهلت وانا في امريكا في هذه المرة وكنت اتابع في مرة ، في وقت فراغ ، جلسة من جلسات الكونغرس الاميركي للجنة اسمها (لجنة القيم) ، بالنص لجنة القيم ، وارجو ان تتسع لائحتكم الجديدة ان شاء الله لتكوين لجنة القيم هذه لكي تحاسبوا بأنفسكم من يخرج

من بينكم على اي قيم او مثل او اخلاق او سلوك ، كما هو حادث هناك . في الديمقراطية ، كما حكيت لكم ، وكما اريد لهذه المظاهرة ان تكون مظاهرة لكي تستغل في الخارج . وكان يمكن ان يذهب الى اللجنة المختصة التي ستناقش هذا الخطاب والاتفاقات وان يقول ما يشاء . ولكنها للاسف كما قلت تخرج عن حدود الديمقراطية والاخلاق ايضا للاسف . وعلى نلك ، في لائحتكم المقبلة ان شاء الله تعالجوا هذا .

الجزء الثاني الخاص باطار الحل في الاتفاقية الثانية بين مصر واسرائيل . لم تكن مباحثاتنا ، ايها الاخوة والاخوات ، في كامب ديفيد على معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، منفصلة عن معاهدات السلام بين سورية والاردن ولبنان . لاننا كنا بصدد وضع خطوط عامة تحدد المبادىء التي ترتكز عليها خطوات السلام الدائم والحل الشامل .

لقد قررت مبادىء الاتفاق الثاني ، اللي هوه الخاص بالسلام الدائم بين مصر واسرائيل ، ان تجري مفاوضات السلام بين مصر واسرائيل بحيث لا تستغرق اكثر من ثلاثة شهور ، يبدأ بعدها على الفور تنفيذ معاهدة السلام . اعلن مستر بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل ، في البيت الابيض ، في الاحتفال بتوقيع اتفاقيتي اطار السلام من الرئيس كارتر ومستر بيغن ومني ، انه سيعمل على ان تنتهي المفاوضات في شهرين اثنين فقط . كما اعلن الرئيس كارتر نلك في خطابه التاريخي امام الكونغرس الاميركي حينما بشر العالم كله بأن منطقة الشرق الاوسط قد اصبحت على اعتاب السلام ، وان ما كان حلما مستحيلا منذ اسابيع قليلة مضت قد اصبح حقيقة واقعة . انتهز هذه الفرصة ايضا من فوق منبركم هذا ، لكي اوجه اعمق الشكر والعرفان لاعضاء الكونغرس الاميركي ورياسته ، اولئك الذين غمروني بتقدير كبير يفوق كل حدود التصور والخيال . وانني ارى ان هذا التقدير ليس تحية لشخصي بقدر ما هو تحية هائلة لشعب مصر الذي احاطني بحب عظيم ، وشجع خطواتي باسمه ومن اجله حتى يكون على الارض السلام . وان شكري وعرفاني لاعضاء الكونغرس الاميركي ، هو تعبير صادق عن شكر وعرفان شعب مصر لهؤلاء الرجال الذين ادوا دورا خلاقا في قضية السلام .

الاخوة والاخوات ، ان مفاوضات معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سوف تبدأ ، باذن الله ، في وقت قريب في هذا الشهر ، وسيكون هدف المفاوضات هو وضع الخطوات التنفيذية للمبادىء الآتية :

اولا : الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من كل شبر على ارض الوطن في سيناء :

ثانيا : الاعتراف الكامل بالسيادة المصرية الكاملة حتى حدودنا الدولية بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب :

ثالثا : عودة جميع المطارات العسكرية لمصر ، ومنها قواعد جوية ضخمة اقامها الاسرائيليون خلال سنوات الاحتلال . وسوف تتحول هذه المطارات الى مطارات مدنية تملكها مصر ، وهي تقع بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ . يتم انسحاب القوات الاسرائيلية على مرحلتين : المرحلة الاولى

في فترة تتراوح بين ثلاثة اشهر وتسعة اشهر من توقيع المعاهدة الى خط يمتد من شرق العريش بطول سيناء حتى رأس محمد . هذه المساحة التي يبدأ الانسحاب الاول منها بعد اقل من خمسة اشهر ، تشكل ما يقرب من ٦٠٪ من سيناء : تتم المرحلة الثانية والاخيرة للانسحاب الكامل الى الحدود الدولية في فترة ستحدد بالضبط في المفاوضات . ولكن في الاطار قلنا انها لا تزيد على فترة من سنتين الى ثلاث سنوات ، على ان يحدد التاريخ في المعاهدة باليوم وبالساعة .

ومع نلك ، يمكن ان يتم الانسحاب في فترة اقل من نلك باتفاق الطرفين . بعد اتمام انسحاب المرحلة الاولى ، تنشأ علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية .

واذا كانت هذه هي التحديدات الزمنية للانسحاب الكامل كما جاءت في الاتفاق ، فانني استطيع ان اقول لكم : ان سلامة النوايا من الجانبين ، واستقرار الاوضاع بانشاء الحكم الفلسطيني في الضفة وغزة ، وزوال العوامل التي تدعو الى التخوف والتشكك ، ونحن نمارس اول خطوة بناءة للسلام بعد ثلاثين عاما من الحرب والدمار ، استطيع ان اقول لكم : اننا سوف نحقق ، بارادة السلام الصادقة من الجانبين ، انجاز الانسحاب الكامل في وقت اقصر مما قررته النصوص باذن الله . والسلام ، ايها الاخوة والاخوات ، ليس نصوصا على ورق . السلام ، اولا واخيرا ، هو الصدق ، وهو الاصرار على تحقيق السلام . ونحن ، في نلك ، صادقون كل الصدق ، ولم ينقصنا ولن ينقصنا الاصرار على اقرار سلام عادل ودائم .

من اجل نلك كان قبولنا لانشاء العلاقات الطبيعية بين شعب مصر واسرائيل بعد اتمام الانسحاب الاول ، حتى ندعم الاطمئنان الى سلامة النوايا ، وحتى يكون التعامل الطبيعي ارساء لانطلاق السلام في مجراه العادي ، مبددا تماما لكل آثار التخوف والشكوك . هكذا تعاملنا ، ايها الاخوة والاخوات ، مع قضيتنا ، قضية السلام . ومنذ ان خرج نداء السلام الاول من مصر في ٤ فبراير [شباط] ٧١ ، عندما اعلنت باسمكم أنني مستعد لتوقيع اتفاق سلام مع اسرائيل وكان هذا هو اول اعلان يصدر من مسؤول عربي منذ ان بدأ الصراع العربي ــ الاسرائيلي . ثم كان اعلاني بعد نلك في السادس عشر من اكتوبر [تشرين الاول] ٧٣ ، من فوق هذا المنبر ايضا ومن مجلسكم الموقر ، بالدعوة الى مؤتمر دولي يتقرر فيه السلام العادل الدائم . ولم اكن في وضع من يستجدي السلام او يطلب وقف اطلاق النار . بهذا الايمان ايضا برسالة السلام المقدسة ، وقعنا اتفاق فض الاشتباك الاول ، ثم فك الاشتباك الثاني ، ثم مبادرة السلام التاريخية بزيارتي للقدس لتحطيم جدار الشكوك والخوف من الخداع وتكسير الحجر الخاص لكل تصرف او فعل او قرار . ثم كانت كلمتي امام الكنيست للشعب الاسرائيلي ، عندما قلت لهم بقلب مفتوح لكل آمال السلام ، قلت : لماذا لا تتفق ارادتنا بصدق وايمان واخلاص لكي نزيل معا كل شكوك الخوف والغدر والتواء المخاطر واخفاء حقائق النوايا ؟ لماذا لا نتصدى معا بشجاعة وجسارة ونحن نقيم صرحا شامخا

للسلام يحمي ولا يهدد ، يشع لاجيالنا القادمة اضواء الرسالة الانسانية نحو البناء والتطور ورفعة الانسان ؟

لماذا نورث هذه الاجيال بنتائج سفك الدماء ، وازهاق الارواح ، وتيتيم الاطفال ، وترمل الزوجات ، وهدم الاسر ، وانين الضحايا ؟ احمد الله ، سبحانه وتعالى ، ان وفقني ، بتأييد الشعب وبتأييده وبرعاية شعوب العالم المؤمنة بالسلام ، ان نصل فعلا وبعد اتفاق كامب ديفيد ، الى اول تباشير الثقة المتبادلة بسلامة الله .

سوف تبدأ مفاوضات معاهدة السلام بين مصر واسرائيل ، كما قلت ، خلال وقت قصير ، لكي نحدد على الخرائط الاوضاع التأمينية التي ارتضيناها والتي اعلنت من قبل اننا مستعدون لها . فالهدف الاول والاخير هو السلام ، دون تفريط في شبر واحد من ارضنا او حبة واحدة من ترابنا المقدس . بمقتضى هذه الاوضاع ، كما قرأتم في الاتفاق ، سترابط فرقة كاملة من القوات المسلحة المصرية على المضايق ، وقوات الامم المتحدة سترابط في منطقة منزوعة السلاح على الحدود ومعها البوليس المصري ثم في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . هذه هي الخطوط الاساسية التي سوف تحدد تفصيلات المفاوضات المقبلة .

وقد يشعر بعضنا ان اسرائيل تغالي في التخوف على امنها . وهذا صحيح . تغالي اسرائيل في التخوف على امنها من اي عدوان ، برغم انها تملك قوة عسكرية كبيرة . ولكني اقول لكم ، واعلنها عليكم : ان قواتنا المسلحة المصرية لا ينقصها العتاد الحديث ، ولا ينقصها اعلى مستويات التدريب والخبرة التكنولوجية بآخر تطورات العصر . ولكن ارجو ان نقدر جميعا الآثار النفسية التي احدثها تفوق المقاتل المصري في حرب اكتوبر [تشرين الاول] والسيطرة المذهلة التي حققها على سلاحه الحديث في اول حرب صاروخية اليكترونية لم تمارسها حتى القوى الكبرى التي انتجت هذه الاسلحة . وكما قلت لكم في صدر خطابي ، لولا حرب اكتوبر [تشرين الاول] ما كانت مبادرة السلام .

ايها الاخوة والاخوات ، بقي موضوع واحد لم يتناوله نص الاتفاق ، وسمعتم عنه ، وسمع العالم كله من اقصاه الى اقصاه ، وهو اخلاء المستوطنات التي اقامتها اسرائيل في سيناء . وكما تحدث رئيس مجلسكم الموقر في كلمته الافتتاحية ، فقد وضعت مبدأين اساسيين للعمل في كامب ديفيد من قبل ان اغادر مصر . هذان المبدآن هما : لا تفريط في الارض : ولا تفريط في السيادة . كل ما عدا ذلك ، يمكن ان نتفاوض عليه . من اجل ذلك كان رأينا في مسألة المستعمرات واضحا ولا يقبل اي شك او غموض ، محددا كل التحديد . وكان الحل اللي اقترحه الرئيس كارتر ، ان يعرض موضوع الاخلاء الكامل للمستوطنات على الكنيست لكي يصدر فيه قراره خلال اسبوعين من توقيع اتفاق كامب ديفيد ، على اساس ان الحكومة الاسرائيلية كانت ملتزمة امام الكنيست بسياسة هذه المستوطنات . وكنت واضحا في حديثي ، وفي مفاوضاتي ، وفي المبدأ الذي تحدثت لكم عنه ، وقلت للرئيس

كارتر : ان اخلاء المستوطنات شرط اساسي لتنفيذ هذه الاتفاقية والا فهي تسقط . اذا لم يوافق الكنيست الاسرائيلي على اخلاء هذه المستعمرات ، فستسقط اوتوماتيكيا ، ولا التزام على مصر . وكان كارتر كما هو ، رجل خلق ومبادىء ، فأعلن ذلك في الجلسة المشتركة للكونغرس ، وفي توقيع الاتفاق . ولعلكم تابعتم اخيرا قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي ثم قرار الكنيست الاسرائيلي ، بعد ان فضلوا السلام على الارض او السيادة كما طلبت تماما . اخلاء المستوطنات سيتم في المرحلة الثانية للانسحاب كما قلت لكم : المرحلة الاولى ، نص الاتفاق على انها في خط من شرق العريش في سيناء الى رأس محمد . المرحلة الثانية الى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب . وفي المرحلة الثانية ، سيتم اخلاء المستوطنات ، .وسيتم جلاء كل مدني وعسكري عن تراب وارض سيناء . ويجب ان نسجل ان مستر بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل ، ابدى ، في آخر ساعات مؤتمر كامب ديفيد ، تفهما صحيحا لموضوع المستوطنات .

بقي بعد ذلك نقطة واحدة في الاتفاق تعرضها عليه اتفاقية القسطنطينية المعقودة سنة ٨٨٨ ، وهي حرية مرور السفن في خليج السويس وقناة السويس . فالمنع يكون بمقتضى هذه المعاهدة في حالة الحرب ، وبالنسبة للدولة المحاربة . وحيث ان حالة الحرب ستنتهي باتفاق السلام ، فسيكون من حقهم المرور في قناة السويس .

ايها الاخوة والاخوات ، اعود فأقول : ان هذه الاسس التي قررها الانسحاب من سيناء ، هي نفس الاسس التي تحكم المفاوضات بين سورية واسرائيل بالنسبة للجولان . ومن هنا كانت دعوة اتفاق كامب ديفيد لدول المواجهة ان تسهم بالمشاركة في اقرار خطوات السلام .

وبعد ، فانني اقرر امامكم اربع حقائق :

الحقيقة الاولى : ان وثائق كامب ديفيد نصت على ان تجري مفاوضات السلام تحت علم الامم المتحدة ، وطبقا للقرار ٢٤٢ :

الحقيقة الثانية : ان مجلس الامن سوف يصادق على معاهدات السلام ، ويضمن عدم انتهاك نصوصها . كما سيطلب من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، التوقيع على هذه المعاهدات مع ضمان احترام نصوصها . كما سيطلب منهم ايضا ، اي الاعضاء الدائمين ، مطابقة سياستهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي يحتويها الاتفاق :

الحقيقة الثالثة : هي ان الولايات المتحدة سوف تشترك في كل مفاوضات مقبلة . وكل هذا منصوص عليه في اتفاق اطار السلام :

ثم تأتي الحقيقة الرابعة . واحس انكم لستم في حاجة الى سماعها مني ، ولكنني اعلنها ليسمعها الجميع على ارضنا العربية من المحيط الى الخليج :
الحقيقة الرابعة ، هي انه لا توجد اتفاقيات سرية في كامب ديفيد او بعد كامب ديفيد ، ولن توجد او تكون . ان مصر تعمل في وضح النهار ، ولسنا نقدم ، ولن نقدم على ما نخجل من اعلانه لكي نخفيه . ولن تكون لنا ديمقراطية حقيقية تحكم الشعب بارادة الشعب ، اذا لم يكن شعبنا على علم كامل بكل

قضايا مصيره ومصير امته العربية . وانتم تعلمون انني لن اسمح لنفسي بالبقاء ساعة واحدة في موقعي اذا كان الرد على ثقة الشعب هو ان نخفي عليه اية حقائق مهما كانت .

احمد الله ، سبحانه وتعالى ، ان ارشدني في كل قرار صدر عني منذ ان تحملت امانة المسؤولية الاولى . واحمده ، سبحانه وتعالى ، الى ان وفقني لكي يكون القرار تجسيدا لارادة الشعب وحسه العميق ووعيه الحضاري الاصيل .

الاخوة والاخوات ، ونحن نبدأ اول خطوات تحول تاريخي نحو السلام في ارضنا ، بل نحو تأمين العالم من خطر كوارث لا يعلم مداها إلا الله اذا ما اشتعل الفتيل المؤدي للانفجار ، اتوجه بالكلمة الى الدول الافريقية الشقيقة ونحن بعض لا ينفصل من القارة الهائلة بنهضة شعوبها ونضال التحرير ، اتوجه الى اخوتنا ابناء قارتنا لاسجل ان الدول الافريقية كانت ولا تزال ركيزة صلبة دعمت كفاحنا في سبيل الحق والعدل والسلام . وهي تجربة رائعة ان نشعر ، في كل مراحل قضيتنا ، بأن الشعوب الافريقية وقادتها يقفون معنا في خندق واحد ، يقفون وقفة المبدأ والايمان الاصيل بالتضامن وليست وقفة الشعارات الجوفاء او التأييد المتحرر . لقد حاربت شعوب افريقيا بكل رصيدها النضالي الهائل . حاربت معنا من اجل تحرير الارض . حاربت معنا من اجل ارساء حق تقرير المصير ، وهذه حقوق طالما كافحت في سبيلها الشعوب الافريقية ولا زالت تكافح ببسالة نادرة . لقد كانت المؤتمرات الافريقية هي المنبر الذي خاطبنا منه شعوب العالم ، فاتخذنا قراراتنا التي تبلور حولها التأييد الدولي المتصاعد . وكانت اللجان الافريقية التي شكلت لتجسيد التضامن العربي ، وفي مقدمتها لجنة الحكماء ، اقول : كانت اللجان الافريقية لجان عمل وحركة . ولقد ازدادت هذه الدائرة عمقا واتسع نطاقها الجغرافي لتشمل اخوتنا في الدول الافروآسيوية وبلدان عدم الانحياز على امتدادها وانتشارها في ارجاء العالم . وقد وقفت هذه الدول صفا واحدا وسدا واحدا ضد الاستيلاء على الارض بالقوة ، وضد انتهاك حق الشعوب في الحرية والمساواة . اقول لهؤلاء جميعا اننا لا نزال ، لاخوتنا في افريقيا وفي آسيا ، اننا لا نزال في بداية الطريق الاصعب ، ولا يزال امامنا شوط طويل من النضال المضني والجهاد المتصل . ولن تكتمل الرسالة التي تحملناها معا بكل شجاعة ووعي الا اذا توصلنا الى تحرير الارض واسترداد الحق . ان خطونا الى بداية الطريق الصحيح الاصعب لا شك انه عنصر جديد مؤثر على مجرى الاحداث ، غير اننا يجب ان نواصل الكفاح معا وفي يقظة تامة حتى تتحقق الاهداف السامية التي تعاهدنا عليها وحاربنا من اجلها . بقي الجزء الاخير من خطابي ، وهو ما قلت لكم عنه بالموقف الداخلي .

كانت حرب اكتوبر [تشرين الاول] ، ايها الاخوة والاخوات ، بالنسبة لنا ، تحولا تاريخيا من اليأس الى الامل ، من فقدان الثقة بالنفس الى استرداد كامل لهذه الثقة . وقد بدأنا بعد وقف القتال برنامجا طموحا للبناء والتعمير ، على الرغم من اننا واجهنا ، ولا زلنا نواجه ازمة اقتصادية طاحنة ، في وقت

كان اقتصادنا فيه تحت الصفر بسبب اعباء ومسؤوليات الاعداد العسكري بما لا يمكن ان تتحمله دولة محدودة الموارد خاضت غمار حربين ضروسين لا يفصل بينهما إلا ست سنوات ، اي من هزيمة ٦٧ الى انتصار اكتوبر [تشرين الاول] ٧٣ ، وبينهما حرب استنزاف ، وقبل ذلك عدوان ٥٦ . ومع ذلك ، ومع اهوال العقبات الضخمة ، استطعنا ان نتصدى لاصلاح المسار الاقتصادي من انغلاق كامل الى انفتاح ، من قصور خطير في الانتاج الى زيادة في معدلات الانتاج ، من تضخم كبير ادى الى ارتفاع الاسعار الى محاولات متتابعة لرفع لمستوى الاجور والدخول بالقدر الذي تستطيع ان تتحمله الدولة . ولقد تم كل ذلك بتعاون اخوي صادق من بعض الدول العربية الشقيقة ، وبتقدير وتشجيع من المجتمع الدولي ، وعلى رأسه الولايات المتحدة ودول السوق الاوروبية المشتركة ، حتى استطعنا وبعد سنوات قاسية من المعاناة ان نتجاوز اختناقات عنق الزجاجة ، وان نستعد لبداية الوقوف على قدمين ثابتتين ، استحق ذلك كله احترام المؤسسات الدولية وثقتها في سلامة مسارنا الاقتصادي . ولكن اقول لكم : اننا لا نزال في مرحلة المعاناة ، رغم كل ما تم ، رغم كل ما اتخذ من جهد متصل لكي نجني ثمرات سياسة الانفتاح الانتاجي . فقد كان علينا ، في الوقت نفسه ، ان نتحمل اعباء مسؤوليتنا العسكرية لتحرير الارض ، ونحن نناضل بكل قوانا من اجل اقرار السلام .

ولقد سمعتموني كثيرا اطالب بأن يحتل جيل اكتوبر [تشرين الاول] الذي مارس متطلبات الحرب وتعبيد طريق السلام في الوقت نفسه ، اقول : سمعتموني اطالب بأن يحتل هذا الجيل مسؤوليات القيادة في مختلف ساحات النهوض واليقظة بمنطق الاعداد السليم والتخطيط العلمي واقتحام مسؤوليات العمل التنفيذي بحماس وشجاعة وبايمان ، ايمان يفرض علينا ان نختصر طريق المعاناة لكي نضع الركائز ، العلمية والعملية ، لمستقبل الرخاء والحياة الكريمة لكل اسرة عارقة كادحة على ارض الوطن .

حين اقول جيل اكتوبر [تشرين الاول] فانني اقصد كل من ساهم بالجهد العسكري او المدني او الشعبي في الاعداد والتنفيذ لانتصار اكتوبر [تشرين الاول] وكل الخبرات الوطنية التي اعطت تجربتها وفكرها لهذا التحول الكبير .

ولقد وفرنا لكل ذلك بناء ديمقراطيا ، يحمي حرية المواطن ،ويظله بالامن والامان ، وتنطلق فيه افكار المواطنين بالرأي والرأي الآخر صادقة خالصة لوجه الله ووجه الوطن

تعلمون ، ايها الاخوة والاخوات ، ان بعض التيارات الخبيثة التي تتلقى الاوامر والتعليمات من عاصمة اجنبية ، تتآمر علينا وجهارا ، علينا هنا في مصر ضد شعبنا وضد حقنا في الحرية والحياة : اقول : حاولت هذه التيارات الخبيثة ان تستثمر اضواء الحرية والديمقراطية لكي تعصف وتهدر الحرية والديمقراطية ، متحالفة بذلك مع دعوة مريضة الى العودة للفساد السياسي والديمقراطية الزائفة قبل ٢٣ يوليو [تموز] .

جرت هذه المحاولات الشريرة ، ولكن الشعب استطاع بوعيه ويقظته ان

يحمي مساره وان يحمي مجتمعه من كل مؤامرات الظلام .

ولكن ، اين نحن الآن في اوضاعنا الداخلية ؟ والى اين بعد اتفاق السلام ؟ ومتى يجيء الرخاء المرتقب ؟ هذه هي الاسئلة التي اعرف تماما انها تدور في ذهن كل مواطن على ارضنا ، واعرف ايضا ان الشعب يردد اننا حققنا انتصارات ضخمة في شؤوننا الخارجية استحقت تقدير العالم ووضعت مصر في مكان مرموق من الاحترام والاعجاب على المسرح العالمي . فمتى تحقق مثل هذه الانتصارات الضخمة في شؤوننا الداخلية ، ونحن الآن على مشارف السلام ؟

اعرف ايضا ان الشعب يطلب مني ان اتفرغ للوضع الداخلي ، وان اعطيه مثل الجهد الكبير الذي اعطيته للمشكلات الخارجية . اعرف ايضا اننا كنا قد استقبلنا تباشير السلام بالفرحة الكبرى والآمال العامرة في قلوبنا ان تنعكس كل اضواء السلام على طريق البناء الداخلي فنتخلص بسرعة من مشكلات كادت ان تصبح مشكلات مزمنة وكأنه ليس لها من حلول قاطعة . اعرف ايضا ان البعض قد تصور ، بعقدة الخوف من اشباح ما قبل مايو [ايار] ، ان هناك تراجعا عن طريق الديمقراطية .

تصور البعض هذا بعد ان استمعوا الى تحذيرات مستمرة للعابثين بأجواء الديمقراطية ، وبعد ان نزلت الى الشارع السياسي لقيادة الحزب الوطني الديمقراطي الذي انضمت اغلبية ساحقة من المواطنين وظهرت تساؤلات تقول ما هو مصير الاحزاب المعارضة امام هذه الاغلبية الساحقة التي يمكن ان تتحول الى سيطرة مقنعة ؟

اعرف كل هذا ، ايها الاخوة والاخوات ، لانني لست بعيدا عن نبض الجماهير في القرية والمدينة والحارة والزقاق ، فأنا من الشارع ، منه واليه ، قلبي مفتوح دائما لكل رنين .

قدري في موقع المسؤولية هو رسالة مقدسة للتحرير والرخاء. فلا حرية والارض محتلة . ولا ديمقراطية تغني عن الرخاء . والرخاء لن يجيء على حساب الديمقراطية . باتفاق السلام ابدأ اليوم مرحلة تطور جذرية في شؤوننا الداخلية . مرحلة تطالبنا جميعا ، حاكمين ومحكومين ، بمسؤوليات هائلة وعمل شاق وعظيم من اجل تدعيم الديمقراطية وبناء السلام وتحقيق الرخاء . هذه هي اهدافنا الثلاثة في المرحلة المقبلة .

الاهداف هي : تدعيم الديمقراطية : وبناء السلام : وتحقيق الرخاء .

هذه المرحلة تطالبنا جميعا ، حكومة وشعبا ، بالجهد الاكبر والعمل المتضاعف والعطاء المتجسد ، ولا مكان للمتفرجين ، ولا مكان للسلبيين ، ولا مكان للذين لا يعملون ولا يريدون لغيرهم ان يعمل ، ولا مكان لمن تقتصر ادوارهم على ترديد الحقد ومحاولة الهدم وشق الصفوف : فلا مكان لهؤلاء جميعا في موكب هذا الزحف العظيم . فنحن نواجه تحولا من اقتصاد حرب الى اقتصاد السلام ، وهو تحول لا يمكن ان يحدث بجرة قلم ، ولا يمكن ان يجري بغير حسابات علمية دقيقة .

كل ذلك لكي يصل بنا الى تحقيق صادق لآمالنا . هذا الزحف ايضا ،

الشاق ، لا بد ان يكون شعبيا ورسميا في وقت واحد ، وبارادة واحدة ، وبايمان واحد ، يحطم الصخور لكي نعبر معا طريقا واحدا هو طريق السلام والديمقراطية والرخاء .

وانتم تعلمون ، ايها الاخوة ، انني لست من هواة الشعارات الجوفاء ، ولكن من واجبي ان اقرر امامكم جميعا اننا اذا لم نشارك جميعا في هذا الزحف الشاق بروح اكتوبر [تشرين الاول] ، اي بالعمل المنظم والمدروس وبالصبر وبالشجاعة وبالالتزام الامين بالواجب والمسؤولية ، فسوف تحتوينا حلقة مفرغة من الدوران حول انفسنا وحول مشكلاتنا بلا نهاية وبلا قرار .

اذا كان اتفاق اطار السلام قد حدد خطوات تحديد السلام العادل الدائم ، فان زحفنا يجب ان يحدد خطوات البناء والرخاء في اطار واضح يعمل في نطاقه الحاكمون والمحكومون ، اطار واضح ومحدد تلتزم به الحكومة وتشارك كل الطاقات في تنفيذه في جد وحماس ، ويراقب الشعب هذا التنفيذ بروح التعاون وبكل اليقظة وبكل الشجاعة . ولست ضجرا ابدا ، بل انني اقدر كل الاصوات المخلصة التي تطالبني بالتركيز على شؤون الداخل . ولكن ارجو ان تسمحوا لي ان اقول لهم امامكم إنه لا انفصال على الاطلاق بين الوضع الخارجي والوضع الداخلي . كلاهما في خدمة الآخر ، ونجاحنا الخارجي قد اعتمد ، اول ما اعتمد ، على صلابة الشعب ووحدته ووعيه ، رغم كل ما يعانيه في قوت يومه وحاجات خدماته . كما ان الوضع الداخلي لا يمكن ان يندفع الى انطلاقة البناء السليم المتكامل وهو يعاني اعباء القهر الخارجي ومتطلبات نضال التحرير . وعلينا اليوم جميعا ، ايها الاخوة والاخوات ، ان نبدأ معا بداية جديدة لكي نحقق مسؤوليات مرحلة هذا الزحف العظيم .

ولست ألوم بعض الاصوات المخلصة التي هددت رؤيتها عقد الماضي القريب فأصبحت تخشى على الديمقراطية من ان تتحول الى سيطرة الحزب الواحد . اطمئن هؤلاء واؤكد لهم ، بنفس اخلاص تخوفهم ، ان الديمقراطية لا تتراجع ولن تتراجع ابدا باذن الله . ان تصحيح المسار الديمقراطي بالاستفتاء الشعبي لم يكن جذبا للديمقراطية الى الوراء ، بل دفعا لها الى الامام في الطريق السليم ، خالصة من التامر عليها وممن استعبدتهم اهداف منحرفة او استعبدتهم اطماع ما قبل ٢٣ يوليو [تموز] حيث كانوا يسيطرون ويقهرون ويفسدون . واذا كنت قد حذرت كثيرا من اولئك وهؤلاء ، فهو تحذير الحماية لا تحذير التسلط ولسوف استمر احذر . ولعلكم سمعتموني ان اولئك المنحرفين يرددون اليوم كالببغاوات صوت موسكو والرافضين لبناء السلام ، منفصلين منعزلين عن اجماع شعبنا على بناء سلام حقيقي لا نبيع فيه ولا نباع . ووجود حزب جديد تؤيده الغالبية الساحقة من الشعب لا يعني ابدا ان تسحق الغالبية رأي الاقلية او رأي المعارضة ، بل ان مسؤولية الغالبية والاقلية معا هي ان يسحقا معا ، بالرأي والرأي الآخر ، كل عقبات البناء والرخاء . واذا كنت اطالب الغالبية بالالتزام الكامل بالديمقراطية الصحيحة التي تؤدي المسؤولية ايمانا وعطاء وان تدعم حكومتها بالسلوك الاخلاقي والقدوة الحسنة والعمل المخلص الشريف في ساحتها الشعبية من غير ان تركن الى انها اغلبية الحزب

الحاكم ، اذا كنت اطالب الاغلبية بهذه الالتزامات فانني اطالب احزاب المعارضة بالتزام واحد فقط ، ذلك هو السلوك الاخلاقي بالمشاركة لا بالتشهير بالرأي الصادق ، بالدواء لا مجرد التهويل بكل ذلك . ولعل السلوك الاخلاقي الذي تحدثت لكم عنه هنا قد افصح عنه ذلك الذي اراد ان يحدث فرقعة في جلستنا اليوم . دستورنا وقانون مجلس الشعب ولائحة المجلس ومواثيق الشرف في كل المؤسسات لا تنتقص حقا لرأي آخر يسلك الطرق المشروعة ويحترم سيادة القانون . وعلينا ان نلتزم جميعا بما سبق ان قررناه في اجتماع اللجنة المركزية في ٢٢ يوليو [تموز] الماضي من ضمانات الممارسة الديمقراطية فهي ضمانات اصيلة قائمة على احترام الرأي والرأي الآخر ، وعلى حماية مؤسساتنا الدستورية من ان تكون بمعزل عن نبض الجماهير او ان تكون بعيدا عن الاداء الكامل للممارسة الديمقراطية الصحيحة الكاملة

. . . .

الاخوة والاخوات ،

كلمة اخيرة ، ايها الاخوة والاخوات ، قد تبدو المهمة صعبة ، بل هي في الحقيقة بالغة الصعوبة . ولكن الامل كبير ، ووحدة الامة في هذه المرحلة هي اشد لزوما من اي مراحل سابقة في نضالنا . هي ماء الحياة لزحفنا الشاق الكبير . ولا زالت مصر تتعرض لمؤامرات خارجية لها امكانيات القوى الكبرى ، فاحذروا ، ثم احذروا من دعاة الاباطيل مهما ارتدوا من اثواب ، ومهما استقدموا من اشاعات ، ومهما روجوا من ترهات . لقد صبرنا طويلا على الآلام والاوجاع . وهذا قدر كل من يخلص لترابه المقدس ومجتمعه المؤمن . صبرنا طويلا ، ولكن نحو امل واحد . وقاومنا كل تمزق ونحن نواجه مرحلة ما بعد اكتوبر [تشرين الاول] باقتصاد تحت الصفر . ولكن ارادتنا اثبتت انه لا تسمو الى اصرارها او تشتريها بلايين البلايين .

وارجو ان تعلموا ان تحقيق كل اجراءات السلام لن يكون نزهة في ارض ورود وازهار . امامنا نضال كبير ، ويكفي ان تعلموا ان تغيير عبارة واحدة في وثائق كامب ديفيد ، كان يقتضي منا ساعات وساعات من الحوار المرهق المتصل . اعود فأقول : ان وصولنا الى اهدافنا القومية ، ايها الاخوة والاخوات ، يقتضي اولا واخيرا نهوضنا جميعا بمسؤوليتنا الضخمة بأكبر جهد واغزر عقل .

وكما كنت افكر في متاعب شعبنا ومعاناته وانا في كامب ديفيد ، وكأنني اعايش كل مواطن فيما يعانيه ، فانني ارجو ايضا ان تفكروا معي طويلا في متطلبات زحفنا نحو الرخاء المنشود . ليست هذه المتطلبات ، ولن تكون من قدرات الحكومة وحدها . انها تنادي قدراتكم وطاقاتكم وخبراتكم وحماستكم ، ومع ذلك كله ثقتكم في اننا سوف نحقق الاهداف بعون الله معا ، وسوف نرفع المعاناة معا ، وسوف نصل معا الى الحياة الكريمة في بيت سعيد . ان ما احاطني به مجلس الشعب الاصيل من تأييد ساحق وعاصفة اسطورية ، يوم عودتي من رحلة السلام ، بما لا يحلم به انسان ، هو في الوقت نفسه اكبر حافز لي على العمل وعلى المعاناة من اجل شموخ هذا الشعب

وشموخ أماله في حياة جديدة الى طريق الرخاء . وشكري الخاص وعرفاني الصادق لكل رجل وامرأة وطفل في بلادي هو تجديد وتأكيد لمسؤوليتي امامكم وبكم ومعكم ان نمضي معا بالقدم الثابتة والعقل المستنير والفكر الحر ، ان نمضي معا بارادة تحطم الصخور ، ووحدة تتحدى الصغار وتدوس على الاحقاد على طريق الحب ، طريق السلام ، طريق الرخاء .

الاخوة والاخوات ،

ان مسؤوليتي ، امام شعبنا وامامكم وامام التاريخ ، ان لا افرط في امانة ، وكانت الامانة في عنقي منذ ان توليت تحرير الارض بنضال الايمان الطاهر والشرف والمسؤولية الذي يحتم ألا تسفك الدماء اذا كان هناك سبيل الى السلام في نفس الوقت الذي يحتم بذل الدماء اذا اقفلت في وجوهنا كل ابواب السلام ، فلن يكون ثمن الحياة هو الخنوع للذل والاستعباد . ولعلكم تذكرون انني اعلنت في خطاب اول مايو [ايار] سنة ٧١ ، انني لن اسمح لابنائي في القوات المسلحة ان يحاربوا معركة غير متكافئة ، او ان اقذف بهم الى ساحات الانتحار . كان ذلك عندما ارادت مراكز القوى ان تناور بدخول الحرب لخداع الشعب من اجل التخلص مني ، وقد تجردوا في ذلك من ادنى مشاعر المسؤولية نحو ارواح ابنائنا ونحو مصير بلادنا لانهم كانوا يعلمون باليقين اننا لم نكن وقتها مستعدين فعلا للقتال . ولكنني لم اجبن ، ولم اخش الاتهام الكاذب بأنني اخاف الحرب او اخدع الشعب بنداء الاستعداد للمعركة ، واعلنت الحقيقة للشعب . وقد بذلنا ، منذ ذلك الحين ، اكبر جهد نضالي يتصور سار في اتجاهين متوازيين : الاتجاه الاول ، هو ان ننشد طريق السلام بكل الصبر والاصرار : والاتجاه الثاني ، هو ان نعد للمعركة بأسلوب وتخطيط على احدث ما استطعنا ان نحصل عليه . واعطينا للجهدين كل ما هو فوق طاقة البشر من متابعة والحاح ويقظة واستمرار وثقة كاملة في انفسنا . وعندما ادركت ان نضالنا من اجل السلام يدور في حلقة مفرغة ويسير الى طريق مسدود لان القوى الكبرى التي كانت تملك قدرة التأثير قد رأت فينا جثة هامدة بلا حراك ، بل اتفقت القوتان العظميان ، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي في أول بيان وفاقي في موسكو سنة ٧٢ ، على رضائهما باستمرار حالة الاسترخاء العسكري ونحن مهزومون . عندما وصلنا الى هذا الطريق المسدود ، كان القرار بحتمية المعركة بكل ما استطعنا ان نحصل عليه بشق الانفس من سلاح . وتذكرون انني قلت للمجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية ، في اجتماع سري يوم ٢٦ اكتوبر [تشرين الاول] سنة ٧٢ ، انه لم يعد لنا الخيار . وقلت بالحق ، فالوجود بلا كرامة خير منه الموت ، واشرف لنا وللاجيال من بعدنا ان نموت واقفين على ان نعيش راكعين .

اخوتي واخواتي ، لقد كانت ، وستظل بعون الله عقيدتي هي ان المقاتل المصري هو عنصر القوة الحاسمة للمعركة الذي لم تدركه لا حسابات الكومبيوتر ولا اي حسابات اخرى تنبأت بأننا سنهزم في بضع ساعات . فحققت حرب اكتوبر [تشرين الاول] هدفها . ادركت اسرائيل انها لن تستطيع ان تؤمن وجودها بما اسموه في ذلك الوقت بالتفوق العسكري الذي لا

يقهر ، وادرك العالم انه خذل دعوتنا بالسلام بتقديرات خاطئة .

فاذا استجاب العالم الى جدية اصرارنا على السلام ، واذا استطعنا ان نوفر لتحقيق السلام كل امكانيات النجاح ، فانه اهدار لمسؤوليتي ، امام شعبي وامامكم وامام التاريخ ، ان افرط في نقطة واحدة من دم ابنائي من الجنود او الضباط : اهدار لمسؤوليتي ، امام شعبي وامامكم وامام التاريخ ، ان افرط في نقطة واحدة من دم ابنائي من الجنود والضباط ، او ان اقدم روحا واحدة لتذبح في مذابح الشطط وتجارة الشعارات والحماس الكاذب المجنون . دم ابنائي في رقبتي . ارواح ابنائي في امانتي . وشكرا لك يا رب لانك ألهمت شعبي بايمان السلام . وشكرا لك يا رب لانك ألهمتني حتى انجزت ما وعدت . انني في حاجة الى جهودكم جميعا ، ايها الاخوة والاخوات ، والى عرقكم جميعا ، الى كل فكر منكم ، والى كل ساعد منكم . ولم اكن ادخل المعارك وحدي ابدا . لقد دخلت كل المعارك بكم ، وانتم معي ، وانا معكم . ولقد كسبنا ، بحمد الله ، كل معاركنا ، لاننا كنا دائما معا ، ويد الله فوق ايدينا . معا نحقق الانتصارات . معا نفرح بها ونندفع الى انتصارات جديدة . معا نقاسي المعاناة ، ومعا نعبر آلام المعاناة كما عبرنا من الهزيمة الى النصر ومن الحرب الى اعتاب السلام . وانا اعلم بكل آمالكم وآلامكم ، ومن اوجع الآلام تنطلق طاقات الآمال . وقديما علمتنا الحياة بأن الامم العظيمة تصنعها الآلام العظيمة . لقد حققت لنا وحدتنا وصلابتنا ان يصل بنا نضال السلام الى اعتاب السلام ، وسوف تحقق لنا بعون الله وحدتنا وصلابتنا ان يصل بنا نضال الرخاء الى اعتاب الرخاء . ونضال الرخاء يطالبنا بالعطاء ، عطاء العرق ، عطاء العمل ، عطاء الصدق ، عطاء الالتزام ، عطاء التجرد ، عطاء الشعور الصادق لمعاناة الجماهير « ربنا اننا سمعنا مناديا ينادي للايمان ان آمنوا بربكم فآمنا . ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار . ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة انك لا تخلف الميعاد » .

والسلام عليكم ورحمة الله .

القسم الثالث

المواقف العربيـــة

اولا : الدول العربية

١
بيان مجلس الوزراء الاردني.(١)

(عمان ، ١٩٧٨/٩/١٩)

لقد درست حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، دراسة اولية ، الوثائق المتوفرة التي نتجت عن مؤتمر كامب ديفيد وصدرت عنه .

والحكومة الاردنية التي لم تكن طرفا في المؤتمر المذكور ، تود ان توضح ، من جديد ، المبادىء التي ستحكم موقف الاردن في تقييم نتائج مؤتمر كامب ديفيد الكاملة ، وفي اتخاذ الخطوات والمواقف التي تترتب على ذلك .

اولا – ان الاردن الذي وردت الاشارة اليه في مواقع متعددة في وثائق كامب ديفيد ، لا تترتب عليه ، قانونا او معنويا ، اية التزامات ازاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها .

ثانيا – ان الاردن يؤمن بالحل العادل الشامل الذي يعالج مختلف جوانب القضية والنزاع العربي – الاسرائيلي المنبثق عنها ، وهو يعتبر انفصال اي طرف من الاطراف العربية عن مسؤولية العمل الجماعي من اجل تحقيق الحل الشامل الذي يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية والحقوق العربية بشكل متكامل وعلى كل الجبهات ، اضعافا للموقف العربي ولفرص الوصول الى الحل العادل الشامل المنشود .

ثالثا – ان اية تسوية نهائية [عادلة يرضى بها الاردن يجب ان]* تتضمن انسحابا اسرائيليا من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك غزة والضفة الغربية ، وبخاصة عودة السيادة العربية على القدس العربية التي وقعت تحت الاحتلال مع باقي الاراضي العربية في حزيران [يونيو] عام ١٩٦٧ . وكذلك ، فان اية تسوية عادلة ونهائية يجب ان تنص ، بوضوح ، على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية كاملة وفي اطار التسوية السلمية الشاملة التي تحقق الامن والسلام لجميع الاطراف .

رابعا – ان المملكة الاردنية الهاشمية ، وهي تعتبر الشعب الفلسطيني الطرف الاول والاصيل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، لا تتوانى

---

(١) « الرأي » (عمان) ، ١٩٧٨/٩/٢٠ .

* لم ترد في « الرأي » . انظر : « النهار » (بيروت) ، ١٩٧٨/٩/٢٠ .

مطلقا عن ممارسة مسؤولياتها ودورها تجاه قضية السلام في المنطقة ، وفي صون حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها . وهي ، انسجاما مع هذه السياسة الثابتة ، ستجري اتصالات واسعة وشاملة ، على الصعيدين العربي والخارجي ، لاستيضاح الحقائق والمواقف ، ولتقييم الوضع تمهيدا لبلورة افضل السبل ووسائل خدمة القضية الفلسطينية والحقوق العربية وقضية السلام العادل في المراحل الآتية ضمن اطار المبادىء التي يلتزم بها الاردن وشعبه .

٢
مقابلة صحافية للملك حسين.(١)

(عمان ، اواخر ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٧٨)

س ـ هل غيرت تفسيرات (وزير خارجية الولايات المتحدة) سايروس فانس ، من نظرتك الى اتفاقيتي كامب ديفيد ، ام اكدت تحفظاتك ؟

ج ـ لقد اكدت تحفظاتنا . لكنها ، ايضا ، اعطتنا فرصة كي نسأل بعض الاسئلة الصعبة فيما يتعلق بالمعاني والتفسيرات . لقد تجاوب مع بعضها ولكن ليس جميعها ، ونحن الآن في انتظار اجوبة عن اسئلتنا الاساسية .

س ـ هل وجدت اي جزء من اطار السلام في الشرق الاوسط مشجعا ؟

ج ـ في الوقت الحالي لسنا متشجعين . انه انحراف عن (قرار الامم المتحدة رقم) ٢٤٢ ، الذي كان يشكل موقف الولايات المتحدة في السابق . ويجب مراجعة الكثير منه قبل ان يصبح مقبولا لدينا ولدى شركائنا العرب . أن البند المتعلق بحق تقرير المصير للفلسطينيين لا يزال مبهما للغاية ، وعليه ان يشتمل على انسحاب تام ، وعلى السيادة العربية في القدس العربية . والا فليس هناك ما نتفاوض فيه .

س ـ لماذا لا يستطيع الفلسطينيون العرب الافادة من بنود كامب ديفيد ، باقامة حكومة محلية ذات استقلال ذاتي كامل وباقامة علاقات طيبة ، بالتدريج ، بكل من مصر والاردن والسعودية ، الخ ؟ هذه هي الطريقة التي حققت بها بلاد كثيرة في العالم استقلالها ؟

ج ـ من المبكر جدا القول ما سيكون عليه موقفنا النهائي . فعلينا ، مثلا ، ان نعرف ما اذا كان الحكم الذاتي سيشمل سكان القدس . انهم يشكلون خمس سكان الضفة الغربية ، وهناك ايضا مسألة المستوطنات الاسرائيلية .

(١) *International Herald Tribune* (Paris), 25/9/1978
اجرى المقابلة أرنو دو بورشغريف .

س ـ ما هي شروط الاردن للدخول في عملية المفاوضات كما دعت اليها الولايات المتحدة ؟

ج ـ علينا ان نعرف ماذا يكمن في نهاية الطريق ، وأين موضعنا . وهناك خلل كبير في التوازن بين الاتفاقيتين : فالاولى ـ المتعلقة بسيناء ـ واضحة جدا . والاخرى ، اقل ما يقال عنها ، انها غير مشجعة .

س ـ اذا اعيد النظر في قرارات الرباط (في مؤتمر قمة دول الجامعة العربية في تشرين الاول ـ اكتوبر ـ ١٩٧٤ ، حيث اعترف الاردن وباقي الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة ياسر عرفات ، ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني) واعيد توكيلك للتفاوض من قبل الدول المعنية اساسا ، هل سيكون اطار كامب ديفيد مسارا مقبولا ؟

ج ـ لدي شكوك كثيرة في هذا . فستكون مصر خارج الصورة ، اذا صح التعبير ، بمعاهدتها المنفصلة للسلام . وسيفرض هذا علينا قيودا هائلة ، ويضعف موقفنا في المفاوضات . ان حلا دائما وشاملا هو اهتمامنا الوحيد ، وليس اسلوب « الخطوة خطوة » المجزأ . ويجب ان يكون امامنا طريق واضح اذا اردنا القيام بخطوات تحدد مواقعنا .

س ـ هل قدم اليك عرفات ما يشير الى انه قد يرغب في ان يعهد اليك ، ثانية ، بالمفاوضات كي تحاول مرة اخرى ؟

ج ـ لقد كان لقاؤنا اقرب الى المفاجأة السعيدة ومرضيا جدا . لقد ايد (الزعيم الليبي العقيد معمر) القذافي وعرفات ، بحرارة ، اتجاهنا الثابت الذي نال اخيرا اعتراف الذين اساؤوا فهمنا في السابق . لقد عبرا عن صداقتهما ورضاهما عن سياساتنا . واتفقنا على مواصلة الاتصال الوثيق ، في المستقبل ، لتحاشي اخطاء الماضي . ومن السابق لاوانه الآن الحديث عن استئناف انتدابي للتفاوض .

س ـ لماذا كان القذافي وعرفات متلهفين على لقائك يوم الجمعة ؟

ج ـ لان الموقف دقيق في المنطقة بأسرها . لقد كان من المؤثر جدا رؤيتهما يغيران موقفهما نحونا .

س ـ هل وجها اليك دعوة للاشتراك في قمتهم في دمشق ؟

ج ـ لا . ما حدث هو ان القذافي اتصل بي بعد مغادرة فانس ، وقال انه يود مقابلتي . وعندما وافقت ، اقترح لقاء في دمشق . لكن ذلك لم يكن ملائما بسبب جدول اعمالي الحافل . وعندها دعوته الى عمان . وبعد ذلك عاد فاتصل بي مقترحا لقاء على الحدود بدلا من ذلك . واتفقنا اخيرا على القاعدة الجوية في المفرق . لكنني لم اكن اعرف ان عرفات كان معه الى ان وصلا الى الحدود صباح امس .

س ـ من الواضح ان (الرئيس المصري انور) السادات لا يشعر بأن قرارات الرباط لا تزال تقيد يديك . هل تشعر انت بذلك ؟

ج ـ من الناحية التاريخية ، كان مؤتمر الرباط تطورا مهما جدا في المنطقة . وهذا لا يعني اننا نتخلى عن مسؤولياتنا او نتخلص منها . بل بالعكس ، علينا ان نعرف ، وجهتنا اولا .

س ـ يقول الرئيس السادات انك اذا كنت تشعر بعدم استطاعتك الاشتراك في مسار كامب ديفيد ، سيفاوض هو اسرائيل بشأن الضفة الغربية وغزة ، ويشرك بعض اعضاء م.ت.ف. في وفده . هل لديك اعتراضات على ذلك ؟

ج ـ السادات حر في آرائه الخاصة . وقد نجح حتى الآن ، في الابتعاد عن التزاماته تجاه شركائه العرب .

س ـ كيف ؟

ج ـ عندما تخلى عن اصراره على الحاجة الى تسوية شاملة .

س ـ هل تشعر الآن بأنك اقرب الى موقف سورية او الى موقف مصر ؟

ج ـ اقرب الى موقف الاردن . لكن موقف سورية لا يختلف كثيرا عن موقف الاردن . فكلانا يوافق على القرار رقم ٢٤٢ ، وعلى اعادة جميع الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس العربية ، وحق تقرير المصير للفلسطينيين ، مقابل السلام النهائي في المنطقة .

س ـ ماذا قال فانس عن مستقبل المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية ؟

ج ـ لم تكن لديه اية اجابات واضحة . لقد سمعنا اقوالا متناقضة الى حد انه اصبح من الصعب عدم الاستنتاج بأن اسرائيل لم تتخل بعد عن مخططاتها التوسعية في الاراضي المحتلة المتبقية .

س ـ والقدس الشرقية ؟

ج ـ ان موقف الولايات المتحدة واضح ، لكنه يحتاج الى مزيد من الايضاح فيما يتعلق بالمواطنين العرب في المدينة ، وفيما اذا كان اقتراح تقرير المصير يشملهم ايضا .

س ـ لقد سردت الولايات المتحدة عدة مكاسب للجانب العربي ، بما فيها اعادة سيناء كاملة : انهاء الاحتلال العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية وغزة ، الاعتراف بالحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين القاطنين هناك ، تقليل الحامية العسكرية الاسرائيلية من ١١,٠٠٠ الى ٦,٠٠٠ مع سحب القوات المتبقية الى مناطق محددة خصيصا ، الخ ... ألا يشكل هذا ، بمجموعه ، خطوة الى الامام بدلا من الكارثة المفجعة كما وصفتها سورية ؟

ج ـ انها ليست حقا خطوة الى الامام ، اذ ان الولايات المتحدة سارت خطوة الى الخلف بالنسبة الى القرار رقم ٢٤٢ .

س ـ ان الولايات المتحدة متهمة باحداث شرخ في العالم العربي عن طريق اخراج مصر من المعادلة العسكرية ، بحيث ضمنت عدم نشوب حرب عربية ـ اسرائيلية خامسة . ولا يمكن ان يكون في العالم العربي انقسام اكثر مما كان هناك اصلا ، فلماذا يوجه اللوم الى الولايات المتحدة على محاولتها تجنب حرب اخرى في المنطقة ؟

ج ـ ان العرب انفسهم ، بالتأكيد ، مسؤولون عن هذا الوضع اكثر من الولايات المتحدة . ان مصر هي التي سببت الشرخ .

س ـ تقول الولايات المتحدة في الحقيقة للاردن : تفضل الى قطار السلام

والا سنخلفك وراءنا وتصبح غير ذي اهمية . ما ردك على ذلك ؟

ج ـ لقد تصرفنا ، وسنستمر ، بناء على ما نعتقد انه مصلحة الشعب الفلسطيني العليا ، بغض النظر عن رأي واشنطن او اي بلد آخر فينا .

س ـ هل قناعتك هي ان اتفاقيتي اطار السلام في المنطقة والسلام بين مصر واسرائيل ، متصلتان او منفصلتان ؟

ج ـ لقد سمعنا الكثير من الاقاويل المختلفة ، بحيث بدأنا نتساءل عن العملية بأكملها . ولكن قيل لنا ، في هذه المرحلة ، انهما منفصلتان لا متصلتان .

س ـ ما هي ، من وجهة نظرك ، المصائد الدبلوماسية في اتفاقيتي كامب ديفيد ؟

ج ـ ان الاطار العام هو ، في النهاية ، ورقة التوت التي تغطي مشروع بيغن . مجرد غطاء من السكر . انظر الى جميع تصريحات (رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم) بيغن . بقاء القوات الاسرائيلية لفترة غير محددة . والمستوطنات ايضا . ما هو الموقف في كل هذا ؟

س ـ يبدو ان السادات قد حصل على ازالة المستوطنات الاسرائيلية من سيناء . هل ستكون ازالة مشابهة في الضفة الغربية شرطا مسبقا بالنسبة اليك ، ام هل في الامكان بقاؤها تحت السيادة العربية ؟

ج ـ بل شرط مسبق . لا يمكن التفكير في جزر اسرائيلية على اراض عربية تحت السيادة العربية . لكنه موضوع آخر ، طبعا ، اذا كانوا مواطنين من دولة ما يعيشون في دولة اخرى في اطار قوانين مكان اقامتهم الذي اختاروه .

س ـ يقول السناتور (جيمس) ابو رزق (ديمقراطي من داكوتا الجنوبية) ان الاتفاقيتين تهددان بزيادة عدم الاستقرار في الشرق الاوسط . هل هذا هو رأيك ايضا ؟

ج ـ اعتقد انه محق تماما .

س ـ يبدو ان السعودية تقول انها لا تستطيع ان تمنع دولة عربية من استعادة ارضها ، مما يعطي مصر ، في الحقيقة ، الضوء الاخضر للاستمرار في اتفاقية سيناء . ما نوع الاشارات التي يتلقاها الاردن من زعماء السعودية ؟

ج ـ ان السعوديين يذكرون ، مثلنا ، اننا فقدنا الضفة الغربية وغزة تحت القيادة المصرية سنة ١٩٦٧ . ولذلك ، فهناك التزام ادبي باستعادة جميع هذه الاراضي فورا وفي الوقت نفسه مع سيناء ، وبهذا نتمكن من ارساء اساس سلام دائم .

س ـ لا احد يعتقد حقا ان مؤتمر جنيف يمكن ان يؤدي الى شيء . لذا ، ما هو الاجراء الاكثر فعالية من الآن فصاعدا في نظرك ؟

ج ـ نأمل ان تتم الاجابة عن جميع اسئلتنا الى الولايات المتحدة ، في فترة قريبة ، بوضوح وايجاز . وعندها ، سنقرر الى اين نتجه من هنا . فاذا وافقت الولايات المتحدة على ان تصبح شريكة كاملة ، واذا تمت مراجعة اطار

العمل في كامب ديفيد بصورة مرضية ، عندها قد يكون لدينا اساس للمفاوضات .

س ـ لو كنت من سكان الضفة الغربية ، ألن تشعر باغراء بتجربة خطة الحكم الذاتي على امل ان يكون في امكانك توسيعها عند نهاية فترة الخمسة اعوام . اذ ان الاتفاقيتين تقولان ان المفاوضات من اجل تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة ، يجب ان تبدأ في فترة لا تتعدى العام الثالث .

ج ـ انا لست من سكان الضفة الغربية ، ولا استطيع التحدث نيابة عنهم . لكن عائلتي ارتبطت بالحقوق الفلسطينية منذ مطلع هذا القرن . وعندما ننظر الى سجل التوسع الصهيوني الطويل الكئيب في المنطقة ، بالاضافة الى التصريحات الاخيرة ، لا يبقى مجال للتفاؤل .

س ـ اذا لم تشترك انت ، ألا يكون هناك خطر من قيام اسرائيل بانشاء كيان يشبه بانتوستان (مستعمرة سوداء في جنوب افريقيا ذات حكومة ذاتية محدودة) عربية في الضفة الغربية .

ج ـ سنشترك بالتأكيد ، اذا عرفنا ان النتيجة النهائية ستكون مرضية . وفيما عدا ذلك ، لا يمكننا ان نتحرك ، ولا يمكن لاي قدر من الضغط ، بغض النظر عن منشئه ، ان يغير تصميمنا .

س ـ بناء على الاتفاقيتين ، ستعمل مصر واسرائيل واية اطراف معنية اخرى ، لوضع اجراءات متفق عليها من اجل حل سريع وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين . ما هو ، في رأيك ، الحل العملي ؟

ج ـ اعادة اللاجئين او تعويضهم ، كما تنص على ذلك قرارات لا حصر لها من الامم المتحدة ، وكما صرح بذلك الرئيس كارتر نفسه .

س ـ هل تخطط للذهاب الى الولايات المتحدة في تشرين الاول (اكتوبر) كما طلب الرئيس كارتر ؟

ج ـ لا . لا اعتقد ان من الملائم الذهاب في وسط حملة الانتخابات (في الولايات المتحدة) . ومن المحتمل ان اذهب في مطلع السنة الجديدة ما لم تتطلب تطورات جديدة رحلة مبكرة قبل ذلك .

٣

بيان الملك حسين الى الشعب.(١)

(عمان ، ١٠/١٠/١٩٧٨)

ايها الاخوة المواطنون ،

احييكم اجمل تحية ، واتمنى ان يكون كل واحد منكم بخير ، وان يكون

(١) « الرأي » (عمان) ، ١١/١٠/١٩٧٨ .

الشعب كله على ما نروم وما يستحق من الامن والقوة والراحة النفسية والعزم والتصميم .

اتحدث اليكم اليوم لاتابع معكم تطورات الاوضاع في منطقتنا ، والاحداث الهامة الحاسمة التي تمر بها ، ولأتذاكر معكم في متطلبات المرحلة التي نواجه ومقتضيات الثبات والنجاح وتحقيق الاهداف القومية المنشودة .

لقد تسارعت الاحداث مؤخرا في منطقتنا ، حتى وصلت ذروتها باعلان اتفاقيتين تم عقدهما ، مؤخرا ، في الولايات المتحدة بين مصر واسرائيل ، وشاركت فيهما الولايات المتحدة . هاتان الاتفاقيتان ، كما وصفتا ، ترسمان اطارا للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية والنزاع القائم منذ اكثر من ثلاثة عقود بين اسرائيل والدول العربية المحيطة بها والشعب الفلسطيني . لقد استحوذت هذه التطورات على كل الاهتمام الوطني ، وكذلك في الوطن العربي ، كما يتركز عليها معظم الاهتمام العالمي . ولقد دخلت منطقتنا ، والامة العربية ، بهذه التطورات مرحلة تاريخية جديدة حاسمة وفي منتهى الدقة . وانني اود ان اضع امامكم وامام الامة العربية والعالم ، بوضوح وايجاز ، تقديرنا للموقف وتصوراتنا للمستقبل وتبعاته .

ان الاردن ، كشعب وكدولة ، اكثر الاقطار العربية اتصالا بالقضية الفلسطينية ، والتزاما بمسؤولياتها وواجباتها ، والتحاما بآلامها وآمالها . لقد وقف الى جانب شعب فلسطين العزيز وهو يكافح ، منذ بدايات هذا القرن ، ضد السيطرة والتشريد والاندثار الحضاري والانساني . وعندما تطلبت ظروف الصراع القومي من اجل البقاء ان يرمي الاردن بثقله ، عسكريا وسياسيا ، الى جانب شعب فلسطين العربي ، فعل الاردن ذلك غير آبه بالعواقب والتضحيات . وقد فعل الاردن ذلك في كل ظرف اقتضى الوقفة الشهمة الشجاعة ، لم يتردد ولم يتواكل . لم يقتصر حس الاردن بالتضامن ووحدة المصير ونداءات الواجب القومي على الهبات الشجاعة ، بل تجاوز ذلك الى الانكباب الايجابي الموصول على رعاية الروابط ، وتعميق اواصر الوحدة والمصير المشترك . ومع ادراك الاردن للاجماع العربي على ان مسؤولية القضية الفلسطينية مسؤولية عربية مشتركة ، الا ان الاردن ظل يعتبر لنفسه واجبا خاصا تفرضه روابط روحية خاصة نمت وترعرعت في ظل المعاناة والآمال المشتركة .

الاردن ، ايضا ، ظل دائما حريصا على وحدة العُمل العربي ، ووحدة الجهد والغايات في كل ما يتعلق بالاهداف القومية والقضايا المشتركة . فالاردن ، وريث الثورة العربية وحامل مشعلها ورايتها ، قاعدة من قواعد الدعوة العربية ، والكفاح المشترك ، والتبشير بوحدة الاهداف ومسؤوليات المصير الواحد . هذه الروح تسري في جوانح الاردن ، وتعمر قلبه ووجدانه .

لقد طرأت خلال الاشهر الاخيرة تطورات على الساحة العربية امتحنت هذه القناعات ، وطرحت للاختبار معاني العمل العربي المشترك ، ووحدة الالتزام بالقضية العربية ، ووحدة المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية . لقد كان الاردن ، خلال السنتين الماضيتين ، يعمل على بناء موقف عربي موحد من

وسائل معالجة المواجهة مع العدوان التوسعي الاسرائيلي ، واحلال السلام العادل المنشود . وكان يدعو لتوحيد العمل بين اطراف المواجهة العربية ، بما فيها الشعب الفلسطيني . وكان يدعو الامة العربية للوقوف الى جانب هذا الموقف المتحد الذي يسعى اليه بين دول المواجهة والشعب الفلسطيني . ولكن المسرح العربي شهد تطورات ابتعدت بالوضع العربي عن وحدة الموقف المنشودة . فكان ان تنافرت الاتجاهات ، وتكاثرت المحاور ، وانتهى الوضع العربي الى ما هو عليه اليوم من انقسام خطير لا شبيه له منذ اكثر من ثلاثين سنة ، يهدد بنهاية المعاني القومية الاساسية ، ونهاية الفكرة العربية التي تعتمد على معاني الوحدة التاريخية والوقفة المتحدة امام الاخطار الخارجية التي تهدد الوطن والامة .

لقد ساهمت معظم الدول والقوى والتيارات العربية في النتيجة التي وصلنا اليها اليوم ، وفي حالة الانقسام التاريخي القائمة . والمهم ان نبحث عن طرق الخروج من هذه الازمة المستحكمة .

اننا في الاردن نواجه الثقل الاكبر للازمة الراهنة . وعلى قراراتنا وحكمة مواقفنا يتوقف ، الى حد بعيد ، مصير قضيتنا ومصالح امتنا الحيوية .

لقد ادى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد الى نشوء وضع جديد يواجه الاردن اخطر تبعاته . ان الدلائل تشير الى ان اتفاقيتي كامب ديفيد لا ترتبطان معا برابط الزامي محدد . وهذا الامر يعني انه اذا لم تتقدم المباحثات حول مستقبل الضفة الغربية وغزة والقدس وباقي الاراضي العربية المحتلة ، فان خطوات السلام بين مصر واسرائيل لن تتوقف ، ولن تتعطل . وهذا يعني ان ثقل مصر العربي والعالمي ، العسكري والسياسي ، سيخرج ، في هذه الحالة ، من ميدان المشاركة الكاملة مع الدول العربية المواجهة لاسرائيل ، وان القضية الفلسطينية ستفقد عنصرا رئيسيا يلتحم مع هذه القضية بوحدة المصير والكفاح الواحد . لقد ظللنا عقودا طويلة نعمل مع مصر كشقيقة كبرى في معركة الكفاح من اجل العدل والسلام الشريف . ظللنا نتساند واياها ، ونتعاون واياها ، ونتحمل الصدمات والآلام معا ، ونعمل معا من اجل الحل العادل والسلام المعقول . ومعظم العرب لا يزالون يأملون في ان لا تصل مصر العربية الى نقطة اللارجوع فتعزل نفسها عن تاريخها وعروبتها ، بل وعن نفسها . ان التغير في هذا الامر يعني تغيرا ستراتيجيا خطيرا في اوضاع منطقتنا ، ويعني ان الاوضاع في مشرقنا العربي يجب ان تتصوب لتتناسب مع هذا التطور الخطير . كما يعني ان الفكر السياسي العربي ، بمجمله ، يجب ان يتجاوب مع ما تتطلبه المرحلة الجديدة من نضوج ومسؤولية . ان على الامة العربية الآن ان تتجاوز ردود الفعل العاطفية او الكلامية التي لا يترتب عليها عمل ولا مسؤولية ، وان عليها ان تواجه التطورات والاحداث بروية وتصميم وبعد نظر . لا مجال لاية جهة عربية ان تجعل من الحماس الكلامي او الغموض والعبارات القومية العامة ، بديلا عن تحمل المسؤولية المشتركة ، ومواجهة الواقع في المنطقة ، واتخاذ القرارات الصعبة التي يتطلبها الظرف والواجب العربي . وفي هذا الموقع اقول : ان العالم بأسره يعجب كيف ان امة

تملك اليوم هذه الموارد الهائلة ، والثروات الضخمة ، والموقع الستراتيجي الفريد ، لم تتمكن حتى الآن من وضع هذه الموارد الضخمة والامكانيات العظيمة في خدمة قوتها الذاتية ، وقدرتها على الصمود ومجابهة التحديات وبناء المستقبل على اسس سليمة صالحة .

ان الاردن وهو يقف في مقدمة النضال العربي من اجل الحقوق العربية المشروعة ، والسلام العادل ، يتوقع من الدول العربية الشقيقة ان تقف الى جانبه ، وتشاركه مسؤولياته الكبرى ، وان تتحمل نصيبها من واجبات القضية الفلسطينية التي تتعلق بجميع العرب ولا تقتصر على بعضهم .

في هذا الاطار ، اود ان اؤكد من جديد ، باسمكم جميعا ، موقفنا من الصراع الدائر في منطقتنا ومن قضية السلام ومسؤولياته .

ان الاردن مع السلام العادل . والاردن يؤيد تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وللصراع الذي نجم عنها ويستمر بسببها . الاردن لم يقف في السابق موقف المتفرج تجاه مسألة الحقوق الفلسطينية ، وتجاه الاحتلال الجاثم على الارض العربية المحتلة منذ حزيران [يونيو] عام ١٩٦٧ ، وتجاه الجهود الدولية المبذولة لاحلال السلام على اساس تسوية عادلة . لقد ساهمنا في استصدار قرار مجلس الامن ٢٤٢ في تشرين الثاني [نوفمبر] عام ١٩٦٧ . ولقد قبلناه وتعاونا مع كل الجهود الدولية التي بذلت على اساسه ولاجل تطبيقه . وكانت غاية الاردن من ذلك تحقيق تسوية عادلة شاملة يتم ، بموجبها ، جلاء الاحتلال الاسرائيلي عن جميع الاراضي العربية المحتلة ، ويتسنى للشعب الفلسطيني فيها ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية كاملة ، ويقوم على اساسها سلام دائم مقبول . يعلم كل العرب اننا لم نتخل يوما عن مسؤوليتنا تجاه الاخوة في الارض المحتلة ، ويعلم العالم اننا لم نتخل قط عن مسؤوليتنا تجاه السلام في منطقتنا . ولكن الكل يعلم ايضا اننا ، في سعينا لانقاذ الشعب والارض العربية وقضية السلام ، لم نضح قط بمبادئنا وكرامة امتنا وتراثنا والتزاماتنا التي نحتضنها ونعتز بها .

هذا الموقف تعرفه جيدا الولايات المتحدة الاميركية وباقي دول العالم . وعندما جاء الرئيس الاميركي ، جيمي كارتر ، لمسؤولية الرئاسة الاميركية ، استوعب بسرعة حقائق الاوضاع في المنطقة ، وابدى تفهما كبيرا لسياستنا الثابتة والمواقف التي نتخذها . لقد رحبنا في الاردن بالنوايا الطيبة التي عبر عنها الرئيس الاميركي ، منذ بداية ولايته ، تجاه قضية السلام العادل في منطقتنا والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ولقد بنينا معه جسورا من الثقة والتفاعل القائم على الاحترام المتبادل . ولم نخف قط ، عنه وعن العالم بأسره ، مفهومنا للسلام العادل ومتطلبات تحقيقه . لم نترك مجالا للغموض في موضوع تمسكنا بالانسحاب الشامل ، والسيادة العربية على القدس العربية ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وحل جميع جوانب النزاع وعلى كل الجبهات العربية حلا شاملا عادلا . وعندما وجه الرئيس كارتر دعوته لمصر واسرائيل للقاء في كامب ديفيد ، بعثت للرئيس كارتر وللرئيس محمد انور السادات بايضاحات مفصلة حول هذه المواضيع ، تمنع الالتباس ، وتشرح

موقفنا من جديد بوضوح كامل . ولقد حذرت ، في هذه المراسلات ، بأن التصلب الاسرائيلي في رفض المطالب العربية المشروعة قد يؤدي لانهيار الجهود السلمية المخلصة ، وان من اخطر المزالق في هذه الجهود تغطية هذا الخلاف الجوهري بين الموقف العربي والموقف الاسرائيلي المتعنت بالبيانات والاطر الغامضة التي لا تعالج المشكلة بوضوح ، وانما توفر لاسرائيل غطاء اعلاميا ودبلوماسيا لا تستحقه ولا يحق لها ان تناله .

من هنا جاء رد فعلنا على نتائج مؤتمر كامب ديفيد . اننا ، كما قلت ، مع التسوية العادلة ومع السلام الشريف . ولكن قرارات كامب ديفيد اشتملت على ثغرتين رئيسيتين : اولهما ، هي انها لم تربط ربطا لازما بين الاتفاقية المصرية – الاسرائيلية وحل باقي جوانب المشكلة العربية الاسرائيلية على الجبهات الاخرى . وثانيهما ، هي انها لم توضح نهاية الطريق بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية والقدس وغزة وتقرير المصير للفلسطينيين . وفي اطار هذا الغموض ، طلبت اتفاقية كامب ديفيد من الاردن ان يشارك في ترتيبات المرحلة الانتقالية المقترحة ، وان يشترك في مسؤوليات الامن وبناء سلطة الحكم الذاتي ، دون ان يكون الاردن موقنا او مطمئنا الى ان المرحلة الانتقالية ، التي يكتنفها الغموض في اكثر جوانبها والتي تدعوه الاتفاقية للمشاركة فيها ، ستنتهي بالجلاء الاسرائيلي وحق تقرير المصير لابناء فلسطين .

ان بين الايجابية وحب السلام من جهة ، والتضحية بالمواقف القومية والمصالح الوطنية والحقوق التاريخية ، فرقا واضحا نعرفه . نحن مع الاولى وضد الثانية . وحرصا منا على المسؤولية الكاملة ، وعلى ابقاء السبل مفتوحة امام فرص السلام والحل العادل ، فاننا لم نتخذ مواقف عاطفية او انفعالية تجاه التطورات الاخيرة . لقد اعلنا اننا لسنا طرفا في قرارات كامب ديفيد . واننا لا نعتبر انفسنا مرتبطين بأية التزامات تترتب على المشاركين فيها . وفي نفس الوقت ، عملنا على فتح حوار جدي مع الولايات المتحدة ، يستهدف استيضاح مختلف جوانب الموقف الاميركي من الحل الشامل ويسعى لتصويب الاسس التي يجري على اساسها العمل لتحقيق التسوية والسلام الدائم . واعلنا اننا لن نغلق بابا يمكن ان يؤدي لانقاذ الشعب الواقع تحت الاحتلال ، ويحرر الارض العربية ، ويحقق السلام العادل الذي يرضى به الضمير العربي .

هذا الموقف هو الموقف الذي نعتبره اقرب ما يكون لخدمة الاهداف الوطنية المشروعة لشعبنا وامتنا ، واقرب ما يكون للواقعية وللمسؤولية وللالتزام بمصالح اخوتنا تحت الاحتلال واقطارنا التي يمتد الى اراضيها عدوان الاحتلال . وهو موقف طرحناه ، ايضا ، امام الدول العربية الشقيقة ليكون مفهوما لديها ، ولكي تقف معنا ، ونحن نتبناه ونحمله للعالم .

لقد سمعنا رأيا دوليا يقول بأن على العرب ان يتحلوا بالصبر والواقعية ، وبأن قبول الاطراف العربية بالحكم الذاتي لابناء الارض المحتلة يسمح بزرع بذرة الكيان الوطني الفلسطيني المتنامي الذي لن تستطيع اسرائيل الوقوف في

وجهه حين ينضج ويقوى عوده خلال السنوات القادمة ، وان هذا سيؤدي بالضرورة لتقرير المصير والجلاء الاسرائيلي . ان الاردن ، كدولة ملتزمة بالغايات القومية المعروفة ، وبحكم معرفته بما يخطط له الخصم الاسرائيلي وما ينفذه ، يؤكد ان هذا المنطق يبقى قاصرا ما لم يقترن بالتزام واضح بأن نهاية الطريق ستؤمن مبادىء التسوية العادلة التي اجمع عليها العالم . ان اسرائيل تزرع المستوطنات والسكان الاسرائيليين في الارض المحتلة كل يوم ، وتغير معالم الارض المحتلة ماديا وسكانيا ، وزعماء اسرائيل يصرحون بأن المفاوضات مع الجانب العربي لن تحول دون مطالبتهم بالسيادة على الضفة الغربية وغزة خلال المفاوضات وبعد مرحلة الانتقال ، ويكررون كل يوم بأن القدس العربية جزء من عاصمتهم الى الابد . في هذا المجال اقول :

ان القدس العربية امانة عربية اسلامية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، لا يملك احد ، في العالمين العربي والاسلامي ، التصرف بها ، او النزول عنها . ولن تتمكن اسرائيل ولا سواها من تغيير هذا الواقع ولو بدا ذلك ممكنا الى حين .

ان الاردن يطالب العالم بتفهم هذه الحقائق ، والضغط على المحتل لايقاف اجراءاته التعسفية الباطلة في الارض المحتلة ، كما يطالب المجتمع الدولي بابقاء جهود السلام في دائرة الالتزام بالانسحاب الكامل وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كأساس لكل مباحثات تستهدف تحقيق تسوية سلمية عادلة . هذا ما يفرضه القانون الدولي والمواثيق الدولية ، وهذا ما تقتضيه المتطلبات العملية للسلام الدائم المستقر القائم على العدالة .

وفي نفس الوقت ، فاننا في الاردن ندرك صعوبة ودقة الاوضاع التي يعيش في ظلالها اخواننا ابناء الارض المحتلة . اننا لن نتخلى عنهم مطلقا في ازمتهم الراهنة . لن نضن عليهم بالدعم والمساندة معنويا وماديا ، وبكل طاقاتنا وقدراتنا . ولن نفرض عليهم آراءنا ومواقفنا فيما يتعلق بمستقبلهم ووسائل التعجيل بانهاء الاحتلال وبناء الكيان الوطني الحر . وستوسع الحكومة نطاق التشاور معهم للتباحث حول سبل الصمود والعمل البناء من اجل الغايات المشتركة في المرحلة القادمة .

ايها الاخوة المواطنون ،

ان الظروف التاريخية قد فرضت على هذا البلد المجاهد الصابر ان يتحمل تبعات قومية كبرى ، وان يكون قاعدة للعمل العربي الواعي الصادق الاصيل . ان هذا شرف عظيم لبلدنا ، علينا ان نرتفع لمستواه ابدا . وفي نفس الوقت ، فان على الوطن العربي ، بأسره ، ان يرتفع لمستوى التحدي الراهن ، وان يتجاوز على عاداته القديمة والاساليب البالية التي قادت الامة الى دوامة العجز والضعف والنكسات . على الدول العربية جميعها ، وعلى القيادات العربية ، ان تنتقل بالامة الى مرحلة جديدة تبتعد فيها عن اجواء المزايدات والصراعات الصغيرة والهروب من المسؤولية ، وان تضع مواردها الهائلة وطاقاتها في خدمة العمل الواقعي الشجاع من اجل حماية وجودنا القومي والحضاري ، ولدرء الاخطار ، والسير بثقة نحو المستقبل . ومن هذا

المنطلق ، نرحب بالدعوة للقاء القمة العربي ، وهي دعوة طالما رددناها ، املا منا في ان يكون المؤتمر اداة لوضع برنامج شامل مسؤول للعمل العربي المشترك ، يبتعد عن اجواء الصيغ الكلامية البراقة والعواطف التي لا توضح لنا الطريق ، ويركز على السبل البناءة التي تتناسب مع ضخامة التحدي وواجبات المرحلة المصيرية .

وعليكم جميعا ، ايها الاخوة المواطنون ، ان تتحدوا في وقفة واحدة صامدة ، تمكننا من تجاوز المحن والاخطار والازمات ، ملبين نداء الوطن حين يدعو لتقديم التضحيات او تأدية الواجب المادي والمعنوي للوطن ، بوعي وبصبر وبنفس طويل .

وسيظل بلدنا عزيزا بكم ، قويا بقوتكم ، واثقا بعزمكم وارادتكم .

والله يوفق الوطن والامة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٤

بيان مجلس الوزراء في دولة الامارات العربية المتحدة .(١)

(ابو ظبي ، ١٩٧٨/٩/٢١)

تابعت دولة الامارات العربية المتحدة ، باهتمام بالغ ، النتائج التي اسفرت عنها اجتماعات مؤتمر كامب ديفيد . وانطلاقا من شعورها بمسؤوليتها القومية ، تؤكد دولة الامارات العربية المتحدة ، من جديد ، ان موقفها المبدئي ، الثابت والمعلن ، تجاه القضية الفلسطينية ، التي هي جوهر النزاع العربي ــ الاسرائيلي ، يستند اساسا الى مقررات مؤتمرات القمة العربية ، خاصة مؤتمري الجزائر والرباط .

ان الحل العادل والشامل لا يمكن ان يقوم الا على اساس استعادة الاراضي العربية المحتلة كاملة ، بما فيها القدس العربية ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة والسيادة على اراضيه . وعلى ضوء ذلك ، فان دولة الامارات العربية المتحدة ترى ان اتفاقيتي كامب ديفيد لا تقدمان حلولا عادلة نهائية للازمة طالما انهما لم تتضمنا التزاما اسرائيليا واضحا بالانسحاب من كافة الاراضي العربية المحتلة ، وباستعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، فضلا عن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطيني .

ان دولة الامارات العربية المتحدة لا زالت تؤمن بأن التضامن العربي هو

(١) وزعت سفارة دولة الامارات العربية المتحدة في بيروت نص هذا البيان .

الامل الوحيد في الوصول الى ظروف افضل للامل العربي ، وتناشد الامة العربية ، شعوبا وحكومات ، بالتكاتف في هذه المرحلة الدقيقة لمواجهة الاخطار التي تهدد امنها ومصيرها .

٥

بيان مجلس الوزراء البحريني .(١)

(البحرين ، ١٩٧٨/٩/٢٠)

اولا ــ تؤكد حكومة دولة البحرين التزامها بمقررات مؤتمري قمة الجزائر والرباط ، ولاسيما القرارات الخاصة بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك مدينة القدس ، وكذلك حق الشعب العربي الفلسطيني في ارضه ووطنه ، والتزامها بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ثانيا ــ ان حكومة البحرين اذ تؤيد الجهود العربية والدولية التي تبذل في تحقيق تلك الاهداف، وتقدر الجهود التي بذلت في هذا الشأن ، ترى ان النتائج التي تحققت حتى الآن لا تشتمل على القرارات ولا الضمانات اللازمة لتحقيق جميع تلك الاهداف .

ثالثا ــ ان حكومة البحرين ترى ان القضية هي لجميع العرب ، وبالتالي فان حلها حلا عادلا لا يمكن ان يتم الا بتضافر جميع الجهود العربية وبالتضامن العربي المخلص وتخطي كل الخلافات التي لا تخدم المصلحة القومية لامتنا . وهي بذلك ترى ان عقد مؤتمر قمة عربي عاجل اصبح ضرورة قومية ملحة .

٦

بيان مجلس الوزراء التونسي .(٢)

(تونس ، ١٩٧٨/٩/٢١)

تتبعت الحكومة التونسية ، بكامل الاهتمام ، المحادثات التي دارت بمخيم داوود ، وترى من واجبها التذكير بالمبادىء التي ينبني عليها الموقف

(١) « العروبة » ، العدد ٤٤٣ (قطر) ، ١٩٧٨/٩/٢٨ ، ص ١٤ .

(٢) وزعت السفارة التونسية في بيروت نص هذا البيان .

التونسي ازاء القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الاوسط :

اولا : احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرار الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، الذي ينص على احداث دولة فلسطينية مستقلة . وهنا ، تجدر الاشارة الى ان تونس هي اول من دعا الى التمسك بهذا المبدأ في معالجة قضية فلسطين .

ثانيا : احترام هذه الشرعية التي ترفض الاستيلاء بالقوة على اراضي الغير .

ثالثا : احترام الاجماع ، الذي سجلته قمة الرباط ، والقاضي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وترى الحكومة التونسية ان النتائج التي اسفرت عنها محادثات مخيم داوود ، لا تستجيب لهذه المبادىء ، ولا تحل المشكل الاساسي ، وهو تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولة مستقلة .

كما ان هذه المقررات لم تستجب الى ما تطالب به الشعوب الاسلامية عامة ، والشعب الفلسطيني خاصة ، بخصوص قضية القدس .

هذا ، ولئن كانت الحكومة التونسية تقدر كل الجهود الرامية الى التخفيف من حدة الازمة القائمة في الشرق الاوسط ، والى تفادي كل تطور قد يعرض السلم العالمي الى الخطر ، فانها تعتبر ان هذه الازمة لا يمكن حلها بصورة مرضية الا اذا عولجت في جملتها بفض جميع مشاكلها ، وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني .

ولكل هذه الاسباب ، فان الحكومة التونسية تعتبر ان النتائج التي اسفرت عنها قمة داوود ، لا تضمن رجوع السلم والاستقرار للمنطقة .

وفي هذا الظرف الحرج ، تهيب الحكومة التونسية بكل الدول العربية ان تجعل قضية فلسطين نصب اعينها ، وان تجتنب كل ما من شأنه ان يصدع الصف العربي .

٧

بيان مجلس الوزراء السعودي.[١]

(الرياض ، ١٩٧٨/٩/١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم ،

درست حكومة المملكة العربية السعودية ، باهتمام بالغ ، نتائج مؤتمر كامب ديفيد ، كما تابعت بعناية ردود الفعل العالمية والعربية التي اعقبت اعلان هذه النتائج والتي تراوحت من التأييد الى الرفض ، وان حكومة المملكة العربية السعودية ، انطلاقا من التزامها بمبادئها الاسلامية والعربية

(١) « الرياض » ، ١٩٧٨/٩/٢٠ .

الاصيلة ، وتمشيا مع التزاماتها بقرارات مؤتمر القمة العربية ، ولا سيما مؤتمري الجزائر والرباط ، تود ان توضح للرأي العام العربي موقفها من الاحداث الجارية ، وذلك على النحو التالي :

اولا – ان حكومة المملكة العربية السعودية ، مع تقديرها للجهود التي بذلها الرئيس الاميركي جيمي كارتر ، قبل المؤتمر وخلاله ، ترى ان ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام ، وذلك لان المؤتمر لم يوضح بصورة قاطعة عزم اسرائيل على الانسحاب من كافة الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة ، وفي مقدمتها القدس الشريف ، ولم ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته على ارضه ووطنه ، وتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت مؤتمرات القمة العربية على اعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الذي شردته اسرائيل عن وطنه .

ثانيا – ان حكومة المملكة العربية السعودية ، رغم تحفظاتها المشار اليها آنفا على نتائج مؤتمر كامب ديفيد ، لا تعطي نفسها الحق في ان تتدخل في الشؤون الخاصة لاي بلد عربي ، ولا ان تناقش حقه في استرداد اراضيه المحتلة عن طريق الكفاح المسلح او عن طريق المساعي السلمية ، بالقدر الذي لا يتعارض مع المصلحة العربية العليا .

ثالثا – تؤمن حكومة المملكة العربية السعودية بأن الظروف الحرجة الراهنة التي تمر بها الامة العربية تتطلب ، اكثر من اي وقت مضى ، جمع الشمل ، وتوحيد الكلمة ، واتخاذ موقف عربي جماعي لتحقيق اهدافها العليا . والله المسؤول ان يحقق آمال الامة الاسلامية والعربية ، ويسدد خطاها ، ويكتب لها العزة والنصر .

٨

بيان رئاسة الجمهورية السودانية .[١]

(الخرطوم ، ١٩٧٨/١٠/٢٠)

لقد نظر السودان في وثائق كامب ديفيد على ضوء الاعتبارات الاساسية التالية :

ان ثمة علاقات خاصة ومتميزة تربط بين شعبي وادي النيل ، تستمد عمقها وأبعادها من روابط التاريخ . وان المصالح الحيوية مشتركة بين البلدين ولا يملك السودان ولا تملك مصر حق المجازفة بهذه الصلة المتينة او السماح لاي طارىء لينال ما خطته يد التاريخ وأوجبته مصالح المصير . وان

(١) وزعت السفارة السودانية في بيروت نص هذا البيان .

روابط السودان التاريخية بمصر تحتم عليه ان يتفهم تماما مواقف مصر في الساعات الحرجة وفي اوقات الخيارات الصعبة القاسية .

ثانيا : ان السودان ، بغير انتقاص من دور الدول العربية الشقيقة الاخرى ، يقدر تماما التضحيات الهائلة والاعباء الجسام التي تحملها شعب مصر وجيش مصر لنصرة العرب . ولا يرى السودان اي حكمة في الدعوة لمقاطعة وعزل واستعداء مصر . ولن يترتب على هذه الدعوة سوى المزيد من الشقاق والتمزق في الامة العربية . ولا يجوز خلط القضية العربية باعتبارات الخلافات العقائدية ومضاعفات الصراع بين الدول الكبرى والمنازعات الاقليمية الثانوية .

ثالثا : ان السودان يؤيد تماما المساعي المبذولة لحل النزاع في الشرق الاوسط بالوسائل السلمية ، وبالمفاوضات المباشرة بين الاطراف المعنية ، وعلى اساس قراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . ولا شك في ان مساعي السلام تصبح اكثر ايجابية وفعالية اذا شاركت فيها الاطراف العربية بأسلوب جماعي وفي نطاق الوفاق والتضامن العربي . إلا ان تعقيدات الموقف العربي خيبت هذا الامل حتى هذه اللحظة . وعلى ضوء الاعتبارات السابقة ، فاننا لا نرى من حقنا ان ننقد مصر في جهدها للتوصل لاتفاقية سلام تؤدي الى انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود مصر التاريخية والدولية ، والى تصفية المستوطنات الاسرائيلية في سيناء في نطاق ترتيبات لضمان الامن والسلام وفي اطار مبادىء عامة لتسوية شاملة في المنطقة . واننا ندرك ان التسوية بالوسائل السلمية عملية صعبة وقاسية بطبيعتها . وبالنظر الى تعقيدات الموقف الناتجة من اربع حروب في المنطقة ، خلال ثلاثين عاما ، فانه من غير المعقول ان يتم التوصل الى حلول نهائية وشاملة لكافة اوجه النزاع في وقت واحد . ولا مفر ، في البداية ، من تحديد معالم للاطار العام للتسوية . ولقد لاحظنا ان معالم الاطار العام التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد ، قد صاحبها الغموض والابهام والاغفال لعدد من المسائل الجوهرية ، مما ادى الى ارجاء التوصل لحلول واضحة بشأنها الى مراحل لاحقة . وعلى ذلك ، فان الوصول لتسوية نهائية وشاملة وعادلة في المنطقة يتوقف على التوصل الى حل عادل في المسائل التي تم اغفالها في الوقت الحاضر كقضية القدس ، او التي ارجئت للمفاوضات اللاحقة كالسيادة على الضفة الغربية وغزة ومستقبل المستوطنات الاسرائيلية فيهما ، او التي تمت صياغتها بغموض وابهام كقضية اللاجئين من شعب فلسطين . واذا كان لخطوات السلام ان تنجح فلا بد من تقديم الايضاحات الكافية حول هذه المسائل لاقناع الأطراف الاخرى بالمشاركة في عملية بناء السلام والتوصل الى تسوية شاملة ونهائية . وبالرغم من الغموض والاغفال الذي يكشف عن التصلب الاسرائيلي ، فانه جدير بالملاحظة ما نص عليه في اتفاقية كامب ديفيد للاطار العام للتسوية السلمية ، من ان المفاوضات ينبغي ان تركز على جميع نصوص ومبادىء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وعلى وجوب ان يعترف الحل المتوفر نتيجة للمفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ، وهما الركيزتان الاساسيتان لاي

تسوية سلمية شاملة في المنطقة ، وهو ما كانت تقابله اسرائيل دائما بالرفض الصريح . ان الولايات المتحدة الامريكية ، التي تحمل عبء مسؤولية المشاركة في تحديد المعالم العامة لاطار التسوية ، يقع عليها عبء المسؤولية الاكبر في المشاركة في تسوية المسائل التي اغفلت او ارجئت او يشوبها الابهام على ضوء هذا النص الهام . ان السودان يعلن ، مجددا ، بأن التضامن العربي والعمل العربي المشترك يشكلان الركيزة الجوهرية لحماية المصالح الحيوية العربية ولبناء السلام العادل في المنطقة . وان السودان سيتحمل مسؤوليته كاملة في هذا الشأن .

٩

بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية .[١]

(دمشق ، ٥/١٠/١٩٧٨)

يا جماهير امتنا العربية ،

تمر الذكرى الخامسة لحرب تشرين [الاول (اكتوبر)] التحريرية في خضم مرحلة صعبة ، يتعرض فيها وطننا العربي لاكبر هجمة صهيونية – امبريالية ، تستهدف فرض الاستسلام على العرب واستباحة ارضهم وحقوقهم وصد تطلعاتهم المستقبلية وتصفية قضيتهم في فلسطين ، ولهذا فاننا احوج ما نكون الى تمثل روح حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] ومعانيها الخالدة ، وتصعيد النضال لرفع قدرة المواجهة السليمة لاسقاط كل المخططات المعادية.

لقد هدمت حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] المجيدة جملة من التراكمات والظواهر السلبية في المجتمع العربي ، وجاوزت عقدة الضعف والخوف لدى انساننا العربي بعد سلسلة من الهزائم السابقة ، مقابل توقف المشروع الصهيوني القائم على استمرار وتيرة تصاعد القوة الاسرائيلية والتفوق النوعي المطلق ، وبذلك اهتزت النظرية التوسعية الامنية للعدو ، والتي يقوم عليها بناؤه العسكري والعقائدي والنفسي . ولهذا كانت حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] بداية التراجع الحقيقي للستراتيجية الصهيونية بعد ان تحجمت اوهامها في التوسع الدائم على حساب الاراضي العربية .

ان انتقال الامة العربية في حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] الى مرحلة الهجوم ، قرارا وتخطيطا وتنفيذا وبمستوى من الكفاءة القتالية والاستيعاب للاسلحة الحديثة ، بما ادهش العالم ، كان بمثابة الخلق الجديد للانسان

(١) « البعث » (دمشق) ، ٦/١٠/١٩٧٨ .

العربي ، وهو يعني في جوهره بداية صحيحة لصياغة مستقبل الامة العربية وتحقيق تطلعاتها . فقد استطاعت قواتنا المسلحة الباسلة بالتعاون مع القوات المصرية الشقيقة والقوات العربية الاخرى التي ساهمت معها ، ان تخوض اسمى معركة في التاريخ العربي الحديث . وكانت استطاعة سورية واداؤها في الحرب اعجازا حققته سورية بشعبها وحزبها وجيشها وبشجاعة قيادة الرفيق الامين العام للحزب لجيشها وشعبها ، وكان مقدرا اكتمال النصر وتحقيق كل اهدافه لولا تلكؤ القيادة المصرية الشريكة في القتال واوامرها للجيش المصري بالتوقف عند حدود القناة بعد عبورها ، خلافا لكل الخطط المتفق عليها مع سورية ، وهو امر سوف يكشف التاريخ عن تفاصيله ، ولن يهمل شعبنا حساب اي مسؤول عن مدى الضرر الذي ألحقه بالقضية العربية كلها .

ان ابرز المعاني التي يرتبط بها نصر تشرين [الاول (اكتوبر)]، واستمرار تأكيدها ، وتمثلها الدائم في ضمير الامة العربية ، هو في حد ذاته لازمة تجعل امتنا اكثر حصانة في تقدير حجم المخاطر ومواجهة الصعاب ، واكثر قوة على تحدي محاولات اعدائنا لتحويل النصر الذي تحقق الى هزيمة شاملة .

ولهذا يجب ان لا يغيب عنا في هذا المجال ، ان حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] المجيدة ، بقدر ما كانت خطوة متقدمة وانجازا عظيما في تاريخ العرب الحديث ، فان الوضع المترتب على اتفاقيات معسكر داوود يشكل تهديدا مباشرا لحاضر ومستقبل الوطن العربي ، بما يعرضه لسيطرة الصهيونية سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

لقد نبه حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في القطر العربي السوري ، منذ البداية ، الى مخاطر الحلول الجزئية التي ارادت بها امريكا واسرائيل تطويق نتائج حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] وافراغ مضامينها الايجابية من اية قيمة عملية ، ولهذا ناضل الحزب والقطر ضد كل المفاهيم التي تعنيها الحلول الجزئية من اخلال بمفهوم قومية المعركة ووحدة القضية العربية ، ومن تشويه لجوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحويله من قضية نضال قومي وشامل ضد نقائض الامة العربية التي تمثلها اسرائيل ركيزة الامبريالية ، الى مجرد خلاف على الحدود . وقد تحملت سورية الكثير نتيجة موقفها المبدئي الثابت المبني على فهم سليم لحقيقة التحركات الاميركية ـ المصرية ـ الاسرائيلية منذ توقيع اتفاقية سيناء الاولى ، وتعرضت لضغوط كبيرة ومؤامرات استهدفت التدني بقدراتها وشلها عن الحركة الايجابية في مواجهة التآمر على الامة العربية ، وكان تفجير الحرب الاهلية في لبنان جانبا من تلك المؤامرة المستمرة . وليس من الصعب على المراقب ادراك ان تفجير الاوضاع في لبنان ظل مرتبطا مع تنفيذ كل خطوة جديدة في المخطط الاميركي الساداتي الاسرائيلي . وعلى هذا الاساس ، فان مرحلة اتفاقيات معسكر داوود تعني ، فيما تعنيه ، استمرار تأزيم وتفجير الوضع في لبنان باستخدام ادوات ثبتت عمالتها وتعاملها مع العدو الصهيوني ، ولم يعد يربطها رابط

بمصلحة لبنان وبتراب الوطن غير الاسم زورا كاملا .

ان اتفاقيات معسكر داوود لم تخرج مصر من المعركة فحسب ، بل حولتها عمليا وقانونيا الى حليف لاسرائيل ، لهما مشاريع وبرامج عمل سياسية واقتصادية مشتركة ، بما يفرض واقعا جديدا قد تتحول فيه اسرائيل ، حليفة مصر ، الى وسيلة للاتصال بين مشرق الوطن العربي ومغربه ، الامر الذي يهدد اصالة الفكرة القومية العربية ويضلل بدهياتها .

وتسهل سيطرة اسرائيل على المنطقة العربية فرض الهيمنة الاميركية في الوقت نفسه ، مما تنعكس آثاره السلبية على الوطن العربي وعلى العالم ايضا . لان مضاعفة التوتر في المنطقة العربية يعرض الامن والسلم الدوليين الى افدح الاخطار ، كما ان تلك السيطرة تقوي النفوذ الامبريالي الصهيوني في العديد من مناطق العالم ، وهي تجعل من مصر اداة تستخدم لضرب حركات التحرر الوطني وخصوصا في افريقيا .

والى جانب ذلك فان اتفاقيات معسكر داوود هي ، في الاساس والجوهر ، خروج صريح على كل المواثيق الدولية ، واستهانة فاضحة بكل قرارات الامم المتحدة ، ونقيض لكل المفاهيم التي يتبناها المجتمع الدولي عن شروط السلام العادل والدائم في المنطقة .

ان هذه النتائج الخطيرة لاتفاقات معسكر داوود ترتب على الامة العربية مهمات محددة لصياغة برنامج عملي فعلي يعبأ فيه اكبر قدر ممكن من الطاقات العربية لخلق واقع جديد ، تسقط من خلاله كل اساليب العفوية والارتجال ، ويبتعد عن اسلوب المجابهة بمجرد اصدار بيانات الشجب او الاستنكار بتعابير بليغة .

ومما لا شك فيه ان من شروط ذلك البرنامج تقديم الدعم الكامل لسورية والثورة الفلسطينية لتقويتهما معا ، مما يوفر مستلزمات التوازن الستراتيجي بين العرب والعدو الصهيوني ، ويحقق انتصار القضية العربية ، ولهذا كان على المؤتمر الثالث للجبهة القومية للصمود والتصدي تطوير اساليب عمله نوعيا بحيث تترسخ مؤسسات الجبهة وتصعد فعالية دول الصمود من مجرد مواقف سياسية ومعنوية ، الى قوى مادية حقيقية تقود صمود الامة العربية وتحرك جماهيرها في نضال التصدي الجاد .

ايتها الجماهير العربية المناضلة ،

لا بد ان تكون الاشهر القليلة القادمة حافلة بالاحداث ، جسيمة بالتحديات . ومن المؤكد ان تلجأ الصهيونية والامبريالية الى كل الوسائل لفرض مخططات الاستسلام واحكام سيطرتها على وطننا بالاستفادة من وضع رئيس نظام مصر ، واستعداده الكامل لتنفيذ متطلبات ذلك المخطط كلها .

وسوف تحاول الصهيونية والامبريالية الاستفادة من التناقضات القائمة في الساحة العربية لاعادة تفجيرها وبث الخلافات بين العرب ، وقد تضغط بمختلف الوسائل على بعض الاقطار العربية لاجبارها على اعلان التأييد لاتفاقيات معسكر داوود . وفي هذا الاطار تأتي محاولات تصعيد الاقتتال وتخريب مسيرة الامن في لبنان .

ومن جملة المهام البارزة التي يستهدفها تحرك القطر العربي السوري وجبهة الصمود والتصدي :

١ ــ الصمود في مواجهة كافة الاخطار والاحتمالات ، انطلاقا من تعزيز جبهتنا الداخلية وحشد طاقات قطرنا .

٢ ــ العمل على زيادة فعالية جبهة الصمود العربية ، والانتقال بها من مرحلة الصمود الى مرحلة التصدي للمخططات المعادية .

٣ ــ توثيق التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفياتي ، وبلدان المنظومة الاشتراكية بشكل خاص ، ومع بلدان حركة عدم الانحياز ومختلف قوى التحرر والتقدم في العالم ، من اجل تعزيز الجبهة العالمية المساندة لحقنا والداعمة لنضالنا ، ومن اجل التحرير واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني .

٤ ــ مواصلة مسيرة التنسيق والتضامن العربي لما يخدم المعركة ، واستثمار اي جهد يمكن ان يضاف في المواجهة مع العدو ، وافشال محاولات الضغط على بعض المواقف العربية لكسبها الى صف نتائج معسكر داوود .

٥ ــ العمل على تصليب الموقف الجماهيري العربي وتفجير طاقاته ، وبذل المحاولات لتحويل المواقف المترددة لدى بعض الاطراف الى مواقف واضحة تضع من خلالها امكاناتها في مواجهة المخطط وادواته .

يا جماهير وطننا العربي ،

مما لا شك فيه ، ان المعيار العربي الوحيد ، وطنيا وقوميا وتقدميا ، هو في مدى تقديم الدعم الى سورية ، لمواقف سورية ، وهو ايضا في مقدار الجدية في تقوية التصدي للاخطار الراهنة ، ولا خيار وسط بين هذا الموقف وموقف الخضوع والاستسلام .

وسورية من جانبها ترحب بأي جهد عربي لمواجهة اخطار المرحلة ، وهي مستعدة لاحتضان اية مساهمة عربية ايجابية . ومن هنا كان حرصنا على حشد الطاقات العربية في مواجهة هذه الهجمة يفوق كل شيء ، ولهذا كان النشاط المكثف الذي قام ويقوم به الرفيق الامين العام للحزب ، الرئيس حافظ الاسد ، بالاتصال بالاشقاء والاصدقاء . ولا بد من الاشارة ، لكي يعرف شعبنا ، الى ان الرئيس حافظ الاسد قد وجه رسالة بتاريخ الثلاثين من ايلول [سبتمبر] الماضي الى الرئيس احمد حسن البكر ، رئيس الجمهورية العراقية ، داعيا اياه الى تجاوز كل المصاعب ، وتذليل كل ما يعترض لقاء القطرين الشقيقين بغية توحيد الطاقات وحشد الجهود التي ستحقق النجاح بفعالية اكبر في مواجهة الهجمة الصهيونية ــ الامبريالية الشرسة .

ان المرحلة الراهنة هي مرحلة مواجهة شاملة مع اعداء ونقائض امتنا .

واذا كانت سورية بقيادة الرفيق الامين العام للحزب ، قد اختارت طريقها في الصمود والتصدي ، فانها تدرك حجم الصعوبات والتضحيات التي تقدم عليها دفاعا عن وجود ومستقبل الامة العربية .

ان اي جهد يضاف الى سورية ويقوي من صمودها هو لازمة تجعل من التصدي اكثر استطاعة ، واشد نضالا . وان مواقف سورية سوف تبقى تلك

المواقف المبدئية الثابتة التي عرفتها عنها امتنا تاريخا ونضالا .

ان التاريخ القديم والحديث يحدثنا عن تجارب دول صغيرة استطاعت الصمود ومواجهة مخططات اعدائها الاقوياء ، لانها امتلكت ارادة الصمود ورفضت الاستسلام ، فكانت قوية بشعبها ومناضليها . وتبرز مع هذه الحقيقة اهمية نبذ وسائل العمل التقليدية في بناء الوطن ، وفي النضال من اجل تحريك جماهير شعبنا وتمتين جبهتنا الداخلية .

ان المواطن العربي في كل مكان مدعو الى الدفاع عن مستقبله وعن امته بكل قواه وارادته ، وبكل حبه لوطنه وتمسكه بتراث امته النضالي .

ان دماء آلاف الشهداء الذين رووا ارض فلسطين والجولان وسيناء ، لكي لا تضيع القضية القومية ، لكي تبقى امتهم حرة ، تدعونا جميعا الى استنفار جهودنا وامكاناتنا وبلورة وعينا وحبنا لوطننا بشكل عملي ، فهذا زمن يتقرر فيه مصير الوطن .

ــ تحية لحرب تشرين [الاول (اكتوبر)] المجيدة ، وشهداء النضال العربي في كل مكان ، وفوق كل ساح .

ــ تحية لجماهير شعبنا وامتنا التي اثبتت في كل وقت قدرتها غير المحدودة على البذل والتضحية .

ــ تحية للرفيق الامين العام للحزب رئيس الجمهورية ، حافظ الاسد ، الذي يقود مسيرة التصدي للمخططات الرامية الى فرض الاستسلام على الامة العربية .

ــ تحية الى كل الشعوب والدول الصديقة وحركات التحرر في العالم التي تدعم النضال العربي .

١٠

تصريح للناطق الرسمي باسم وزارة خارجية سلطنة عمان.(١)

(مسقط ، ٢٥/٩/١٩٧٨)

صرح ناطق رسمي باسم وزارة الخارجية العمانية مساء اليوم ان ما اسفر عنه اجتماع كامب ديفيد لا يمكن اعتباره سلبيا بمجمله ، وان هناك جوانب للاتفاق تمثل تقدما ملموسا في سير المفاوضات للتوصل الى حل نهائي لمشكلة الشرق الاوسط .

وقال الناطق ان من الطبيعي ان تبرز آراء متفاوتة في تقييم نتائج كامب ديفيد في هذه المرحلة بالذات ، الا ان ذلك لا ينبغي ان يكون مدعاة لمزيد من

(١) وزعت سفارة سلطنة عمان في بيروت نص هذا التصريح .

التفرقة والتباعد بين الدول العربية ، وبالاخص بين الدول المعنية بالقضية مباشرة . ذلك انه ، وفي كل الاحوال ، لا بديل امام الامة العربية عن التضامن والتكاتف حتى لا تفقد مقدرتها على التأثير في مجريات الامور .

واضاف الناطق العماني ان بلاده ترى ان من حق كل دولة عربية ان تتبنى وجهة النظر التي تراها عن قناعة ، وان تسعى لشرح موقفها ومبرراته للدول العربية الاخرى ، بما يؤدي الى التوفيق في وجهات النظر ويبقى التضامن العربي اطارا لكافة المساعي المبذولة للتوصل الى حل عادل وشامل .

واثنى الناطق باسم وزارة الخارجية العمانية على الجهود التي بذلها الرئيس الاميركي شخصيا لعقد اجتماع كامب ديفيد ، وقال انه مهما تفاوتت الآراء في تقييم نتائج هذا الاجتماع ، فان جهود الرئيس كارتر تستحق تقدير الجميع . كما اشار الناطق الى ان مبادرة السلام التي اقدم عليها الرئيس السادات في نوفمبر [تشرين الثاني] الماضي ، هي التي شكلت المنطلق الاساسي لما امكن التوصل اليه في لقاء كامب ديفيد .

١١

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.(١)

(بيروت ، ١٨/٩/١٩٧٨)

يا جماهير شعبنا الفلسطيني ،
يا جماهير امتنا العربية ،

لقد تمخض اجتماع كامب ديفيد عن اتفاق يشكل اخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨ وما سعى اليه الصهاينة والامبريالية الاميركية طوال ثلاثين عاما .

قدمه لهم السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ، وبعد اجتماع طارىء دعت اليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشارك فيه ممثلون عن سائر فصائل المقاومة ، تؤكد على ما يلي :

اولا : ان اتفاق كامب ديفيد يمثل استسلاما كاملا من جانب السادات لمشروع مناحم بيغن الذي طرحه في خطاب الكنيست ، خلال زيارة السادات الخيانية ، وفي اجتماع الاسماعيلية ، وهو المشروع الذي يؤكد على اصرار العدو الصهيوني على تثبيت احتلاله للاراضي الفلسطينية والجولان واجزاء من سيناء والتفريط بالقدس التي مثلت على الدوام رمزا مقدسا لامتنا العربية

(١) « وفا » (بيروت) ، ١٩/٩/١٩٧٨ .

وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم .

ثانيا : ان الاتفاق يبين تواطؤ السادات التام مع الاهداف الصهيونية في انكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها ، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية ، ارضا وشعبا وثورة ، تحت اشراف وتخطيط الامبريالية الاميركية .

ثالثا : ان هذا الاتفاق يمثل الخطوة الاخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات الذي يفرط الآن بكرامة مصر وجزء من ترابها الوطني ، ويسمح بارتفاع علم العدو الصهيوني على ارضها الغالية ، ويتنكر لارواح شهداء شعب وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل ان يرتفع العلم العربي في القدس وسيناء والجولان . واننا نهيب بشعب مصر العظيم ، الذي لم يفرط يوما بكرامته الوطنية واستقلال الوطن وحقوق شعب فلسطين والحقوق العربية القومية ، ان تنتفض كرامته الوطنية ويتصدى للمؤامرة التي تهدد مستقبل امته .

رابعا : ان السادات ، من خلال هذا الاتفاق ، يحقق اهداف الامبريالية الاميركية القديمة التي فشلت في تنفيذها منذ مشاريع حلف بغداد وايزنهاور وعدوان عام ١٩٥٦ وعدوان عام ١٩٦٧ ، ويعلن عن استعداده للدخول في حلف مصري – اسرائيلي – اميركي من اجل اخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الاميركية وتصفية مواقع حركة التحرر والتقدم لامتنا وسائر الشعوب المناضلة في افريقيا والشرق الاوسط عموما .

خامسا : ونظام السادات ، بتوقيعه هذا الاتفاق ، يكرس الهدف الامبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر تماما عن النضال القومي العربي ، وضرب كل المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر والرباط ، وقرارات المجتمع الدولي التي اعلنتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، وقرارات مؤتمرات عدم الانحياز والدول الافريقية والاسلامية والصديقة .

سادسا : ان مشروع السادات للحكم الذاتي يكرس هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم ، ويحاول ادخال الاردن كطرف في هذا المخطط وكأداة قمع امنية في خدمة ديمومة هذا الاحتلال ضد شعبنا الفلسطيني .

ومن الواضح ان اتفاق كامب ديفيد اظهر استسلام السادات لموقف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخه لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو . وليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة إلا مناورة خداعية ، هدفها تثبيت المستوطنات القديمة ، والسماح بتنفيذ مشروع بيغن في توسيع هذه المستوطنات وزيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة ، تمهيدا لفرض الامر الواقع واستمرار الاحتلال .

سابعا : ان منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد تصميم شعبنا على مجابهة هذه المؤامرة واحباطها . وان شعبنا الذي يقف الآن موحدا تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، يؤكد ، مرة اخرى ، انه لا

يمكن ان يساوم او ان يهادن اي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي او اي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل وفي العودة الى وطنه وبناء دولته المستقلة . ان اربعة ملايين فلسطيني ، ومعهم كل القوى الوطنية والشريفة العربية ، لا يمكن ان يقبلوا ان يتقرر مصير الشعب الفلسطيني وقضية الامة العربية في اطار خيانة كامب ديفيد ، ولا يمكن للسادات وحلفائه ان يفرضوا ارادتهم على شعبنا العظيم وامتنا الباسلة .

ان منظمة التحرير الفلسطينية اذ تعلن رفضها الكامل لنتائج واتفاقات كامب ديفيد ، تدعو جماهير شعبنا الفلسطيني الى اعلان غضبها وتصديها الحازم لهذه المؤامرة . اننا ندعو شعبنا ، داخل الارض المحتلة وفي سائر مناطق الشتات ، الى الاضراب العام يوم الاربعاء ٢٠/٩/٧٨ ، تعبيرا عن ارادته التي لا تلين والتفافه حول ثورته ، والى تنظيم المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد المؤامرة ودعاتها والقوى المتواطئة معها .

والثورة الفلسطينية تحذر كل الاصوات المشبوهة ، التي تحاول ان تجد لنفسها مكانا ضمن مؤامرة الحكم الذاتي وتعلن عن تأييدها لمؤامرة كامب ديفيد ، بأنها سوف تواجه ارادة شعبنا وقصاصه العادل .

ان القوى والانظمة الوطنية العربية مدعوة ، في هذا الظرف الخطير ، الى انتهاج سياسة جادة وحازمة في مواجهة المؤامرة ، وهو الامر الذي لا يتحقق إلا من خلال وضع الطاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية وامكانات الجماهير العربية بشكل منسق وموحد لحماية حركة التحرر العربية من المخطط الذي يرسمه هذا التحالف المعادي لضربها وتصفيتها . ونؤكد ان جبهة الصمود والتصدي ، في مؤتمرها القادم ، تتحمل المسؤولية الكبرى في هذا المجال ، وتقف امام الامتحان الجدي في نظر الجماهير الفلسطينية والعربية .

ان الثورة الفلسطينية تنبه الى اخطار المخطط الصهيوني الانعزالي داخل لبنان الذي سيحاول استغلال نتائج الاتفاق التصفوي في كامب ديفيد من اجل تصعيد عدوانه ضد القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية وسورية ، وهو الامر الذي يتطلب ، اكثر من اي وقت مضى ، التشديد على وحدة وتكاتف كل الاطراف المعادية لهذا المشروع وعلى وضع كل الطاقات بشكل منسق ومتكامل بما يمكن شعب لبنان من هزيمة المخطط الذي يستهدف مصيره ومصير وطنه كاملا .

ان المرحلة القادمة تحمل اخطارا بالغة على مستقبل كل منطقتنا وشعوبها وحركة التحرر فيها . والثورة الفلسطينية التي تحملت مسؤوليتها بشرف وبسالة تدعو ، في هذه اللحظات ، الى ان تنهض كل القوى الحريصة على مستقبل هذه الامة وكرامتها القومية ، والتصدي لمؤامرة استباحة ترابها ومقدساتها ، والمجابهة التي لا تتوقف حتى دحر المخطط الاميركي — الصهيوني — الساداتي بكامله .

١٢

بيان المؤتمر الوطني في الضفة الغربية.(١)

(القدس ، ١/١٠/١٩٧٨)

عقد يوم الاحد ، الاول من تشرين الاول [اكتوبر] الحالي ، في مجمع النقابات المهنية في القدس مؤتمر وطني ، حضره رجال الدين الاسلامي والمسيحي ، ورؤساء واعضاء البلديات ، وممثلو النقابات والاندية والمؤسسات الوطنية والشخصيات في القدس والمناطق المحتلة .

وتدارس المجتمعون النتائج المترتبة على قمة معسكر داوود من اتفاقيات وتفسيرات ورسائل ، والتصريحات التي وردت على ألسنة الموقعين عليها .

فقد بدأ الاجتماع في الساعة الحادية عشرة من قبل الظهر ، وانتهى في تمام الساعة الثالثة والنصف . وجرت ، خلال هذا الاجتماع ، مناقشات اشترك فيها جميع الحضور ، وتكلم كل من الشيخ حلمي المحتسب والاب لطفي لحام ، وكريم خلف ، وبسام الشكعة ، والمهندس ابراهيم الدقاق .

وقد قرر المجتمعون ، بالاجماع ، ما يلي :

اولا : رفض ومعارضة هذه الاتفاقيات ، بجميع وثائقها وتفسيراتها وملحقاتها ، جملة وتفصيلا .

ثانيا : ان اتفاقات كامب ديفيد تتناقض مع قومية المعركة ، وذلك لانها تشكل ، في حقيقتها ، صلحا منفردا بين مصر واسرائيل ، وهذا من شأنه ان يخرج مصر من الساحة العربية ليجري التفرغ لضرب حركات التحرر العربية والافريقية .

ثالثا : ان الاتفاقات المذكورة تخالف مخالفة صريحة قرارات مؤتمرات القمة العربية بشكل عام ، وقمتي الجزائر والرباط بشكل خاص ، والتي نصت صراحة على رفض الحلول المنفردة ، وطالبت قوى المواجهة بالعمل المشترك في كافة الميادين .

رابعا : ان الاتفاقات المذكورة تتناقض وقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية ، وتشكل تحديا صارخا للارادة الدولية واعتداء على الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني .

خامسا : الاتفاقيات المذكورة تنكرت لحقوق الشعب الفلسطيني ، وتجاهلت قضيته العادلة التي هي لب النزاع في الشرق الاوسط ، واغفلت حقوقه المسلوبة وحقه في تقرير مصيره على ارضه ، كما اغفلت قيادته الشرعية م.ت.ف. ، القيادة الشرعية والوحيدة للشعب العربي الفلسطيني . بل هي تحاول خلق قيادة بديلة لها في ظل الاحتلال ، باقامة حكم ذاتي سبق للشعب ان رفضه رفضا قاطعا بجميع قطاعاته ، المرة تلو الاخرى .

---

(١) « فلسطين الثورة » ، العدد ٢٥٥ (بيروت) ، ٩/١٠/١٩٧٨ ، ص ٢٤ .

سادسا : ان نضال الشعب الفلسطيني كان ، وما زال جزءا لا يتجزأ من نضال الشعوب العربية في سبيل حريتها ووحدتها وتقدمها ، ومن حركة التحرر العالمية . وان الشعب الفلسطيني ، داخل الارض المحتلة وخارجها ، وحدة واحدة لا تتجزأ .

سابعا : لا سلام في المنطقة دون الانسحاب الكامل والحقيقي للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة ، واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في العودة وتقرير المصير وانشاء دولته الحرة المستقلة فوق ارضه وترابه والقدس عاصمة لها .

ثامنا : ان مشروع الحكم الذاتي مرفوض شكلا وموضوعا ، ونعتبره تكريسا للاحتلال ، واستمرارا لاضطهاد هذا الشعب ، واستلابا لحقوقه المشروعة ، ومؤامرة مكشوفة للالتفاف على طموحات شعبنا وحقه في وطنه وفي تقرير مصيره بنفسه .

تاسعا : من هذا المكان من القدس الحبيبة ، قلب فلسطين النابض ، نتوجه الى جماهيرنا العربية في كل مكان ان تتمسك بوحدتها الوطنية في الداخل والخارج ، وتؤكد التفافها حول قيادتها الشرعية م.ت.ف. ، وان تقف وقفة رجل واحد في وجه كافة المحاولات المبذولة لتمرير الحكم الذاتي المطروح والحلول الاستسلامية الاخرى .

وبهذه المناسبة ، نحيي شعبنا الفلسطيني ، في الداخل والخارج ، وشهداءنا الابطال ، والمعتقلين في السجون « الاسرائيلية » . ونحيي جبهة الصمود والتصدي وقراراتها في قمتي طرابلس ودمشق التي تعتبر امتدادا للموقف العربي النضالي الذي سجلته الامة العربية عبر نضالها . ونحيي جميع الدول الحليفة والصديقة في هذا العالم بموقفها الواضح في تأييد حقوقنا .

١٣

مقررات المجالس البلدية والقروية وسائر الهيئات الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة .(١)

(غزة ، ١٦ و ١٨/١٠/١٩٧٨)

في يومي ١٦ ، ١٨/١٠/١٩٧٨ اجتمعت بلديات قطاع غزة والمجالس القروية والجمعيات الخيرية والمهنية والغرف التجارية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية وناقشت ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد والوثائق الملحقة بها .

وهي اذ تؤكد حرص الشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة على ان

(١) « الاتحاد » (حيفا) ، ٢٤/١٠/١٩٧٨ .

يسود السلام العادل في الشرق الاوسط ، ورغبة في ان تزول كل اسباب الحروب وآثارها كي تستطيع جميع شعوب المنطقة ان تعيش في سلام دائم ، وذلك بتحقيق الاماني الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بايجابية بناءة وصحيحة ، ترى ما يلي :

١ ـ ان اتفاقية كامب ديفيد تتنكر للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وحقه في الحرية وتقرير المصير وحقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة على ارضه ، وتخالف ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان وأحكام القانون الدولي .

٢ ـ ان اتفاقية كامب ديفيد تخالف ما اجمعت عليه الدول العربية في مؤتمرات القمة العربية المختلفة ، وبصورة خاصة مقررات قمتي الجزائر والرباط .

٣ ـ تخالف اتفاقية كامب ديفيد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة ، وبصورة خاصة القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٧٤ ، والقرار ٣٣٧٥ الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر [تشرين الثاني] عام ١٩٧٥ .

٤ ـ ان الاتفاقية تكرس الاحتلال الاسرائيلي لمدة غير محددة وتضفي عليه الصبغة الشرعية ، وتمزق وحدة الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج ، وتخلق واقعا جديدا وحقائق جديدة تتعارض ومصلحة الشعب العربي الفلسطيني تعارضا جوهريا واساسيا ، فضلا عن انها لا تنص على ازالة المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع .

٥ ـ ان الاتفاقية تجاهلت مستقبل القدس العربية ، وان هذا الاغفال المقصود يمثل خطرا جسيما على مقدساتها الاسلامية والمسيحية وحقوق سكانها العرب الفلسطينيين .

٦ ـ ان الحل العادل للقضية الفلسطينية لا يتحقق إلا باحترام حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، في ارضه ووطنه ، وممارسة حقه الطبيعي في الحرية والعدالة وتقرير المصير وبالانسحاب الكامل الفوري للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة .

٧ ـ يؤكد المجتمعون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وان مشاركتها على قدم المساواة مع جميع الاطراف أمر اساسي لايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . وان تجاهلها المتعمد لا يخدم قضية السلام في الشرق الاوسط .

٨ ـ ان الحكم الذاتي وفقا لاتفاقية كامب ديفيد ليس له مضمون ولا محتوى ،اذ انه لا يحقق الحد الادنى لمطالب وحقوق الشعب العربي الفلسطيني وليس الوسيلة الصحيحة لممارسة حق الشعب العربي الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير . وذلك لما يحيط به من غموض وابهام وتعقيد ، وخلوه من ضمانات حقيقية محددة تكفل له الحرية والعودة وتقرير المصير على ارضه ووطنه .

٩ ـ بناء عليه يشجب المجتمعون اتفاقية كامب ديفيد ، ويناشدون كافة

القوى المحبة للعدل والسلام في العالم والعالمين العربي والاسلامي والرأي العام العالمي ومنظمة الامم المتحدة ، ان تساند الشعب العربي الفلسطيني في الحصول على حقوقه العادلة ووضع حد لمأساته المستمرة . ويؤكد المجتمعون انهم يؤيدون السلام العادل تأييدا كاملا ، ويؤكدون ان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع الى هذا السلام العادل ، وهو اكثر شعوب العالم حاجة اليه ورغبة فيه ، ليتخلص من هذه الآلام ومن المحنة القاسية التي فرضت عليه دون ارادته ، مؤكدين انه كان دوما ضحية للحروب المستمرة وحرمانه من حقه الطبيعي في الحرية والحياة الكريمة على ارضه ووطنه .

١٤
بيان مجلس الوزراء القطري.(١)

(قطر ، ١٩٧٨/٩/٢٠)

عني مجلس وزراء دولة قطر بأن يدرس ، بكل الاهتمام الذي يتطلبه الحرص على المصالح العربية العليا في هذه الظروف القومية المصيرية ، النتائج التي اسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد والتي تضمنتها الوثيقتان اللتان وقعتا في نهاية انعقاد ذلك المؤتمر .

ويرى مجلس الوزراء لزاما عليه ان يعلن الرأي الذي انتهى اليه بعد الدراسة على النحو الآتي :

وفقا لما استقر الاجماع العربي عليه ، وايده المجتمع الدولي بأسره ، يجب ان تقوم التسوية السلمية العادلة الشاملة للنزاع العربي ــ الاسرائيلي على اسس رئيسية ، اهمها :

١ ــ تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ . ويستتبع تطبيق المبادىء والاحكام المنصوص عليها في هذا القرار ، اول ما يستتبع ، ضرورة انسحاب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة المسلحة في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس العربية .

٢ ــ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، الامر الذي يستوجب ان يسترد هذا الشعب وطنه ، وان يكون له حق تقرير مصيره بنفسه فوق ارض هذا الوطن .

ولما كانت نتائج مؤتمر كامب ديفيد لم تتضمن اقرارا واضحا من اسرائيل لتلك الاسس وتعهدا صريحا منها باحترامها ،

ونظرا لان تلك النتائج اغفلت منظمة التحرير الفلسطينية التي نصت قرارات مؤتمرات القمة على انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ،

---

(١) « العروبة » ، العدد ٤٤٣ (قطر) ، ١٩٧٨/٩/٢٨ ، ص ٨ .

والتزاما من دولة قطر بما استقر عليه الاجماع العربي وقرارات مؤتمرات القمة العربية . وبخاصة مؤتمري الجزائر والرباط ،

يعلن مجلس الوزراء ان حكومة قطر ترى ان النتائج التي تضمنتها وثيقتا مؤتمر كامب ديفيد لا تشكل اساسا صالحا للتمهيد السليم للتسوية السلمية العادلة الشاملة المنشودة .

وان مجلس الوزراء ليهيب بجميع الدول العربية الشقيقة ان تقدر كل منها حق التقدير المسؤولية التاريخية التي نواجهها معا في هذه الظروف البالغة الدقة . واهم ما تفرضه هذه المسؤولية هو تغليب الحكمة بالعمل المخلص على التغلب على الصعوبات وايا كانت الخلافات لتحقيق وحدة صفنا التي لا بد منها لبلوغ النصر المبين النهائي الذي نرجوه لامتنا الخالدة .

١٥
تصريح السيد جاسم المرزوق ، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي بالنيابة ، بعد اجتماع لمجلس الوزراء .(١)

(الكويت ، ١٩٧٨/٩/٢٠)

لقد تدارس المجلس الاتفاقيات التي توصلت اليها الاطراف التي اشتركت في مؤتمر كامب ديفيد . وتناول المجلس بالبحث آثار هذه الاتفاقيات على قرارات مؤتمرات القمة العربية وقرارات الامم المتحدة فيما يخص الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها الاعتراف بحقه في تقرير مصيره .

ان المجلس اكد موقف الكويت السابق ، الذي يقضي بالالتزام بقرارات مؤتمرات القمة العربية ، وخاصة مؤتمر الرباط ، وقناعته التامة بأن السلام العادل والدائم في المنطقة يستلزم لتحقيقه الانسحاب الاسرائيلي التام من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، واستعادة الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكامل حقوقه الوطنية المشروعة .

ان الحكومة ستستمر في مراقبة ومتابعة تطورات الوضع في المنطقة . وان المجلس يؤمن بأن التضامن العربي الصادق ، ضمن ستراتيجية واحدة متفق عليها ، هو السبيل الوحيد لاسترجاع الحقوق العربية ومجابهة الخطر الذي يهددنا جميعا .

---

(١) « السياسة » (الكويت) ، ١٩٧٨/٩/٢١ .

١٦
تصريح صحافي للدكتور سليم الحص ، رئيس مجلس الوزراء اللبناني.(١)

(بيروت ، ١٩/٩/١٩٧٨)

ان لبنان كان ، وما يزال يستوحي مواقفه في ازمة الشرق الاوسط من التزامه بمبدأ المحافظة على التضامن العربي ، ولا سيما لجهة ما اتفق عليه من ضرورة تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الاراضي العربية المحتلة ، واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في ارضه .

واليوم ، وامام نتائج مؤتمر كامب ديفيد ، نجد انفسنا امام تساؤلات عدة : اي مكسب استطاع العرب ان يحققوه في الماضي ،او يمكن ان يحققوه الآن خارج اطار التضامن العربي ؟ واي آثار يمكن ان تكون لنتائج المؤتمر على مسيرة التضامن العربي اليوم او في المستقبل المنظور ، لا سيما وان نتائج المؤتمر تتجاهل ، عمليا ، قوى اساسية على مسرح الصراع في الشرق الاوسط ؟ واي ثمار يمكن ان يجنيها العالم العربي ومنه لبنان من نتائج المؤتمر ، بينما لم يتصد هذا المؤتمر لقضية شعب مشرد من وطنه ، هو الشعب الفلسطيني ، لا يرضى عن العودة الى ارضه ووطنه بديلا ؟

ولئن كنا دائما ندعو الى التضامن بين اللبنانيين لكي ندرأ عن انفسنا سلبيات ما قد يحدث من تطورات خارجية تتعلق بأزمة الشرق الاوسط ، فاننا اليوم احوج ما نكون الى مثل هذا التضامن لمواجهة كل التطورات المحتملة في الشرق الاوسط بعد المؤتمر . ولا شك ان لبنان سيتابع اتصالاته العربية والدولية لتقييم النتائج وردود الفعل ، واتخاذ الخطوات والمواقف اللازمة .

١٧
بيان مجلس الوزراء اللبناني .(٢)

(بيروت ، ٢٠/٩/١٩٧٨)

. . . .

تشاور المجلس في اتفاقات كامب ديفيد ، ودرس الموضوع من كل جوانبه ، فأبدى قلقه البالغ لما اعلن من اتفاقات ، خصوصا بالنسبة الى ما قد

---

(١) « السفير » (بيروت) ، ٢٠/٩/١٩٧٨ .

(٢) « النهار » (بيروت) ، ٢١/٩/١٩٧٨ .

يترتب على هذه الاتفاقات من انعكاسات على التضامن العربي ، كما بالنسبة الى اغفال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في وطنه على ارضه ، ولا سيما ما قد ينطوي عليه هذا الموقف من نتائج قد تؤدي الى توطين الفلسطينيين خارج ارضهم .

١٨
خطاب العقيد معمر القذافي ، الامين العام لمؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، حول الموقف من اتفاقيتي كامب ديفيد.(١)

(طرابلس ، ٧/١٠/١٩٧٨)

ان التقييم العلمي الصحيح لهذا الموقف الخياني [اتفاقيات كامب ديفيد] ، هو ان مصر هزمت بقوة السلاح ، ووقعت صاغرة مهزومة للاسف على وثيقة الاعتراف بالعدو في اسطبل داوود .

ان تغيير وزارة الحربية الى وزارة دفاع ، وتسريح نصف الجيش المصري ، وانهاء الحرب مع العدو ، كل هذه شروط الاستسلام .

ان معركة رمضان كانت كارثة حقيقية . فلاول مرة في التاريخ يعبر الجيش الصهيوني غرب قناة السويس بالقوة ، وتم تطويق القوات المصرية بالكامل تقريبا .

. . . .

ان القضية قضية قوة ، وان مصر لم تستطع الانتصار على الصهاينة ، وان اميركا تبنت هذه النتيجة المبنية على قوة السلاح ، وتبنت المحادثات بين مهزوم ومنتصر ، بين الرئيس المصري ورئيس العصابات الصهيونية ورئيس اميركا .

ان تلك سابقة خطيرة تجعل كل من يملك سلاحا ويحقق به الانتصار ، يجني ثمار هذا الانتصار ، لان اميركا وهي اكبر دولة ، اعترفت بنتيجة القوة ومباحثات مترتبة عن استخدام السلاح .

ان ما اقدم عليه الرئيس المصري يعد كارثة على الامة العربية كلها ، فهو قد اخرج مصر من العروبة واخرجها من المعركة . واكد انه لاول مرة يعترف بعدو يحتل ارضا عربية ليست له ، وهي ارض فلسطين .

---

(١) « الفجر الجديد » (طرابلس) ، ٨/١٠/١٩٧٨ .
القى العقيد القذافي هذا الخطاب في الذكرى الثامنة لجلاء الايطاليين عن ليبيا .

ان سكان فلسطين المحتلة الاسرائيليين هم نازحون من اوروبا وروسيا واميركا ، فكيف نسلم بأن هؤلاء الناس هم من سكان الشرق الاوسط او المشرق العربي ، وان هذه هي ارضهم .

ليس هناك شخص يسلم بهذا الامر إلا اذا كان مفروضا عليه بقوة السلاح .

واذا كان الرئيس المصري المهزوم قد اعترف بأن يكون سكان فلسطين العربية اناسا من اوروبا واميركا ، فاننا لن نقبل بهذا ، لاننا نقف في بحر من الجماهير المسلحة ، ولن يفرض علينا الاستسلام . واننا لن نستسلم ولو انتهينا لآخر واحد فينا لاننا احرار وبأيدينا السلاح ونمتلك احدث الطائرات والدبابات والصواريخ والمدفعية ، نمتلكها هنا في الجماهيرية ، كما نمتلكها في سورية والعراق والجزائر .

ان امتلاكنا لآلاف الطائرات والدبابات والمدافع يجعلنا لا نستسلم على الاطلاق ، ولا يستطيع احد ان يفرض علينا ذلك .

ومن الغباء ان تحاول اميركا والعدو الصهيوني فرض استسلام علينا ، او ان يخاطبوا سورية بأن تعترف بالصهاينة مقابل وعود بالانسحاب من الجولان : فان سورية لن تستسلم ، وهي تمتلك احدث الدبابات والطائرات والصواريخ وتستطيع تجنيد الملايين .

ان الواقع الموجود في الوطن العربي الآن هو ان هناك من استسلم لانه مهزوم . اما الباقي الذي لم يهزم فانه لن يستسلم ، ولن يفرض عليه الاستسلام . ان الامة العربية باستطاعتها اجتياز هذه الكارثة التي حلت بها لأن الكارثة وقع عليها رئيس واحد فقط .

ان الامة العربية واثقة من ان الجيش المصري والشعب المصري قادران على حرق اوراق اسطبل داوود بالنار .

. . . .

١٩

بيان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في مصر .(١)

(القاهرة ، ١٩٧٨/٩/٢٥)

ان المصريين جميعا مطالبون اليوم باتخاذ اخطر قرار يحدد مصير مصر والوطن العربي لاجيال عديدة مقبلة . فلقد وقع الرئيس السادات ، في ختام

(١) مركز الابحاث المصري ، « الشعب المصري يرفض كامب دافيد » [بيروت : ١٩٧٨] ، ص ١٠ ـ ٣١ .

مؤتمر كامب ديفيد ، وثيقتين : الاولى سميت « باطار السلام في الشرق الاوسط » : والثانية عن « اطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل » .

وقد بشرت اجهزة اعلام الدولة الشعب العربي في مصر بأن مصر ، بتوقيعها على هاتين الوثيقتين ، قد انجزت خطوة حاسمة في سبيل احلال سلام شامل وعادل ، واصبح تحرير الارض المصرية والعربية ، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، امرا ممكنا تحقيقه لاول مرة منذ هزيمة ١٩٦٧ ، وفي آجال زمنية تم تحديدها .

واذا كانت الاتفاقية الخاصة باطار السلام بين مصر واسرائيل تعد باعادة سيناء الى مصر ، وهو مطلب اساسي لكافة القوى الوطنية ، غير ان الواقع ان جلاء اسرائيل عن ارض مصر يجري انجازه بشروط لا بد من الوقوف عندها . ففي الشروط اخلال بالمصالح الوطنية والسيادة المصرية . بل تضمنت الوثيقة عن (الاطار العام للسلام في الشرق الاوسط) تنازلات يتعذر السكوت عليها في القضية الفلسطينية ـ لب النزاع وجوهره ـ وفي الابعاد القومية للنزاع عموما . وهذه التنازلات تنذر بابعاد هدف السلام لا تقريبه ، وتعريض المنطقة لمزيد من التفجر والاضطراب لا العكس .

اولا : الاتفاقية لا تحقق لمصر استعادة كامل سيادتها :

ابرز نقطة تركز عليها اجهزة الاعلام الرسمية هي ان اتفاقيات كامب ديفيد قد ضمنت انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود مصر التاريخية في سيناء . وبالتالي ، فان مصر قد استعادت سيادتها كاملة على كل اراضيها . غير ان هذا الاستنتاج لا يستقيم مع الواقع لاسباب عديدة ، نذكر منها :

١ ـ فيما يتعلق بضمانات الامن :

اذا سلمنا بأن انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء لا مفر من ان تصحبه ضمانات امن ، فان هذه الضمانات يجب ان تتسم بصفة المعاملة بالمثل للطرفين ، وإلا كان هناك توفير لأمن طرف على حساب امن ، وبالتالي سيادة الطرف الآخر . وهذا الشرط قد تمت مراعاة حده الادنى في المشروع الذي اعدته الخارجية المصرية وقدم لاجتماعات كامب ديفيد . فقد نص المشروع على اقامة مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق محدودة التسليح ، على جانبي الحدود ، ووضع قوات تابعة للامم المتحدة على جانبي الحدود ، ووضع نظام انذار مبكر على اساس المعاملة بالمثل ، وتحديد نوعية الاسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها ، وانضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية . غير ان المفاوض المصري ، في مباحثات كامب ديفيد ، لم يتمسك بهذه البنود . وقد وافق ، في الوثيقة التي صدرت في ختام المباحثات ، على ان تكون المناطق المنزوعة السلاح ومحطات الانذار المبكر داخل ارض سيناء فقط ، ولم يشترط وجودها بالمقابل في ارض اسرائيل . ووافق ، ايضا ، على مرابطة قوات الامم المتحدة في سيناء دون ان يكون للامم المتحدة سوى مراقبين في اسرائيل . وسحب قوات الامم المتحدة من سيناء ليس رهن قرار سيادي مصري ، بل لا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الامن باجماع اعضائه الدائمين الخمسة . ومعنى ذلك ان بقاء قوات الامم

المتحدة في سيناء دائم وليس محدودا بأجل زمني .

ولم يتمسك المفاوض المصري بتحديد نوعية الاسلحة التي تحصل عليها الدول الاطراف ونظم التسليح فيها ، علما بأن لاسرائيل تفوقا عسكريا بارزا لا يحتمل الانكار . كما لم يتمسك بانضمام جميع الاطراف الى معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، علما بأن اسرائيل هي الدولة الوحيدة من اطراف النزاع التي تملك قنابل ذرية .

ويبرز الاخلال بشرط التكافؤ والمعاملة بالمثل في ضمانات الامن بشكل اوضح اذا قدرنا ان سيناء كلها ، بما في ذلك الاجزاء التي استردتها القوات المسلحة المصرية بقوة السلاح في معارك العبور المجيدة عام ١٩٧٣ ، ستكون مقيدة التسليح ومنقوصة السيادة . فلقد تقرر ان تمتد المنطقة المنزوعة السلاح ، التي تمتنع مصر عن ممارسة اي وجود عسكري فيها على الاطلاق ، بطول سيناء وعرض يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا من حدود مصر الدولية الشرقية ، تعقبها منطقة تشمل معظم اراضي سيناء حتى الممرات ، لا يوجد بها إلا حرس حدود ، ثلاث كتائب . واخيرا فان المنطقة بعرض ٥٠ كيلومترا شرقي القناة وخليج السويس ، محدودة التسليح ، ولا يسمح بها إلا بوجود فرقة عسكرية واحدة . ولا تنطبق اجراءات تقييد التسليح على الجانب الاسرائيلي سوى على شريط رمزي على امتداد الحدود مع مصر عرضه ثلاثة كيلومترات فقط ، ويسمح بوجود عسكري اسرائيلي بهذا الشريط الضيق الملاصق لارض مصر مباشرة يصل الى اربع كتائب .

ولم تحدد الاتفاقية اين سوف تقام محطات الانذار المبكر في سيناء ، ولا هوية المشرفين على تشغيلها . والمعروف ان هناك محطات انذار قائمة الآن بمنطقة الممرات ، يجري تشغيلها اميركيون واسرائيليون ومصريون ايضا .

وتنص الاتفاقية على ان تخلي اسرائيل المطارات الجوية التي اقامتها بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ . وان هذه المطارات ستستخدم للاغراض المدنية فقط ، بما في ذلك الاستخدام التجاري المحتمل من جانب جميع الدول . وجميع الدول تشمل اسرائيل بل ليس لدول عديدة مصلحة في استخدام مطارات متوطنة في صحراء سيناء على حدود اسرائيل مدنيا وتجاريا كما لاسرائيل مصلحة في استخدامها . واشارت مصادر مطلعة اميركية الى ان هذه المطارات سوف تستخدم للتدريب على الملاحة الجوية . وقد التزمت الولايات المتحدة بتحمل نفقات اقامة قاعدتين جويتين لاسرائيل في النقب على مسافة قريبة من الحدود المصرية تبلغ تكلفة كل مطار منهما مبلغ خمسمئة مليون دولار . وبذلك تحتفظ اسرائيل ، رغم اخلاء مطاراتها في سيناء ، بسيطرتها الجوية عليها ، خاصة وان سيناء سوف تكون خالية تماما من اية مطارات عسكرية مصرية .

ومن هنا ، يتضح ان حدود مصر العسكرية سوف تقف فعليا عند قناة السويس. ولاول مرة في التاريخ ، اصبح لها حدود عسكرية ومعزولة وبعيدة تماما عن حدودها السياسية الدولية . وليس هذا الوضع موقتا محدودا بأجل محدد ، بل انه يتسم بصفة الدوام ، وهو وضع لا ينطبق على اسرائيل بنص

الاتفاقية ذاتها . ومن ثم ، فهو اخلال بالامن المصري لحساب امن اسرائيل ، وهو مساس بالسيادة المصرية ، وهو في الحقيقة تطبيق لفكرة كارتر ان يكون لاسرائيل نوعان من الحدود : حدود سياسية ، واخرى عسكرية منفصلة عنها يمكن الدفاع عنها . وهذه الاخيرة تمتد الى داخل اراضي الدول العربية المتاخمة لها ، وتنال من سيادتها في الصميم .

٢ ـ فيما يتعلق بالآجال المحددة في الاتفاقية :

توقع الحكومة المصرية معاهدة سلام مع اسرائيل في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر ، ولا يتم الانسحاب الكلي للقوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية إلا بعد مدة اقصاها ثلاث سنوات .

ويتم جلاء القوات الاسرائيلية عن ارض سيناء على مرحلتين : المرحلة الاولى ، الى خط يمتد من العريش شمالا الى رأس محمد جنوبا في فترة تتراوح بين ٣و٩ اشهر من توقيع معاهدة السلام . واثر اتمام الانسحاب المرحلي الاول ، تلتزم مصر باقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل ، بما في ذلك : الاعتراف الكامل ، متضمنا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية ؛ وانهاء المقاطعة الاقتصادية ؛ ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والاشخاص ؛ والحماية المتبادلة للمواطنين وفق مقررات القانون .

ومعنى ذلك ان يجري تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل تماما ، وان يقام بالقاهرة سفارة لاسرائيل قبل اجلاء القوات الاسرائيلية عن كل اراضي سيناء لمدة قد تتجاوز العامين .

ومما تجدر الاشارة اليه ان الرئيس السادات كان ، حتى منتصف عام ١٩٧٧ ، يعلن مرارا ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي غير وارد بالمرة . وانها مسألة لا بد ان تنتظر جيلا آخر على الاقل ، اي حتى تزول مرارات واحقاد ثلاثين عاما من الويلات والحروب . ذلك ان القواعد الدولية لاقامة السلام تشترط منع الحرب واحترام الحدود ، ولكنها لا تشترط اقامة علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية ... الخ ، التي هي من صميم صلاحيات السيادة . ثم عاد الرئيس السادات فالتزم ، امام الرئيس الاميركي كارتر وتلبية لالحاحه ، بأن يمكن النظر في تطبيع العلاقات مع اسرائيل على ان لا يكون ذلك قبل ٥ سنوات من جلاء القوات الاسرائيلية عن كافة الاراضي العربية المحتلة ، واستعادة شعب فلسطين حقوقه القومية المشروعة .

وكانت مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس في ١٩ نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٧٧ ، تحولا اساسيا . ذلك ان التعامل المباشر مع قادة اسرائيل على ارض اسرائيل كان ينبيء بأن نوعا من تطبيع العلاقات وارد ، دون ما نظر الى مدى التقدم في مفاوضات السلام . والآن يستقر هذا المفهوم من جانب الحكومة المصرية باتفاقيات كامب ديفيد . ذلك ان المفاوض المصري قد التزم بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل قبل بدء عمليات الانسحاب ، وسوف يقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل وجزء من ارض مصر ما زال محتلا ، ناهيك عن بقية الاراضي العربية المحتلة ، وحقوق شعب فلسطين .

وطبقا لمعاهدة السلام « المصرية ـ الاسرائيلية » على هذا النحو ، فان مصر تستطيع ان تقطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع اية دولة في العالم ، ما عدا اسرائيل . فقطع هذه العلاقات يصبح الغاء لمعاهدة السلام .

والمقصود ، في هذا المجال ، ان مصر سوف تكون ملزمة ـ دبلوماسيا ـ بتهنئة اسرائيل بعيدها القومي ـ عيد تأسيس اسرائيل يوم ١٥ مايو [ايار] من كل عام ، حتى في الاعوام التي تظل فيها اسرائيل تحتل اراضي مصرية ـ وهذا في وقت ما زالت علاقات مصر الدبلوماسية مقطوعة مع ٥ دول عربية . ولا شك في ان مثل هذه الالتزامات هي امتهان لكرامة مصر ، فضلا عما تمثله من اخلال بالسيادة المصرية .

٣ ـ حق المرور بالاراضي المصرية الذي تكتسبه اسرائيل :

تنص اتفاقية كامب ديفيد على حرية مرور السفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس ، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة امام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البري والطيران فوقها . كما تنص على انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن وبالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والاردن .

واذا صح ان حرية المرور في قناة السويس تكفلها اتفاقية دولية هي اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ، فان اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة هو حق جديد تكتسبه اسرائيل على الاقل فيما يتعلق بالمواقع التي يصطدم فيها هذا الحق مع سيادة مصر على مياهها الاقليمية .

غير ان الاهم من ذلك هو ما نصت عليه الاتفاقية بشأن انشاء طريق سريع يربط بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والاردن . وقد يقال : ان هذا البند استجابة لطلب مصري يربط مصر بالمشرق العربي . غير انه لا يملك احد من اطراف كامب ديفيد الثلاثة ، التحدث باسم الاردن . ومن هنا ، فالالتزام الذي ينشئه هذا البند هو اقامة طريق سريع يربط ايلات بقناة السويس ، ويمر عبر سيناء مخترقا ممر متلا ، مما يدعو للتساؤل عن الجدوى الحقيقية التي ستعود على مصر وصناعتها وتجارتها وسياحتها من مثل هذا الطريق الذي تدل مؤشرات جديدة على جدواه العملية لاسرائيل اقتصاديا وتجاريا وسياحيا . ثم اننا لنتساءل عن معنى مرور هذا الطريق عبر ممر متلا المعروف بأهميته العسكرية الستراتيجية في الدفاع عن مصر .

٤ ـ مضاعفات تطبيع العلاقات مع اسرائيل على السيادة المصرية :

لا بد ان يكون لتطبيع علاقات مصر مع اسرائيل وفي ظرف تحتفظ به اسرائيل بأوجه تفوقها الراهنة ، مضاعفات خطيرة وآثار بعيدة المدى على كل اوجه الحياة المصرية . فقد كانت الستراتيجية المصرية قائمة منذ تأسيس دولة اسرائيل على اساس انها تمثل عدو مصر الرئيسي . والآن في ضوء اتفاقيات كامب ديفيد ، وبمجرد توقيع معاهدة السلام ، تصبح اسرائيل دولة ذات

علاقات خاصة ومتميزة مع مصر ، علاقات لا يمكن المساس بها دون خرق شروط المعاهدة .

ويكفي لابراز مدى التحول الذي يعنيه توقيع المعاهدة مع اسرائيل على هذا النحو ان نشير الى النقاط الواضحة التالية :

أ ـ من الوجهة السياسية :

يحمل توقيع المعاهدة معنى نقض اتفاقية الدفاع المشترك العربي ، اي اساس التضامن العسكري العربي القائم على ان العدو المشترك هو اسرائيل . وتوقيع هذه المعاهدة بصفة منفردة في وجه معارضة الدول العربية الاخرى ، هو خروج على هذه الاتفاقية ، وعلى مقومات الجامعة العربية ، وعلى كل اوجه العمل العربي المشترك . ومعنى ذلك احداث تغيير جذري في كل ابعاد الخريطة السياسية للمنطقة .

ب ـ من الوجهة الاقتصادية :

يجري الغاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل في نفس الوقت الذي تواجه فيه مصر خطر الانعزال اقتصاديا عن العرب . ومعنى ذلك المساس بالتنمية الاقتصادية المصرية في الصميم ، ذلك ان هذه التنمية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن التكامل العربي . ولم يعد هناك مجال لاستمرار حصول مصر على دعم عربي بقصد التسلح او لاغراض الدفاع والحرب . وجدير بالملاحظة ان كافة الدول العربية امتنعت عن اعلان تأييدها لاتفاقيات كامب ديفيد ، بما في ذلك المغرب والاردن* والسعودية والكويت والامارات . بل ابرزت اغلب هذه الدول اسباب عدم موافقتها على شروط اتفاقيات كامب ديفيد ، ولم تكن الاطراف المعارضة مقصورة على القوى الرافضة والدول التي تشكل جبهة الصمود والتصدي .

وينبغي ان نتذكر ان اكثر من مليون ونصف مليون مصري يعملون الآن في الدول العربية ـ واذا قدرنا ان كل واحد منهم يعول في المتوسط ٣ افراد ، كان حوالى ٥ ملايين مصري يعتمدون في حياتهم اليومية على دخولهم من البلاد العربية ، ناهيك عن القروض والاستثمارات والمعونات العربية واهميتها الحيوية للاقتصاد المصري ككل . ومن الممكن تصور الاعباء المضاعفة التي سوف تحل بالاقتصاد المصري اذا ما طبقت البلاد العربية كلها ، او حتى بعضها ، نظام المقاطعة الاقتصادية على مصر ، اسوة بما تفعله مع اسرائيل .

كما ينبغي ملاحظة انه تحت شعارات السلام والعلاقات الطبيعية ، وبمقتضى اتفاقياتها مع مصر ، تطمع اسرائيل في ان تلعب الدور الذي طالما حلمت به ، وهو دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية المتعددة الجنسيات داخل الوطن العربي . فان اسرائيل تسعى الى عزل الاقتصاد المصري عن مجموع الاقتصاد العربي ، وضرب محاولات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، وتحويل العرب الى مجرد ايد عاملة ومستهلكين للانتاج

* لم ترد في المصدر ، وانما وردت في صحيفة « السفير » (بيروت) ، ١١/١٠/١٩٧٨ .

الاسرائيلي . وتسعى اسرائيل للسيطرة على الاقتصاد العربي ، وتريد استخدام مصر معبرا اليه ، مستندة الى الاحتكارية العالمية التي تمنحها الدعم غير المحدود . ولا بد من ان ندرك ان اسرائيل ، بتفوقها العسكري ، وبارتباطها العضوي بالولايات المتحدة والدول الغربية ، وبدعم المنظمات والهيئات العالمية لها ، لا يمكن ان تضع ما تتمتع به من خبرة وامكانيات في خدمة مصر والمصريين كما يتوهم البعض ، انما الارجح والطبيعي انها ستضع ذلك كله في خدمة تأمين تدفق البترول العربي الى الغرب ، وضمان استمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، واحتكار التقدم التكنولوجي في المنطقة ، واستخدام مصر للتسلل الى كافة اجزاء الوطن العربي . والاغلب ان تلتقي مصلحة فئة طفيلية محلية محدودة وعديمة الولاء لوطنها ، تأمل ان تزداد ثراء من عمليات نهب وسلب تجري محليا ، مع مصلحة اطماع التوسع والسيطرة لاسرائيل وللاحتكارات الدولية التي تقف وراءها . وسوف يكون من شأن ذلك كل الاضرار الجسيم بمصالح فئات رأسمالية عديدة منتجة صناعية وزراعية ، ولسوف يعاني الحرفيون المصريون من ذلك افدح الآثار .

لقد اعلن عيزر وايزمن بكل صراحة لشبكة التلفزيون الاميركي اي. بي. سي. ، تعليقا على اتفاقيات كامب ديفيد : « يتعين على اسرائيل ان تحتفظ بجيش قوي حتى يصبح طريق السلام بلا عودة . وينبغي القول ، ايضا ، بأننا اذا ما نجحنا في اقامة علاقات مع مصر تقوم على الثقة وخالية من التوتر مع اقامة روابط اقتصادية وسياحية مع حرية مرور ، فان ذلك يعادل تماما السيطرة على الاراضي اللازمة للدفاع عن انفسنا . »

ان ما تسعى اليه اسرائيل هو اعادة تشكيل خريطة المنطقة تحت زعامة اسرائيل ، بصفتها استعمارا قديما واستعمارا جديدا . وتؤدي الاتفاقية ، عمليا ، الى قبول هذا الواقع . والتحدي الذي تمثله الصهيونية ، يمتد الآن من التوسع الاقليمي في ارض العرب الى السيطرة الاقتصادية على الاقتصاد العربي وموارده الطبيعية والبشرية الهائلة .

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي ، فان الدولة المصرية تعهد بمقدرات الاقتصاد المصري الى ايدي الشركات المتعددة الجنسية ، الوثيقة الصلة بالصهيونية العالمية . وفي الايام المقبلة ، ستتأكد هذه الظاهرة التي سوف تسعى للانتشار من الاقتصاد المصري الى الاقتصاد العربي عموما .

جـ ــ من الوجهة الثقافية :

فان القاهرة ستكون الباب الذي تدخل فيه ثقافة اسرائيل الصهيونية العنصرية الى المنطقة ، بما تنطوي عليه من التناقض مع الثقافة العربية والاسلامية والمسيحية . وسيكون على مصر ان تعيد كتابة التاريخ والثقافة القومية التي تدرس لابنائنا في المدارس والجامعات من اجل ادخال اسرائيل ، الدولة الصديقة الجديدة ، الى وعي وضمير المصريين ، في تحد سافر للمشاعر الوطنية والقومية والدينية . ومنذ الآن ، وفي جلسة توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، بادرنا مناحم بيغن بالحديث عن اسلافه الذين بنوا

الاهرام . فما زلنا نذكر دولة اسرائيل الكبرى التي تمتد من الفرات الى النيل .

الحل المنفرد :

وعلق المفاوض المصري توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل على شرط واحد فقط ، هو الشرط الخاص بالمستوطنات الاسرائيلية في سيناء . وهو شرط يتعلق بصميم ارض مصر . ولم يعلق توقيع المعاهدة على اي شرط آخر ، سواء كان ذلك مشاركة الاردن في المفاوضات وهو طرف حددت اتفاقية كامب ديفيد ــ من جانبها ــ ان وجوده لا غنى عنه ــ رغم غيابه ــ لعلاج قضية فلسطين ، او علاج اي وجه آخر من النزاع (قضية القدس وقضية الجولان لم يتقرر بشأنهما شيء على الاطلاق) .

بل اكثر من ذلك ، فان تطبيق الاتفاقية بشأن مصر يجري في اطار زمني منفصل تماما عن تطبيقها بشأن الضفة الغربية وغزة . فان الاتفاقية تلزم اسرائيل بالانسحاب كلية من مصر في مدة اقصاها ثلاث سنوات . وحددت الاتفاقية مدة ثلاث سنوات ايضا كمدة قصوى لبدء علاج قضية الضفة الغربية وغزة ، اي قيام سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة . ومعنى ذلك فصل قضية مصر عن جوانب النزاع الاخرى ، بما في ذلك قضية فلسطين ، لا فيما يتعلق بالتزامات الاطراف في كامب ديفيد فحسب ، بل ايضا في الاطار الزمني للاتفاقية . وبهذا المعنى تضمنت الاتفاقية معنى الاتفاق المنفرد بين مصر واسرائيل ، بصرف النظر عما اقرته الوثيقة الخاصة بالاطار العام للسلام في الشرق الاوسط .

وفي النهاية ، فان هذا الحل المنفرد الذي قد يرى البعض من المصريين انه يساوي الثمن الذي دفعناه فيه ، بحجة انه يستعيد سيادة مصر على سيناء ، ليس في الواقع إلا وعدا باعادة سيناء نفسها منقوصة السيادة ، بل انه واقعيا يجعل من مصر كلها دولة ناقصة السيادة ، لانه يشكل ابتداء من توقيعه ، قيدا ثقيلا على القرار المصري المقبل في المجالات الحيوية للعمل الوطني ناهيك عن العمل القومي .

ثانيا : الاتفاقية لا تحدد اطارا مقبولا لعلاج قضية فلسطين :

ليس واردا في الوثيقة الاولى ، التي صدرت في ختام محادثات كامب ديفيد ، والتي تحدد الاطار العام للسلام في الشرق الاوسط ، نقطة معنونة « قضية فلسطين » بل الوارد هو بند خاص « بالضفة الغربية وغزة » وما زالت ترفض الاعتراف بوجود « شعب فلسطيني » له مقومات الشعب المستقل عن الاسرائيليين ، بل وليس هناك إلا مجرد فلسطينيين عرب او عرب ارض اسرائيل لان فلسطين في نظر بيغن ما هي إلا اسرائيل .

ويتضح ذلك من خطاب الرئيس كارتر الى بيغن بشأن ترجمة المصطلحات المستخدمة في النص الانكليزي لاتفاقيات كامب ديفيد الى اللغة التي يقبلها بيغن .

وفي ضوء ذلك لم يكن بغريب ألا تقرر اتفاقيات كامب ديفيد للشعب الفلسطيني :

— حقه في السيادة .
— حقه في تقرير مصيره .
— حقه في دولته المستقلة .
— حقه في ان تمثله منظمة التحرير الفلسطينية التي قررت قمة الرباط العربية بالاجماع ، وجماهير الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة خلال الانتخابات البلدية ، والجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ساحقة ، انها وحدها المؤهلة للتحدث باسم شعب فلسطين .

بل ان اتفاقيات كامب ديفيد قد صادرت حق الشعب الفلسطيني في ان تمثله منظمة التحرير المعترف بها عربيا ودوليا . بل ان الرئيس كارتر ، صاحب (مبادرة) كامب ديفيد ، قد اعلن بعد توقيع الاتفاقيات بحسم ان منظمة التحرير لا مكان لها ، وانها مجرد حركة ارهابية مثل الحزب النازي ومنظمة كلوكلوكس كلان .

كذلك استبعدت نهائيا ان يكون لشعب فلسطين دولة مستقلة ، واسقطت صيغة ان يتوافر لشعب فلسطين « حقه في تقرير مصيره » ، وارجأت البت في كل ما يتعلق بالسيادة على الضفة الغربية وغزة .

وليس في ذلك اي غرابة . فلقد تعود المفاوض الاسرائيلي ان يتوقع من المفاوض المصري التنازل تلو التنازل في القضية الفلسطينية . ففي القدس ، تخلى عن منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الاسماعيلية ، تخلى عن الدولة الفلسطينية المستقلة . وفي اسوان ، تخلى عن مبدأ حق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وقبل مبدأ مشاركة الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم . وفي كامب ديفيد ، قبل جوهر مشروع بيغن للحكم الذاتي .

والواقع ، ان الاتفاقية قد اقتربت من صيغة اسوان للرئيس كارتر لحل قضية فلسطين ، وهي انه « يحق للفلسطينيين ان يشاركوا في تحديد مستقبلهم » ، واقتبست من مشروع بيغن الذي طرحه في الاسماعيلية ورفضته مصر وقتذاك المبادىء الاساسية التالية :

— الغاء الحكم العسكري المطبق حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة (بند ١) .
— اقامة حكم اداري مدني ذاتي في المنطقتين (بند ٢ — وقد استبدل الحكم الذاتي بالحكم الذاتي الكامل) .
— انتخاب سكان الضفة الغربية وقطاع غزة مجلسا اداريا .
— ويتولى المجلس الاداري صلاحية معالجة كل الشؤون التي تخص السكان العرب في الضفة الغربية وغزة (بند ٩) .
— تشكل لجنة تضم ممثلين لاسرائيل والاردن (وقد اضيفت مصر) والمجلس الاداري لوضع الانظمة الخاصة بالهجرة الى الضفة الغربية وقطاع غزة . كما ستحدد شروط عودة اللاجئين العرب الذين يقيمون خارج هاتين المنطقتين ، على ان يكون ذلك بأعداد معقولة . وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع (بند ٢١ — وقد عدلت صيغة هذا البند قليلا) .
— ان اسرائيل تتمسك بحقها ومطالبتها بالسيادة على الضفة الغربية

وقطاع غزة — وفي ضوء هذه المطالبة تقترح ، من اجل المحافظة على الاتفاق والسلام ، ان تترك القضايا المتعلقة بالسيادة في هاتين المنطقتين مفتوحة (بند ٢٤) .
— يمكن اعادة النظر في هذه المبادىء بعد ٥ سنوات (بند ٢٦) .

والاتفاقية تختزل الشعب الفلسطيني في المقيمين بالضفة الغربية وغزة والنازحين بعد حرب ١٩٦٧ فقط . ولم تنص على عودة ما هو معروف باسم « اللاجئين الفلسطينيين » . وهي ، بالتالي ، تتجاهل ما يقرب من مليوني فلسطيني فرضت عليهم الاقامة في الخارج .

وتقر الاتفاقية استمرار وجود محميات اسرائيلية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع اعادة توزيع قوات الاحتلال لتترك مهمة الامن الداخلي (اي التصدي لانتفاضات الشعب الفلسطيني) لمصر والاردن وقوات الشرطة المحلية التي سيتم تكوينها باشراف اسرائيل ومصر والاردن .

والمقرر ان ينخفض عدد القوات الاسرائيلية بالضفة والقطاع من ١١ الف رجل الى ٧ آلاف . ولا تنص الاتفاقية على الغاء الوجود العسكري الاسرائيلي حتى بعد فترة الخمس سنوات الانتقالية ، كما انه من المقرر ان لا يكون لاي طرف عربي (بما في ذلك الفلسطيني) اي وجود عسكري بالضفة والقطاع في خلال الفترة الانتقالية ، وحتى بعدها .

ولا يوجد في الاتفاقية اي اشارة لازالة المستوطنات في الضفة الغربية خلال او بعد السنوات الخمس الانتقالية . بل اعلن بيغن انه لن يلتزم بوقف بناء مستوطنات جديدة إلا لمدة ثلاثة اشهر ، هي مرحلة المفاوضات مع مصر لتوقيع معاهدة السلام . ونصت الاتفاقية على ان المفاوضات ستحدد « موضع الحدود في الضفة والقطاع ، وهذا مصطلح مبتكر يتجاوز بمسافة الحدود » الى اعادة رسمها من جديد . وكان المشروع الذي تقدمت مصر به اصلا الى اجتماعات كامب ديفيد ، قد حدد ان اي تعديلات في الحدود ينبغي ان تكون طفيفة ويجب ألا تعكس ثقل الغزو .

وبديهي ، لا يملك اي من الاطراف الثلاثة في محادثات كامب ديفيد حق البت في قضية فلسطين في غيبة طرف يمثل شعب فلسطين شرعيا . وقررت هذه الاطراف ان حل قضية فلسطين هي رهن بأن يشارك الاردن في المفاوضات ، ولم يبد الملك حسين حَتى هذه اللحظة اي استعداد للاشتراك فيها . وقد اعلن الرئيس السادات ، في خطاب الى الرئيس كارتر ، ان مصر على استعداد للاضطلاع بالدور العربي في ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة . ولا تملك مصر ، قانونا ، تولي هذا الدور .

والدور الذي تقوم به مصر في هذا الصدد — وفي غيبة كافة الاطراف العربية الاخرى المعنية — من شأنه فقط ان يعطي لاسرائيل مبررا لاستمرار الاحتلال وترسيخه .

وتجاهلت الاتفاقية ، كلية ، قضية القدس التي اكدت اسرائيل تمسكها بها موحدة وعاصمة لها .

ولقد اوضح بيغن في الكنيست الاسرائيلي ، عند تقديم اتفاقيات كامب

ديفيد ، ان القوات الاسرائيلية ستظل مرابطة في الضفة الغربية حتى بعد انتهاء فترة السنوات الخمس المقبلة . واضاف ان تعهده بتجميد المستوطنات في الضفة الغربية لمدة ثلاثة اشهر فقط . وانه ليس هناك ما يحول دون تعزيز المستوطنات القائمة بالفعل .

وقال بيغن في شأن القدس : ان اسرائيل لن توافق ابدا على تسليم القدس الشرقية للعرب . ثم اضاف : ان القدس لن تقسم ابدا حتى نهاية هذا العالم ، حيث انها اصبحت عاصمة لاسرائيل .

وفي ختام خطابه امام الكنيست ، اعلن بيغن بكل صراحة انه نجح ، خلال مؤتمر كامب ديفيد ، في تفادي ثلاثة اخطار ، وهي :

١) تنظيم استفتاء في الضفة الغربية بشأن مستقبل هذه الاراضي .

٢) اقامة دولة فلسطينية .

٣) اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات . ولقد وصف المنظمة بأنها منظمة بربرية نازية . وهو نفس التعبير الذي استخدمه كارتر لوصف المنظمة الفلسطينية في خطاب له بعد انتهاء مؤتمر كامب ديفيد .

ومن هنا يتضح ان الاطار العام للسلام في الشرق الذي حددته اتفاقيات كامب ديفيد لم يحل ايا من المشاكل الخاصة بهذا الاطار ، ولم يقدم حلا لقضية فلسطين ولا لقضية القدس ، ولم يتطرق لقضية الجولان . بل انه ، وان كان لاتفاقيات كامب ديفيد دور في تحديد معالم لاطار عام للتسوية ، فانها تشكل سابقة لصالح اسرائيل في تقرير ان التسوية لا بد ان تتضمن لكافة الاطراف العربية الاعتراف الكامل باسرائيل ، والغاء المقاطعات الاقتصادية ، واستكشاف امكانيات التطور الاقتصادي المشترك ، والضمان في ان يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الاجراءات القانونية في اللجوء الى القضاء واقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية . ومعنى ذلك ضمان ان تكون هناك تعويضات لليهود الذين هاجروا الى اسرائيل من البلاد العربية ، ذلك في وقت لا يعترف فيه بحق اللاجئين الفلسطينيين الذين لزموا بمغادرة فلسطين قبل عام ١٩٦٧ في التعويضات وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وليست هذه بالشروط التي يمكن للشعوب العربية عموما والعديد من الدول العربية القبول بها كأساس لتسوية شاملة وعادلة للنزاع .

[ولم يكن بغريب ، بعد ذلك ، ان تتحفظ اطراف دولية عديدة في قبولها لاتفاقيات كامب ديفيد . فقد انتقدت الاتفاقيات رومانيا التي شاركت في الخطوات التمهيدية لمبادرة الرئيس السادات بزيارته للقدس . وتحفظت فرنسا والمجموعة الاوروبية بقدر ما التزمت هذه الدول بضرورة تسوية قضية فلسطين بوجه مرض . وتحفظ الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي لحرصهما على حل مقبول لقضية القدس.]*

وتحفظ فالدهايم ، سكرتير عام الامم المتحدة ، لأن الاتفاقية تتعارض مع

* لم ترد في المصدر ، وانما وردت في صحيفة « السفير »(بيروت) ، ١٢/١٠/١٩٧٨

قرارات متعددة صدرت عن الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبيات ساحقة حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق شعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني المستقل .

ان الاتفاقية لا تحظى في العالم بقبول يمكن الارتكاز اليه للانطلاق منها قدما في علاج ازمة الشرق الاوسط بأبعادها المعقدة المتعثرة ، ولا في المحيط العربي ، ولا في المحيط الاسلامي ، ولا في المحيط المسيحي ، ولا في المحيط الاوروبي ، ولا في المحيط الدولي عموما . ولا يساندها دون تحفظ إلا الرئيس الاميركي كارتر ، الداعي لاجتماع كامب ديفيد شخصيا . ولا يمكن الاستخفاف بحقيقة ان وزراء خارجية مصريين ثلاثة ، هم السادة : اسماعيل فهمي ، ومحمد رياض ، ومحمد ابراهيم كامل ، قد قدموا استقالتهم على التوالي ، في مدة لا تتجاوز عشرة اشهر ، احساسا منهم باستحالة تبني الخط الذي تمخض عن المبادرة وما يحمله من تنازلات في السيادة المصرية والمصالح الوطنية والقومية يتعذر قبولها .

والواقع ان اتفاقيات كامب ديفيد هي نتيجة منطقية للسياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية باقدامها على المبادرة ، سياسة التعامل المباشر منفردا مع اسرائيل ، سياسة البحث عن تسوية بمعزل عن الاطراف العربية الاخرى المعنية ، سياسة لا بد ان تنتهي الى حلول منفردة ، تفرض كأمر واقع على هذه الاطراف ، بدلا من الاستناد اليها ، والتحرك معها ، باعتبارها تشكل القاعدة الوحيدة الراسخة لانتزاع الحقوق العربية . انها سياسة عارضها حزبنا منذ البداية ، وحذر منذ اول لحظة من عواقبها الوخيمة . عارض حزبنا التفاوض المصري لهذه السياسة . وها هي اتفاقيات كامب ديفيد تكشف عما كان لا بد ان تفضي اليه هذه السياسة .

غير ان اتفاقيات كامب ديفيد تنطوي على تنازلات ذهبت الى ابعد مما كان يقتضيه منطق المبادرة ذاتها ، ومنطق التفاوض المباشر المنفرد مع اسرائيل . حقا ، كان انعزال مصر عن قوى دول المواجهة العربية في اعقاب المبادرة حافزا كي تزداد اسرائيل تعنتا وتصلبا . غير ان تصلب اسرائيل لم يكن يبرر ، حتى بمفهوم المبادرة ، تخلي المفاوض المصري عن نقاط متعددة ظل متمسكا بها وسجلها في الوثيقة الاصلية التي قدمها للمباحثات وكانت هذه التنازلات سببا في استقالة وزير الخارجية . ان مصريين عديدين ، اسوة بمحمد ابراهيم كامل ، لم يكن لهم اعتراض ان تجرب الحكومة المصرية منطلق التعامل المباشر مع اسرائيل ، غير انهم يرفضون – كما رفض هو – ما اسفر عنه هذا التعامل المباشر ، ونتائجه كما جسمتها اتفاقيات كامب ديفيد بالذات .

لقد بلغت الامور حدا لم تجد فيه اجهزة الاعلام الرسمية مفرا من تبني حجج اسرائيلية لتبرير مواقف مصر في وجه الانتقادات العربية . ولا بد ان ينزعج مصريون عديدون من التفريط في شؤون امننا بدعوى ان لاسرائيل مقتضيات امن ، وهم يعلمون ان مصر هي التي تعرضت لعدوان اسرائيل المرة بعد الاخرى ، وان ارض مصر هي المحتلة ، وان امن مصر هو الذي انتهك .

كذلك ، لا تستقيم الحجة – دفاعا عن اتفاقيات كامب ديفيد – من ان

قضية فلسطين لا مفر من علاجها على مراحل . وان ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد خطوة على الطريق ، حتى ان لم يكن مرضيا تماما . فمثل هذا المنطق مقبول فقط اذا جاءت التنازلات على يد القيادة المعترف بها للشعب الفلسطيني ، والقيادة المؤهلة للتحدث باسمه ، وإلا كانت التنازلات ضد شعب فلسطين ولصالح اسرائيل ، وهي مسؤولية لا تملك الحكومة المصرية الاضطلاع بها .

ان التسوية السلمية بين مصر واسرائيل ، بمقتضى الاطار الذي حددته اتفاقيات كامب ديفيد ، لا تنتهي عمليا الى ما كنا نسميه بالحل المنفرد فحسب ، بل انها تكرس عملية انهاء وتصفية عروبة مصر والانتماء العربي لمصر ، وتقرر على العكس انحياز مصر مستقبلا الى خط الستراتيجية الاميركية في المنطقة العربية وافريقيا . وفي ظل تفوق اسرائيل ، سيكون على مصر ان تقوم بحماية المصالح الاميركية من بترول ونحاس ويورانيوم الشعوب العربية والافريقية ، مثلما فعلت من قبل في زائير . وعما قريب ، يأتي وزير الدفاع الاميركي في زيارة لكل من مصر واسرائيل لوضع الترتيبات اللازمة لعسكرة مصر تمهيدا لقيامها بمهامها الجديدة . ومنذ ايام ، اقر الكونغرس الاميركي تخصيص ثلث اعتمادات المعونة الاميركية للعالم كله مناصفة بين مصر واسرائيل . قد يكون هذا مكافأة للحكومة المصرية ، غير ان للمعونة الاميركية آثارها السلبية المعروفة على النحو الذي عانت منه الكثير من بلدان اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا .

ان اتفاقيات كامب ديفيد لا تعكس للاسف القوة الذاتية لمصر، بل انها اقل بكثير مما عرض على مصر اثر هزيمة ١٩٦٧ ، ورفضته مصر بشدة وقتئذ حرصا منها على مصريتها وعروبتها .

ناهيك عن ان هذه الاتفاقيات لا يمكن ان تعكس انجازات حرب اكتوبر [تشرين الاول] ، ولا تضحياتها الهائلة . كذلك ، لا تعكس اتفاقية كامب ديفيد القوة الذاتية للوطن العربي ، بثرواته الطبيعية والبشرية الهائلة ، وموقعه الستراتيجي الفريد ، واستحواذه على البترول ، مصدرا للرخاء وسلاحا جبارا في وجه اعداء الامة العربية . والواقع ، ان الوطن العربي يمر بأزمة عميقة هي ازمة حركة التحرر الوطني العربي ، تلك الازمة التي انفجرت في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ولم تستطع القوة الثورية العربية ان تتخطاها بعد . ولقد كان لهذه الازمة انعكاساتها العميقة التي استغلها اعداء الامة العربية اشد استغلال ، وبوجه خاص اسرائيل . وبدون العمل الجاد لتخطي هذه الازمة ، فانه لا يمكن الوصول الى اهداف الامة العربية في التحرر الكامل والسلام العادل .

ولذلك ، فان اتفاقية كامب ديفيد لا يمكن ان تفهم إلا على اساس انها فرض للسلام الاميركي بشروط اسرائيل كما ارادها بيغن في مشروعه للسلام الذي وان قبل الانسحاب من سيناء إلا انه ينطوي على تصفيته للب النزاع العربي ــ الاسرائيلي وجوهره ، تصفيته لقضية فلسطين بوصفها قضية تحرر وطني للشعب الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ،

تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

حقا في هذه اللحظات الفاصلة التي يتحدد فيها مصير مصر والمنطقة العربية لاجيال عديدة مقبلة ، من حقها ان تتطلع بأمل لاقامة سلام حقيقي عادل وشامل ودائم . فالنزاع العربي ــ الاسرائيلي لم يكن ابدا ، ولا يمكن ان يكون إلا الصراع المصيري الحاكم بين حركة التحرر الوطني العربية التي احتلت مصر فيها لسنوات طويلة مكان الزعامة ، وبين الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية ، واسرائيل قاعدتها الاساسية داخل المنطقة العربية : هذا النزاع العربي ــ الاسرائيلي تحاول اميركا اليوم حله طبقا لمفهومها عن السلام حيث يعيد لاميركا سيطرتها على المنطقة ومصدر المستودعات الهائلة من البترول العربي ، كما يكرس بقاء اسرائيل الصهيونية ودورها في قلب الوطن العربي . وهكذا يتحقق مخطط طالما حاولت اميركا تنفيذه . ففي مقابل الانسحاب المنشود من سيناء بعد ثلاث سنوات ، سيناء التي تعود بعدها منزوعة السلاح منقوصة السيادة ، يتخلى المفاوض المصري عن مكانة مصر العربية ، ويتجاهل قضية فلسطين ومستقبلها ، ويفتح امام اسرائيل ابواب العالم العربي بثرواته وموارده التي صدت عنها طوال ثلاثين عاما حتى الآن ، وكذلك ابواب افريقيا التي اغلقتها حرب اكتوبر [تشرين الاول] في وجهها .

وفي النهاية ، فان اتفاقيات كامب ديفيد لم تنجح في وضع الاطار الذي يكفل الحل السلمي العادل الشامل الدائم لازمة الشرق الاوسط ، هذا الحل الذي كانت الجماهير المصرية ومعها الجماهير العربية تتطلع اليه ، ومن حقها ان تتطلع اليه بعد طول المعاناة وفداحة التضحيات التي تحملتها . من حقها ان تتطلع الى السلام والرخاء . لكن اتفاقيات كامب ديفيد سوف تخيب آمال المصريين ، بل ان حزبنا يتوقع ان تؤدي اتفاقيات كامب ديفيد الى تفجير المنطقة العربية بصراعات ونزاعات عنصرية وطائفية وقبلية وقومية ودينية وربما بحروب داخلية ودولية تصبح الحرب الاهلية في لبنان بجانبها شيئا لا يذكر . وان عزم الحكومة المصرية على تنفيذ الاتفاقيات في وجه المقاومة العارمة للشعوب العربية ، وخاصة شعب فلسطين ، وبمعزل عن الحكومات العربية ، انما يؤذن بمثل هذا التطور في مستقبل قريب .

* * *

ان قرارا بمثل هذه الخطورة لا يمكن ان يتخذه حزب او فرد بمفرده ، ايا كانت مكانته الدستورية والادبية ، ولا يمكن ان يصدر بعد موافقات من المؤسسات الدستورية دون مناقشات حقيقية .

ففي مثل هذا الموقف المصيري ينبغي ان يعبر الشعب المصري ، بكامل مؤسساته الدستورية والقانونية وتنظيماته الجماهيرية والمهنية والنقابية والديمقراطية واحزابه السياسية ، عن رأيه الواضح بمطلق الحرية ، وان تتاح للمعارضة الشعبية فرصتها الكاملة حتى تتمكن من التعبير عن نفسها بالموضوعية المطلوبة في مثل هذه الظروف . ولن يغني عن هذا كل ما يفتعل من

مهرجانات اعلامية تحجب المناقشة الموضوعية الجادة . ان اسرائيل نفسها ، وقد انتزعت اقصى ما كانت تتمناه ، قد علقت موافقتها الاخيرة على رأي الكنيست في موضوع المستوطنات ، معرضة بذلك الاتفاقيات لاحتمال الالغاء على اساس ان بيغن لم يكن مفوضا للبت وحده في هذا الموضوع .

ان حزبنا يرى ان الموقف الراهن اكبر من ان يحتمل المزايدات الشخصية او الصراعات غير المبدئية . فالنزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن ، مهما اردنا ، اختزاله الى مجرد نزاع بين مصر واسرائيل . انما هو ، شئنا ام ابينا ، نزاع قومي شامل . وهي مؤهلة موضوعيا للقيادة في الساحة العربية ، فانها معرضة لان تخسر كل شي ، ليس فقط مكانتها القومية بل امنها الذاتي كذلك ، ان السلام لن يعود الى مصر بينما تغرق المنطقة العربية بكاملها في اضطرابات بل وفي حروب لا يعلم مداها الا الله وما ذلك إلا لأن القضية المصرية هي بالضرورة جزء لا يتجزأ من القضية العربية .

لكل ذلك ، فان حزبنا ، مستشعرا لمسؤوليته الوطنية ، ومتحملا لالتزاماته القومية ، يعلن رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ، ويعلن استمرار معارضته لسياسة المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية المنفردة ؛ وما يترتب عليها من نتائج . ويؤكد تمسكه بأن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي المؤهلة للتحدث باسم شعب فلسطين وتقرير الحل العادل لقضية فلسطين ـ لب النزاع وجوهره .

وحزبنا يطالب بما يلي :

اولا : التزام مصر والدول العربية بالمواقف العربية المقررة ، وعلى رأسها مقررات قمة الرباط .

ثانيا : وقف المفاوضات المنفردة مع اسرائيل .

ثالثا : دعوة دول وقوى المواجهة العربية للقاء عاجل يمهد لعقد مؤتمر قمة عربي .

رابعا : فتح اوسع حوار ممكن على الساحتين المصرية والعربية ، وضمان ان يكون لكافة التيارات السياسية في مصر ، والقوى المعارضة بوجه خاص ، فرصة التعبير عن رأيها بكامل الحرية بهدف الاشتراك الفعلي في صنع القرار النهائي .

خامسا : مطالبة القوى الوطنية العربية ، في اطار الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية ، بأن تجري على الفور حوارا يكون من شأنه تعبئة قوى الامة العربية بهدف تخطي سلبيات الواقع العربي والوصول الى وحدة عمل نضالية مشتركة تمتلك القدرة على المبادرة والفعل .

سادسا : مطالبة السعودية والدول البترولية العربية باستخدام سلاح البترول ازاء الولايات المتحدة الامريكية التي كشفت بصراحة كاملة عن نواياها ازاء القضايا العربية ، كسلاح لمواجهة التحالف الامريكي الاسرائيلي ، خاصة فيما يتعلق بالقدس وقضية شعب فلسطين .

سابعا : وضع الازهر الشريف والكنيسة المصرية امام مسؤولياتهما الدينية والقومية دفاعا عن عروبة القدس الاسلامية ـ المسيحية ، والوقوف في

وجه المخطط الصهيوني لتهويدها بالكامل .

ثامنا : دعوة وزراء خارجية مصر الثلاثة الذين استقالوا احتجاجا على منهج المفاوضات المباشرة مع اسرائيل واتفاقيات كامب ديفيد ، الى مجلس الشعب للادلاء في جلسات علنية بالبيانات والمعلومات الكاملة التي دفعتهم للاستقالة توضيحا لموقفهم امام الرأي العام المصري والعربي .

ان الرجوع الى الشعب المصري ، بكافة اتجاهاته السياسية ، في هذه اللحظات الفاصلة ، هو وحده السبيل لكي يتحمل كل مواطن مصري ـ ايا كان منطلقه ـ مسؤولياته التاريخية قبل أن تتورط الدولة في التوقيع النهائي على معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ، لها عواقبها الوخيمة على مستقبل الوطن العربي بأكمله .

٢٠

مذكرة اعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو (تموز) الى الرئيس انور السادات.[1]

(القاهرة ، ١/١٠/١٩٧٨)

السيد رئيس الجمهورية ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد ،

فان ما يجري في هذه الفترة من حياة وطننا المصري وامتنا العربية ، له تأثير خطير على حاضر ومستقبل هذا الوطن وتلك الامة . واننا ، نحن الاحياء من مجلس ثورة ٢٣ يوليو [تموز] التي يعلن ان مبادئها ما زالت تقود خطوات العمل الوطني ، لنرى ان من واجبنا الوطني والقومي ان نبدي رأيا في ما جرى . فالامر يعنينا كما يعني كل مواطن غيور مخلص . وان كان العدو ، في باطله وعدوانه ، قد تشاورت كل اطرافه من مؤيدين ومعارضين ، فأولى بنا ونحن اصحاب الحقوق المسلوبة والمنهوبة ، ان تتسع صدورنا لرأي بناء يحاول ان يحذر من نتائج اتفاقات كامب ديفيد .

وابتداء ، فلتعلم يا سيادة الرئيس ، وليعلم المواطنون جميعا ، اننا كبقية شعبنا طلاب سلام ، وان اعز امانينا هي تحرير ارضنا من دنس الاحتلال الاسرائيلي . ولكننا نعلم ، ايضا ، ان هناك فرقا بين سلام صحيح فيه عدل وامن ومحافظة على السيادة الوطنية يرجع الحق الى اصحابه ويوفر الامن لهم ، وبين سلام خادع لا الحق فيه عاد ولا الامن استقر ، ولكن يضيع فيه كفاح الماضي وامل المستقبل . وحتى لا نتجنى على انفسنا ولا على احد ، فاننا نذكر انفسنا ونذكرك بأقوالك وتصريحاتك وبتعهداتك ، في كل مناسبة داخلية

---

(١) « السفير » (بيروت) ، ٨/١٠/١٩٧٨ .

او خارجية للمواطنين هنا في الاجتماعات العامة ، او في مجلس الشعب ، او في اللجنة المركزية ، او مع قادة الامة العربية في مؤتمرات القمة او في رسائلك اليهم او في مباحثاتك معهم ، او في المنظمات الدولية والافريقية والاوروبية ، او في منظمة دول عدم الانحياز ، او في الامم المتحدة او في مجلس الامن ، حيث اقتنع الجميع بصدق حقنا وعدالة قضيتنا .

وتتلخص اقوالك وتعهداتك في الآتي :

١ ــ عدم التفريط في اي شبر من الارض العربية التي احتلت في يونيو [حزيران] ١٩٦٧ ، ووجوب الانسحاب الاسرائيلي من كافة هذه الاراضي وهي : القدس والضفة الغربية وغزة والجولان وسيناء .

٢ ــ انه لبلوغ السلام الدائم يجب ان تحل المشكلة الفلسطينية على اساس الحقوق الشرعية لعرب فلسطين ، ومنها حقهم في تقرير مصيرهم ، وحل مشكلة اللاجئين حلا عادلا ، وان هذا هو المدخل الطبيعي لحل مشكلة الشرق الاوسط لانه هو اساس المشكلة .

٣ ــ ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، « ولقد اكدت ذلك قبل ذهابك الى القدس بأيام وبحضور ياسر عرفات في مجلس الشعب المصري » .

٤ ــ انه لا يمكن توقيع اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل لما يجره من ويلات على الامة العربية .

٥ ــ ان الاساس الاول لمواجهة عدونا واستعادة حقوقنا ، الآن وفي المستقبل كله ، هو وحدة الصف العربي ، وان الثغرة الرئيسية التي يمكن ان ينفذ منها العدو هي تمزيق هذه الوحدة .

ولقد اصابتنا اتفاقات كامب ديفيد بمفاجأة شديدة لانها تتناقض مع كل ما سبق ، حيث اعلن توقيع اتفاقيتين :

الاولى : سميت (اطارا للسلام في الشرق الاوسط) .

والثانية : سميت (اطار معاهدة سلام بين مصر واسرائيل) .

اما بالنسبة للاتفاقية الاولى : فاننا فوجئنا بأنها تتوافق مع اهداف مشروع بيغن في حل المشكلة الفلسطينية :

اولا : لانه ليس بها اي ذكر او ضمان لانسحاب الجيش الاسرائيلي من الضفة الغربية او غزة او القدس . وبالعكس ، اكد بيغن ان الجيش الاسرائيلي باق الى ما لانهاية في تلك الاماكن ، وكل ما في الامر انه سيعاد توزيع قوات اسرائيل في المنطقة ، وانه بعد فترة انتقال لا تزيد عن ثلاث سنوات سوف ينتهي الحكم العسكري والاداري الاسرائيلي فيها .

ثانيا : لانه لا يوجد اي اعتراف بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني ، ولكن الذي ذكر هو الوصول الى مرحلة الحكم الذاتي في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، ومجرد اخذ رأي سكان الضفة الغربية وغزة في صورة المستقبل .

ثالثا : لم يأت ذكر لوقف عملية انشاء المستعمرات الاسرائيلية (وكلها غير مشروعة) . ويؤكد بيغن انه تم الاتفاق على وقفها لمدة ثلاثة اشهر فقط

ريثما يتم توقيع مصر على معاهدة السلام (اما نحن والاميركيون فنقول انها خمس سنوات) ، وبذلك يمكن ان تستمر عملية تغيير الاوضاع السكانية في هذه المناطق لمصلحة اسرائيل .

رابعا : ان ممثلي النضال الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية (والتي اعلنتم انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني) لم يأت ذكر لهم في الاطار . والذين جاء ذكرهم هم مجرد ممثلين للضفة الغربية وقطاع غزة ، ويعلم الله كيف سيتم انتخابهم تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي .

خامسا : انه لم يأت اي بيان في الاتفاق عن بيت المقدس العربية ، ولكن ذكر انها ستكون موضوع رسائل متبادلة . ويؤكد بيغن ، في تصريحاته المتكررة ، ان القدس ستبقى ، للابد ، مدينة موحدة وعاصمة لاسرائيل .

سادسا : لقد جاء في الاتفاقية الاولى النص الآتي صراحة :

« لذا ، فانهم يتفقون (مصر واسرائيل) على ان هذا الاطار مناسب ، في رأيهم ، ليشكل اساسا للسلام لا بين مصر واسرائيل فحسب ، بل وكذلك بين اسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع اسرائيل على هذه الاسس . »

وهذا يتفق مع خطة اسرائيل في تجزئة القضية والنظر فيها مع كل طرف على حدة ، كي تتمكن من ممارسة ضغطها المستمد من واقع الاحتلال وبمساعدة الولايات المتحدة الاميركية لكي تملي شروطها على كل جانب ضعيف بمفرده ، بدلا من ان تواجه كتلة عربية متحدة قوية كما كان مقررا ان يتم في مؤتمر جنيف .

وبتوقيع اسرائيل ومصر على اتفاقيتي كامب ديفيد تكون اسرائيل قد حققت هدفها وفرضت اساسا معينا وطريقة معينة يلتزم بها كل من يريد التفاوض معها مما يعطي مفهوما جديدا للقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ يتلاءم مع اهداف اسرائيل وتفسيراتها لهذين القرارين والمخالفة للمفهوم العربي ومفهوم كل المحافل الدولية الامر الذي يضعف حجة الجانب العربي .

سابعا : بذلك كله يكون توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد قد اضفى شرعية على اوضاع غير شرعية مما يؤدي لاستمرار احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة واستمرار تهويدهما .

اما بالنسبة للاتفاقية الثانية : فكانت المفاجأة بموافقة شبه كاملة ، ايضا ، على اهداف مشروع بيغن ، وبيان ذلك كالآتي :

اولا : انها تمثل اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل ، وان مصر سوف تباشر التفاوض بشأنه فورا ، وانه سيتم التوقيع عليه في ظرف ثلاثة اشهر ، ثم يتم التمثيل السياسي والتعاون الثقافي والاقتصادي ، الخ قبل الانسحاب الكامل من سيناء وقبل حل المشكلة الفلسطينية والقدس والجولان . ومحاذير هذا الاتفاق المنفرد خطيرة للغاية ، وهي معلومة للجميع ، ومع ذلك نوجزها في الآتي :

١ ــ انه تخل من مصر عن مسؤولياتها التاريخية تجاه الامة العربية في موقفها المصيري ، رغم ان مصر ، بحكم الواقع والدستور ، جزء من الامة

العربية ، ورغم انه لا غنى لمصر عن الامة العربية ولا غنى للامة العربية عن مصر .

٢ ـ ان خروج مصر ، المفاجىء ، قد احرج الامة العربية ، واضعف شوكة دول المواجهة ضعفا خطيرا يعجل باحتمال سقوطها فريسة للضغط الاسرائيلي ـ الاميركي .

٣ ـ أن خروج مصر من المعركة قد اضعف مصر ، نفسها ، في مواجهة القوة الاسرائيلية المدعمة بلا حدود من الولايات المتحدة الاميركية .

٤ ـ انه لا يمكننا ان نتصور مستقبلا مشرقا لمصر منفصلة عن الامة العربية التي تتكامل فيها كل مقومات البشر والارض والثروة والمصير .

٥ ـ لقد كان عزل مصر عن الامة العربية هدفا يحاول ان يحققه الاستعمار الاوروبي الذي كان ، ونخشى ان يكون قد حققه الاستعمار الصهيوني الذي هو قادم ليتمكن ، في النهاية ، من فرض سيطرته العسكرية والاقتصادية والسياسية على المنطقة تحت مظلة القوة الاميركية العاتية المتحالف معها .

ثانيا : لقد ذكر في اول بند من بنود هذا الاتفاق ، ان السيادة المصرية ستعود كاملة على سيناء بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منها . الا ان البنود المتتالية في هذه الاتفاقية تتنكر لهذه السيادة بندا بعد الآخر ، بدليل :

أ ـ ان سيناء التي يبلغ عمقها من الشرق الى الغرب حوالى مئتي كيلومتر ، ستكون منطقة منزوعة السلاح ، الا المنطقة الغربية منها وعمقها خمسون كيلومترا شرق قناة السويس ، ولن تتواجد فيها إلا فرقة عسكرية واحدة من القوات المصرية . ولا يمكن لهذه الفرقة ان توفر الامن والحماية لنفسها ، فضلا عن ان توفر الامن والحماية لمصر ، بما فيها سيناء ، وهذا يعني ايضا ان الحدود المصرية الشرقية التي يمكن الدفاع عنها نلك الدفاع الهزيل ، قد ارتدت ١٥٠ كيلومترا غرب الحدود الدولية ، بينما اسرائيل لا يوجد فيها اي منطقة منزوعة السلاح . وان المنطقة المحدودة التسليح الواردة في الاتفاق لا تتجاوز ثلاثة كيلومترات على جانب الحدود ، بها اربع كتائب عسكرية ، يليها كل ما شاءت اسرائيل ان تضعه من قوات مسلحة .

ب ـ تدويل بعض مناطق سيناء في شرم الشيخ وقرب رفح .

ج ـ حرمان الجزء الاكبر من سيناء ، بما فيه من مواطنين وثروة ، من اي وسيلة من وسائل الحماية او الدفاع ، وبقاؤها مفتوحة تهددها الى الابد مطامع اسرائيل التي لا تنتهي وغدرها الذي اشتهرت به . كل نلك يتم عكس منطق الحوادث والتاريخ . فلقد اعطينا اسرائيل المتعجرفة والمعتدية دائما كل الامان ، ولم نضمن لانفسنا اي حق من الامان ، لا في الحاضر ولا في المستقبل . الموضوع ، انن ، ليس امن اسرائيل ، لكنه موضوع تمهيد الطريق لاعادة غزو سيناء في المستقبل بدون اي خسارة تذكر .

ان الامان الذي تنعم به مصر في ظل هذه الاتفاقية ، كالامان الذي يشعر به الحمل وسط قطيع من الذئاب .

د ـ ان اشتراط اسرائيل اقامة العلاقات الطبيعية ، بما في نلك العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وانهاء الحواجز امام حرية حركة السلع والاشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين قبل اتمام عملية الانسحاب الكامل من سيناء وقبل تنفيذ الاتفاق الشامل مع باقي الاطراف ، فيه ضربة شديدة لسيادة مصر ذاتها لانها ارغام لها على قبول ما يجوز ألا تقبله اية دولة مستقلة ذات سيادة ما لم تجبر عليه بالقوة .

هـ ـ تحريم استخدام مطارات سيناء على الطائرات العسكرية المصرية ، مع عدم وجود اية قواعد جوية مصرية في سيناء شرق قناة السويس ، مع وجود قواعد عسكرية اسرائيلية ضخمة ستقوم الولايات المتحدة بانشائها متاخمة لحدود سيناء .

ثالثا : من المعلوم ان هدف اسرائيل البعيد هو السيطرة الاقتصادية على المنطقة العربية ، تمهيدا لسيطرتها السياسية . وان ما جاء في الفقرة (د) السابقة ، يحقق لها هذا الهدف ، علاوة على انه تسميم لثقافة مصر العربية وتحطيم لاقتصادها الضعيف امام الغزو الاقتصادي الاسرائيلي القادم الذي تسانده اموال الصهيونية العالمية واميركا .

رابعا : ان ما جاء في هذه الاتفاقية يتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية وما يتضمنه من اتفاقات دفاع مشترك واتفاقات ثقافية واقتصادية ومشروعات تكامل اقتصادي بين هذه الدول ، ويدعو نلك الى كثير من التساؤلات التي نجد من الصعب الاجابة عليها ، مثل :

أ ـ ما هو موقف مصر من الامة العربية اذا اعتدت اسرائيل على احدى دولها ؟ !

ب ـ اي فكر يمكن ان تتبادله مصر مع الامة العربية وقد تعاونت وتصادقت مع الفكر الصهيوني الذي اصبح يروج له ، حتى في ظل الاحتلال الاسرائيلي لارضنا ؟ !

وما هو مدى البلبلة التي ستحدث لفكر شباب مصر عند محاولة تفسير طبيعة علاقات الصداقة الجديدة مع اسرائيل ، وكيف يمكن ان يواءم بينها وبين علاقتنا مع باقي الامة العربية ؟ !

ج ـ واي تعاون او تكامل اقتصادي يمكن ان نتمه او نبنيه مع الامة العربية وقد تداخل الاقتصادان المصري والاسرائيلي مثل هذا التداخل الذي تنص عليه الاتفاقية ، وما هو مصير المقاطعة العربية لاسرائيل ، وهل ستطبق هذه الدول هذه المقاطعة على مصر ايضا ؟ !

د ـ وما هو مصير الدعم العربي الذي توفره الدول العربية الآن لمصر ؟ وما البديل ؟

هـ ـ وما هو موقف الاكثر من مليون مصري الذي يعملون الآن في الدول العربية ، موقفهم المعنوي امام اخوانهم العرب النين يتهمونهم بالتخلي عنهم علاوة على موقفهم وموقف مصر الاقتصادي لو تحددت فرص عملهم في هذه الدول ؟

وهذا قليل من كثير من انواع القطيعة والخسائر والمشاكل والتمزق التي

ستنشأ بعد انفصال مصر عن الكيان العربي وعزلها عنه .

هذا ما نشعر به من خطورة بعد تحليلنا للاتفاقات . ولا بد من ان يكون هذا نفسه هو الذي حدا بالدول العربية جميعا ان ترفض الوقوف بجانبها او ترضى عنها ، كما حدا بوزير الخارجية المصري ان يستقيل احتجاجا عليها .

وخلاصة هذا الاتفاق ، في نظرنا ، هي :

١) تمزق عربي يحرم الامة العربية من اهم اسلحتها .

٢) عزل مصر عن الامة العربية لاضعاف مصر والامة العربية معا لتقع ، كلها ، بين براثن الاستعمار الاسرائيلي للمنطقة .

٣) اضفاء صفة الشرعية على كل الاوضاع غير المشروعة لاسرائيل ولمخططاتها في المنطقة ، وخاصة بعد عزل القضية العربية عن المؤسسات الدولية والرأي العام العالمي .

٤) بقاء مصر وباقي الامة العربية فاقدة الامان ناقصة السيادة امام قوة اسرائيل العسكرية المتزايدة بمساعدة الولايات المتحدة .

٥) تصفية القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني لصالح اسرائيل .

كل ذلك رغما عما يدور الآن من توجيه للرأي العام المصري ليكفر بعروبته وليؤمن بأن صلاته العربية هي سبب بلائه ولينتظر السراب الخادع للتقدم والانتعاش بعد اتمام هذا الاتفاق وبعد ما يصور له من انه سيفيق من عبء الانفاق العسكري بعد معاهدة السلام . والواقع ، ان هذا الانفاق لم ينخفض كثيرا لأن اسرائيل تحاول من الآن وفي صبيحة اتفاق كامب ديفيد ، عقد صفقات لاحدث الاسلحة ومعدات الحرب من اميركا ، تقدر قيمتها بثلاثة عشر الفا وسبعمئة مليون دولار ، هذا علاوة على ما في ترسانتهم من اسلحة منحت اليهم بعد فك الاشتباك الثاني .

ومن البديهي انه لا يمكننا ان نقف مجردين من السلاح والاستعداد مهما كانت اتفاقيات السلام .

هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فان اقتصادنا لن يصلح حاله الا اذا اصلحنا حال انفسنا . فان المال المهدور في مصر ، بكافة صور الاهدار ، اكثر بكثير مما يمكن توفيره من نفقات التسليح .

واليوم ، يا سيادة الرئيس ، نحن نعتقد انه ما زالت هناك فرصة لتحقيق المصلحة القومية العليا للامة العربية ، وذلك بجمع الصف العربي ليتفق قادة العرب على موقف موحد لمواجهة الاخطار التي تهدد مصير الامة العربية ، وذلك قبل اتخاذ اية خطوات اخرى لتنفيذ هذا الاتفاق .

وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير وطننا وامتنا والسلام .

١٩٧٨/١٠/١

توقيعات : عبد اللطيف البغدادي ــ زكريا محيي الدين ــ حسين الشافعي ــ كمال الدين حسين .

٢١

تصريح للسيد محمد بوستة ، وزير الخارجية المغربي.(١)

(١٩٧٨/٩/٢٣)

ان زيارة الرئيس السادات الى المغرب يمكن وضعها في اطار رغبة الرئيس المصري في شرح نتائج كامب ديفيد انطلاقا من المغرب ، بصفته البلد الذي ساهم ، بدماء شهدائه ، في تحرير الارض العربية ، والذي احتضن مؤتمر القمة العربي السابع عام ١٩٧٤ الذي انبثقت عنه مقررات الرباط .

اولا : ان العلاقات الاخوية المتينة التي تربط بين الشعبين المغربي والمصري ، هي علاقة لها جذور ، وينبغي ان نسعى دائما لتمتينها .

ثانيا : ان للمغرب موقفا فيما يتعلق بالقضية العربية وقضية الشرق الاوسط وقضية فلسطين بالذات . وآخر مؤتمر ، يعتبر المغرب نفسه في الدرجة الاولى مسؤولا عن ابقاء قراراته في تمام مفعولها وجدواها ، هو مؤتمر الرباط لسنة ١٩٧٤ ومقرراته الواضحة التي تعني انه لا يمكن ان يتم حل في منطقة الشرق العربي دون ان تنسحب اسرائيل من كل الاراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

ان قضية فلسطين هي القضية الجوهرية ، ولا يمكن ان يتم حل في المنطقة دون اعتبار هذه القضية ، وانه لا بد للفلسطينيين ان يقيموا دولة على ترابهم المسلوب ، وان يتمتعوا بحقهم في تقرير مصيرهم بنفسهم وهم ممثلون بمنظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي لهذا الشعب .

ثالثا : انه لا بد ان يكون هناك حل شمولي للقضية دون الحلول الانفرادية .

٢٢

بيان مجلس وزراء الجمهورية العربية اليمنية.(٢)

(صنعاء ، ١٩٧٨/٩/٢١)

استعرض مجلس الوزراء في الجمهورية العربية اليمنية نهار الاربعاء ، في ٧٨/٩/٢١ ، البيانات الصادرة عن اعمال كامب ديفيد . وبهذا الصدد فقد

(١) ورعت سفارة المغرب في بيروت نص هذا التصريح في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨.

(٢) وزعت سفارة الجمهورية العربية اليمنية في بيروت هذا النص في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ .

اكد مجلس الوزراء بأن للدول العربية قضية اساسية عادلة في فلسطين وسيناء والجولان ، وان ما صدر عن كامب ديفيد قد تجاهل هذه القضايا الاساسية وكان دون مستوى المرونة التي ابداها الجانب المصري . كما ان نتائج كامب ديفيد لا ترتقي الى مستوى القرارات الصادرة عن مجلس الامن والامم المتحدة مما يجعل فرص السلام في المنطقة صعبة واكثر تعقيدا .

وفي ظل كل الظروف فان الجمهورية العربية اليمنية تناشد الدول العربية الشقيقة سرعة تصفية خلافاتها وتحقيق اعلى درجة من التضامن لمواجهة كافة التطورات .

ثانياً : مؤتمر الصمود والتصدي

٢٣

خطاب الرئيس حافظ الاسد في افتتاح المؤتمر الثالث لقمة الصمود والتصدي .[١]

(دمشق ، ١٩٧٨/٩/٢٠)

الاخ الرئيس هواري بومدين ،

الاخ الرئيس معمر القذافي ،

الاخ الرئيس علي ناصر محمد ،

الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس شعب فلسطين ، رغم من تخلوا عن منظمة التحرير وعن شعب فلسطين .

ايها الاخوة جميعا ،

ارحب بكم في سورية ، هذا البلد من بلدان العروبة الذي يملأ نفوس ابنائه عزة وفخرا كل انتصار قومي دون ان يصيبهم غرور ، ويملأ نفوس ابنائه ألما وحزنا كل انحسار قومي ، كل انتكاسة قومية دون ان يصيبهم ضعف او وهن أو ينتابهم يأس او وجل .

ومن هنا فهم ، كاخوانهم في فلسطين وفي الاردن وفي ليبيا وفي الجزائر وفي اليمن وفي السودان وفي كل قطر عربي ، في الوقت الذي يعيشون فيه ساعة الاسى العربي والالم العربي ، ساعة المحنة العربية ، يتطلعون الى ان تشق هذا الظلام القاتم شعلة من ضياء تتوهج ، يزداد وهجها ، يتنامى وهجها ، الى الحد الذي يتهاوى معه هذا العتم ، والى الحد الذي يتبدد معه الظلام والظلم في آن واحد .

لا ريب ، ايها الاخوة ، انها محنة تلك التي تواجهنا الآن ، محنة بكل ما لهذه الكلمة من معنى .

مصر الشقيقة خرجت من خندق العرب ، ولا نصر اكبر من هذا النصر يمكن ان يحققه اعداء العرب .

بالامس كان الرئيس انور السادات يؤكد تمسكه بالتحرير الكامل لكل الاراضي العربية المحتلة . وبالامس كان يكرر ويؤكد لكل العرب انه لا يمكن ان

---

(١) « البعث » (دمشق) ، ١٩٧٨/٩/٢١ .

يقبل او يفكر بأي حل منفرد . وبالامس كان يؤكد انه لن يقبل الاعتراف باسرائيل ، وان هذا الامر متروك للاجيال المقبلة .

كل هذا كنا نسمعه بالامس ، البعيد والقريب ، فما الذي حدث ؟ كيف وقع صلحا منفردا وادار ظهره للعرب ولتاريخ مصر العربي ؟ كيف تخلى عن القدس محط انظار العرب والمسلمين ؟

وبالامس سمعناه ، جميعا ، من خلال الرسالة التي وجهها الى شعب مصر ، يقول ان القدس لم تكن على جدول اعمال لقاء كامب ديفيد .

كيف تخلى عن القضية الفلسطينية وهو الذي ما انفك يردد ، لاشهر وسنوات ، ويقول ان القضية الفلسطينية لب المشكلة ، كما كنا نقول منذ قليل ، واذا به ، وبقدرة قادر ، يجعل من لب المشكلة قشرتها ، ويتعاون مع اسرائيل في تصميم وتصنيع المطارق التي ظنوها لازمة وقادرة على تحطيم وسحق هذه القشرة ، وإلا فما معنى هذه اللجان المشتركة ، مصرية — اسرائيلية ، ثم مصرية — اسرائيلية — اردنية ؟ والاردن لم يكن مشتركا في المفاوضات ، ولم يؤخذ رأيه في تشكيل هذه اللجان .

وضعوا الاردن في هذه اللجان ورتبوا عليه التزامات ، كمثل حماية المارة على طريق سيناء — ايلات — الاردن ، المنوي انشاؤه ، وكمثل الاشتراك في بعض الترتيبات الامنية وغير ذلك مما طالعتنا به وثائق معسكر داوود . لانهم رأوا ورسموا ، في اطار اهدافهم ، للاردن صورة دور ، متجاهلين رأي الاردن ، ومواقف الاردن ، وتطلعات الاردن الوطنية والقومية . وعلى كل حال ، فقد سمعنا بالامس رأي الاردن وموقف الاردن من خلال البيان الذي صدر باسم الحكومة الاردنية بعد انعقاد لمجلس الوزراء الاردني برئاسة الاخ الملك حسين .

ايها الاخوة ،

بالامس ، خططت مع انور السادات لحرب تشرين [الاول (اكتوبر)] ضد اسرائيل ، ومن اجل حقنا العربي ، وقال عنا آنذاك اننا اشرف المقاتلين . واليوم ، ترك اشرف المقاتلين وحيدين في خنادقهم . ترى ، هل سيقتصر عمل السادات ، في ظل صداقته التي يتغنى بها بشكل مستمر مع مناحم بيغن ، هل سيقتصر عمله ، في ظل هذه الصداقة ، على بناء وتقوية التعاون الاقتصادي والثقافي والسياحي والدبلوماسي وغير ذلك مع اسرائيل ، كما تنص الوثائق ، ام انه سيتعدى كل ذلك ؟

هل يمكن ان نتصور ان يدور الزمن ويشترك السادات في تخطيط عملية هجومية ضد سورية مع مناحم بيغن ؟

انا اعرف ، وجميعنا يعرف ، ان مثل هذا الكلام مؤلم وثقيل على السمع ، واثقل من الرصاص ، كما نقول ، ولكن هل في هذا غرابة ؟ هل هذا مستحيل بعد الذي حصل ؟

من كان يتصور ان نكون نحن اعداء السادات ، كما يقول عنا ، وان يكون بيغن صديق السادات كما يقول عنه ؟

من كان يتصور ان يقيم الصلح والتعاون مع اسرائيل ، ويقيم العداء مع

سورية ومنظمة التحرير وليبيا والجزائر واليمن ، وغيرها من الدول والجهات العربية .

من كان يتصور ان يحتجز ، في وقت من الاوقات ، مئات المواطنين السوريين والفلسطينيين ، وغيرهم من العرب ، في مطار القاهرة ، ليخرجوا جماعات متتالية ، من مصر ، وليدخل الى مصر في الوقت ذاته ، ومن المطار نفسه ، عشرات الاسرائيليين مكرمين معززين .

كل هذا وغيره كان غير ممكن واصبح ممكنا . لذا اعود واتساءل : هل يمكن غدا ، في مستقبل قريب او بعيد ، ان يشترك السادات مع بيغن في تخطيط عملية هجومية ضدنا ؟

اعود فأقول : ليس المهم أن نقف كثيرا عند الماضي وان نندب الماضي ، وانما المهم ان نتطلع الى المستقبل وان نخطط لهذا المستقبل ، بحيث نبقى امناء على قضية امتنا ، وعلى اماني امتنا ، وعلى كبرياء امتنا ، وبحيث نؤكد حقيقة ان الذي لا يمكن ان يكون ممكنا هو ان ينتصر الاستسلام على ارادة السلام ، وان تنتصر انهزامية الافراد على ارادة الكفاح عند الشعوب .

كما نقول دائما : المحن محك الشعوب ، وشعبنا العربي قادر على قهر هذه المحنة التي نحن بصددها الآن .

مرة اخرى ، ارحب بكم جميعا ، واتمنى لمؤتمرنا ان يخرج بالنتائج التي نتوخاها ، التي ترضينا وترضي من ينتظرنا من مواطنينا العرب في اقطارنا وفي كل قطر عربي آخر .

وشكرا .

٢٤

كلمة السيد ياسر عرفات في افتتاح المؤتمر الثالث لقمة الصمود والتصدي .(١)

(دمشق ، ١٩٧٨/٩/٢٠)

ايها الاخوة ،

ارحب بالاخوة رؤساء الوفود العربية والوفود المشاركة في هذا المؤتمر ، مؤتمر قمة جبهة الصمود والتصدي والموقف الثوري الذي تضطلـع به وستضطلع به هذه الوفود على مختلف المستويات .

لا شك ان التاريخ يعيد نفسه حيث نجتمع في دمشق الثورة لنحارب ونتصدى لهذه الهجمة الصهيونية — الامبريالية برئاسة الولايات المتحدة الاميركية ، تماما مثلما اجتمع اجدادنا وهم يتصدون لهجمة صليبية على

(١) « السفير » (بيروت) ، ١٩٧٨/٩/٢١ .

ارض فلسطين وعلى ارض الامة العربية .

قبل ان ابدأ كلمتي هذه اشكر ، مرة اخرى ، اخواني ابناء الشعب السوري لهذه الضيافة الكريمة ، واشكر الرئيس الاسد الذي يقود هذه المسيرة بكل ما فيها من مخاطر ، وكل ما فيها من آلام ، وبما فيها من آمال بالنصر ان شاء الله .

نجتمع ، ورفائيل ايتان قبل ثلاثة ايام يعلن وبكل صفاقة ، انه يحشد قواته ، وتقدر هذه القوات بثلاث فرق ، ليجري مناورات في شمال فلسطين والمرتفعات السورية المحتلة .

ان ذلك يعني انه عقب التوقيع في كامب ديفيد ، اسطبل ديفيد ، معسكر داوود ، ان ايتان اعلن التحرك العسكري على حدود سورية ولبنان .

ايها الاخوة ، ان المؤامرة متكاملة .

سيادة الرئيس ، منذ فترة والقوات السورية تتصدى لمؤامرة انعزالية في لبنان ، انهم يريدون ان يخلقوا في لبنان كيانا اسرائيليا جديدا يؤدي نفس الهدف ، ويجري في نفس المجرى الذي اوجد من اجله الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، وتوجيه ضربة لسورية وللثورة الفلسطينية وللبنان العربي التقدمي ولحركة التحرر العربية التقدمية وامتنا العربية .

ان ما يحدث في الجنوب اللبناني هو جزء لا يتجزأ مما يحدث في شمال لبنان ، حيث تقوم القوات الانعزالية بعملية ضد قوات الردع العربية ، وهذا يعني ان المؤامرة الانعزالية مستمرة وان هذا جزء لا يتجزأ من مؤامرة كامب ديفيد .

آسف ان اقول : ان القدس قد بيعت ، وفلسطين قد بيعت ، والحقوق الوطنية لشعب فلسطين قد بيعت بحفنة من رمال سيناء ، في الوقت الذي لم يجسر فيه حاكم عربي او قائد عربي او مسؤول عربي طوال تاريخنا على الذي اقدم عليه السادات وعلى هذا الذي حدث في كامب ديفيد .

ايها الاخوة ، لا بد ان اشير اننا نجتمع في سورية الثورة ، يجتمع قائد الثورة الجزائرية والثورة الليبية والثورة اليمنية . واجتماعنا هذا يمثل ارادة التحدي والتصدي والصمود في امتنا العربية .

اننا نقول في هذا المؤتمر : لا لمؤتمر كامب ديفيد ، لا للاستسلام ، لا للانحراف ، لا للخيانة ، لا للركوع . ونقول : نعم للصمود ، نعم للتصدي ، نعم للتحدي ، نعم لانتصار ارادة امتنا العربية .

هذا هو معنى اجتماعنا هنا اليوم في دمشق ، وليس كما قال بيتان العرب انه يمثل الدول والجماهير العربية خلال توقيعه على وثائق الذل والخيانة في كامب ديفيد . نقول : نحن الذين نمثل جماهير امتنا العربية من المحيط الى الخليج ، نحن نمثل ارادة الماضي والحاضر والمستقبل لامتنا العربية ونمثل ارادة التحدي في امتنا العربية .

مهم جدا ما وقعه بيتان العرب . لكن كما لم يستطع بيتان الزام الشعب الفرنسي بالاستسلام ، فان السادات غير قادر على الزام الامة العربية على قبول

الذل والخيانة والركوع والاستسلام . وما فعله في كامب ديفيد لا يلزم الشعب الفلسطيني ولا الامة العربية ولا الوطنيين المصريين ولا الشعب المصري الذي سقط منه عشرات الآلاف من الشهداء من اجل فلسطين ، ومن اجل مصر ، ومن اجل الارض العربية . ان الشعب المصري الباسل سيتصدى ببسالة للسادات ونهجه ومؤامراته ، وسترد الجماهير المصرية وستسحق المؤامرة والمتآمرين على مصيرها وقضيتها ومستقبلها .

كذلك ، سترد امتنا العربية على خيانته . وامتنا العربية قادرة على صنع مستقبلها وحضارتها وحياتها الحرة الكريمة .

والسلام عليكم .

٢٥

البيان الصادر عن مؤتمر القمة الثالث للجبهة القومية للصمود والتصدي.[1]

(دمشق ، ١٩٧٨/٩/٢٣)

بدعوة من السيد الرئيس حافظ الاسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية ، انعقدت في دمشق الدورة الثالثة لقمة الجبهة القومية للصمود والتصدي ، في الفترة ما بين ١٨ و ٢١ شوال ١٣٩٨ ، الموافق من ٢٠ الى ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، وقد حضرها اصحاب السيادة :

الرئيس هواري بومدين ، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

الرئيس حافظ الاسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية .

العقيد معمر القذافي ، امين عام مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

الرئيس علي ناصر محمد ، رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

استعرض المؤتمر التطورات التي تمت بعد مؤتمر الجزائر على الساحتين العربية والدولية ، بما في ذلك استمرار الرئيس انور السادات في سياسته الاستسلامية ، وكذلك اعمال مؤتمر معسكر داوود وما يترتب عليه من نتائج .

واجرى المؤتمر تحليلا مستفيضا وشاملا للوضع وللتطورات الجارية واستخلص الحقائق التالية :

١ — ان سياسة الرئيس السادات ونتائج معسكر داوود تمثل امتدادا

(1) « البعث » (دمشق) ، ١٩٧٨/٩/٢٤ .

للتامر الاميركي ــ الاسرائيلي على الامة العربية وقضية فلسطين وحقوق شعبها ، وتجاهلا للحقائق الموضوعية للصراع العربي ــ الاسرائيلي ، الامر الذي لن يؤدي إلا الى مضاعفة التوتر في المنطقة وتعريض السلم والامن الدوليين الى افدح الاخطار .

٢ ــ ان الرئيس السادات ، بتواطئه مع العدو الصهيوني والامبريالية في معسكر داوود ، قد تآمر على وحدة القضية العربية والمصالح العليا للامة العربية ، وخرق ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك ومقررات مؤتمرات القمة العربية ، في محاولة خطيرة لتصفية قضية فلسطين ونسف المنجزات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني بكفاحه ودماء شهدائه .

٣ ــ ان الرئيس السادات ، بسياسته هذه ، قد ألحق ضربة جديدة بالتضامن العربي حين اخرج مصر من ساحة الصراع العربي ــ الاسرائيلي لتكون حليفا للعدو ، يهدد الامة العربية ، ويتحكم بمقدراتها وامنها القومي .

٤ ــ تخلى الرئيس السادات عن المفهوم العالمي للسلام العادل في المنطقة الذي يقوم على اساس الانسحاب الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولة المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

٥ ــ ان الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في معسكر داوود ، هي جزء من عملية شاملة لبسط نفوذ وسيطرة الامبريالية الاميركية والصهيونية على مصر والوطن العربي والقارة الافريقية ، ولاستخدام النظام المصري كأداة لضرب حركات التحرر الوطني .

٦ ــ تمثل اتفاقيات معسكر داوود اقرارا ، من جانب الرئيس السادات ، بالمخطط الصهيوني الرامي الى مواصلة اغتصاب التراب الوطني الفلسطيني ، وابقاء الضفة الغربية وغزة كمستعمرة تحت سيطرة قوات الاحتلال الصهيوني ، وضم القدس لتكون عاصمة لاسرائيل . وبهذا ، يهدر الرئيس السادات تضحيات الشعب الفلسطيني والامة العربية ، وينال من كل التراث والمقدسات ، ويخرج عن ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وقرارات دول عدم الانحياز وارادة المجتمع الدولي بتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس .

٧ ــ ان الرئيس السادات الذي وقع على اتفاقيات معسكر داوود ، لا يملك اهلية تمثيل ارادة الشعب الفلسطيني والامة العربية . وبناء على نلك ، فان ما اتفق عليه مع العدو الصهيوني لا يلزم الامة العربية ، ويعتبر باطلا وغير شرعي .

٨ ــ انتهكت اتفاقيات مؤتمر معسكر داوود ميثاق الامم المتحدة ، والقانون الدولي ، وقرارات المنظمة الدولية المتضمنة تحديدا واضحا لحقوق الشعب الفلسطيني ، وتأكيدا على ضرورة الانسحاب من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كشرطين لا بد من تحقيقهما لاقامة السلام العادل

في المنطقة .

٩ ــ لقد اعلنت الامة العربية رفضها لهذه الاتفاقيات التي اسفر عنها مؤتمر معسكر داوود والهادفة الى تصفية قضية فلسطين وحقوق شعبها والتفريط بعروبة القدس والحق العربي ، مما يؤكد من جديد عزلة نظام الرئيس السادات وخروجه على ارادة واجماع الامة العربية .

وبعد ان استخلص المؤتمر هذه الحقائق وما يترتب عليها من نتائج خطيرة على الوضعين العربي والدولي ، وعلى مستقبل الصراع مع العدو الاسرائيلي ، اتخذ عددا من القرارات والاجراءات التي تهدف الى تدعيم الجبهة القومية للصمود والتصدي ، وتمكينها من مواجهة هذه المؤامرة التي ضلع فيها الرئيس السادات . ومن هذه القرارات والاجراءات ما يلي :

١ ــ رفض وادانة اتفاقيات معسكر داوود ، وتأكيد التصميم على التصدي لها والعمل من اجل اسقاطها ، ومواصلة الكفاح بمختلف الوسائل ضد العدو الصهيوني والامبريالية .

٢ ــ اعتبار هذه الاتفاقيات الاستسلامية غير شرعية وباطلة لتفريطها بالحق العربي والفلسطيني خاصة ، وحيث انها تمت وجرى التوقيع عليها في ظل استخدام قوة الاحتلال الصهيوني واستمراره .

٣ ــ اقرار اعلان مبادىء واهداف ومؤسسات الجبهة القومية للصمود والتصدي .

٤ ــ تحديد ستراتيجية المرحلة المقبلة وفق الاسس التالية :

أ ــ عدم الاعتراف بشرعية اتفاقيات معسكر داوود ، ورفض كل ما يترتب عنها من نتائج .

ب ــ دعم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

ج ــ العمل على حشد طاقات الامة العربية وتحقيق تضامن عربي على اساس مكافحة العدو الصهيوني ونتائج معسكر داوود ، ولمواجهة هذه المرحلة بكل ما تحمله من مخاطر جسيمة واضرار كبيرة تمس الاهداف الجوهرية للامة العربية .

د ــ تنبيه الرأي العام العالمي الى خطورة اتفاقيات معسكر داوود على الامن والسلام في المنطقة وفي العالم .

هـ ــ دعوة الدول العربية الى تحمل مسؤولياتها القومية ، واتخاذ مواقف حازمة تجاه نتائج معسكر داوود ، لمواجهة الظروف الدقيقة المقبلة ، والانضمام الى جبهة الصمود ، او التعاون معها ، لتعطيل نتائج المؤامرة الاميركية ــ الساداتية ــ الصهيونية ، ودعم خط الصمود لحماية الوجود القومي للامة العربية .

٥ ــ قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام المصري ، بما في نلك المؤسسات والشركات ، وتطبيق قرارات المقاطعة العربية على الافراد الذين يتعاملون مع العدو .

٦ ــ اتخاذ الاجراءات العملية لدعم قوى الصمود التي تشكل سورية

قاعدتها الاساسية ، والعمل على توفير جميع المستلزمات لاعادة التوازن الستراتيجي الى المنطقة ، بعد خروج النظام المصري من ساحة الصراع ضد العدو الصهيوني .

٧ ـ ادانة السياسة الامبريالية للولايات المتحدة الامريكية بتحالفها مع العدو الصهيوني ونظام السادات واستمرارها في انتهاج سياسة مناهضة لحقوق واهداف الامة العربية ، الامر الذي جعلها عدوا ولا يمكن اعتبارها وسيطا في المساعي المبذولة لتحقيق سلام عادل في المنطقة العربية ، وتحميلها المسؤولية المباشرة عن النتائج الخطيرة التي ترتبت او تترتب عن اتفاقيات معسكر داوود .

٨ ـ ضرورة العمل على تحقيق اوسع دعم وتأييد عالمي للنضال العادل للشعب الفلسطيني والامة العربية ، وتعزيز التعاون مع البلدان الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، وذلك من اجل حماية استقلال الاقطار العربية ، والمحافظة على حريتها وتقدمها ومكتسبات حركة التحرر العربية .

وفي اطار استعراض الاوضاع في الوطن العربي ، عبّر المؤتمر عن قلقه العميق ازاء استمرار مجموعة صغيرة في لبنان بالتعامل مع العدو الاسرائيلي ، وفي تخريب الامن في مدينة بيروت ، والعمل من اجل عودة القتال وتقسيم لبنان وتقويض الدولة المركزية . واكد المؤتمر على دعم وحدة لبنان وعروبته وسيادته الوطنية . كما عبر المؤتمر عن ارتياحه ودعمه للخطوات الامنية التي قامت وتقوم بها قوات الردع العربية ، ودعمه ومساندته لموقف الجمهورية العربية السورية في لبنان والهادف الى مواجهة محاولة اشعال الفتنة تغطية لمؤامرة تصفية قضية فلسطين ، وتقسيم لبنان ، واقامة دويلات طائفية تشكل الدعم والسند للتحالف الاميركي ـ الساداتي ـ الاسرائيلي . كما اكد مساندته لكافة القوى اللبنانية المعادية للمخطط الاسرائيلي والمتعاونين معه .

يحيي المؤتمر ، بفخر واعتزاز ، الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، الصامد في وجه الاحتلال ، والمناضل في سبيل التحرر . ويؤكد المؤتمر استمرار الالتزام القومي في قضية فلسطين ، وفي دعم نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

يحيي المؤتمر الشعب العربي في مصر ويشيد ، باعتزاز ، ببطولاته وجهوده ، شعبا وجيشا ، من اجل القضايا العربية . وان المؤتمر واثق بأن الشعب العربي المصري ، بوعيه القومي ووطنيته ، سيتخذ الموقف المناسب الحاسم من نظام السادات الذي يعمل على دفعه الى مزالق التبعية للامبريالية والى اخراجه من موقعه الطبيعي التاريخي في ساحة النضال العربي ضد الامبريالية والعدو الصهيوني .

عبر المؤتمر عن قلقه العميق ازاء التنكر للحقوق الوطنية للشعب العربي في الصحراء الغربية ، وخاصة حقه في تقرير مصيره . وادان ، بشدة ، جميع التدابير التي تتعارض مع هذا الحق . واكد ، من جديد ، على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي الشقيق من ممارسة حقه في تقرير مصيره طبقا لقرارات

الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

درس المؤتمر التطورات في الساحة اليمنية وخطورة استمرار حالة التوتر بين شطري اليمن وما يمكن ان يلحقه استمرار هذا التوتر من نتائج عميقة على الاشقاء وفي المنطقة ، لذلك فان المؤتمر يؤكد على ضرورة حل الخلافات بالحوار والطرق والوسائل السلمية وعلى اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والاستقلال والمصالح المشتركة بين الشطرين ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . ويدين المؤتمر اية اعمال عسكرية او عدوانية تجر الشطرين الى الصدام المسلح مما يخدم اهداف الامبريالية والصهيونية . ويرى المؤتمر ان القرارات ، الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية والمتعلقة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، مخالفة لميثاق الجامعة العربية وغير شرعية .

كما قدر المؤتمر الموقف المسؤول لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذي اعربت عنه من خلال البيانات والمواقف الداعية الى حل الخلافات بين الاشقاء بالطرق السلمية .

يعبر المؤتمر عن قلقه البالغ ازاء التواجد العسكري الاجنبي في عمان ، ويؤكد مساندته لشعب عمان في النضال من اجل تحرره وسيادته الوطنية .

استعرض المؤتمر الوضع ، في القارة الافريقية ، وادان التدخل الامبريالي في الشؤون الداخلية للقارة ، واكد مقاومته للانظمة العنصرية التي تشكل حليفا طبيعيا للكيان الصهيوني العنصري ، واعلن تأييده ودعمه الى اقصى الحدود لحركات التحرر الوطني الافريقية ، واكد رغبته في توسيع اطار الحوار العربي ـ الافريقي وتمتين اسسه وتنشيط اعماله في مختلف المجالات .

يرى المؤتمر ان الواجب القومي يحتم الوقوف بحزم الى جانب سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية ،باعتبارهما يشكلان القاعدة الصلبة للنضال من اجل الحفاظ على حقوق الامة العربية في فلسطين وعلى ثروات الوطن العربي وطاقاته ، ولافشال مختلف اشكال التسويات الاستسلامية والانهزامية التي تخدم اطماع الصهيونية والامبريالية الاميركية والعدو الاسرائيلي على امتداد الوطن العربي .

وعبر المؤتمر عن ثقته في ان القوى المحبة للسلام والحرية والعدل ، في العالم ، سوف تضاعف مساندتها لسورية وللشعب الفلسطيني والامة العربية في نضالها العادل المشروع .

ان المؤتمر يعاهد الامة العربية على مواصلة مسيرة النضال والصمود والتصدي ، حتى تتحقق الاهداف القومية للامة العربية .

٢٦
اعلان انشاء الجبهة القومية للصمود والتصدي.[١]

(دمشق ، ١٩٧٨/٩/٢٣)

من موقع الصمود والتصميم على مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الامة العربية في كفاحها العادل ضد القوى الصهيونية والاستعمار والتخلف والتجزئة ، ودفاعا عن وجودها وامنها ومصيرها وحقوقها واستقلالها وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي ، وتصميما على تحقيق اماني الامة العربية في بناء القوة القادرة على مواجهة كل المخاطر ، وتحرير الارض العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، وحماية قضية فلسطين من جميع المؤامرات الهادفة الى تصفيتها وترسيخ الوجود الصهيوني ،

وانطلاقا من قومية النضال الذي تخوضه الامة العربية ، من اجل بناء الوحدة العربية ، وتحرير الوطن العربي ، وتحقيق التقدم ، وبناء المجتمع العربي القادر على الدفاع عن وجوده وكرامته والحفاظ على تراثه ، وعلى المساهمة في بناء حضارة انسانية متحررة من كل اشكال العدوان والاستعمار والسيطرة ،

وتنفيذا للفقرة التاسعة من بيان طرابلس ، الصادر في الخامس من شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، والمتضمنة انشاء جبهة قومية توحد الطاقات والجهود لتحقيق اهداف الامة العربية ، فقد تم الاتفاق على هذا الاعلان :

انشاء الجبهة

المادة الاولى : تنشأ جبهة قومية تسمى الجبهة القومية للصمود والتصدي ، تكون :

١ ــ قاعدة للنضال القومي وتعبئة جماهير الامة العربية وطاقاتها لتحقيق الاهداف القومية العليا .

٢ ــ اداة للامة العربية في معركتها ضد الصهيونية والامبريالية ، ومن اجل الصمود والتحرير .

٣ ــ قوة عربية منفتحة على كل القوى العربية التي ترغب في المساهمة في تحمل مسؤولياتها القومية .

الاهداف والمهام

المادة الثانية ــ تلتزم الجبهة بتحقيق الاهداف القومية الاساسية التالية :

١ ــ العمل على تحقيق الوحدة العربية ودعم النضال الوحدوي ، والعمل

(١) « البعث » (دمشق) ، ١٩٧٨/٩/٢٤ .

على ازالة كل العقبات من طريق الوحدة العربية وتطوير العلاقات الوحدوية بين اطراف الجبهة ومن اجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

٢ ــ اعتبار قضية فلسطين قضية العرب الاساسية . وبالتالي ، فلا يجوز لاي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام او المساس به ، او القيام بأي اجراء من شأنه الاضرار بقضية فلسطين وبالحقوق القومية والتاريخية للشعب العربي الفلسطيني .

٣ ــ التحرير الكامل لجميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وعدم التنازل او التفريط بأي جزء منها او المساس بالسيادة الوطنية عليها .

٤ ــ الالتزام باسترداد الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته الوطنية المستقلة في فلسطين ، وعدم التفريط بقضية فلسطين او المساومة عليها .

٥ ــ دعم كفاح الشعب الفلسطيني العادل بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٦ ــ حشد الطاقات العربية ، العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، واستخدامها في الصراع ضد العدو الرئيسي ، المتمثل بالوجود الصهيوني وبالامبريالية والاستعمار .

٧ ــ تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة ودول المعسكر الاشتراكي ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، والقوى المساندة لنضال الامة العربية وكفاحها التحرري ضد الصهيونية والامبريالية .

٨ ــ دعم حركات التحرر الوطني في القارة الافريقية ، ومقاومة الانظمة العنصرية التي تشكل حليفا طبيعيا للكيان الصهيوني .

المادة الثالثة : تقوم الجبهة من اجل تحقيق اهدافها بالمهام التالية :

١ ــ اقرار خطط العمل السياسي في المجالين العربي والدولي ، بشكل يؤدي الى تعزيز الموقف القومي ، ويخدم اهداف الجبهة الاساسية ، ويسقط السياسات الاستسلامية والانهزامية .

٢ ــ اقرار المسائل المتعلقة بالسلم والحرب .

٣ ــ تنظيم وقيادة شؤون الدفاع ، واقرار الخطط المتعلقة بذلك .

٤ ــ اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير وسائل الدعم المالي والاقتصادي والعسكري للمواجهة .

٥ ــ اقرار السياسة الاعلامية .

٦ ــ مشاركة الطرف الذي يتعرض لاي عدوان بمختلف الوسائل ، بما فيها القوة المسلحة ، على اعتبار ان العدوان على عضو في الجبهة هو عدوان على جميع اعضائها .

٧ ــ تشكيل الاجهزة والمؤسسات اللازمة لتحقيق الاهداف وتنفيذ المهام المذكورة في هذا الاعلان .

الاجهزة والمؤسسات

المادة الرابعة : يتم تشكيل الاجهزة والمؤسسات التالية :

أ ـ القيادة العليا :

١ ـ تتكون القيادة العليا للجبهة من رؤساء الاطراف الاعضاء فيها .

٢ ـ تجتمع قيادة الجبهة ، دوريا ، مرة كل ستة اشهر في احدى عواصم الدول المشاركة وبالتناوب ، ويمكن ان تجتمع كلما دعت الحاجة وبطلب من احد اعضائها .

٣ ـ تتخذ القيادة قراراتها بالاكثرية ، وتكون هذه القرارات ملزمة لجميع الاعضاء .

ب ـ اللجنة السياسية :

١ ـ تتكون لجنة سياسية من وزراء الخارجية للاطراف الاعضاء .

٢ ـ تقوم اللجنة السياسية بالمهام التالية :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات القيادة العليا .

ب ـ اقتراح خطط العمل السياسي .

ج ـ تنسيق العمل السياسي بين الاطراف اعضاء الجبهة .

د ـ القيام بالمهام التي تكلفها بها القيادة العليا .

٣ ـ تجتمع اللجنة السياسية ، دوريا ، مرة كل ثلاثة اشهر في احدى الدول الاعضاء وبالتناوب ، ويمكن ان تجتمع كلما دعت الحاجة وبطلب من احد اعضائها .

ج ـ اللجنة الاعلامية :

١ ـ تتكون اللجنة الاعلامية من وزراء الاعلام للاطراف الاعضاء .

٢ ـ تقوم اللجنة الاعلامية بالمهام التالية :

أ ـ اقتراح الخطط الاعلامية .

ب ـ متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالاعلام .

ج ـ التنسيق الاعلامي بين الاطراف الاعضاء .

٣ ـ تجتمع اللجنة الاعلامية ، دوريا ، مرة كل ستة اشهر في احدى الدول الاعضاء وبالتناوب ، ويمكن ان تجتمع كلما دعت الحاجة وبطلب من احد اعضائها .

د ـ القيادة العسكرية :

تتكون قيادة عسكرية واحدة بقرار من القيادة العليا للجبهة ، يحدد صلاحياتها واختصاصاتها ومهامها وارتباط القوات المسلحة بأطراف الجبهة بها .

الانضمام للجبهة

المادة الخامسة : لكل دولة عربية ، تلتزم بمبادىء واهداف الجبهة ، وتعرب عن رغبتها في الانضمام الى الجبهة ، الحق بأن تكون عضوا فيها .

٢٧

مذكرة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى المؤتمر الثالث لقمة الصمود والتصدي .[١]

(دمشق ، اواخر ايلول ـ سبتمبر ـ ١٩٧٨)

. . . .

وعلى الصعيد العربي ، فان الدوائر الامبريالية والاستعمارية والصهيونية والرجعية تحاول ان تصفي التراث الكفاحي لحركة التحرر الوطني العربي ، وان تضرب انتصاراتها ومكاسبها .

ان المؤتمرين الاول والثاني لرؤساء دول الصمود والتصدي قد انعقدا في ظروف المبادرة الخيانية التي قام بها الرئيس المصري انور السادات ، وفي ظروف الزيارة التي قام بها لمدينة القدس وما تلاها من نشاطات واتصالات ولقاءات ثنائية متعددة المستويات مثلت ، في مجموعها ، موقفا خيانيا متكاملا من قبل الرئيس المصري ونظامه المهترىء . كما ينعقد مؤتمرنا الثالث بعد انفضاض لقاء كامب ديفيد الثلاثي المشؤوم ، وهو وان كان امتدادا طبيعيا للسياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط ونتيجة منطقية لما آلت اليه الامور بعد عشرة اشهر من مرور مبادرة رئيس النظام المصري ، فان كافة الاتفاقيات التي خرج بها لقاء كامب ديفيد انما تمثل مزيدا من التنازلات الاستسلامية التي يقدمها رئيس النظام المصري لعزل مصر عن لعب دورها القومي ، والتآمر على الثورة الفلسطينية ، وضرب الانظمة والقوى التحررية الوطنية والتقدمية العربية والافريقية ايضا .

ان وفدنا يدين ادانة كاملة هذه الاتفاقيات الاستسلامية التي خرج بها لقاء كامب ديفيد ، ويعتبرها تحديا جديدا امام امتنا العربية ، ويرى انه لا بد لجبهتنا من مواجهة هذا التحدي وتحمل مسؤولياتها القومية المصيرية .

المقاومة وسورية :

ان الثورة الفلسطينية تعاني ، في هذه المرحلة ، من هجمة شرسة ، وتتعرض لمؤامرات امبريالية وصهيونية ورجعية في غاية الخطورة بهدف تصفيتها والنيل منها : فمن مبادرة السادات الى دبلوماسية كامب ديفيد ، الى سياسة الابادة العسكرية والتصفيات الجسدية ، وزرع الالغام في قلب الثورة الفلسطينية ، والسعي لتشتيت قواها الفاعلة . ومع هذا ، ومع كل ما تتعرض له حركة المقاومة الفلسطينية من حملة تصفية ، فان العمل الفلسطيني ، السياسي والعسكري ، كان ولا يزال الاداة القادرة على اجبار العدو الاسرائيلي على التسليم بالحقوق المشروعة والعادلة للشعب الفلسطيني .

وينبغي ان نفهم بشكل واضح ان الثورة الفلسطينية ، في هذه المرحلة

---

(١) « السفير » (بيروت) ، ١٩٧٨/٩/٢٦ .

الدقيقة ، تحتاج الى دعمنا المطلق والمباشر . ولا بد لجبهتنا ان تتخذ عددا من الاجراءات السياسية والعسكرية وكافة اوجه الدعم الاخرى لصالح الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ودولة المواجهة الاولى ، سورية ، هي الاخرى تتعرض لضغوط ومخططات امبريالية وصهيونية ورجعية مباشرة وغير مباشرة ، تهدف الى اعاقة دورها الوطني والقومي في افشال المؤامرة التي يتم تنفيذها الآن في منطقة الشرق الاوسط ، وفي التصدي للحلول الاستسلامية التي يصار الى تحقيقها عبر مؤتمر كامب ديفيد . وفي سبيل ان تستمر سورية في الاضطلاع بدورها هذا ، فلا بد من ان توفر لها الامكانيات والدعم اللازمان اللذان يمكناها من تحقيق التوازن الستراتيجي مع العدو .

اوضاع لبنان :

ان القضية اللبنانية تواجه اوضاعا في غاية الدقة والخطورة ، وهي حلقة في سلسلة المؤامرة الشاملة التي تتعرض لها حركة التحرر الوطني العربية . ذلك ان المخطط الامبريالي الرجعي على الساحة اللبنانية بات يؤكد ان لبنان يعيش وضعا خطيرا : فتقسيم لبنان الى دولتين اصبح عملية يتسع نطاقها . كما ان رقعة الاحتلال الاسرائيلي تزداد يوما بعد آخر . واذا كان الامر كذلك ، فان الوضع العام في لبنان في غاية الخطورة ، ولا بد لدول جبهتنا من اتخاذ موقف حازم يضمن للثورة الفلسطينية استمراريتها ، ويحفظ للبنان استقلاله وعروبته ووحدة اراضيه .

ثالثاً : نحو قمة بغداد

٢٨

بيان مجلس قيادة الثورة العراقي.[1]

(بغداد ، ١/١٠/١٩٧٨)

ايها الشعب العراقي العظيم ،

يا جماهير الامة العربية المناضلة ،

منذ اعلان نتائج مؤتمر كامب ديفيد والجماهير العربية تعاني من القلق المصيري العميق على حاضرها ومستقبلها ، بسبب خطورة المؤامرة الاجرامية والخيانية التي اسفر عنها المؤتمر . وقد تابع مجلس قيادة الثورة ، باجتماعات منفردة ومشتركة مع قيادتي الحزب القومية والقطرية ، تطورات الاحداث وردود الافعال في الوطن العربي . ورغم الالم الذي عبرت عنه الجماهير العربية في كل مكان ، والشجب والاستنكار الذي اعلنته ضد المؤامرة والخيانة ، فان خلاصة المواقف الرسمية والشعبية ضد هذه الاتفاقيات الخيانية الخطيرة لم ترق الى المستوى التاريخي في الرد الحازم على هذه المؤامرة الخطيرة التي تمس مصير الامة وحقوقها وكرامتها . وكان واضحا ان الساحة العربية تنتظر فارسا مجربا قادرا على مواجهة التحديات والارتفاع الى المستوى الذي يقدر على تبديد الظلام الدامس وازالة خيبة الامل التي كادت ان تأخذ طريقها الى نفوس اوساط واسعة من الجماهير العربية .

ان انظار الشعب العربي في كل مكان كانت تتجه الى ثورتكم العظيمة في هذا القطر ، والى حزبكم الباسل الذي حمل شرف الامانة ومسؤوليات النضال القومي لما يزيد على الثلاثين عاما . وكان لا بد ان يقف حزبكم وقفة تاريخية شجاعة ، وان تنبري ثورتكم مجسدة كل معاني المسؤولية التاريخية وثقل تاريخ العراق القديم والحديث للدفاع عن شرف الامة ، كما حصل في الماضي السحيق وفي الماضي القريب . وبعد دراسة مستفيضة للاحتمالات والظروف العربية والدولية ، واسترشادا بتوجيهات القيادتين القومية والقطرية للحزب ، قرر مجلس قيادة الثورة ما يلي :

اولا ــ اعتبار العراق ، كما كان شأنه دائما ، جزءا من الجبهة العسكرية الشمالية المواجهة للعدو الصهيوني ومن اية جبهة ملاصقة للكيان .

---

(١) « الثورة » (بغداد) ، ٢/١٠/١٩٧٨ .

الصهيوني تتهيأ فرص تحريكها ضد العدو في المستقبل . ويعلن العراق استعداده الفوري لارسال قوات عسكرية فعالة الى الساحة السورية من اجل تأمين القوة العربية القادرة على مواجهة العدو واحباط المخططات الاستعمارية والصهيونية التي تستهدف تركيع الامة وتمرير الحلول والتسويات المهينة لشرفها والماسة بحقوقها التاريخية . واننا لنناشد الحكومة السورية ان تتجاوب بصورة كاملة مع هذه الخطوة القومية التاريخية ، وان تتخذ الاجراءات اللازمة لتسهيل عملية تواجد قطعات الجيش العراقي على الخطوط الامامية للجبهة مع العدو .

ثانيا ـ ان فداحة الاخطار التي تترتب على خروج مصر من الصراع العربي ـ الصهيوني في حالة تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد ، تتطلب من جميع الحكومات العربية وقفة جدية ومسؤولة للحيلولة دون تنفيذ هذه الاتفاقيات . ويدعو العراق الى التشاور من اجل عقد مؤتمر قمة عربي يتم فيه تدارس الوضع العربي ، والاتفاق على خطوات عربية جدية مشتركة تحول دون قبول اي طرف عربي بأي حل يمس الحقوق والقضايا القومية المصرية ويعرض الامة العربية الى اخطار الانقسام والتشتت . ويعبر العراق عن استعداده لاستضافة هذا المؤتمر .

ثالثا ـ وتقديرا من العراق للظروف الاقتصادية الخانقة التي عانت منها مصر لسنوات طويلة ، ولما كان نجاح العرب في افشال تنفيذ اتفاقيات كامب ديفيد واعادة مصر الى حظيرة العمل العربي المشترك ، يرتب على مصر اعباء مالية لا طاقة لها بها وحدها ، وفي حالة استعداد الحكومة المصرية للتخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد ، يدعو العراق الاقطار العربية المقتدرة ماليا الى انشاء صندوق قومي يتولى مساعدة مصر وتأمين احتياجاتها المالية ، على ان يتولى تأمين المتطلبات المالية لجبهات المواجهة الغربية والشمالية والشرقية ، والمتطلبات المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية ولصمود الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة ، وذلك وفقا لاتفاقية توقعها وتلتزم بها الاطراف المعنية ، وبرعاية الاسرة العربية كلها . ويقترح العراق ان لا تقل تخصيصات هذا الصندوق عن تسعة مليارات من الدولارات سنويا ، قابلة للزيادة بضوء احتياجات المعركة ، ولمدة عشر سنوات .

كما يقترح ان تكون حصص المشاركة كما يلي :

١ ـ العراق ، مليار دولار .
٢ ـ ليبيا ، مليار ونصف مليار دولار .
٣ ـ الجزائر ، نصف مليار دولار .
٤ ـ السعودية ، ثلاثة مليارات دولار .
٥ ـ الكويت ، مليار ونصف مليار دولار .
٦ ـ قطر ، نصف مليار دولار .
٧ ـ الامارات العربية ، مليار دولار .

على ان يخصص من هذا الصندوق خمسة مليارات دولار مساعدة سنوية

خاصة لمصر ، وتخصص المبالغ الاخرى لجبهات المواجهة من اجل تغطية الاحتياجات العسكرية على طريق الصمود والتحرير .

يا جماهير الامة العربية المناضلة ،

ايها الشعب العراقي العظيم ،

في ظروف المحن القاسية ، تمتحن المبادىء والعزائم ، ويمتحن شرف المواطنة والانتماء الى الامة . واننا ، في هذه الوقفة التاريخية ، نتجاوز بروح قومية عالية المحاولات غير الشريفة التي صدرت عن اطراف معروفة للاساءة الى حزب البعث العربي الاشتراكي والى الثورة في القطر العراقي وبقصد اضعاف حماسها الثوري تجاه قضية فلسطين والنضال العربي ضد المخططات الاستعمارية والصهيونية . وقد فات تلك الاطراف ان العراق كان له دائما شأن معروف في النضال ضد الصهيونية وتحرير فلسطين ، منذ عهد الاشوريين والبابليين ، وفي عهد صلاح الدين الايوبي ، ثم في حرب ١٩٤٨ ، وحرب تشرين [الاول (اكتوبر)] ١٩٧٣ ، وحتى يومنا هذا . وان حزب البعث العربي الاشتراكي كان له شرف النضال القومي منذ اكثر من ثلاثين عاما ، وقد عرفته سوح النضال بايمانه الصلب بالمبادىء القومية ، وباستعداده العالي للتضحية من اجلها . وان شرف المبادىء وقيم النضال في هذا الظرف العصيب يلقيان على عاتقه ، من جديد ، مهمة الدخول في الساحات الصعبة ، دخول الفرسان البواسل ، للذود عن شرف الامة وحقوقها التاريخية .

ايتها الجماهير العربية في كل مكان ،

اننا عندما نخوض معركة الشرف ، رغم ما يترتب عليها من تضحيات ، فاننا نستند الى استعدادكم العالي للتضحية والرد على المؤامرة بما تستحق ، كي تأخذ الامة العربية مكانتها اللائقة حرة كريمة ، وتؤدي دورها العظيم في البناء الحضاري من اجل خدمة البشرية على اسس العدالة والحق والسلام . واننا لنهيب بأبناء شعبنا العراقي العظيم ان يرفعوا طاقاتهم في العمل والنضال لأن التاريخ قد اختارهم مرة اخرى ، كما اختار اسلافهم من قبل ، للذود بشرف عن الامة وعن فلسطين المغتصبة . واننا ندعو كل الاصدقاء والمناضلين من اجل الحق والحرية ، في كل مكان في العالم ، الى مناصرة العرب في نضالهم العادل من اجل التحرير واستعادة حقوقهم المشروعة .

٢٩

بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.[١]

(بغداد ، ١/١٠/١٩٧٨)

يا جماهير امتنا العربية المناضلة ،

تواجه الامة العربية اليوم هجمة امبريالية صهيونية جديدة ، ممثلة باتفاقيات كامب ديفيد الاخيرة : هذه الاتفاقيات التي حمل لواء الاستسلام فيها حاكم من حكام العرب ارتضى لنفسه ان ينقلب على آمال شعبه وعلى تاريخه وعلى تضحيات قومه وعلى الشهداء والثكالى والايتام الذين قدموا من ذواتهم اغلى ما عندهم في سبيل مبادئهم وعقيدتهم ، وفي سبيل ضمان مستقبل قطرهم ووطنهم العربي .

في هذه الهجمة الجديدة ، تواجه الامة العربية منعطفا تاريخيا حادا يقتضي منها تبصرا عميقا بأخطار هذه الهجمة وتشعباتها ، مثلما يقتضي منها موقفا مناضلا قويا صلبا متماسكا من اجل وقف التداعي الحاصل في صفوفها ، ومن اجل تجميع القوى المناهضة للامبريالية والصهيونية ، ومن اجل الرد على هذه الهجمة بما يضمن الانتصار عليها وردها على اعقابها .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي الذي جعل ، طيلة تاريخه النضالي القومي ، قضية تحرير الارض السليبة في فلسطين محور قضية التحرر العربي كله ، لا يمكن ان يعتبر الصراع مع الصهيونية صراعا جغرافيا يتوقف على تحرير بضعة كيلومترات هنا وبضعة كيلومترات هناك . ان هذا الموقف ناتج عن ادراكه بأن الصهيونية ، بالاضافة الى كونها اغتصبت جزءا عزيزا من الوطن العربي هو صلة الوصل بين شرق الوطن العربي وغربه وشردت اهله وشعبه ، هذه الصهيونية هي حركة استعمار استيطاني عرقي طائفي متعصب حاقد توسعي وعدواني . وان التناقض بينها وبين حركة الثورة العربية تناقض لا يحل بالتفاوض بينهما ولا بالمساومة ولا بمحاولات التوصل الى حلول وسطى ، بل بالمجابهة الشاملة الكاملة لحين تحقيق الاهداف القومية .

كذلك ادرك الحزب دائما ان الحركة الصهيونية لا تستمد قوتها من ذاتها بقدر ما تستمدها من الدعم الامبريالي الهائل لها ، ومن كونها قلعة امبريالية متقدمة تحافظ عليها الامبريالية ، وتمنحها من اسباب القوة ما يجعلها رأس حربة في تنفيذ مصالحها الاستغلالية الاحتكارية في المنطقة العربية واداة حادة في الحفاظ على تجزئة الوطن العربي وعلى تحكم القوى الرجعية فيه وعلى الاستغلال الاحتكاري الضخم لموارده وثرواته .

---

(١) « الثورة الاسبوعي » (بغداد) ، ٩/١١/١٩٧٨ .

وانطلاقا من هذا الادراك ، فقد آمن حزب البعث العربي الاشتراكي دائما بأن مجابهة الصهيونية ومواجهتها ، لا الاستسلام لها ولا التفاوض معها ، هما السبيل الوحيد لمقاومتها ودرء اخطارها ، وان مجابهة العدو الصهيوني لا يمكن ان تنفصل عن مجابهة العدو الامبريالي ، وان هذه المجابهة تستدعي من جهة عزل كل القوى الضالعة مع الامبريالية المهادنة للصهيونية الكابحة لقوى التحرر ، وتستدعي من جهة اخرى تضافر القوى القومية والتقدمية العربية الثورية في معركة قومية شاملة طويلة الامد لتحرير فلسطين من الصهيونية تحريراً كاملا ، وتحرير الامة العربية من الامبريالية تحريرا كاملا ، ولتحقيق المجتمع العربي الموحد الحر الاشتراكي .

من اجل ذلك ، فقد اعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي ، منذ نشأته ، ان الخط الاستسلامي مع العدو خط غير موصل لاية غاية ، وان مشاريع الاستسلام هي مشاريع لا يقصد من ورائها الوصول الى حل جذري بقدر ما يقصد منها تثبيت اقدام الصهيونية من جهة ، وتطويع العقل العربي لتقبل مبدأ الوجود الصهيوني الدائم من جهة اخرى .

ان مشاريع الاستسلام ليست جديدة ، وانما بدأ طرحها منذ بدء الاستيطان الصهيوني في فلسطين ، ولكنها اتخذت زخما جديدا بعد هزيمة ١٩٦٧ . فمنذ ان نجحت الامبريالية والصهيونية في دفع الحكومات العربية الى القبول بقرار الامم المتحدة رقم (٢٤٢) توالت المشاريع متلاحقة ، بحيث كان كل مشروع اكثر تفريطا من سابقه ، وكان الظن عند البعض ان حرب تشرين [الاول (اكتوبر)] عام ١٩٧٣ سوف تكون نقطة انعطاف في مسيرة التنازلات تنقلب فيها موازين القوى لصالح الامة العربية بعد ان تجمع لها من الامكانات البشرية والاقتصادية والعلمية والعسكرية ما يجعلها في وضع مختلف عما كانت عليه . ولكن سرعان ما خابت الظنون حين ظهر ان هذه الحرب بدل ان تكون حرب تحرير لم تتجاوز ان تكون حرب تحريك للوصول الى استسلام جديد . واذا بالقرار « ٣٣٨ » يصدر ، واذا بالدعوة الى عقد مؤتمر جنيف للتفاوض تطرح ، واذا بالطريق الاستسلامي يفتح على مصراعيه وكأن العرب كانوا هم الخاسرين في الحرب .

لقد اثارت زيارة السادات للقدس المحتلة موجة عارمة من السخط في كل الوطن العربي ، وكانت شاهدا واضحا لما يمكن ان يوصل اليه طريق الاستسلام من تنازل للعدو من جهة ، ومن تحطيم لروح المواجهة والمجابهة والنضال من جهة اخرى . ولقد وقف حزب البعث العربي الاشتراكي ، من هذه الزيارة ، موقف الرفض المطلق والادانة الشاملة .

وكان أمله ان توقظ هذه الزيارة بعض السائرين في طريق المفاوضات ، الساعين لعقد مؤتمر جنيف ، ليدركوا ان هذا الطريق طريق لها اول وليس لها آخر إلا الاستسلام المطلق لارادة العدو ، وان السبيل الوحيد لمجابهة الهجمة الامبريالية الصهيونية الشرسة والتنازل الساداتي المهين هو طريق رفض المساومات والمفاوضات نفسها والعمل على تجميع القوى في جبهة تطرح جانبا كل محاولة للاتصال بالعدو ، سواء تمت في القدس المحتلة او في جنيف ،

وسواء تمت منفردة او مجتمعة ، وسواء تمت تحت مظلة الامم المتحدة او خارجها : جبهة تستمد وجودها من الارادة الثورية العربية وحدها ، ارادة الصمود الحقيقي والتصدي الحقيقي والتحرير الحقيقي .

ولكن كثيرا من القوى العربية التي اعلنت معارضتها لزيارة السادات ، اكتفت بمعارضة الفرع دون الاصل ، والنتيجة دون السبب ، مما اتاح مزيدا من الفرص للامبريالية الاميركية لمزيد من تطويع العقل العربي ، بحيث اصبحت اقصى اماني كثير من هذه القوى ان يتحقق انسحاب من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، وان تقام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاستعداد الكامل للاعتراف بكيان العدو الصهيوني واعطائه كل حقوق الامتداد السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يطمح ، هو والامبريالية ، الى الوصول اليه لا في الوطن العربي فحسب بل في العالم كله ، وبخاصة في آسيا وافريقيا .

ولقد كان هم حزب البعث العربي الاشتراكي ، منذ تمت الزيارة ، ومنذ عقد مؤتمر قمة (جبهة الصمود والتصدي) في طرابلس ، ان يكشف المخاطر العظيمة المتضمنة في مثل هذا النوع من التفكير ، وقدم الى مؤتمر طرابلس مشروع ميثاق يستهدف طرح خط المساومة والمفاوضة جانبا واتخاذ موقف التصدي والمجابهة ، مبديا استعداده الكامل لوضع امكانات حكم الثورة في العراق تحت تصرف الجبهة .

وبدلا من ان يجد هذا الموقف الفهم والتفهم اللازمين ، تعرض الحزب والثورة في العراق الى هجمات وافتراءات شرسة ، لم يكن لها من تفسير او تبرير سوى محاولة عزل هذا الموقف الاصيل الجذري ، الموقف القومي الوحيد القادر على رؤية مستلزمات النجاح في صراع الامة مع عدوها . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ازداد حزب البعث العربي الاشتراكي تمسكا بموقفه المبدئي ، ايمانا منه بأن الجماهير العربية ستعرف ، بعفويتها المطلقة ، كيف تميز بين طريق الاستسلام وطريق المجابهة .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي يؤمن بأن اتفاقات كامب ديفيد ، على خطورتها ، ليست إلا افرازات عقليات الاستسلام . ولو ان القوى العربية كلها وقفت موقف المعارضة للخط التفاوضي الاستسلامي لكبحت جماح المرتمين في احضان العدو ، ووقفت دون هذا التداعي في الموقف العربي ، وخلقت جوا شعبيا عارما قادرا لا على منع الوصول الى هذه الاتفاقات المذلة المهينة المستخذية للعدو فحسب بل على ابدال موقف التنازل بموقف المجابهة .

ان اتفاقيات كامب ديفيد نجحت في اخراج اكبر قطر عربي من معركة المواجهة ، وافرغت الساحة من قوة عربية مقاتلة عظيمة لا غنى للساحة العربية عنها ، وثبتت أقدام الاستعمار الصهيوني بموافقة عربية من لدن حاكم عربي على ارض فلسطين كلها .

وفتحت امام العدو ابوابا كانت مغلقة منذ ثلاثين عاما للتعامل مع الوطن العربي ، وللتعامل مع العالم الثالث كله .

واعترفت الامبريالية بالحق الدائم في التدخل بشؤون المنطقة ، والتصرف

بها كما يحلو لها . فما كادت اتفاقيات كامب ديفيد توقع حتى طرحت الامبريالية الاميركية مشروعا جديدا لحل مشكلة لبنان بالتعاون مع العدو الصهيوني .

ولكن نصوص الاتفاقية ليست اخطر ما فيها . فالاتفاقيات التي من هذا النوع لا تقوم من حيث ما تنص عليه فحسب ، بل من حيث ما تقود اليه من الناحية الفعلية لاحقا .

فهذه الاتفاقية تفتح الابواب امام الهيمنة الاميركية الصهيونية على المنطقة بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى ايام الاستعمار الاحتلالي نفسه . انها تهدف الى انهاء كل خطوة تقدمية حققها العرب خلال نضالهم الطويل ، والى القضاء على كل حركة قومية ثورية في المنطقة . انها تستهدف تمزيق الامة العربية ، وتقطيع اوصالها ، والحيلولة دون ان تحقق ذاتها وتبني مستقبلها الحضاري الذي تؤهلها له امكاناتها ، وتستهدف ابقاءها تابعة لها ، خاضعة لارادتها ، واضعة كل ثرواتها في خدمتها . انها تستهدف ، في الحقيقة ، انهاء الوجود العربي ، وانهاء المستقبل العربي .

ازاء ذلك كله ، فان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وقيادة الثورة في القطر العراقي ، قد عقدتا سلسلة من الاجتماعات ، تدارستا فيها الاوضاع من كل جوانبها المبدئية والتطبيقية ، وتوصلتا الى انه تقديرا منهما لخطورة الوضع الناشىء عن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد على مستقبل الارض الفلسطينية المغتصبة وعلى الحركة العربية التحررية الثورية ،

وحرصا منهما على وقف التداعي في الموقف العربي الذي سببته سياسات الاستسلام المتوالية ، وايمانا منهما بقومية المعركة النضالية الموجهة ضد الامبريالية والصهيونية والتجزئة والتخلف ، وبأن الخطر الناجم عن هذه الهجمة الشرسة لا ينصب على قطر دون قطر ، ولا على جزء من الامة دون جزء ، بل على مستقبل الامة العربية كلها واهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية ، وبأن الساحة العربية كلها هي ساحة صراع واحدة ، يجب ان تنصب فيها جميع الجهود الرامية الى وقف هذه الهجمة ، وبأن الامكانات العربية كلها ، مالية وعسكرية وبشرية ، يجب ان توضع في خدمة هذا الصراع التاريخي ، وبشكل اخص في جبهات المواجهة ، وبأن الساحة السورية العراقية هي ساحة واحدة في المعركة مع العدو الصهيوني ، وبأن الخطر الذي يتعرض له القطر العربي المصري ليس اقل من الخطر الذي تعرضت له فلسطين ، والذي يتعرض له اي قطر عربي آخر ، بل لعله اشد خطورة ، وبأن من حق الشعب العربي في مصر الذي دفع من دمه وعرقه ولقمة عيشه ثمنا غاليا من اجل تحقيق رسالته القومية التقدمية التحررية من حقه ان تشاركه الامة العربية في محنته وان تقف معه ضد السياسات الهادفة الى اذلاله واخضاعه ،

فقد قررتا :

اولا ــ رفض اتفاقات كامب ديفيد وكل ما يتفرع عنها رفضا باتا .

ثانيا ــ اعادة تأكيد الايمان المطلق بأن الطريق الوحيد لرد العدوان الصهيوني هو طريق المجابهة ، لا طريق المفاوضة والاستسلام .

ثالثا ـ اعادة تأكيد ان مجابهة الصهيونية ومخططاتها جزء لايتجزأ من مجابهة الامبريالية ومخططاتها .

رابعا ـ ان الهجمة الامبريالية الصهيونية قد بلغت حدا من الشراسة اصبح يهدد كل الوجود العربي وكل الاقطار العربية ، على اختلاف انظمتها ومبادئها .

خامسا ـ ان على الدول العربية ان تجتمع لتقرر اسلوب المجابهة ، وتوحيد الجهد ، ووضع كل الامكانات المتوفرة لديها لمصلحة المواجهة والتحرير .

سادسا ـ اعتبار الساحة السورية ـ العراقية ، مبدئيا ، ساحة مواجهة واحدة يرمي العراق بثقله الكامل فيها .

سابعا ـ مساندة ودعم الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة في مقاومته للاحتلال الصهيوني وللمشاريع الاستسلامية ، ومساندة ودعم حركة المقاومة الفلسطينية لتأدية دورها التحرري الثوري .

ثامنا ـ مساندة الشعب المصري ، ماديا ومعنويا ، ليحول دون توقيع الاتفاقات المذلة وتنفيذها .

تاسعا ـ مناشدة كل الجماهير العربية ، ومنظمات الحزب اينما كانت ، والمقاومة الفلسطينية ، وكل القوى القومية والتقدمية في الوطن العربي ، العمل على كل المستويات وبشتى طرق النضال ، لمنع تمرير اتفاقات الاستسلام .

عاشرا ـ مناشدة كل القوى التقدمية والاشتراكية في العالم ان تقف الى جانب الامة العربية في معركتها هذه .

ان حزب البعث العربي الاشتراكي اذ يعلن هذا الموقف القومي المستمد من مبادئه والمستوحى من ايمانه المطلق بعظمة هذه الامة وبتجدد ولادتها عند الازمات وبمستقبلها المشرق ، لواثق من ان الامة العربية التي لا تنقصها الامكانات ، والجماهير العربية التي لا تنقصها الارادة الثورية ، لقادرة على تحطيم كل المؤامرات وتجاوز كل العقبات وتحقيق النصر على الاعداء .

عاش نضال الشعب ضد الامبريالية والصهيونية .

عاش نضال الشعب من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية .

٣٠

ميثاق العمل القومي المشترك ما بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية.(١)

(بغداد ، ٢٦/١٠/١٩٧٨)

استجابة للمسؤولية القومية التاريخية التي تقع على عاتق قيادتي

(١) « البعث » (دمشق) ، ٢٧/١٠/١٩٧٨ .

القطرين العربيين المناضلين العراق وسورية ، وانسجاما مع ايمانهما العميق بمبادىء القومية العربية والوحدة العربية ، وادراكا منهما للاخطار الكبيرة التي تحدق بالامة العربية ، وبخاصة في المرحلة الراهنة ، من جانب التحالف الاستعماري الصهيوني الذي ازداد خطورة وتفاقما بتوقيع الاتفاقيات الخيانية بين النظام المصري والعدو الصهيوني ،

وشعورا منهما بضرورة توفير المستلزمات الكفاحية الفعالة لمواجهة هذه الاخطار التي تهدد مصير الامة العربية وكرامتها وسيادتها ومستقبلها ،

وتصميما منهما على تحقيق انتقال نوعي في العلاقات بين القطرين الشقيقين ،

فقد اجتمعت في بغداد قيادتا القطرين بين ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٧٨ في جو من الشعور العميق بالمسؤولية التاريخية والتفاهم العميق والتصميم الحازم على تلبية الآمال القومية التي تعلقها عليهما الجماهير العربية .

واتفقت القيادتان على ميثاق العمل المشترك بين القطرين في كافة الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاعلامية وغيرها ، يتضمن العزم على السعي الحثيث ، ضمن خطة علمية متواصلة ، من اجل تحقيق اوثق اشكال العلاقات الوحدوية بين القطرين العربيين العراق وسورية .

ان القرارات التي اتخذتها القيادتان في اجتماعهما التاريخي في تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٧٨ ، تشكل انعطافا نوعيا بارزا في العلاقات بين القطرين على طريق الوحدة العربية التي تعتبر الهدف الاسمى للجماهير العربية .

وتؤكد القيادتان ، بوجه خاص ، المضمون النضالي العميق والشامل لاتفاقهما التاريخي هذا بالنسبة للصراع العادل الذي تخوضه الامة العربية ضد العدو الصهيوني المغتصب من اجل تحرير الارض واستعادة الحقوق المشروعة للامة العربية .

وقد ضم وفد القيادتين ، عن الجمهورية العربية السورية السادة :

الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية ، عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ، جميل شيا نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ، فهمي اليوسفي نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات ، احمد اسكندر احمد وزير الاعلام .

وعن الجمهورية العراقية السادة :

الرئيس احمد حسن البكر رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية العراقية ، صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة وزير الاسكان والتعمير ، طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة ، عدنان حسين عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط ، عدنان خير الله عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع ، الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجية .

وقد قرر الوفدان ما يلي :

اولا ـ انشاء هيئة سياسية عليا مشتركة من قيادتي القطرين ، تتولى

الاشراف على كافة شؤون العلاقات الثنائية بين القطرين في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتربوية والاعلامية وغيرها ، وتحقيق التنسيق والتكامل بينهما باتجاه الاهداف الوحدوية التي حددها هذا الميثاق .

ثانيا ـ تتكون الهيئة من :

الجانب العراقي :

١ ـ السيد الرئيس احمد حسن البكر ، رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس الجمهورية .
٢ ـ السيد صدام حسين ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .
٣ ـ السيد عزة ابراهيم ، عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية .
٤ ـ السيد طه ياسين رمضان ، عضو مجلس قيادة الثورة وزير الاسكان والتعمير .
٥ ـ السيد طارق عزيز ، عضو مجلس قيادة الثورة .
٦ ـ السيد عدنان حسين ، عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط .
٧ ـ الفريق الاول الطيار الركن عدنان خير الله ، عضو مجلس قيادة الثورة وزير الدفاع .

الجانب السوري :

١ ـ السيد الرئيس حافظ الاسد ، رئيس الجمهورية .
٢ ـ السيد محمد علي الحلبي ، رئيس مجلس الوزراء .
٣ ـ السيد عبد الحليم خدام ، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .
٤ ـ السيد جميل شيا ، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
٥ ـ السيد فهمي اليوسفي ، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات .
٦ ـ السيد العماد مصطفى طلاس ، وزير الدفاع .
٧ ـ السيد زهير مشارقة ، وزير التربية .

ثالثا ـ تجتمع الهيئة دوريا كل ثلاثة اشهر ، وكلما دعت الحاجة وبالتناوب في عاصمتي القطرين .

رابعا ـ ينبثق عن الهيئة عدد من اللجان المركزية على الوجه التالي :

١ ـ لجنة الشؤون السياسية والاعلامية والثقافية ، ويرئسها عن الجانب العراقي ، السيد طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة . ويرئسها عن الجانب السوري ، السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .

وتقوم اللجنة باقتراح السياسات المشتركة ، والاشراف على تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين القطرين في المجالات السياسية والاعلامية والثقافية .

٢ ـ لجنة الشؤون الاقتصادية والتعاون الفني ، ويرئسها عن الجانب العراقي ، السيد عدنان حسين عضو مجلس قيادة الثورة وزير التخطيط .

ويرئسها عن الجانب السوري السيد جميل شيا نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية .

وتتولى اللجنة تحقيق التنسيق والتكامل والتعاون بين القطرين في جميع المجالات الاقتصادية والفنية ، وتعزيز وتطوير العلاقات في مجال الزراعة والصناعة والري والتجارة والتخطيط والنقل وكافة المجالات الاقتصادية والفنية .

٣ ـ لجنة التعاون العسكرية ، وتتكون من السادة عن الجانب العراقي :

١ ـ الفريق الاول الركن الطيار عدنان خير الله ، وزير الدفاع .
٢ ـ الدكتور سعدون حمادى ، وزير الخارجية .
٣ ـ الفريق الاول الركن عبد الجبار شنشل ، رئيس الاركان العامة للقوات المسلحة .

عن الجانب السوري :

١ ـ السيد عبد الحليم خدام ، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية .
٢ ـ العماد مصطفى طلاس ، وزير الدفاع .
٣ ـ العماد حكمت الشهابي ، رئيس هيئة الاركان العامة للجيش والقوات المسلحة .

وتتولى اللجنة اعداد صيغة اتفاقية دفاع مشترك تكون ارضية لوحدة عسكرية كاملة بين القطرين .

٤ ـ لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي ، ويرئسها عن الجانب العراقي ، السيد عزة ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وزير الداخلية . ويرئسها عن الجانب السوري ، السيد زهير مشارقة وزير التربية .

وتتولى اللجنة العمل على تحقيق توحيد المناهج في مجالات التربية والتعليم والتنسيق والتعاون في مجال البحث العلمي .

ولكل لجنة من اللجان ان تضيف الى عضويتها عددا من الاختصاصيين الذين تتطلبهم الحاجة .

وتحدد مواعيد اجتماع اللجان المركزية بالاتفاق بين رؤسائها ، وعلى كل لجنة تقديم تقرير عن اعمالها الى الهيئة السياسية العليا قبل اسبوعين من تاريخ اجتماع الهيئة على الاقل .

وتخضع قرارات اللجان لمصادقة الهيئة العليا . وللهيئة تخويل اللجان صلاحية البت وتنفيذ القرارات التي لا ترى ضرورة لعرضها عليها .

رابعاً : مؤتمر القمة العربي التاسع (قمة بغداد)

٣١
خطاب الرئيس احمد حسن البكر في افتتاح مؤتمر القمة العربي التاسع.[١]

(بغداد ، ١٩٧٨/١١/٢)

اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ،

احييكم تحية العروبة ، واعبر لكم عن بالغ الشكر والامتنان ، اصالة عن نفسي ونيابة عن الحكومة العراقية والشعب العراقي ، لتفضلكم بتلبية ندائنا لعقد هذا المؤتمر ودعوتنا اياكم للاجتماع في بغداد .

ان استجابتكم الكريمة ، ايها الاخوة ، الى اللقاء على هذا المستوى الرفيع انما تعبر عن الشعور العميق بالمسؤولية القومية الكبيرة التي تقع على عاتق القادة والمسؤولين في الامة العربية في هذا الظرف الخطير ، وعن الحرص الجاد على توفير المستوى المطلوب من وحدة الموقف العربي في مواجهة هذا الظرف بعد ان عاشت الامة العربية ، خلال الاسابيع الماضية ، حالة من القلق والاضطراب قلما تعرضت لمثلها من قبل .

ايها الاخوة ،

ان اجتماع قادة الامة وحكامها لتدارس اوضاعها امر ضروري ومهم في كل زمان . غير ان اجتماعنا اليوم يكتسب اهمية خاصة ، لانه ينعقد في وقت يدخل الصراع التاريخي بين امتنا العربية وبين العدو الصهيوني فيه مرحلة جديدة تماما ، ويتخذ اشكالا في غاية الخطورة ، تجعل منه منعطفا خطيرا لا يقتصر على الصراع بين العرب والعدو الصهيوني ، وانما يتعدى ذلك الى علائق الاسرة العربية نفسها .

ان الانظمة العربية ، وبرغم اي خلافات فيما بينها ، كانت حتى قبل اشهر تجتمع في احيان كثيرة على حد ادنى من الاتفاق حول جوانب عديدة من الصراع بيننا وبين العدو الصهيوني .

وليس بدعا القول ان هذا التطور الجديد والخطير قد نشأ على اثر زيارة

---

(١) « السفير » (بيروت) ، ١٩٧٨/١١/٣ .

الرئيس السادات للارض المحتلة ، وتأكد على نحو اكثر خطورة بعد الاتفاقيات التي عقدت في واشنطن في شهر ايلول [سبتمبر] الماضي مع العدو الصهيوني ، وبسبب المباحثات التي تجري الآن بين وفد يمثل الحكومة المصرية وآخر يمثل العدو الصهيوني من اجل الاعداد لاتفاقيات معروفة في معناها واتجاهاتها .

ان هذه الاتفاقيات بما تضمنته من نصوص وما تمخضت وتتمخض عنه من نتائج ، لتختلف جذريا عن الاسس العامة التي حددها الاجماع العربي في مؤتمري القمة في الجزائر والرباط كهدف مرحلي للامة العربية ، بل انها قد فرطت بالحقوق التاريخية للامة العربية ، واوجدت ثغرة كبيرة في جدارها لصالح العدو الصهيوني وحلفائه .

ان الدول العربية قد توصلت الى حد ادنى متفق عليه في مؤتمري القمة في الجزائر والرباط . وبصرف النظر عن مفاهيمنا وآرائنا المختلفة حول هذا الموضوع ، فان اتفاقيات كامب ديفيد قد جاءت بعيدة كل البعد ومختلفة عظيم الاختلاف عن الحد الادنى المشار اليه بل متناقضة معه تناقضا صارخا ، وقد تم ذلك بقرار فردي من جانب رئيس دولة مصر ومن دون الرجوع الى الامة العربية والى الاطراف المعنية مباشرة بالصراع .

اننا لا نريد ان نجادل في حق كل حاكم في التصرف في اطار مبادىء السيادة على ارضه . ولكننا لا نستطيع ، بأي حال من الاحوال ، ان نعتبر العمل الذي قام به رئيس دولة مصر هو عمل من اعمال ممارسة السيادة وحسب ، وان نتجاهل الحقيقة الكبيرة وهي ان الصراع بين العرب وبين العدو الصهيوني ليس صراعا اقليميا تختص به البلدان العربية التي احتلت اراضيها عام ١٩٦٧ ، وحدها ، وليس هو مجرد صراع على الارض والحدود ودفاع عن السيادة الوطنية ، فلو كان الامر على هذه الشاكلة لما حصل ما حدث في عام ١٩٦٧ اصلا ، ولما انشغلت الامة العربية ، عسكريا وسياسيا ودبلوماسية وشعوريا ، بشؤون هذا الصراع ، بل ما كان عليها ان تقدم التضحيات الكبيرة طيلة ثلاثين عاما من الصراع المرير بينها وبين العدو . فالمسألة اكبر من ذلك ، والصراع بين الامة العربية والعدو الصهيوني هو صراع سياسي وعسكري واقتصادي وحضاري ، بالاضافة الى انه صراع على الارض والسيادة الوطنية والقومية .

لذلك ، ومن دون المس بصلاحية اي حاكم في البلاد العربية ، لا نستطيع ان نقبل بأن يفوض ويخول نفسه بتقرير شؤون هذا الصراع وانهائه بارادته المنفردة لانه بذلك يسبب للامة العربية اذى شديدا ويطعنها في الصميم : هذه الامة التي خاضت الصراع بشتى الوسائل طيلة اكثر من ثلاثين عاما ، وقدمت تضحيات جسيمة على هذا الطريق ، ويزداد الامر خطورة بتصرف حاكم واحد في تقرير مصير القضية الفلسطينية من دون اي سند شرعي ، وهي القضية التي اعتبرناها طيلة عشرات من السنين القضية العربية الاولى والمركزية في هذا الصراع .

وبغض النظر عن اي شيء ، فقد اعتبر العرب عدم مساهمة العربي بجهد

ملموس ومتوازن مع قدراته في صراع الامة العربية مع الصهيونية ، تقصيرا يقتضي الادانة ، فكيف اذا كان الامر يتعدى الامتناع عن الواجب الى الفعل المؤذي للامة العربية والتعاون مع عدوها اللدود ومغتصب ارضها ومقدساتها ؟

ومما يزيد الامور تعقيدا وايذاء ان الاتفاقيات التي عقدها رئيس مصر مع العدو قد نصت على اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية وغيرها من اشكال العلاقات مع العدو الصهيوني بما يخلق حالة جديدة تماما في واحد من بين اهم الاقطار العربية واكبرها ، ويغير تغييرا جوهريا في ظروف التعامل بينه وبين اشقائه العرب .

ان نتائج هذه الاتفاقيات ، ايها الاخوة ، تشكل خطرا جديدا لم يكن قائما من قبل ولا يمكن ، بأي حال من الاحوال ، تجاهله او التقليل من تأثيراته الخطيرة والمؤذية على الامة العربية كلها ، ولا يجوز كذلك التسامح معه تحت اية ذريعة كانت اقل من استعداد رئيس مصر والعمل فعليا على نبذ هذا الطريق الخطير والعودة الى حظيرة الامة العربية .

ايها الاخوة الاعزاء ،

لقد اوجدت الاتفاقيات التي عقدها رئيس جمهورية مصر مع العدو انقساما عميقا في الرأي والموقف بين اقطار الامة العربية .

واقول لكم بكل صراحة ان مضي حاكم مصر في تنفيذ الاتفاقيات التي عقدها مع العدو لن يوقف سعي بعض الاقطار العربية ، ومنها العراق، الى مواصلة الكفاح ضد العدو الصهيوني وبكل الوسائل الشريفة حتى تستعاد الحقوق العربية كاملة . وفي هذه الحالة ، فان الامة تنقسم ولاول مرة في تاريخها الحديث الى طرفين : طرف متصالح مع العدو الصهيوني ومتعاون معه : وطرف يواصل الكفاح ضده . واسمحوا لي ان اقول بصراحة ايضا ، وبحرص عميق على وحدة الصف العربي ، انه لن يطول الامر كثيرا بالدول العربية الاخرى في مواقف غير محددة ، اذ لا بد ان تتوزع الدول العربية بين فريقين : فريق يناصر هذا الجانب : وفريق يناصر الجانب الآخر . ولن يكون هناك ، في تقديرنا ، مجال واسع للوقوف على الحياد او لاتخاذ مواقف التسوية بين الطرفين لان طبيعة الصراع الذي نخوضه ضد الصهيونية من ناحية ، وطبيعة العلاقات بين ابناء الامة العربية من ناحية اخرى ، لا تسمح بمثل هذه المواقف التي قد تكون مناسبة لبعض الدول الاجنبية وليس للدول العربية .

كما ان العالم العربي ، وبرغم الخلافات السياسية القائمة بين انظمته ، وبرغم العلاقات التي تجمع بعض بلدانه بهذا الطرف الدولي او ذاك ، وبرغم التأثيرات الدولية المهمة في اطراف الصراع بينه وبين العدو ، كان في الحد الادنى قادرا على التعامل ازاء الصراع مع العدو الصهيوني باعتباره قضية عربية اولا . اما الآن ، وبعد الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة المصرية مع العدو الصهيوني ، وبعد التدخل الخطير من جانب الولايات المتحدة الاميركية في هذه الاتفاقيات ، فان العالم العربي اذا لم نتفق – لا سمح الله – في هذا الاجتماع على الوصول الى حل جدي ومعقول للموقف ، يصبح معرضا الى التعامل مع قضية الصراع بأسلوب مختلف : فالعالم العربي سيواجه

انقساما حادا لم يشهده ، ولم تشهده المنطقة من قبل .

ولن يتوقف الامر عند البلاد العربية وحدها ، لأن صراعا من هذا الطراز لا يمكن ان يقف عند الحدود الاقليمية ولا بد ان يأخذ أبعادا دولية واقليمية خطيرة .

لقد تنادينا ، ايها الاخوة ، لمواجهة هذا الموقف العصيب وهذه الاحتمالات الخطيرة . وفي تقديرنا ان عدم نجاحنا في اتخاذ موقف الحد الادنى الذي تلتقي عليه ارادة الامة لتصحيح الوضع الخطير الذي نشأ بعد توقيع الحكومة المصرية على الاتفاقيات المذكورة مع العدو ، سيخلق ظروفا اكثر صعوبة وتعقيدا من الظروف السابقة ، ولا اريد ان اكون متشائما اذا قلت اننا اذا لم نوفق في ذلك ، لا سمح الله ، فقد لا تتاح لنا مثل هذه الفرصة للقاء الجماعي لحقبة طويلة من الزمن .

ان لكل منا رأيه واجتهاده الخاص ، كما ان لكل منا علاقاته الخاصة على الصعيد العربي وعلى الصعيد الدولي . ولا اريد ان انكر اننا نختلف على امور كثيرة ، فهذه حقائق موضوعية . ولكننا كنا حتى وقت قصير نتفق على امور كثيرة كما اسلفت ، وكنا نتخاطب ونتعامل من موقع العلاقات الاخوية والوشائج القومية التي تجمعنا .

ان تاريخنا يطالبنا بأن نحافظ على هذا المستوى من العلائق ، فهذه هي مسؤوليتنا امام الاجيال الحالية والاجيال القادمة ، وازاء تاريخنا وتراثنا العريق . ولكننا لن نتمكن من تحقيق ذلك بالسكوت على ما جرى او بالتغاضي عنه ، او بالتقليل من شأنه . فما جرى جد خطير ، ولا يمكن ان يستقيم حال الامة إلا بتصحيح الوضع الذي نجم عن هذه الاتفاقيات وباتخاذ موقف عربي جماعي منها ومن الحكومة المصرية بصورة تصون كرامة الامة وحقوقها المشروعة وتحميها من اخطار تغلغل العدو الصهيوني والصهيونية الى الجسم العربي .

ونحن في ذلك لا نسعى الى عزل مصر ، فمصر هي في قلب كل العرب وشعبها هو الشعب العربي الاصيل الذي ضحى من اجل امته العربية ومن اجل القضية الفلسطينية وقدم الكثير ، ونحن نقدر له هذا الدور القومي الكبير . كما اننا ، في الموقف الذي يترتب علينا ان نتخذه ، لا ينبغي ان نقع في اسار الردود الانفعالية فنتخذ موقفا سلبيا من شعب مصر : فرئيس مصر هو الذي يتحمل المسؤولية ، هو الذي ترك امته وارادتها واجماعها وليس العرب هم الذين تركوه .

وعلينا ان نأخذ موقفا قوميا وتاريخيا ، وعلينا ان نعبر عن رأينا بكل صراحة . واذا كنا نرى ان من بين الاسباب التي دفعت حاكم مصر او غطى بها فعله لعقد تلك الاتفاقيات وضعه الاقتصادي الحرج ، فان علينا ونحن نملك المال الكثير ، ان نؤمن له احتياجاته الاقتصادية بما يكفل له مستلزمات الصمود بوجه العدو الصهيوني ، وبما يمكنه من الالتزام الكامل بالمصلحة القومية في حالة تخليه عن تلك الاتفاقيات . وهذا ما عرضناه على مؤتمركم ، ونأمل ان يدرس بروح المسؤولية القومية .

ان امر الامة ، ايها الاخوة ، لا يمكن ان يستقيم مع تنفيذ هذه الاتفاقيات ومع القبول بها او السكوت عليها وجعلها تمر هكذا من دون موقف عربي موحد لرفضها وتقرير الحد الادنى مما يعبر عن ارادة الامة العربية ازاء حقوقها المشروعة ، ويصون سيادتها وكرامتها ، ويضمن لها شروط الحد الادنى من التحصن امام الاخطار الصهيونية ، ويوفر المتطلبات اللازمة لحماية الامة من اخطار التناحر والتمزق والانقسام بين معسكرين متصارعين ومن استقطاب دولي خطير وحاد .

صحيح ، ايها الاخوة ، ان هدفنا في هذا الاجتماع هو ايجاد الوسائل التي تحقق التقاءنا لمواجهة عدونا المشترك وتوحيد الموقف من اتفاقيات « كامب ديفيد » ومسيرة السادات منذ زيارته القدس الشريف . ولم ننطلق ، في دعوتنا لكم ، من جعل الموقف من حاكم مصر وفعله هو محور الدعوة والاجتماع . ولكن صحيح ايضا ، ايها الاخوة ، ان الاتفاق على تقييم فعل حاكم مصر وتوحيد الموقف تجاهه هو احد المفاتيح المركزية لولوج ابواب العمل المشترك في حده الادنى ، وان عملنا هذا لا يقع ابعد من مفهوم تغيير المنكر باللسان وهو ليس اقوى الايمان . واننا ، في ذلك كله ، لا نختار طريق ايذاء الآخرين مهما كان فعلهم ، وانما نختار وسائل الحد الادنى في دفع الاذى عن النفس والدفاع عن الامة العربية . ولا احسب هذا عملا غير مشروع ، يمكن ان تعطله المجاملات على حساب الحق او اية اعتبارات اخرى .

وعلى اساس هذا الفهم ليس علينا ان نكون اقل حماسة واقتدارا على طريق الحق والفعل الصالح من الخارجين عليهما .

ولا اخفي عليكم ، ايها الاخوة ، ان ما نراه نحن في العراق يختلف في امور كثيرة ، في الحجم وفي النوع ، عما نعرضه عليكم من مقترحات . فنحن لنا آراء معروفة في كيفية ادارة الصراع مع العدو الصهيوني وفي التعامل مع القوى الاستعمارية التي تسانده لا يعبر عنه تماما ما نطرحه هنا في هذا الاجتماع . اننا ، في ما نعرضه في مؤتمركم هذا ، قد اخذنا بالاعتبار تباين المواقف والاجتهادات في مسائل كثيرة ، واننا نطالب في الظرف الراهن ، وفي اطار هذا الاجتماع ، بالتوصل الى الموقف العربي الموحد حول الحد الادنى من متطلبات القضايا الخطيرة التي نواجهها ، والامر متروك بعد ذلك لكل قطر في ان يقف المواقف التي يراها على ألا تكون دون المستوى الذي يقرره هذا المؤتمر .

ايها الاخوة ،

احييكم مرة اخرى تحية العروبة ، وارجو من الله القدير ان يلهمنا الرأي السديد والموقف الصائب ، وينير امامنا الدرب الصحيح لكي ننتشل الامة من خطر رهيب يحدق بها ومن مصير خطير ينتظرها .

٣٢

رسالة الرئيس احمد حسن البكر ، بصفته رئيس مؤتمر القمة العربي التاسع ، الى الرئيس انور السادات يناشده فيها التراجع نهائيا عن اتفاقيتي كامب ديفيد.[١]

(بغداد ، ٤/١١/١٩٧٨)

السيد الرئيس انور السادات المحترم . بعد التحية ،

انعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد في ٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ ، من اصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية وممثليهم .

وكان محور مناقشات المؤتمر الاتفاقيات التي عقدتموها والتي تسعون الى التوقيع عليها مع العدو الصهيوني والتي سميت باتفاقيات كامب ديفيد وبلير هاوس . وقد وجد السادة المجتمعون ان هذه الاتفاقيات لا تخدم الامة العربية وحقوقها في فلسطين والقدس وسيناء والجولان ، ولا قضايا الشعب المصري الاخرى في المعنى الشمولي لقضيته وفي ترابطها المبدئي والعملي مع القضية القومية . بل وانها تلحق افدح الاضرار بالامة العربية وبمصلحة الشعب المصري الشقيق في اطار المعاني والمبادىء التي اشرنا اليها .

وعليه ، فاننا ، باسم مصلحة الامة العربية وباسم المبادىء التي تجمعنا مع الشعب المصري المناضل ، هذه المبادىء التي تشكل القانون الاساسي في حاضرنا ومستقبلنا على طريق صيانة الكرامة والاستقلال وتحقيق الازدهار ، نناشدكم ان تتراجعوا نهائيا عن هذه الاتفاقيات صراحة وفورا وتعودوا الى صف الاجماع العربي مع اشقائكم الذين شاركوكم السراء والضراء في اقسى المحن ، وضحوا مع الشعب العربي المصري وجيشه البطل ، سافكين دماءهم في خنادق القتال مع العدو الصهيوني ، مضحين بما لديهم من اجل استرداد اراضينا المقدسة التي اغتصبها العدو الصهيوني .

انكم ، بعودتكم عن هذه الاتفاقيات ، انما تسدون خدمة كبيرة للامة العربية ولمستقبل شعبنا العربي في مصر ، وتجنبون الامة مخاطر كبيرة ، وستجدون الامة العربية مصممة وقادرة على حماية نفسها واسترجاع اراضيها من خلال السير على طريق العمل المشترك والحفاظ على المبادىء

(١) « البعث » (دمشق) ، ٥/١١/١٩٧٨ .
ارسل مؤتمر القمة الى القاهرة وفدا عنه لتسليم الرئيس انور السادات هذه الرسالة . وقد كان الوفد برئاسة الدكتور سليم الحص رئيس مجلس الوزراء اللبناني ، وعضوية السادة : طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقي ، واحمد اسكندر احمد وزير الاعلام السوري ، واحمد السويدي وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة .

الاساسية التي قامت عليها الامة وقام عليها نضالها ضد الصهيونية طيلة ثلاثين عاما .

ان الامة العربية ومن خلال ما قرره ملوك ورؤساء وامراء الدول العربية على استعداد لان تقدم لمصر كل ما يجعلها قادرة على مواصلة النضال الى جانب اشقائها العرب وكل ما يحمي كرامة الشعب المصري . وقد تضمن المشروع المقدم الى اجتماع القمة ، ما يؤكد هذا الالتزام . اللهم اشهد اننا قد بلغنا ، والله من وراء القصد . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

احمد حسن البكر

٣٣

بيان مؤتمر القمة العربي التاسع حول اتفاقيتي كامب ديفيد.(١)

(بغداد ، ٥/١١/١٩٧٨)

بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية ، وبدعوة من السيد الرئيس المهيب احمد حسن البكر ، عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد بالفترة بين ٢ – ٥ تشرين الثاني [نوفمبر] عام ١٩٧٨ .

وقد تدارس* المؤتمر ، بروح عالية من المسؤولية القومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الاخطار والتحديات التي تهدد الامة العربية ،لا سيما بعد التطورات الناجمة عن توقيع الحكومة المصرية لاتفاقيتي كامب ديفيد واثرهما على النضال العربي لمواجهة العدوان الصهيوني ضد الامة العربية ،

وانطلاقا من المبادىء التي تؤمن بها الامة العربية ، واستنادا الى وحدة المصير العربي ، والتزاما بتقاليد العمل العربي المشترك ، فقد اكد المؤتمر المبادىء الاساسية التالية :

اولا – ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية ، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني ، وان ابناء الامة العربية واقطارها جميعا معنيون بها وملزمون بالنضال من اجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها .

وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة ، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها . وان

(١) « البعث » (دمشق) ، ٦/١١/١٩٧٨ .

* هكذا في المصادر كافة .

الصراع مع العدو الصهيوني يتعدى اطار الصراع ضده من قبل الاقطار التي احتلت اراضيها في عام ١٩٦٧ الى الامة العربية كلها ، لما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكري وسياسي واقتصادي وحضاري على الامة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها ، الامر الذي يحمل كل اقطار الامة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بما تملكه من امكانيات .

ثانيا – وعلى كل الاقطار العربية تقديم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى اساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها ، من اجل التحرير واستعادة الحقوق الوطنية للشعب ، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني . وتلتزم الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني .

ثالثا – تأكيد الالتزام بمقررات القمة العربية ، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط .

رابعا – واستنادا الى ما جاء في اعلاه ، فان من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها او التساهل فيها ، عدم جواز انفراد اي طرف من الاطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص ، وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام .

خامسا – ولا يقبل اي حل إلا اذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية .

وقد ناقش المؤتمر الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الحكومة المصرية في كامب ديفيد ، واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الامة العربية في فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، وتمتا خارج اطار المسؤولية العربية الجماعية ، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية ،لا سيما مقررات الجزائر والرباط ، وميثاق الجامعة العربية وقرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ، ولا تؤديان الى السلام العادل الذي تنشده الامة العربية .

لذلك ، فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين ، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ، ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار .

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة عن هاتين الاتفاقيتين ، وعدم توقيع اية معاهدة للصلح مع العدو . ويأمل المؤتمر منها العودة الى حظيرة العمل العربي المشترك ، وعدم التصرف بصورة انفرادية بشؤون الصراع العربي – الصهيوني . وفي هذا الصدد ، فقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية اهداف الامة العربية ومصالحها ايمانا منه بأن الامة العربية قادرة ، من خلال امكانياتها المعنوية والمادية ، ان تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت كذلك عبر التاريخ ، لانها تدافع عن الحق والعدل ووجودها القومي .

وقد اكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من اجل معالجة الخلل الستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر من ساحة المواجهة .

وقرر المؤتمر ان تنسق الدول التي لديها الاستعداد والمقدرة على المشاركة بجهود فعالة . كما اكد على ضرورة التمسك بأنظمة المقاطعة العربية واحكام تطبيق بنودها . ودرس المؤتمر وسائل تطوير الاعلام العربي الموجهة الى الخارج بما يخدم القضايا العربية العادلة .

وقرر المؤتمر عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر القمة العربي ، وحدد شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام موعدا للمؤتمر .

ومن خلال دراسة الوضعين العربي والدولي ، فقد اكد المؤتمر التزام الامة العربية بالسلام العادل الذي يقوم على اساس الانسحاب الاسرائيلي الشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس العربية ، وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

وقد قرر المؤتمر القيام بأوسع نشاط دولي لشرح الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني والامة العربية . وانه ليعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول التي وقفت الى جانب الحق العربي العادل .

وقد عبر المؤتمر عن تقديره للجمهورية العربية السورية وصمود جيشها الباسل ، والمملكة الاردنية الهاشمية وجيشها الباسل . كما اعرب عن اعتزازه بنضال الشعب الفلسطيني وصموده في الارض المحتلة وخارجها تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وبارك المؤتمر ميثاق العمل القومي المشترك الذي تم توقيعه مؤخرا بين القطرين الشقيقين السوري والعراقي ، والذي يعتبره انجازا هاما على طريق التضامن العربي .

كما عبر المؤتمر عن تقديره العالي لمبادرة الحكومة العراقية الشقيقة ، بقيادة الرئيس المهيب احمد حسن البكر ، بالدعوة لعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد ، بغية توحيد الصف العربي ، وتنظيم الجهود العربية المشتركة لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها الامة العربية في هذه المرحلة .

كما اعرب عن تقديره للرئيس البكر للجهود القيمة التي بذلها لانجاح اعمال المؤتمر .

وقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات والاجراءات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية اهداف الامة العربية ومصالحها ، وذلك ايمانا منه بأن الامة العربية قادرة ، من خلال امكانياتها المعنوية والمادية ، وعلى اساس تضامنها ، ان تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت دائما عبر التاريخ لانها تدافع عن الحق والعدل وعن وجودها القومي .

٣٤

رسالة المجالس البلدية والهيئات الاجتماعية في الضفة الغربية الى مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد.(١)

(نابلس)

اصحاب الجلالة والسيادة ، ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة في بغداد ،

في هذا الوقت الذي تواجه فيه قضايا الامة العربية والشعب الفلسطيني خطرا لم تواجهه طيلة تاريخ نضالها الحديث ، وذلك نتيجة لقررات مؤتمر كامب ديفيد الناشئة عن مبادرة السادات ، والتي ادت الى محاولة اخراج مصر العربية عن امتها ، وانفراد حاكمها في التصرف مع اعدائنا في حل منفرد مما ادى الى تثبيت مكاسب المعتدين على الارض العربية وتدنيسهم لكل مقدساتنا ،

ان خروج حاكم مصر عن الاجماع العربي ، وتخليه عن دور مصر التاريخي الرائد ، ومخالفته لارادة الشعب والامة العربية ومقرراتها ، هو انحراف عن المسيرة الحقيقية للشعب العربي في مصر ،

ومن فوق الارض الفلسطينية المحتلة ومن القدس ومن الاقصى الذي بارك الله حوله ، فاننا نناشد مؤتمركم المنعقد في بغداد (المعتصم) ان تعملوا من اجل حماية مكاسب الامة العربية والوقوف في وجه التآمر الذي تجاوز في بعده مؤامرة سنة ١٩٤٨ ، ونعلن ما يلي :

١ ـ تحية مؤتمركم الذي نأمل ان يكون انهاء لمرحلة التسيب التي سادت الوطن العربي وافرزت اتفاقيتي كامب ديفيد ، واساسا لتضامن عربي نضالي لحماية مكاسب شعبنا وامتنا وتحقيق اهدافها .

٢ ـ رفض اتفاقيتي كامب ديفيد شكلا وموضوعا ، ورفض كل النتائج التي يمكن ان تنتج عنهما .

٣ ـ اعتبار قرارات مؤتمر الصمود والتصدي قاعدة وطنية لمواجهة التآمر بهدف مقاومته واحباطه .

٤ ـ اننا نحيي الدول الرافضة للاتفاقيتين ، وندعو الدول العربية كافة ، وخاصة الاردن والسعودية ، الى رص الصفوف وحشد الطاقات المادية والبشرية دعما لدول الصمود وقراراتها . كما نسجل بالفخر الخطوات الثورية على طريق تلاحم العراق وسورية .

٥ ـ دعم الحركة الوطنية في مصر في سبيل عودتها الى دورها الرائد في النضال العربي .

---

(١) « البعث » (دمشق) ، ١٩٧٨/١١/٦ .

٦ ـ تأكيد تمسكنا وايماننا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الامر الذي اكده شعبنا في مختلف اماكن تواجده وبمختلف المناسبات والظروف ، حيث تمكنت من قيادة النضال الفلسطيني بجدارة الى مستوى القضية الوطنية والقومية عربيا ودوليا .

القسم الرابع

المواقف الدولية

١

خطاب ليونيد بريجنيف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، في باكو .[١]

(باكو ، ٢٢/٩/١٩٧٨)

. . . .

وقد اعير اهتمام شديد ، في محادثاتنا [مع قادة الاحزاب الشقيقة في الدول الاشتراكية] ، للقضايا الرئيسية في الوضع الدولي . وهذا الوضع ، كما تعرفون ، معقد في الوقت الراهن . ويأتي توتره من عدم رغبة اكثر الاوساط الامبريالية تعنتا في تقويم نسبة القوى الناشئة في العالم تقويما حصيفا ، ومن الحسابات غير الواقعية اطلاقا والخطرة بالنسبة الى قضية السلام والرامية الى تحقيق تفوق عسكري على البلدان الاشتراكية والى املاء ارادتها على هذه البلدان .

لقد اعلنت دورة مجلس الحلف الاطلسي في واشنطن نهجا يرمي الى تصعيد جديد لسباق التسلح يمتد عشرات السنين . وهذا يعري تماما الاهداف الحقيقية لمنظمي الضجة حول الـ « خطر العسكري » الموهوم على الغرب من قبل الاتحاد السوفياتي ومعاهدة فرصوفيا . ان دوافع هذه التلفيقات هي تبرير مساعي الحلف الاطلسي لاقتناء سيف امضى واطول ، ومحاولاته العودة الى سياسة « مواقع القوة » .

ألا يكمن ، في ذلك ، السبب الذي لم يتسن حتى الآن من جرائه انجاز وضع الصيغة المقبولة لاتفاقية الحد من الاسلحة الهجومية الستراتيجية مع الولايات المتحدة ؟ في حين ان البون الفاصل بين مواقف الطرفين ، المعروضة في المحادثات في شأن هذه المسألة ، ليس على هذا القدر من الاتساع ، ويمكن تخطيه تماما ، في حالة توفر الارادة الخيرة والحكمة السياسية . ولكن تسوية هذه المسألة ، على ما يبدو ، لا تروق في الولايات المتحدة لمن يريد طبعة جديدة من الـ « حرب الباردة » لا سلاما وطيدا وتعاونا متبادل النفع .

والى هذه الاغراض ترمي عمليا ، كذلك ، الحملة الدعائية الصاخبة التي اثيرت حول التدابير التي اتخذتها المحاكم السوفياتية في شأن النشاط المخالف للقوانين الذي مارسه بعض الاشخاص المعادين للنظام السوفياتي ، ومنهم عملاء مأجورون لمكاتب الاستخبارات الغربية .

وهذه محاولة صريحة للتدخل في شؤوننا الداخلية . وبالتالي ، فهي انتهاك

---

(١) وزعت وكالة نوفوستي في بيروت هذا النص العربي للخطاب .

صارخ لنص وروح الوثيقة الختامية التي اقرت في هلسنكي . ويمثل هذه الصورة تتصرف الولايات المتحدة ازاء البلدان الاشتراكية الاخرى ايضا .

ويسعى اعداء الانفراج الى توسيع جبهة الهجوم عليه ، اذ شرعوا داخل الولايات المتحدة ، بذرائع مفتعلة ومرائية ، في تعويق تطور الصلات العملية . وآلت الحال الى الغاء الصفقات المعقودة ، ونقض العقود الموقعة . وبدأ كذلك ، بشكل استعراضي ، تقليص الصلات في الميادين العلمي والتقني وغيرهما من الميادين . وصارت واشنطن تضغط بلا حياء ، ولكن دون جدوى تقريبا ، على حليفاتها مطالبة اياها بأن تفعل الشيء ذاته .

ويبدو ان بعض الاوساط المتنفذة في الولايات المتحدة ، تعمد الى استفزاز الاتحاد السوفياتي عن قصد ، سعيا منها في زيادة توتير الوضع . وهذه ، ايها الرفاق ، قضية جادة . اننا سنواجه التطاولات على حقوق ومصالح الدولة السوفياتية بحزم ، لكننا لن نأبه للاستفزازات .

لقد كانت سياستنا ازاء بلدان العالم الرأسمالي ، بما فيها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الاميركية ، وما زالت ، هي سياسة السلام والتعايش السلمي والتعاون السلمي . ولهذا ، بالذات ، نرفض رفضا قاطعا ممارسة التدخل من الخارج في شؤون الدول الداخلية ، وانتهاك حقوقها في السيادة .

ان بذل كل الجهود في سبيل وقف سباق التسلح ، وتعزيز سلام الشعوب وامنها ، هو ما نرى فيه المهمة الاساسية من مهمات سياستنا الخارجية . ونحن نعتقد ان التمتع بأمن مضمون هو حق لكل الدول الكبيرة والصغيرة التي تمتلك السلاح النووي والتي لا تمتلكه .

وليتيقن الجميع من ان الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الاخرى ستواصل ، في المستقبل ايضا ، الاسهام بقسطها المشرف في تنفيذ هذه المهمات الجادة بالنسبة الى البشرية جمعاء .

وتدخل في عداد ابرز المسائل التي يتوجب حلها ، اذا كنا نتوخى السلام الوطيد والاستقرار الدولي ، طبعا ، التسوية السلمية العادلة في الشرق الادنى . فالوضع هناك ما يزال معقدا ، وينطوي على الخطر بالنسبة الى بلدان هذه المنطقة ذاتها وبالنسبة الى الوضع الدولي عامة .

وسبب ذلك هو تعنت اسرائيل والقوى التي تؤازرها في رفض احترام مصالح الشعوب العربية وحقوقها المشروعة . وهو ، ايضا ، مسعى اسرائيل الرامي الى فرض ارادتها على العرب بقوة السلاح او بالطرق الدبلوماسية ، ولكن من موقف القوة بأية حال .

ولاجل تحقيق هذا الهدف ، اخذ يعقد الرهان في الآونة الاخيرة ، اساسا ، على طريقة الصفقات المنفردة وراء الكواليس مع من هو مستعد للمتاجرة بالمصالح العربية . والمرمى واضح للغاية ، وهو شق صفوف العرب ، واحداث صدام في ما بينهم ، وفرض شروط التسوية التي تروق للمعتدي على الاقطار العربية ، كل على انفراد .

غير ان كل محاولات تجاهل المهمات الجذرية لحل قضية الشرق الادنى حلا فعليا ، وابعاد او تجاوز هذه او تلك من الاطراف الشرعية في التسوية ،

والتضحية بمصالحها ، واملاء شروط الغير عليها ، لن تسفر الا عن تسوية وهمية . ومهما كانت الـ « اطر » التي يؤطر بها الاتفاق المنفرد الذي يغطي استسلام احد الاطراف ، ويكرس ثمار عدوان الطرف الآخر ، اي عدوان اسرائيل ، ليس في وسع هذا الاتفاق إلا ان يجعل الوضع في الشرق الادنى اكثر تهديدا بالانفجار .

وهذا ما تدل عليه ، بالذات ، تجربة المفاوضات الاميركية ـ الاسرائيلية ـ المصرية في كامب ديفيد . فنحن امام صفقة جديدة معادية للعرب بين اسرائيل ومصر ، دبرت بمساهمة نشيطة من قبل واشنطن .

ويحاول الآن ارغام الاطراف الاخرى في نزاع الشرق الادنى على الخضوع لشروط هذه الصفقة التي دبرت من وراء ظهورها ، والتي تتعارض ، تعارضا مباشرا ، ومصالحها . ونقول ، صراحة : ان المسألة ليست من المسائل الهينة . اذ يتضح منذ اليوم ان العرب يشجبون بحزم الصفقة المنفردة في كامب ديفيد ، وينبذونها بامتعاض ، وهي مشاعر لا يصعب فهمها .

وتدل تجربة السنين الطويلة دلالة لا تدحض على ان هناك طريقا واحدا الى التسوية الفعلية لنزاع الشرق الادنى . وهذا الطريق هو الانسحاب الكامل من كل الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ ، والاحترام التام الذي لا يقبل التأويل لحقوق الشعب العربي الفلسطيني المشروعة ، بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة ، وضمان امن كل بلدان المنطقة ، بما فيها اسرائيل طبعا ، ضمانا محكما . وهذه التسوية الشاملة لا يمكن ان تتم إلا باشتراك الاطراف المعنية كافة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وكلما اسرع في التوصل اليها انتفى سريعا كون الشرق الادنى بؤرة للتوتر .

. . . .

٢

كلمة ليونيد بريجنيف في مأدبة غداء اقيمت على شرف الرئيس حافظ الاسد في الكرملين.(١)

(موسكو ، ٥/١٠/١٩٧٨)

ايها الرفيق العزيز حافظ الاسد ،
ايها الاصدقاء السوريون المحترمون ،
ايها الرفاق !

اسمحوا لي ان ارحب في موسكو ، من اعماق القلب ، بصديقنا حافظ الاسد ، رجل الدولة والشخصية السياسية الفذة في العالم العربي والامين

(١) وزعت وكالة نوفوستي في بيروت هذا النص العربي للكلمة .

العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس الجمهورية العربية السورية .

لقد وصلتم موسكو هذه المرة ، ايها الرفيق الاسد ، ليس بصفتكم رئيس الجمهورية العربية السورية فحسب ، وانما ايضا ممثلا لسائر اطراف الجبهة القومية للصمود والتصدي التي بحثت ، في مؤتمرها بدمشق ، الظرف الدقيق الراهن من تطور الوضع في الشرق الادنى .

يقينا ان الحاجة الى تبادل الآراء حول الوضع القائم متوفرة . فقد قام الامبرياليون وعملاؤهم في الشرق الادنى بسلسلة خطوات دبلوماسية ، بغية اخراج المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية من مأزقها عن طريق صفقة منفردة تتحاشى التسوية العادلة والشاملة في المنطقة .

لقد ذكرنا غير مرة ، ونود ان نجزم القول ، من جديد ، ان طريق المحادثات المنفردة وتقديم التنازلات الى المعتدي ، لا يقرب السلام بل يزيد من توتر الوضع في الشرق الادنى . فاذا لم يُقض على الاسباب التي نجم عنها النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وتزل آثار العدوان الاسرائيلي ، لا يمكن ان يحل سلام يعول عليه في المنطقة .

ان مرتبي الصفقات المنفردة يتصرفون وكأن ليس في الشرق الادنى من اقطار عربية سوى مصر التي تذعن قيادتها لما تمليه عليها اميركا واسرائيل . بيد ان العرب ليسوا بيادق لا حول لها في اللعبة ، بل هم صانعو مصيرهم . فمن دونهم ، وبالنيابة عنهم ، وخلافا لحقوقهم ومصالحهم المشروعة ، لن يتسنى لاحد ضمان تسوية وطيدة للنزاع في الشرق الادنى .

ليس في الوضع الناشىء من مهمة الح من رص صفوف ونشاط جميع القوى المتصدية للخط الاستسلامي المعادي للعرب في شؤون الشرق الادنى والمناضلة من اجل انالة شعوب الشرق الادنى السلام والثقة في الغد . وعلى الارادة ، المعبر عنها بوضوح لكل من تعز عليه المصالح العربية وقضية السلام الوطيد والعادل في الشرق الادنى ، ان تعيد الى جادة الصواب من يبحث عن حل للمشاكل في الطرق الملتوية والمشينة ، طرق الصفقات المنفردة . ومن هذه الزاوية انما ننظر الى قرارات مؤتمر دمشق الاخير لرؤساء جملة من الدول العربية وقادة منظمة التحرير الفلسطينية .

واود ، هنا ، التركيز على ان الابواب تبقى مشرعة ، موضوعيا ، لتسوية قضية الشرق الادنى بصورة عادلة . وذلك هو طريق مؤتمر جنيف الذي احدث خصيصا لحل المسائل الاساسية من مسائل التسوية السلمية الشاملة في هذه المنطقة .

بيد ان مثل هذه التسوية يجب ان تعني ان على اسرائيل الانسحاب من كل الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧ ، وان يحصل الشعب العربي الفلسطيني على امكان بناء وطنه القومي ودولته . ويجب توفير اشد الضمانات الدولية صرامة لأمن كل دول هذه المنطقة من دون استثناء .

ونحن على استعداد للتعاون على هذا الطريق مع الاطراف الاخرى المشتركة في مؤتمر جنيف بما فيها ، بالطبع ، منظمة التحرير الفلسطينية . واذا كانوا في واشنطن ، كما يبدو ، يميلون الى تناسي مؤتمر جنيف ووجود

رئيسين مناوبين له هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، بكل ما ينجم عن ذلك من حقوق وواجبات ، فاننا نذكر ذلك جيدا ، وسوف نعمل بمقتضاه .

اننا سنواصل النهج الدائب الرامي الى ازالة بؤرة الحرب الخطرة في الشرق الادنى ، سيما وان هذه المنطقة تقع على مقربة مباشرة من حدود بلادنا وسائر بلدان معاهدة فرصوفيا .

ان نهجنا هذا يندرج ، عضويا ، في ذلك النضال الذي يخوضه الاتحاد السوفياتي ، بدأب ، من اجل وقف سباق التسلح ، وفي سبيل نزع السلاح الفعلي وازالة بؤر خطر الحرب ، ولأجل تعميق الانفراج ونشره في كل مناطق العالم .

ايها الرفيق الرئيس المحترم ،

ان الاتحاد السوفياتي وسورية وسائر البلدان العربية التقدمية تناضل ، يدا بيد ، ضد دسائس الامبريالية والرجعية ، وفي سبيل السلم وحرية الشعوب واستقلالها . وليس ذلك ظاهرة عرضية ، بل هو وحدة مصالح جذرية طويلة الاجل اختبرها الزمن ، وبعبارة اخرى خط سياسة ستراتيجي ارتسم في مجرى النضال المشترك .

ان نهج قيادة سورية ، الرامي الى تطوير وتعزيز الصداقة والتعاون بين بلدينا بكل الوسائل ، يحظى في الاتحاد السوفياتي بتقويم رفيع . ونحن ، من جانبنا ، مستعدون ايضا لتوسيع اطار تعاوننا الشامل ، ولا سيما في المجال السياسي ، وايجاد الحلول ذات المنفعة المتبادلة للمسائل العملية التي تطرحها الحياة علينا . اننا مع التطوير الحثيث للتعاون مع سورية والدول العربية الاخرى في القضايا الدولية .

٣

بيان سوفياتي سوري مشترك في اثر زيارة الرئيس حافظ الاسد للاتحاد السوفياتي .[١]

(موسكو ، ٦/١٠/١٩٧٨)

بدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وهيئة رئاسة السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ومجلس الوزراء السوفياتي ، قام السيد الرئيس حافظ الاسد ، الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية العربية السورية ، على رأس وفد حزبي وحكومي بزيارة رسمية وودية للاتحاد السوفياتي في ٥ ـ ٦ تشرين الاول [اكتوبر] ١٩٧٨ .

---

(١) « البعث » (دمشق) ، ٧/١٠/١٩٧٨ .

وفي جو من الصداقة والتفاهم المتبادلين جرت المباحثات بين الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي رئيس هيئة رئاسة السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ل. ا. بريجنيف ، وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي رئيس مجلس الوزراء السوفياتي أ. ن. كوسيغين ، وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وزير الخارجية السوفياتي أ. أ. غروميكو ، وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وزير الدفاع السوفياتي د. ف. اوستينوف ، وبين الرئيس حافظ الاسد الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية العربية السورية ، والسيد محمود الايوبي عضو قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية ، والسيد عبد الحليم خدام عضو قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ، والسيد جميل شيا عضو قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ، والسيد دانيال نعمة عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ، والسيد احمد اسكندر احمد وزير الاعلام .

. . . .

وقد تركز الاهتمام الرئيسي ، اثناء المباحثات ، على الوضع في الشرق الاوسط ومهام النضال من اجل اقامة السلام العادل والدائم في هذه المنطقة .

أطلع الرئيس حافظ الاسد ، بتكليف من مؤتمر الجبهة القومية للصمود والتصدي المنعقد في دمشق بتاريخ ٢٠ – ٢٢ ايلول [سبتمبر] الماضي ، الجانب السوفياتي على قرارات المؤتمر ، واشار الى ان المشتركين فيه قد ادانوا الموقف الاستسلامي للرئيس المصري ازاء المعتدي الاسرائيلي ، ورفضوا رفضا قاطعا الاتفاقات المعقودة في كامب ديفيد ، واعلنوا عن تصميمهم على التصدي لها والعمل على احباطها .

قدر الجانب السوفياتي ، تقديرا عاليا ، نتائج مؤتمر دمشق الذي ساهم بقسط هام في تعزيز التضامن ووحدة العمل للدول العربية التقدمية ومنظمة التحرير الفلسطينية في النضال ضد دسائس الامبريالية والصفقات المنفردة المعادية للعرب ، وعبر عن تضامنه مع البلدان العربية والامة العربية التي ترفض محاولات اجتذابها نحو تأييد الصفقة التي تم اعدادها في كامب ديفيد ، وتمت اشارة الى الطابع الملح جدا الذي ترتديه في الظروف المستجدة مهمة تلاحم وتنشيط جميع القوى المتصدية للخط الاستسلامي في قضايا الشرق الاوسط والداعية الى ان تنال شعوبه السلام الفعلي .

توصل الجانبان الى رأي موحد بأن الاتفاقات التي عقدت في كامب ديفيد بين مصر واسرائيل ، بمشاركة الولايات المتحدة الاميركية النشيطة ، تعتبر تواطؤا قد تحقق وراء ظهر العرب خلافا لمصالحهم وعلى اساس معاد لهم . وهما يريان ان معنى الصفقة التي تم انجازها في كامب ديفيد ، يتلخص في استبدال الحل الشامل والعادل في الشرق الاوسط بحلول جزئية تمكن اسرائيل

من الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة والحيلولة دون احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني . وهكذا ، فقد تمت محاولة اخرى لتصديع الصف العربي والايقاع بين العرب وفرض شروط التسوية التي يفضلها المعتدي والقوى الداعمة له على البلدان العربية ، الامر الذي لن يفضي إلا الى زيادة خطر الانفجار في الشرق الاوسط .

وتدين سورية والاتحاد السوفياتي ، بحزم ، اعمال النظام المصري التي تلحق ضررا جسيما بنضال الشعوب العربية والافريقية من اجل التحرير الوطني وتعزيز الاستقلال .

ان الجانبين على قناعة راسخة بأن اسلوب الصفقات المنفردة الذي يجري وراء الكواليس لا يقرب اقرار السلام في هذه المنطقة ، بل على العكس يبعده ويعرقله .

اعار الجانبان اهتماما خاصا بالعلاقة بين سياسة الصفقات المنفردة وبين سعي الاوساط الامبريالية الى توسيع مواقعها في الشرق الاوسط ، وخاصة في المجال العسكري .

واكد قادة سورية والاتحاد السوفياتي عزم البلدين على مواصلة نضالهما المشترك من اجل اقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

كما اكدا قناعتهما بأنه ليس لتحقيق هذا الهدف سوى طريق واحد يقضي بالانسحاب الكامل لقوات اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، واحقاق الحقوق الوطنية والثابتة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة وحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وفقا لقرارات الامم المتحدة .

ويرى الجانبان ان مثل هذا الحل يتطلب جهودا مشتركة من قبل كل الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي للشعب العربي الفلسطيني ، في اطار جهاز دولي انشىء خصيصا للوصول الى سلام في الشرق الاوسط ، وهو مؤتمر جنيف .

اعلن الجانب السوفياتي عن تضامن الاتحاد السوفياتي الراسخ مع الامة العربية التي تخوض نضالا عادلا في سبيل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي .

وقدر ، تقديرا عاليا ، موقف سورية المبدئي من قضايا الشرق الاوسط ، ومساهمتها الايجابية الهامة في تعزيز القوى التي ترفض سلوك طريق الصفقات الانفرادية المعادية للعرب .

وعبر الجانب العربي السوري عن الامتنان العميق للاتحاد السوفياتي لقاء دعمه الشامل الذي يقدمه للعرب في نضالهم العادل ، واكد على ضرورة مشاركة الاتحاد السوفياتي في حل قضية الشرق الاوسط وفي جميع مراحلها .

اكد الجانبان اهمية تعزيز الصداقة العربية مع الاتحاد السوفياتي وغيره من بلدان المنظومة الاشتراكية ، بكل الوسائل ، الامر الذي يتجاوب مع مصالح تأمين استقلال البلدان العربية وامنها وتطوير اقتصادها الوطني ونمو رفاهيتها ، واعلنا انهما سيتصديان لكل المحاولات الرامية الى تقويض

الصداقة العربية السوفياتية في المستقبل .

نتيجة بحث الوضع في لبنان ، ادان الطرفان تدخل اسرائيل بدعم من القوى الامبريالية في شؤون هذا البلد الداخلية ومحاولاتها المستمرة لزيادة حدة التوتر وتقسيم الدولة اللبنانية .

واكد الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية السورية سعيهما الى المساعدة على اعادة الوضع في لبنان الى طبيعته ، على اساس ضمان سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه . وهما يناديان بتعزيز السلطة الشرعية للحكومة اللبنانية فوق جميع اراضي البلاد ، ومراعاة المصالح المشروعة لحركة المقاومة الفلسطينية في لبنان .

عبر قادة سورية والاتحاد السوفياتي عن قناعتهما بأن الصداقة والتعاون بين الشعبين العربي السوري والسوفياتي ، يتجاوبان مع مصالحهما الجذرية ، ويرتديان طابعا ثابتا ودائما ، ويخدمان قضية السلام والامن الدوليين .

واكد الطرفان سعيهما المشترك الى مواصلة توطيد الصداقة والتعاون بين الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفياتي ، على اساس المبادىء التي ترسخت في الاعلان السوري السوفياتي المشترك الذي وقعه ل.ا. بريجنيف والرئيس حافظ الاسد في موسكو بتاريخ ١٣ نيسان [ابريل] ١٩٧٤ .

ومن هذا المنطلق ، بحث الجانبان وضع التعاون السوري السوفياتي الودي في مختلف المجالات ، واشادا بارتياح الى التطور المطرد والعميق للعلاقات بين سورية والاتحاد السوفياتي في المجالات السياسية والحزبية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية .

وستولي الجمهورية العربية السورية والاتحاد السوفياتي الاهمية الاولى لتطوير العلاقات السياسية بينهما ، انطلاقا من ان متانة هذه العلاقات تنعكس ايجابيا على مجمل قضايا التعاون السوري السوفياتي .

وقد تمت الاشارة الى الاهمية الخاصة للقاءات قادة سورية والاتحاد السوفياتي التي تحولت الى لقاءات تقليدية تساهم بقسط اساسي في تحديد طرق التطوير المقبل للعلاقات السورية السوفياتية .

واكد الجانبان فائدة الاتصالات والمشاورات على المستويات الاخرى ، ووافقا على توسيعها .

تم ، خلال المباحثات ، بحث قضايا مواصلة تقديم المساعدة من قبل الاتحاد السوفياتي لسورية لتعزيز قدرتها الدفاعية ، واتخذت قرارات بهذا الشأن .

خلال تبادل الآراء حول القضايا العامة للسياسة العالمية ، سجل الجانبان التطابق الواسع لوجهات نظرهما ، واكدا التزامهما الثابت بقضية النضال من اجل تعزيز السلام وامن الشعوب وتعميق الانفراج ونشره ليشمل جميع انحاء العالم .

اشار الجانب السوري الى اهمية الاقتراحين اللذين طرحهما الاتحاد السوفياتي على بساط بحث الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة للامم

المتحدة ، وهما عقد معاهدة دولية حول تقوية ضمانات امن الدول غير النووية ، وكذلك حول عدم وضع الاسلحة النووية في اراضي الدول التي لا توجد فيها بالوقت الحاضر مثل هذه الاسلحة .

اشار الجانبان الى ضرورة ترسيخ تحالف قوى الاشتراكية العالمية ، وبلدان عدم الانحياز ، وحركات التحرر الوطني ، وجميع القوى التقدمية ، في النضال من اجل السلام والامن الدوليين وحرية الشعوب واستقلالها . وهما يعلنان عن سعيهما الى تطوير التضامن وتعزيزه بين جميع هؤلاء الحلفاء الطبيعيين .

ادان الجانبان تدخل الدول الامبريالية في شؤون القارة الافريقية ، ومحاولاتها لوقف مسيرة شعوب افريقيا في طريق التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي واعادتها الى الوراء . وبعد استعراض الوضع في جنوب افريقيا ، عبر الجانبان عن دعمهما للنضال المشروع الذي تخوضه حركات التحرر في ناميبيا وزيمبابوي وافريقيا الجنوبية .

واشارت سورية والاتحاد السوفياتي الى الاهمية الكبيرة للامم المتحدة في توطيد السلام والامن الدوليين ، واكدا ضرورة التعزيز المستمر لهذه المنظمة الدولية وزيادة فاعليتها على اساس التزام جميع الدول بأهداف ومبادىء ميثاقها التزاما دقيقا .

عبر الجانبان السوري والسوفياتي عن ارتياحهما لنتائج زيارة الرئيس حافظ الاسد ، ولما تم الاتفاق عليه في هذه الزيارة . وهما يعتبرانها مساهمة في تعزيز الصداقة والتفاهم بين الشعبين السوري والسوفياتي وفي توسيع التعاون السوري السوفياتي .

عبر الرئيس الاسد عن شكره للاتحاد السوفياتي قادة وشعبا ، على الاستقبال الحار وكرم الضيافة اللذين قوبل بهما هو والوفد المرافق له اثناء هذه الزيارة ، ووجه الدعوة الى الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة السوفيات الاعلى ل. ا. بريجنيف ، والى عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي رئيس مجلس الوزراء ا. ن. كوسيغين ، لزيارة الجمهورية العربية السورية ، فقبلت الدعوة مع الشكر .

٤

بيان سوفياتي جزائري مشترك بمناسبة زيارة الرئيس هواري بومدين للاتحاد السوفياتي .(١)

(موسكو ، ١٩/١٠/١٩٧٨)

جرت ، خلال الفترة ما بين يومي ١٥ و ١٩ تشرين الاول [اكتوبر] ، زيارة عمل ودية قام بها الى الاتحاد السوفياتي رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئيس مجلس الثورة الجزائري ، هواري بومدين ، بمرافقة وفد . وقد استقبل القادة السوفيات الرئيس الجزائري بالترحاب .

وقداستقبل الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي رئيس هيئة رئاسة السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ليونيد بريجنيف ، وعضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي أليكسي كوسيغين ، القائد الجزائري واجريا معه محادثة دارت في جو من الصداقة الحميمة والتفاهم التام .

وتم ، اثناء اللقاء ، تبادل مفصل للآراء حول عدد من المسائل الملحة للوضع الدولي الراهن والتي تهم الطرفين . وبحثت ، كذلك ، قضايا التعزيز اللاحق للصداقة والتعاون السوفياتيين الجزائريين .

ولدى مناقشة الوضع الدولي ، اعار قادة الاتحاد السوفياتي والجزائر الاهتمام الرئيسي الى الوضع القائم في الشرق الاوسط . واكد الجانبان ان الاتفاقات المتوصل اليها في كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر ، بالاشتراك النشيط للولايات المتحدة ، تشكل تواطؤا عقد من وراء ظهر الشعوب العربية وخلافا لمصالحها ، وهو يزيد كثيرا من صعوبة بلوغ التسوية في الشرق الاوسط ، ولا يؤدي إلا الى تعقيد جديد للوضع في الشرق الاوسط . وهدف هذا التواطؤ احباط التسوية العادلة والشاملة في الشرق الاوسط ، والاستعاضة عنها بالصفقات الجزئية المنفردة التي من شأنها ان تتيح لاسرائيل الاحتفاظ بالاراضي العربية المحتلة والحيلولة دون احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني .

ويدين الاتحاد السوفياتي والجزائر ، بحزم ، سياسة الصفقات المنفردة والنهج الاستسلامي لدى القيادة المصرية اللذين يلحقان الضرر الجسيم بنضال الشعوب العربية من اجل تعزيز استقلالها الوطني والتقدم الاجتماعي ، ويرميان الى شق وحدة صفوف العرب وتأليب بعضهم على بعض . ويعتبران اللعبة السياسية ، ذات المصلحة الضيقة حول التسوية في الشرق الاوسط وكذلك كافة الاعمال المنفردة ، انصياعا لارادة الاوساط الامبريالية يجب ان يوضع حد نهائي لها .

(١) وزعت وكالة نوفوستي في بيروت هذا النص العربي للبيان .

واعرب الجانبان عن اليقين الراسخ بأن السلام العادل والوطيد في الشرق الاوسط لا يمكن احلاله إلا على اساس التحرير التام وغير المشروط لجميع الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ ، واحقاق الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حقه في اقامة دولته . ومثل هذه التسوية تتطلب الجهود الجماعية لكافة الاطراف المعنية ، وبضمنها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي عن الشعب العربي الفلسطيني .

ويرى الجانبان انه ، في الوضع الناشيء ، يكتسب اهمية خاصة تعزيز وحدة اعمال الدول العربية التقدمية ومنظمة التحرير الفلسطينية في النضال ضد دسائس الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية .

واعرب الاتحاد السوفياتي عن التضامن مع البلدان والشعوب العربية التي ترفض الصفقة المعقودة في كامب ديفيد . وثمن القادة السوفيات ، عالي التثمين ، نتائج مؤتمر جبهة الصمود والتصدي الذي عقد في دمشق خلال شهر ايلول [سبتمبر] ، والذي اسهم بقسط هام في قضية تلاحم كافة القوى المواجهة للنهج الاستسلامي في حل مشكلة الشرق الاوسط . واعطى ، كذلك ، التقييم العالي الى الدور الهام للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في النضال من اجل تعزيز وحدة اعمال القوى التقدمية في العالم العربي على الاساس المعادي للامبريالية .

وقد اعربت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن الامتنان العميق الى الاتحاد السوفياتي على الدعم الشامل الذي يقدمه الى القضية العادلة للشعوب العربية ، واشارت الى ضرورة اشتراك الاتحاد السوفياتي في التسوية في الشرق الاوسط بكافة مراحلها .

واعلن القادة السوفيات ، مجددا ، عن التضامن الثابت من قبل الاتحاد السوفياتي مع الشعوب العربية التي تناضل من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي .

واكد الجانبان على اهمية التعزيز الشامل لصداقة الشعوب العربية مع حلفائها الطبيعيين ، الاتحاد السوفياتي والبلدان الاخرى من المنظومة الاشتراكية ، الامر الذي يتجاوب مع مصالح ضمان استقلال وامن البلدان العربية وتطور اقتصادها وثقافتها . وسوف يواصل الجانبان ، مستقبلا كذلك ، ردع اية محاولات لتقويض الصداقة السوفياتية العربية .

. . . .

ان الاتحاد السوفياتي والجزائر ينطلقان من ضرورة متابعة رص وتعزيز وحدة نشاط بلدان المنظومة الاشتراكية والدول غير المنحازة وكذلك حركات التحرر الوطني والقوى التقدمية الاخرى والتي تعتبر عاملا مهما في نجاح النضال من اجل السلم والامن الدولي وحرية واستقلال الشعوب .

وتبادل الجانبان الآراء حول وضع وآفاق تطور علاقات الصداقة التقليدية بين الاتحاد السوفياتي والجزائر .

وعند الاشارة الى ان التعاون بين الاتحاد السوفياتي والجزائر ينفذ بنجاح في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية ـ التكنيكية

والثقافية ، بحث الجانبان بعض المسائل المعينة للاستمرار في زيادة فعالية العلاقات السوفياتية الجزائرية في المجالات المشار اليها .

واشير بارتياح كبير الى اهمية اللقاءات الدورية لقادة الاتحاد السوفياتي والجزائر ، والتي تحدد اثناءها الاتجاهات الرئيسية لتطور مجمل العلاقات السوفياتية الجزائرية .

وقبل رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس مجلس الثورة ، هواري بومدين ، شاكرا ، دعوة القادة السوفيات لقضاء بضعة ايام اخرى في الاتحاد السوفياتي .

٥

بيان سوفياتي فلسطيني مشترك في اثر زيارة السيد ياسر عرفات للاتحاد السوفياتي.(١)

(موسكو ، ١/١١/١٩٧٨)

من التاسع والعشرين من اكتوبر (تشرين الاول) حتى الاول من نوفمبر (تشرين الثاني) زار موسكو زيارة ودية وفد من منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة رئيس لجنتها التنفيذية ، ياسر عرفات . وقد استقبل ياسر عرفات من قبل اليكسي كوسيغين ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي ورئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . واجرى وفد منظمة التحرير الفلسطينية ، برئاسة الاخ ياسر عرفات ، لقاء مع اندريه غروميكو ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، جرت في اثنائه مباحثات في المسائل التي تهم الطرفين . واستقبل الوفد ، ايضا ، من قبل العضو المرشح للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي سكرتير اللجنة المركزية للحزب . وتركز الاهتمام الرئيسي في المباحثات التي جرت في جو من الود والتفاهم ، على الوضع في منطقة الشرق الاوسط ، ومهمة النضال من اجل حل القضية الفلسطينية حلا عادلا في اطار التسوية الشاملة في الشرق الاوسط . واستنكر الطرفان بشدة الصفقة المنفردة التي عقدت بين مصر و « اسرائيل » برعاية الولايات المتحدة في كامب ديفيد بوصفها تواطؤا ضد العرب ومن وراء ظهرهم ، هدفها مساعدة « اسرائيل » في تثبيت اقدامها في الاراضي العربية والفلسطينية التي احتلتها وفي منع الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة . وفي اعتقادهما القومي ان التعبير الملموس عن هذه السياسة المعادية للعرب هو ايضا المعاهدة المنفردة التي اعدت في واشنطن بين مصر و « اسرائيل » .

(١) « وفا » (بيروت) ، ٢/١١/١٩٧٨.

ويرفض الطرفان هذه السياسة المعادية للعرب والرامية الى احباط تسوية شاملة عادلة في الشرق الاوسط والاستعاضة عنها بحلول جزئية انفرادية غير مفيدة إلا للمعتدين والقوى التي تؤيدهم . وقد اكد الجانبان، الفلسطيني والسوفياتي ، في المباحثات ان الصلح المصري الاستسلامي يلحق ضررا فادحا بقضية الشعب العربي الفلسطيني العادلة ، وبنضال الشعوب العربية من اجل التحرر الوطني وتدعيم الاستقلال . ويرى المشتركون في المباحثات ان ميثاق جبهة الصمود والتصدي الذي تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية ، اشتراكا ناشطا ، كان عاملا هاما في توسيع النضال ضد الدسائس الامبريالية والصهيونية وضد ممالأة المعتدين ، وان اهمية خاصة تكتسبها في الظرف الراهن مهمة توحيد وتنسيق جميع القوى المعارضة للصفقات المنفردة المعادية للعرب .

وفي هذا الضدد ، رحب الطرفان بعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد . وتحدث ياسر عرفات عن نضال الشعب العربي الفلسطيني من اجل حقوقه الوطنية ، وقال : ان الشعب الفلسطيني لن يسمح لاحد بأن يحل القضية الفلسطينية بالنيابة عنه ، ومن باب اولى خلافا لحقوقه الشرعية .

واكد ياسر عرفات ان الاتفاقيات المنفردة لن يكون لها ، بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني ، اي تأثير ، بل هي اتفاقيات مرفوضة وغير شرعية . وباسم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، اعرب ياسر عرفات عن الامتنان الشديد للجنة المركزية للحزب الشيوعي ، والقيادة السوفياتية ، وللرفيق بريجنيف شخصيا ، ولكل الشعب السوفياتي ، للمساعدة الاخوية في نضال الشعب العربي الفلسطيني ، وللدعم الشامل المقدم له باستمرار . وقال : ان تدعيم الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي وبلدان الاسرة الاشتراكية هو خط ستراتيجي ثابت لمنظمة التحرير الفلسطينية . واكد الطرف السوفياتي الموقف المبدئي في تحقيق تسوية شاملة في الشرق الاوسط تكون ممارسة الحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني جزءا لا يتجزأ منها . واعلن الجانب السوفياتي عن تضامن الاتحاد السوفياتي الثابت مع الشعب العربي الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية ، التي تناضل نضالا عادلا من اجل ازالة آثار العدوان « الاسرائيلي » ، ومن اجل حريتها واستقلالها . واعرب الطرفان عن عزمهما على مواصلة النضال من اجل تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط .

وفي قناعة الجانبين ان هذا السلام لا يمكن التوصل اليه إلا بجلاء القوات « الاسرائيلية » جلاء تاما ، وبلا قيد اوشرط ، من جميع الاراضي العربية التي احتلت سنة ١٩٦٧ ، وممارسة الحقوق الوطنية الشرعية للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير مصيره بنفسه وانشاء دولته المستقلة ، وكذلك حقه في العودة الى دياره وفقا لقرارات الامم المتحدة . ومن الضروري ، لهذا ، بذل الجهود الجماعية من كل الاطراف المعنية لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية اشتراكا متساويا ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب

الفلسطيني .

واعرب الطرفان عن القلق الشديد من الوضع في لبنان بسبب تدخل « اسرائيل » المتواصل في شؤونه الداخلية ، ومحاولتها لتشديد التوتر واثارة الانقسام في الدولة .

واعلن الطرفان عن نيتهما في المساهمة في تسوية الوضع في لبنان على اسس ضمان سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه . وايدا تدعيم السلطة الشرعية للحكومة اللبنانية في ظل وحدة اراضي لبنان وحماية المصالح الشرعية لحركة المقاومة الفلسطينية .

واكد الطرفان اتفاقهما على مواصلة الاتصالات المنتظمة وتبادل الآراء وتنسيق العمل ، في مختلف المستويات ، في جميع المسائل التي تهم الطرفين ، وخصوصا فيما يتعلق بالوضع في الشرق الاوسط .

٦

بيان حلف وارسو .[١]

(موسكو ، ١٩٧٨/١١/٢٤)

بعد بحث الموقف الناشىء في الشرق الاوسط ادان قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات جمهورية بلغاريا الشعبية ، جمهورية المجر الشعبية ، جمهورية المانيا الديمقراطية ، جمهورية بولونيا الشعبية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، ادانوا بحسم سياسة الصفقات المصرية الاسرائيلية الانفصالية تحت رعاية الولايات المتحدة الاميركية ، تلك السياسة التي لا تؤدي إلا الى خلق تعقيدات خطيرة جديدة في هذه المنطقة . واعربوا عن اقتناعهم بأن هذه الصفقات الانفصالية المعادية للعرب تناقض تماما مصالح انجاز تسوية سياسية شاملة في الشرق الاوسط وفقا لمصالح كل شعوب هذه المنطقة ومن ضمنها الشعب الاسرائيلي ، وتناقض مصالح الامن الدولي وقرارات الامم المتحدة .

واعلن قادة الاحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات الدول الشقيقة عن تأييدهم لقرارات اجتماع بغداد لرؤساء دول وحكومات البلدان العربية . وهم يعتبرون ان هذه القرارات سوف تلعب دورا ايجابيا هاما في النضال من اجل تسوية القضية الشرق اوسطية تسوية فعالة وعادلة لصالح السلام في الشرق الاوسط ولصالح السلام العالمي .

---

(١) وزعت وكالة نوفوستي في بيروت هذا النص العربي للفقرة المتعلقة بالشرق الاوسط في البيان . لم تشترك رومانيا في التوقيع .

٧

بيان وزراء خارجية دول الاسرة الاوروبية.[١]

(بروكسل ، ١٩٧٨/٩/١٩)

ان الدول التسع ، الاعضاء في الاسرة الاوروبية ، تحيي الرئيس كارتر للشجاعة الكبيرة التي ابداها في تنظيمه لقاء كامب ديفيد ، وبايصاله هذا اللقاء الى خاتمة ناجحة . كما تحرص على تهنئة الرئيس السادات ورئيس مجلس الوزراء بيغن ، على الجهود المهمة التي بذلاها .

ان الدول التسع قد دافعت ، ومنذ اعوام طويلة ، عن تسوية سلمية وشاملة ودائمة تكون مرتكزة على قراري مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ . وقد كان موقفها واضحا في الاعلان الصادر عن المجلس الاوروبي في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ * وهذا الموقف لم يتغير . وعلى هذا الاساس ، رحبت الدول التسع بالمبادرة التي اتخذها الرئيس السادات في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ .

ان حكومات الدول التسع الاعضاء تعرب عن املها بأن تشكل نتائج مؤتمر كامب ديفيد خطوة جديدة حاسمة على الطريق المؤدي الى سلام عادل وشامل ودائم ، وبأن يبدو ممكنا لكل الاطراف المعنية الاشتراك في العملية التي تسمح بالوصول الى هذا الهدف .

ان الدول التسع ، من جهتها ، ستدعم بثبات كل الجهود العاملة من اجل اقامة السلام المرتجى .

---

(١) *Le Monde* (Paris), 21/9/1978.

* كان المجلس الاوروبي قد اعلن ، في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ ، ان « حل النزاع في الشرق الادنى لن يكون ممكنا الا اذا تحقق ، في الواقع ، حق الشعب الفلسطيني المشروع في التعبير الفعلي عن هويته القومية ، مما يعني اخذ ضرورة [اقامة] وطن للشعب الفلسطيني بعين الاعتبار . »

٨

رسالة من جيمس كالاهان ، رئيس مجلس الوزراء البريطاني ، الى الرئيس جيمي كارتر .(١)

(لندن ، ١٩/٩/١٩٧٨)

عزيزي جيمي ،

اسارع فأرسل لك احر تهاني بنتائج اجتماع كامب ديفيد المشجعة جدا . ان اخلاصك الشخصي ، واصرارك على تحقيق التقدم ، هما اللذان دفعا بالطرفين الى هذا القدر العظيم من الاتفاق .

وانا لا اقلل من قيمة المصاعب التي ما زالت بحاجة الى التغلب عليها . ان كسب تأييد الحكومات العربية المعتدلة لمبادىء كامب ديفيد ، وضمان اشتراك الاردن في المفاوضات مستقبلا ، سيكونان طبعا امرا ذا اهمية قصوى .

لكن ، ايا من هذه الامور لا يقلل من قيمة الانجاز الذي تم تحقيقه في الاثني عشر يوما الاخيرة . انني اتطلع الى ان اسمع منك كيف يمكن لبريطانيا والسوق الاوروبية المشتركة ان تساعد في هذه الامور .

مع تحياتي الحارة
جيمس كالاهان

٩

تصريح الرئيس فاليري جيسكار ديستان خلال جلسة لمجلس الوزراء الفرنسي .(٢)

(باريس ، ٢٠/٩/١٩٧٨)

ان فرنسا تحيي جهود الرئيس جيمي كارتر الدؤوبة من اجل السلام ، والتفهم الذي لقيه من قبل الرئيس السادات ورئيس مجلس الوزراء بيغن .

فيما يتعلق بأزمة الشرق الاوسط ، اذكر بموقف فرنسا : ان الحكومة الفرنسية تعتبر ان اعادة مناخ سلمي حقيقي الى هذه المنطقة لا يمكن ان يتأمن ، طبقا لقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ ، إلا باتفاق شامل يشرك كل الاطراف المعنية ، بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني ، ويكون معترفا به كاتفاق عادل من جانب مجموع الدول المعنية ومن الاسرة الدولية

(١) *The Times* (London), 19/9/1978.
(٢) *Le Monde* (Paris), 22/9/1978.

كلها .

ان اجتماع كامب ديفيد سمح بابراز مجالات اتفاق واسعة بين مصر واسرائيل بشأن قضية سيناء ، كما انه سمح برسم اتجاهات في طريق حل مشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبالتالي المشكلة الفلسطينية .

هذه النتائج تفتح امكانات وتتضمن شكوكا . ان فرنسا تعتبر ان المرحلة التي قطعتها الاطراف الثلاثة ، لن تصبح حاسمة بالنسبة الى مصير السلام في الشرق الاوسط ، إلا اذا فتحت الطريق امام تسوية شاملة ، وهي ضرورية من اجل تأمين السلام العادل والدائم الذي تنتظره شعوب المنطقة .

ان الطريق الذي سيتبع من الآن فصاعدا ، سيسمح بالحكم على قيمة هذه المرحلة .

١٠

تصريح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الهندية.(١)

(نيودلهي ، ٢١/٩/١٩٧٨)

لقد اطلعنا على نصوص اتفاقيتي الاطار اللتين تم التوصل اليهما في اجتماع كامب ديفيد الذي عقده الرئيس كارتر مع الرئيس انور السادات ورئيس مجلس الوزراء بيغن . انهما وثيقتان معقدتان جديرتان بدراسة دقيقة . وقد تلقى رئيس مجلس الوزراء ، ايضا ، رسالة من الرئيس كارتر تتعلق بالموضوع .

ان المشكلة الآسيوية الغربية ذات اهمية حيوية ، ليس لدول المنطقة فقط ولكن لجميع الدول المعنية بالسلام والاستقرار في العالم . لقد شهدت المنطقة اربع حروب ، وعانت من تشريد اللاجئين والاوضاع غير الآمنة خلال الثلاثين عاما الاخيرة . ولا يمكن إلا اطراء كل جهد من اجل حل سلمي قد يؤدي الى تسوية شاملة في هذه المنطقة الحيوية .

وفيما يتعلق بالهند ، فقد تمسكت باستمرار بأنه يجب ان تشكل العناصر التي تتكون منها قرارات مجلس الامن المتعلقة بالموضوع ، اطارا لتسوية دائمة . وهذا يشمل ، بالاضافة الى امور اخرى ، انسحاب اسرائيل من اراض عربية محتلة ، والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله ، وتمكين جميع الدول في المنطقة من العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها . ان اية تسوية لا تشترط وجود هذه العناصر ، لن تضمن السلام في المنطقة ، ولن تكون دائمة .

(١) قامت م.د.ف. بترجمة هذا التصريح عن النص الانكليزي الذي وزعته سفارة الهند في بيروت .

اننا ننوي مواصلة الدراسة العميقة لاتفاقيتي الاطار المعلنتين ، ومتابعة المحادثات الدبلوماسية والمباحثات الاخرى التي تجري بين الدول .

١١

تصريح شنتارو ايب ، الامين العام لمجلس الوزراء الياباني.[١]

(طوكيو ، ١٨/٩/١٩٧٨)

١ ــ ان سلام واستقرار الشرق الاوسط امران ذوا اهمية كبيرة بالنسبة الى اليابان . ومن خلال تبادل الآراء مع زعماء عدة دول في الشرق الاوسط ، في اثناء زيارة رئيس مجلس الوزراء فوكودا الاخيرة ، تكون لدى حكومة اليابان ، من جديد ، انطباع بضرورة احلال سلام مبكر في منطقة الشرق الاوسط . كما ان الحكومة جددت تصميمها الايجابي على دعم جهود السلام التي تبذلها الدول المعنية والتعاون معها .

٢ ــ ولذا ، راقبت حكومة اليابان باهتمام شديد مؤتمر القمة الذي عقدته الولايات المتحدة ومصر واسرائيل في كامب ديفيد . والآن ، وبفضل الجهود النشيطة للمشتركين ، اتفقت مصر واسرائيل على محاولة عقد معاهدة سلام خلال ثلاثة اشهر ، وتوصلت الى اتفاقية حول اطار المفاوضات الخاصة بمعالجة مسألة الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة ، بالاضافة الى القضية الفلسطينية . ويجب ان نهتف لهذا عاليا ، باعتباره تقدما آخر نحو تحقيق السلام في المنطقة .

٣ ــ ان حكومة اليابان تأمل بشدة ان يتم التوصل عاجلا ، عبر المحادثات في المستقبل بين الدول المعنية ، الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٢٤٢ ، وكذلك من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترامها بما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة .

---

[١] قامت م.د.ف. بترجمة هذا التصريح عن النص الانكليزي الذي وزعته سفارة اليابان في بيروت بتاريخ ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨

ملحق

مشروع مناحم بيغن للادارة الذاتية في الضفة الغربية وقطاع غزة.[1]

(القدس ، ١٩٧٧/١٢/٢٢)

اننا سنقترح ، مع تحقيق السلام ، تشكيل حكم ذاتي اداري لسكان اليهوديةُ والسامرة وقطاع غزة العرب ، على اساس المبادىء التالية :

١ ــ الغاء الحكم العسكري في اليهودية والسامرة وقطاع غزة .

٢ ــ يقام في اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق ، بواسطة المقيمين فيها ومن اجلهم .

٣ ــ ينتخب سكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة مجلسا اداريا يتألف من ١١ عضوا ، يعمل بموجب المبادىء المحددة في هذه الوثيقة .

الانتخابات

٤ ــ لكل مواطن بلغ سن الثامنة عشرة فما فوق ، بغض النظر عن جنسيته ، وسواء يحمل جنسية او لا يحمل ، الحق في ان يدلي بصوته في انتخابات المجلس الاداري .

٥ ــ لكل مواطن بلغ سن الخامسة والعشرين فما فوق ، وورد اسمه في لوائح المرشحين ، الحق في ان ينتخب لعضوية المجلس الاداري .

٦ ــ يتم انتخاب المجلس الاداري بانتخابات عامة ومباشرة وشخصية ومتساوية وسرية .

٧ ــ تكون مدة ولاية المجلس الاداري اربعة اعوام ، ابتداء من يوم انتخابه .

٨ ــ يكون مقر المجلس الاداري بيت لحم .

٩ ــ تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب ، في مناطق اليهودية والسهامرة وقطاع غزة ، ضمن صلاحيات المجلس الاداري .

١٠ ــ يتولى المجلس الاداري تصريف اعمال الدوائر التالية : دائرة التعليم ، دائرة الشؤون الدينية ، الدائرة المالية ، دائرة المواصلات ، دائرة البناء والاسكان ، دائرة الصناعة والتجارة والسياحة ، دائرة الزراعة ،

---

(١) « هارتس » (تل ابيب) ، ١٩٧٧/١٢/٢٩ .
اقرت الحكومة الاسرائيلية هذا المشروع بتاريخ ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ ، لعرضه على الرئيس انور السادات في اثناء انعقاد قمة الاسماعيلية بتاريخ ٢٥ ــ ٢٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ . وقد تلا بيغن نص المشروع امام الكنيست في ٢٨ من الشهر نفسه .

دائرة الصحة ، دائرة العمل والانعاش ، دائرة اعادة تأهيل اللاجئين ، دائرة الادارة القضائية والاشراف على قوة شرطة محلية . ويصدر المجلس الاداري الانظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر .

الامن والنظام العام

١١ ـ يعهد بشؤون الامن والنظام العام ، في مناطق اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، الى السلطات الاسرائيلية .

١٢ ـ ينتخب المجلس الاداري رئيسا له .

١٣ ـ تعقد الجلسة الاولى للمجلس الاداري بعد ٣٠ يوما من اعلان نتائج الانتخابات .

الجنسية

١٤ ـ يمنح سكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، بغض النظر عن جنسياتهم ، وسواء أكانوا مجنسين ام لا ، حق الاختيار الحر (Option) للحصول على الجنسية الاسرائيلية ، او الجنسية الاردنية .

١٥ ـ تمنح الجنسية الاسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، وفقا لقانون التجنس في دولة اسرائيل .

١٦ ـ لسكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية ، بناء على حق الاختيار الحر ، الحق في ان ينتخبوا وينتخبوا للكنيست وفقا لقانون الانتخابات .

١٧ ـ لسكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، الذين يحملون الجنسية الاردنية ، او اولئك الذين سيصبحون مواطنين اردنيين ـ بناء على حق الاختيار الحر ـ الحق في ان ينتخبوا وينتخبوا لبرلمان المملكة الاردنية الهاشمية ، وفقا لقانون الانتخابات في هذه الدولة .

١٨ ـ توضح المسائل المترتبة على اقتراع سكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة للبرلمان الاردني ، في مفاوضات بين اسرائيل والاردن .

١٩ ـ تؤلف لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري ، تنظر في القوانين المعمول بها في اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، لتحدد ما سيظل معمولا به منها ، وما سيلغى . كما تحدد صلاحيات المجلس الاداري في مجال اصدار القوانين . وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع .

امتلاك الاراضي

٢٠ ـ لسكان اسرائيل الحق في تملك الاراضي والاستيطان في مناطق اليهودية والسامرة وقطاع غزة . كما ان للعرب ، من سكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، الذين يصبحون مواطنين اسرائيليين ، بناء على حق الاختيار الحر الممنوح لهم ، الحق في تملك الاراضي والاستيطان في اسرائيل .

٢١ ـ تؤلف لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري ، لتحديد انظمة الهجرة لمناطق اليهودية والسامرة وقطاع غزة . وتحدد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، بالهجرة ، بمقدار معقول ، الى هذه المناطق . وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع .

٢٢ ـ تضمن لسكان اسرائيل واليهودية والسامرة وقطاع غزة حرية التنقل وحرية النشاط الاقتصادي في اسرائيل واليهودية والسامرة وقطاع غزة .

٢٣ ـ يعين المجلس الاداري احد اعضائه لتمثيله لدى الحكومة الاسرائيلية ، من اجل البحث في المسائل المشتركة . ويعين عضوا آخر لتمثيله لدى الحكومة الاردنية للبحث في المسائل المشتركة .

٢٤ ـ تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على اليهودية والسامرة وقطاع غزة . وادراكا منها لوجود مطالب اخرى ، فانها تقترح ـ من اجل الاتفاق والسلام ـ ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة .

الاماكن المقدسة في القدس

٢٥ ـ فيما يتعلق بادارة الاماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس ، يعد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول ابناء جميع الديانات الى الاماكن المقدسة الخاصة بهم .

٢٦ ـ تخضع هذه المبادىء لاعادة النظر فيها بعد خمسة اعوام .

* * *

[بعد ان تلا بيغن نص مشروعه في الكنيست ، قدم التعليلات والتفسيرات التالية :]

علي الآن ان اوضح البند (١١) ، وكذلك البند (٢٤) من هذا المشروع .

في البند (١١) من مشروعنا ، حددنا بالقول : « يعهد بشؤون الامن والنظام العام ، في مناطق اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، الى السلطات الاسرائيلية . » بدون هذا البند ، ليست هناك اهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري .

اريد ان اعلن ، من على منصة الكنيست ، ان وجود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في اليهودية والسامرة وقطاع غزة امر بديهي . لا يمكننا ان نتصور على الاطلاق ، فيما لو اقترح علينا سحب قوات جيشنا من اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، السماح لمنظمة القتلة المسماة م.ت.ف. ... نريد ان نقول انه لن يسمح لهذه المنظمة ، تحت اي ظرف ، بالسيطرة على اليهودية والسامرة وقطاع غزة . هذا ، بالضبط ، ما سيحدث اذا ما خرجنا .

لذا ، فانه من المعروف ان على من يريد اتفاقا معنا ان يكلف نفسه قبول اعلاننا ان جيش الدفاع الاسرائيلي سيبقى مرابطا في اليهودية والسامرة وقطاع غزة . وستكون هناك ايضا ترتيبات امنية اخرى ، بحيث نمنح جميع سكان ارض ـ اسرائيل ، اليهود والعرب ، الامن . اي : امنا للجميع .

وفي البند (٢٤) ، جزمنا بالقول : « تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على اليهودية والسامرة وقطاع غزة . وادراكا منها لوجود مطالب اخرى . فانها تقترح ـ من اجل الاتفاق والسلام ـ ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة . »

لقد قلت هذه الامور على مسمع من رئيس الولايات المتحدة كارتر ، وعلى مسمع من الرئيس المصري السادات . لنا الحق في المطالبة بالسيادة على هذه المناطق من ارض ــ اسرائيل . انها ارضنا ، وهي بالحق ملك للشعب اليهودي . اننا نريد الاتفاق والسلام . نحن نعرف ان هناك ، على الاقل ، طرفين آخرين يطالبان بالسيادة على هذه المناطق . اذا كانت هناك ارادة متبادلة للتوصل الى اتفاق وتحقيق السلام ، فما هو السبيل ؟ اذا اصرت الاطراف المتعارضة على طلباتها ، وان لم يكن هناك حل للتناقض بينها ، فلن يكون هناك اتفاق بين الاطراف . ولذا ، من اجل خلق احتمال للاتفاق واحلال السلام ، ثمة سبيل واحد ، وهو : ان نقرر ، بالاتفاق ، ابقاء مسألة السيادة مفتوحة والاهتمام بالناس ، بالشعوب ، اي : عرب ارض اسرائيل ــ حكم ذاتي اداري ، ويهود ارض اسرائيل ــ امن حقيقي . وهنا تكمن معقولية مضمون الاقتراح . وعلى هذا النحو ، ايضا ، سارت الامور خارج البلاد .